The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
PhD. of Arabic Language

الجامعـــــــــة الإســـــلاميـة بغـزة
عمادة البحث العلمي والدراســـات العليا
كليـــــــــــــــــــــــة الآداب
دكتـــــــوراه اللغـــــــة العربيـــــة

التوجيهُ النحويُ لتداخُلِ التوابعِ في القرآنِ الكريمِ

Syntactic Interpretation of Subordinates Interference in the Noble Quran

إِعدَادُ البَاحِثِ

موسى سالم إبراهيم أبو جليدان

إشراف/ الأستاذ الدكتور

محمود محمد أحمد العامودي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراه في النحوِ والصرفِ

بكلِّيَّة الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

محرم/ 1439هـ أكتوبر/2017م

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم

Syntactic Interpretation of Subordinates Interference in the Noble Quran

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism ،and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis ،unless otherwise referenced ،is the researcher's own work ،and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **موسى سالم إبراهيم أبو جليدان** اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/12/09م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **موسى سالم ابراهيم أبوجليدان** لنيل درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 21 ربيع الأول 1439هـ، الموافق 2017/12/09م الساعة العاشرة صباحاً في قاعة مؤتمرات الكبرى، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. فوزي ابراهيم أبو فياض	مناقشاً داخلياً	.....
د. أحمد ابراهيم الجدبة	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. كرم محمد زرندح	مناقشاً خارجياً	.....
د. ابراهيم أحمد الشيخ عيد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

المُلَخَّص

يتناول هذا البحث موضوعاً نحوياً دقيقاً، وهو التداخل بين التوابع في القرآن الكريم، وما يلقيه هذا التداخل على المعنى القرآني من ظلال ودلالات، وهذه الدراسة تطمحُ إلى رصدِ مواضع التداخل، وبيان أسبابه، والوقوف على أثره الدلالي، والاستعانة بقواعد النحويين وومضات المفسرين في الترجيح، ولقد تتبَّعْتُ هذه المواضع في كتاب (الدرُّ المصون) للسمين الحلبي (ت756هـ)، واستعنت عند تحليلِها و تفصيلها بأكثر كتبِ التفسير القديمة والحديثة، وإعراب القرآن لقدماء و محدثين، وتجولتُ طويلاً في مكتبة النحاة، أستأنسُ بحدائهم، وأغترف من آرائهم فيما يُعرض من مسائل وقضايا، ليخرج التوجيه في حُلَّة سابغة.

ولقد مهدت للبحث بعرض قضيتين عليهما مدار البحث كلِّه، وهما التوجيه، والتداخل، ففصَّلْتُ القول فيهما بما يكون عوناً لنا وزاداً، وجعلت الفصل الأول دراسة نظرية محضةً من بحوث خمسة، أولها تعرض للتوابع قديماً وحديثاً بما يوقفنا على التماس الفروق بينها، والثاني بيانٌ للعامل في التوابع وخلاف العلماء في تحديده، والثالث كان تفصيلاً لحالات جواز الفصل بين التابع والمتبوع وحالات منعه عند النحاة، والرابع عُنْوِنَ بالتوابع والفضلة، وبرهن على أنها فضلات لا عُمد، والخامس تعرض لعدد التوابع من حيث قبولها وردِّ بعضها، والزيادة عليها، ثم جاء الفصل الثاني بمباحثه الثلاثة، والفصل الثالث بمباحثه الثلاثة أيضاً؛ ليشكلا دراسة تطبيقية ميدانها القرآن الكريم، وختمت الجولةُ بحزمةٍ من النتائج كان من أبرزها:

1- الأَوْلَى بعطف البيان أن يضمَّ إلى البدل المطابق، وما ذكر من فروق بينهما، فما هي إلا تخيلاتٌ لا تنهضُ لاعتماده تابعاً منفصلاً، والقول بذلك ممتدُّ الجذور في الفكر النحوي.

2- أكثرُ ما يكون التداخل بين النعت والبدل؛ لدقة الفروق بين التابعَيْن، وكثرة التأويلات والتوجيهات المسوِّغة لهذا التداخل، وليس ذلك لغيره من أنواع التوابع.

3- يقلُّ التداخل بين التوكيد وغيره من التوابع؛ لأن المعنوي محصور في ألفاظ معدودة، واللفظي منه جليٌّ واضح، وكذلك جاء التداخل بين العطف وغيره من التوابع قليلاً؛ لأنَّ حروف النسق كفيلة أن تُعيقَ التقارب، وتضيِّق مساحة التداخل.

وقد حثَّت الدراسة الباحثين بالاعتناء بكتاب الدر المصون وتصيُّد ما حواه من فوائد وفرائد، وأوصت بأن تُعزل ساحة الدرس النحوي المعاصر عن فذلكات النحاة وتعقيداتهم وتعليلاتهم، ولا يدلفُ إلى لجج الخلاف إلا المختصون الراسخون ممَّن لا تزلُ أقدامُهم، ولا تطيشُ أقلامهم، ولا تختلطُ أفهامهم.

Abstract

This study discusses a major syntactic topic known as the interference between the subordinates in the Noble Quran as well as the implications of such interference on the Quranic meaning. The researcher aimed to explore instances, reasons and the semantic influence of interference. In doing so, the researcher relied on the work of grammarians and interpreters to find out the more likely opinions regarding these instances of interference. The researcher traced these instances in the book of Ad-Dur al-Masoun by Samin Al-Halabi (756 AH). When investigating the instances of interference, the researcher relied on old and new interpretation books and the syntax of the Quran in additions to several related resources.

The introduction of the thesis presented two key issues which are the main parts of this work: syntactic interpretation and interference. The researcher intensively studies the said issues in this regard. The researcher allocated the first chapter for the literature review and divided it into five sections. Section One presented a review of literature on syntactic subordinates in different time periods to identify the differences. Section Two identified the factors relating to subordinates and the scholars arguments in this regard. Section Three detailed the possibilities of separating the subordinate and the syntactic unit to which the subordinate is affiliated, and the cases in which this separation is not allowed. Section Four is entitled Subordinates and Secondary Syntactic Elements, in which the researcher highlighted that the subordinates are secondary syntactic elements rather than necessary elements. Section Five discussed the number of subordinates which can be taken into consideration and those which can be added.

Chapter Two and Chapter Three are divided into three sections respectively. Both of them presented an applied study on the Noble Quran. The study concludes with the following key findings:

1- Explanatory apposition, atful bayan, should be joined with perfect apposition, al-badal al-mutabeq. The differences between the two have no syntactic grounds. This is a well-established trend in the Arabic grammar.
2- Interference mostly occurs between attributes, na't, and apposition, badal. This is due to the delicate difference between them which could be justified by several interpretation opinions.
3- Interference occurs less between emphasis, tawkeed, and other subordinates. This is due to the fact that moral emphasis have limited expressions, and verbal emphasis is quite clear. Interference also occurs less between conjunction and other subordinates. This is because the order, nasaq, preposition prevent the potential of interference.

The study urged researchers to pay a further attention to the book of Ad-Dur al-Masoun and to highlight its great benefit. It is also recommended that the contemporary grammarians should reintroduce Arabic grammar in an easy-to-understand way that excludes the complications presented by some early scholars. Such detailed opinions may only be interesting to the well-established specialists in this field.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾

[هود:56]

﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾

[الإسراء:80]

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

[طه:25–28]

إلهـــي [المتقارب]

وَقَفْـــتُ بِبَابِـــكَ أَرْجُـــو النَّـــوَال ... وَأَرْنُـــو لِعَوْنِـــكَ يَـــا ذَا الجَـــلَال

فَفَضْـــلُكَ مَـــوْلَايَ غَيْـــثٌ هَطُـــولٌ ... صِـــفَاتُكَ رَبِّـــي صِـــفَاتُ كَمَـــال

فَهَـــبْ لِـــيَ عَزْمَـــاً يَجُـــوبُ الْمَعَـــالِي ... يَجُـــوزُ النُّجُـــومَ يَشُـــقُّ المُحَـــال

وَزِدْنِـــي هَنَـــاءً وَهَبْنِـــي مَضَـــاءً ... حَصِـــيْفَاً يُغَالِـــبُ شُـــمَّ الجِبَـــال

وَسَـــخِّرْ إِلَهِـــي عُبَيْـــدَكَ مُوسَـــى ... لِخِدْمَـــةِ دِيْنِـــكَ فِـــي كُـــلِّ حَـــال

وَمُـــنَّ عَلَيْـــهِ بِقَصْـــدٍ صَـــحِيْحٍ ... وَقَلْـــبٍ فَصِـــيْحٍ وَصِـــدْقِ الْمَقَـــال

فَحُبُّـــكَ غَايَـــةُ مَـــا يَبْتَغِـــي ... وَأَقْصَـــى مُنَـــاهُ دَوَامُ الوِصَـــال

وَيَصْـــبُو هُنَـــاكَ إِلَـــى نَظْـــرَةٍ ... لِوَجْـــهٍ كَـــرِيْمٍ وَإِصْـــلَاحِ بَـــال

الإهداء

إلى روح أمي وأبي عليهما سحائب الرحمة والرضوان...

إلى شيوخنا وأساتذتنا تاج الرؤوس، وبلسم النفوس

إلى سكني وزوجي قرة العين ونبض الفؤاد...

إلى أولادي وبناتي وأشقائي وشقيقاتي...

إلى إخواني وأخواتي وطلابي وطالباتي...

إلى فرسان العربية معلمينَ وطلاباً، حملة أنوارها، وحراس أسوارها...

أهدي بحثي هذا سائلاً الله للجميع عيشاً سعيداً، ورأياً سديداً، ونهجاً رشيداً، وعمراً في الطاعة

مديداً.

موسى سالم إبراهيم أبو جليدان

شكر وتقدير

إنَّ الاعتراف لأهل الفضل بمنتهم فضيلة تتشوف إليها النفوس الدائبة في دروب الخير، وعلامة اكتناز الفضل والخيرية ؛فلا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل، وهي وربي برهان على شكر الله السابغة نعمه الغامرة آلاؤه، كيف لا؟ وقد قال –صلى الله عليه وسلم–:"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"[(1)]، ولذا أجدُ لزاماً عليَّ وواجباً في عنقي أن أعترف أولاً بفضل الله عليَّ، فهو الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، وليس لأحدٍ إلى أبواب التوفيق من سبيلٍ حتى يتجرد من كل حول وطول، متوكلاً على من بيده خزائن الفضل، فله الحمد –سبحانه– عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

وبعد شكر الله تعالى، فإني أشكر جامعتي الإسلامية، روضة العلماء، وقلعة الشهداء، وحاضنة القادة النجباء، صاحبة المنهج الوثيق، والصيت العريق، ورائدة الصحوة الشامخة، وراعية العقيدة الراسخة، ولي الشرف السامق أنْ نهلتُ ولا زلتُ منها العلم في الدراسات العليا، واحتضنتي معلماً للنحو والصرف أخدمُ اللغة العربية، فأغرس في بستانها مع ثلة الأخيار السَّراة، ما يؤتي أكله كل حين بإذن الله، وأخص بالشكر عمادة الدراسات العليا، وكلية الآداب، وقسم اللغة العربية.

والشكر موصول إلى علمائنا الكرام، واساتذتنا العظام، الذين تجشموا تدريس المساقات التمهيدية، وصحبونا في المباحث اللغوية والأدبية، فغمرونا لطفاً وحلماً، وزادونا معرفة وعلماً، وأخصُّ بالشكرِ من تفضل بالإشراف على هذه الدراسة الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي، وكان لي في رحلتي الوالد الحاني، والجَنَى الداني، والدكتور: عبد الله إسماعيل، والذي درست النحو في المرحلة الجامعية علي يديه، ولا زلت إذا حزبني أمرٌ أشدُّ الرحال إليه، وأشكر القامات العلمية البارزة التي قبلت مناقشة هذه الرسالة، الدكتور: كرم محمد زرندح، والدكتور إبراهيم أحمد الشيخ عيد، مناقشين خارجيين، والدكتور فوزي إبراهيم فياض، والدكتور أحمد إبراهيم الجدبة مناقشين داخليين، ولهم منى جزيل الشكر على ما يبذولون من نصح وإفادة، وتوجيه وإجادة، تهبُ بحثي الحسنَى وزيادة.

ولا أنسى أن أقدم الشكر إلى أخي الحبيب، وصديقي النجيب الأستاذ سليمان الملالحة، على ما أسدى من عون ونصح ساهم في سقاية هذا الغرس، وإلى كل من قدم لي فائدة أو نصحاً أو عوناً، أو دعاء، والذين لا يسع المقام لذكر أسمائهم، سائلاً المولى عز وجل أن يرفع ذكرهم في الملأ الأعلى عنده في جنات ونهر، في مقعد صدق عند مليك مقتدر، وأسأل الله تعالى أن يجعل جهدي هذا صالحاً، ولوجهه خالصاً، وأن يديم علينا عفوه وعافيته، إنه بكل جميل كفيل، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير.

[(1)] رواه أبو هريرة بسند صحيح، ينظر: الألباني، صحيح الجامع وزيادته (ج2/ 1122)، رقم (6594).

فهرس المحتويات

إقــرار ..... أ
نتيجة الحكم ..... ب
الإهداء ..... خ
شكر وتقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... ذ
المقدمة 1
التمهيد 7
أولاً: التوجيه النحوي (دراسة تايخية) 7
ثانياً: التداخل عند النحاة 19
الفصل الأول التوابع بين القدماء والمحدثين 34
المبحث الأول: درس التوابع قديماً وحديثاً 35
أولاً : النعت 44
ثانياً: التوكيد 50
ثالثاً: عطف البيان 55
رابعاً: عطف النسق 59
خامساً: البدل 66
المبحث الثاني: العامل في التابع عند النحويين 72
أولاً: العامل في النعت 86
ثانياً: العامل في التوكيد 88
ثالثاً: العامل في عطف البيان 89
رابعاً: العامل في عطف النسق 91
خامساً: العامل في البدل 92
المبحث الثالث: فصل التابع عن متبوعه 96
أولاً: الفصل بين الصفة والموصوف 100
ثانياً: الفصل بين التوكيد والمُؤكَّد 105
ثالثاً: الفصل بين العطف والمعطوف عليه 107
رابعاً: الفصل بين البدل والمبدل منه 112
المبحث الرابع: التابع والفضلة 114

المبحث الخامس: عدد التوابع بين القدماء والمحدثين 129
الفصل الثاني التداخل بين النعت وسائر التوابع 146
المبحث الأول: التداخل بين النعت والبدل 147
الفرق بين النعت والبدل 147
المبحث الثاني: التداخل بين النعت والتوكيد 207
الفرق بين النعت والتوكيد..... 207
مواضع التداخل بين النعت والتوكيد..... 211
المبحث الثالث: التداخل بين النعت والعطف 227
الفرق بين النعت والعطف..... 227
مواضع تداخل النعت والعطف..... 232
الفصل الثالث التداخل بين بقية التوابع 252
المبحث الأول: التداخل بين التوكيد والبدل 253
الفرق بين التوكيد والبدل..... 254
مواضع التداخل بين التوكيد والبدل..... 258
المبحث الثاني: التداخل بين العطف والبدل 291
الفرق بين العطف والبدل:..... 291
مواضع التداخل بين العطف والبدل 293
المبحث الثالث: التداخل بين التوكيد والعطف 313
أوجه الفروق بين التوكيد والعطف:..... 313
مواضع التداخل بين العطف والتوكيد..... 316
الخاتمة 335
النتائج 336
التوصيات: 339
المصادر والمراجع 340
الفهارس العامة 373
فهرس الآيات القرآنية 374
فهرس الأحاديث 409
فهرس الشواهد الشعرية 410

المقدمة

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ، وآلائه التي لا تستقصى، أنزل القرآن فأحكمه، وخلق الإنسان فعلمه، وأرشدنا إلى الاستقامة على المنهاج، الذي لا زيغ فيه ولا اعوجاج، والصلاة والسلام على خير نبي أرسله، خاتم الرسالة ، والصادح بالدلالة، الناطق بالحكمة والمبعوث بالرحمة، صلاة لا ينقطع مددها، ولا ينتهي أمدها، ولا يحصى عددها، إلى يوم الدين، وبعد:

فإن القرآن هو المعجزة الخالدة، والحجة القاطعة، حيَّر البلغاء، وأسكت الفصحاء، وأذهل الحكماء، لا تنقضي عجائبه، ولا تنقطع غرائبه، ولا تَدرُس آياته، ولا تُمحى بيناته، جعله الله عز وجل ظلاً عميماً، وصراطاً مستقيماً، فيه المعجزات الباهرة، والهدايات الزاهرة، والحجج الصادقة، والدلالات الناطقة، لا تتسلل إليه شبهات المبطلين، ولا تعكر صفوه مكائد الأفاكين، يعلو ولا يعلى عليه إلى يوم الدين، ولذا حفل من العناية والاهتمام بما لم يحفل به كتاب، حيث سارع لتفسيره أولو الألباب، وتنافسوا في جني ما يستطاب وكله مستطاب، حتى صارت تفاسيره غزيرة، وضروبها جمة كثيرة، وكلٌ له نهجه وطريقته التي أمتع بها وأجاد، وأوضح وأفاد.

ولقد عُنى أسلافنا بالدرس النحوي، وقعدوا فيه وأصَّلوا، وما ذلك إلا لخدمة النص القرآني، والوقوف على دلالاته، والتعمق في معانيه وآياته، إذ الإعراب هو الإبانة والإيضاح والكشف والإفصاح، وكلما تعمق المرء في فهم اللغة نحواً وصرفاً وبلاغة كان بالفهم والإدراك أحرى، وبأسرار الكتاب الحكيم أعلم وأدرى، ومن هنا كان النحو من علوم الآلات التي يحتاجها المفسر والمحدث والمفتي والفقيه، وهو آلة الفهم لكتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– ، مما حدا بعلمائنا الأجلاء أن يشترطوا لمن يتصدر للإفتاء أن يحظى من علوم اللغة بحظ وافر، ونصيب غامر.

إن الدراسات النحوية التي استرشدت بالقرآن، وجالت في ربيعه اليافع، وأبحرت في إعجازه اللغوي النافع، لهي دراسات كثيرة وفيرة، تضج بها المكتبة الإسلامية، حتى إنَّك لا تكاد تجد مسألة من مسائل النحو _صغيرة كانت أم كبيرة_ إلا وقد بُحث عنها في كتاب الله، ويكأنَّ

المصنفين والمؤلفين والباحثين والدارسين يطمحون في نيل بركته، وتحصيل الشرف تحت مظلته، وطلب الثواب بخدمته، عسى أن يكونوا من أهل الله وخاصته.

وإن التوابع من الموضوعات النحوية النافعة العميقة، لما تختص به من أحكام ومسائل دقيقة، وعندما قمت بالتنقيب عن دراسات للتوابع في القرآن الكريم، لم أعثر على ما يشفي العليل، ويُروى الغليل، مع تعرضهم لها بالتفصيل والتأصيل في كتب النحو كغيرها من المواضيع النحوية الأخرى، فعزمت على دراسة التوابع في القرآن، مع العناية بما يحمل وجوهاً متعددة والعمل ما أمكن على توجيه هذا التداخل بما يتلاءم مع المعني القرآني مسترشداً بأقوال أئمة السلف من مفسرين ولغويين، لهم في هذا الميدان الرحيب قدم راسخ وميراث ثمين.

وما أغراني بالسير في هذه الوجهة غلبة الظن عندي أني على موعد مع فوائد جمة ولطائف رائجة أتحصل عليها، وأرتفق بها في مسيرة الطلب التي جعلت شعارها: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه:114)، ثم لعلي أن أخط في بحثي هذا ما يساهم في الفصل بين التوابع المتشابهة في الحكم الإعرابي، فقد التبس على كثير من الناس التفريق بين ما تداخل منها في الإعراب، أو تخريجه وتوجيهه على الوجه الصواب، وهذا ما شجعني على أن أطرق هذا الباب، سائلاً الله عز وجل أن يهيئ لي الأسباب، ويذلل الصعاب، فهو سبحانه الذي إذا قصد لبى وأجاب.

أسباب اختيار البحث

- إن شرف البحث بما ينسب إليه، ولقد أكرمني الله تعالى في رسالة الماجستير بدراسة تتعلق بالسنة، ومن يومها وأنا أتشوف إلى دراسة تتعلق بالقرآن الكريم وعلومه ، عساي أحظى بتلك المنة، بالجمع في دراساتي بين الكتاب والسنة.
- ندرة الدراسات التي تناولت التوابع في القرآن الكريم والتوجيه النحوي والدلالي لما بينها من تداخل، وهو موضوع جدير أن تكتشف أسراره، وتجلى آثاره.
- الربط بين مناهج القدماء والمحدثين من النحويين والمفسرين في التوجيهات النحوية للتوابع المتداخلة، والوقوف على ما أبدعوه من لطائف وإيحاءات، وسطروه من غرائب ونكات.
- يقيني أن التوغل في هذه الدراسة سيفتح لي بإذن الله آفاقاً من الفوائد الوافرة، والنتائج العاطرة، ويرسو بي على حصيلة معرفية محمودة العواقب، مشهودة المناقب، وذلك بالتجوال في كتب

الإعراب قديماً وحديثاً، والاعتكاف على مصنفات التفسير اللغوي، وفي ذلك من الخير العميم، والعطاء الإلهي الكريم، ما يستوجب شكراً مبذولاً، وحمداً باقياً موصولاً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التوابع المتداخلة في القرآن الكريم، وبيان الوجوه الإعرابية المختلفة لها عند العلماء، وإظهار التوجيهات النحوية التي تسهم في تبني وجه إعرابي وترجيحه على الوجوه الأخرى، وفقاً لدلالة النص القرآني، مع دراسة ذلك كله دراسة وصفية تحليلية تثمر النتائج المرجوة التي ينتفع بها الدارسون.

منهج الدراسة:

سأعتمد في دراستي هذه منهجًا وصفيًّا تحليليًّا وذلك باستقراء النصوص القرآنية، وما جاء فيها من توابع متداخلة، مع تتبع أقوال العلماء في إعرابها، ورأي كبار المفسرين في توجيهها، ثم وصف ذلك وصفا تحليليًّا.

الدراسات السابقة:

لقد تحدث العلماء قديماً عن التوابع في مصنفاتهم، فلا يخلو من التعرض لها كتاب نحوي، منذ الخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وما فتئ المصنفون يشرحون في كتبهم التوابع – كغيرها من أبواب النحو– حتى عصرنا هذا، ومنهجهم في ذلك التعريف بالتابع، وبسط مسائله مع عرض الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، وعلى ذلك درج القدماء والمعاصرون.

ومن الدراسات القديمة ما نجدها شاملة لكل أبواب النحو وفق الترتيب الذي وضعه ابن مالك، ومنها ما بقي على ترتيب سيبويه، وبعضها تناوش موضوعاً أو باباً من أبواب النحو أو مسألة من مسائله وفصل فيها القول فأسهب وأطنب، ولم أجد فيما أعلم عند القدماء دراسة تطبيقية قرآنية للتوابع قائمة بذاتها، ولكني رأيت شيئاً من ذلك عند المعاصرين، وإن كانت دراساتهم بعيدة عن الموضوع الذي هُديت إليه، واستعنت بالله عليه، ومن هذه الدراسات:

1– التوابع في الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء، 1991م، وهو كتاب تعليمي يحتوي على محاضرات وضعت للطلاب الدارسين في الجامعة ، ولم يخرج فيه عن

المألوف من دأب السابقين إذ يقول في مقدمته: "ولم أخرج في هذه المحاضرات عن المألوف من كتب النحو العربي"[1].

2- موسوعة النحو الجامعية (التوابع)، للدكتور عبد الله إسماعيل 1995م، وهو كتاب تعليمي لطلبة الجامعة وقد عالج فيه التوابع مع تسهيل الأمثلة والاستعانة بالشواهد القرآنية، وهذه الدراسة لم تتطرق للتداخل بشكل مباشر ولم تهدف إلى التوجيه النحوي لهذا التداخل.

3- التوابع، مقارنة لسانية، لفوزي الشايب، بحث محكم، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الأول 1997م، وهو بحث كما نرى بعيد عن القرآن، ويجنح إلى اللسانيات.

4- التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري، لمحمد عقلة محمد عبد الغني، جامعة اليرموك، 2004م، رسالة ماجستير، وهو يتعرض للتوابع التي تفرد فيها الزمخشري برأيه عن سابقيه من العلماء، ولذا جاءت مسائله محدودة، ينقصها الشمول والاستيعاب.

5- التوابع في نهج البلاغة، دراسة نحوية دلالية، للطالبة: وداد حامد عطشان السالمي، جامعة الكوفة 2007م، وهي رسالة ماجستير، وهي وإن تعرضت للتوابع إلا أن ميدان الدرس التطبيقي في نهج البلاغة، وليس في القرآن الكريم، كما أن الباحثة سارت على نهج القدماء في التبويب والترتيب ولم تخرج عنه.

6- التوابع، دراسة تطبيقية في الربع الآخير من القرآن الكريم، للطالبة إخلاص حسين محمد آدم، جامعة أم درمان الإسلامية، 2007، 2008م، رسالة ماجستير، وهذه أقرب الدراسات إلى موضوع البحث غير أنها في الربع الأخير من القرآن، وقد أغفلت الأرباع الأخرى، ولقد صنفت التوابع على المعهود من تبويب القدماء، وقد جمعت بين الجانب النظري والتطبيقي، مع شرح الشواهد التي وردت في البحث، ولكنها لم تتطرق إلى التوجيهات الإعرابية أو التداخل بين التوابع.

الصعوبات:

إن الكثير من الصعوبات التي كان يتذرع بها الباحثون قد ذللت اليوم وتلاشت بفضل التطور العلمي الذي نشهده في هذا العصر حتى غدت المصادر والمراجع يسيرة المنال، ولا

---

[1] حماسة، التوابع في الجملة العربية، ص3

تحتاج إلى شد الرحال، ولكن تزاحم التبعات، وضيق الأوقات، وما يتعرض له شعبنا من مضايقات قد يلقي بظلاله على البحث الدائب، ولا ضير فهي ضريبة يسددها الناشطون في صناعة الحياة، ولن تجد في هذا الدرب اللاحب مستريحاً، إذا لا ينجو من ثمن المعالى إلا الفارغون، ومن استعان بالله كفاه، ومنحه العزم وحباه، وإلى كل فضيلة أرشده وهداه.

مصادر البحث

لقد اعتمدت في استخراج مواضع التداخل على كتاب (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق ثلة من العلماء هم: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، وقدم له وقرَّظه الدكتور أحمد محمد صيرة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ، 1994م، وعززت هذا السفر بما شاكله من أسفار ومصنفات كثيرة زيادة في البيان وإثراء، وقد رُصدت هذه الكتب في ثبت المراجع.

هيكلية البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يُمهَّد له بقضيتين عليهما مدار البحث وهما التوجيه، والتداخل، فعرضت الدراسة التوجيهَ عموماً والنحويَ منه على وجه الخصوص، وتتبعت ذلك تاريخياً ، ثم بيَّنت الدراسة التداخل النحوي ومعناه ومغزاه ومرماه.

وأمَّا فصول البحث فثلاثةٌ، الأول منها نظريٌّ تمهيديٌّ عنوانه **(التوابع بين القدماء والمحدثين)**، وقد اشتمل على خمسة مباحثٍ، **الأول:** دَرْسُ التوابع قديماً وحديثاً، و فيه تفصيل لأقوال النحاة القدماء والمحدثين وبيان ما بين الحدود والتعريفات من تباين ومفارقات، **والثاني:** العامل في التابع عند النحويين، وفيه عرض لأقوال العلماء حول العامل في التابع وبيان عللهم والراجح من أقوالهم، **والثالث:** فصل التابع عن المتبوع، وفيه بُسط القول حول جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشروطه المنصوص عليها عند النحاة، ومنعه إذا كان الفاصل أجنبياً، **والرابع:** التابع والفضلة، وتعرض للفضلة والعمدة والتفريق بينهما، وعلاقة ذلك بالتوابع، **والخامس:** عدد التوابع بين القدماء والمحدثين، وفيه ردٌّ على مُحدَثاتِ المعاصرين، وإرساء لدعائم القدماء.

وأما الفصل الثاني **(التداخل بين النعت وسائر التوابع)** فقد تعرض لتداخل النعت مع بقية التوابع، وهو من ثلاثة مباحث، **أولها:** التداخل بين النعت والبدل، **وثانيها:** التداخل بين النعت والتوكيد، **وثالثها:** التداخل بين النعت والعطف، وفي كل مبحث منها تُعرض المسألة التي وقع فيها التداخل ثم تناقش علمياً وتخرجُ نحوياً بما يتوافق مع أقوال المفسرين الكبار؛ طمعاً في بلوغ منَّة الرَّحمن، وأملاً في ملائمة ذلك مرادَ الله سبحانه وتعالى.

والفصل الثالث **(التداخل بين بقية التوابع)**، فقد تناوش ما تبقي من توابع متداخلة، وهو من مباحث ثلاثة، **أولها:** التداخل بين التوكيد والعطف، **وثانيها:** التداخل بين التوكيد والبدل، **وثالثها:** التداخل بين العطف والبدل، وقد حظي كسابقه من نقاش لمواضع التداخل، وتوجيهها نحوياً، وبيان ما في المسائل من تأويل وترجيح.

وخُتِمَ البحثُ بجملةٍ من النتائج والتوصيات، التي رأى الباحث ضرورتها للطلاب والدارسين، ولا أزعم الإتيان على الموضوع من جميع أطرافه، ولا أدعى الإحاطة بكل مسائله، وحسبي أني لم آلُ جهداً في التجويد والتسديد، والتنقيب والتفنيد، وقد تركتُ الباب مفتوحاً لكلِّ هُمامٍ مُجِيد، يدلفُ منه ويأتينا بكل جديد، وأجرُنا وأجرُه على الله إنه حميدٌ مَجيد.

التمهيد

إن البدء الراشد السليم يعجل الخطو ولكن بروية، ويذلل السير، ويأتي بمآلات مرضية، وصحة النهايات من صحة البدايات؛ لذا فمن المفيد –وقبل أن ندلف إلى فصول البحث– أن نُعرِّف بالتوجيه النحوي مصطلحاً شائعاً في الدراسات النحوية عند المُحدَثين خصوصاً، مع تتبع تاريخي لهذا المصطلح قديماً وحديثاً، ودلالات ذلك في الدرس النحوي، ومن ثَمَّ تتناول الدراسة التداخل عند النحاة، وأسبابه، وما يعنيه هذا التداخل من دلالات و إيحاءات، كل ذلك بإيجاز واقتضاب، دون تفصيل وإطناب؛ لأن الغاية من ذلك تمهيد المسيرة ، والسياحة في هذه الدراسة على نور وبصيرة.

أولاً: التوجيه النحوي (دراسة تايخية)

لقد تميز النحاة المتقدمون والمتأخرون بالوعي الناضج، والفكر السليم، فترك ذلك ظلاله الوارفة في الدرس النحوي على اختلاف فروعه، وكان للتوجيه النحوي وقواعده عند هؤلاء أثرٌ بالغٌ في نشوب الخلاف، واتساع دائرته، وتعدد مدارسه، وتنوع أحكامه، حتى غدت غراسه تؤتي أكلها كل حين، وصارت لغتنا تفاخر بهذا التراث الثمين.

ولا شكَّ أنَّ النحوي حتى يحسن الاستدلال في مسائل الخلاف، ويتقن الترجيح بمهارة واحتراف، فعدَّتُه وذخيرتُه الإحاطةُ بقواعدِ التوجيه، لما لها من دور في تعليل الأحكام، وإزالة كل إشكال وإبهام، وقبل التعرض لتاريخ التوجيه النحوي قديماً وحديثاً؛ وكي نزيد الأمر كشفاً وإيضاحاً، فلابد من تعريف التوجيه لغة وإصطلاحاً.

التوجيه لغة:

مصدر للفعل وَجَّه، يُقال: وجَّهه توجيهاً: أرسله وشرَّفه[1]، ويقال: وجَّهَت الريحُ الحصى توجيهاً إذا ساقته[2]، ويقال أيضاً للولد إذا خرجت يداه من الرحم أولاً وجيه، وإذا خرجت رجلاه أولاً يثْنٌ، واسم ذلك الفعل التوجيه[3]، ومُهرٌ وجيهٌ: خرجت يداه أولاً[4]، والجاه: القدر والمنزلة، وفلان ذو جاه، وقد أوجهه ووجَّهه الأمير توجيهاً، أي: جعله وجيهاً[5]، ويقال: خرج القوم فوجَّهوا

---

[1] الفيروزابادي، القاموس المحيط، فصل الواو، ص1255

[2] ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/ 558) .

[3] الزبيدي، تاج العروس، باب (وجه) (ج36/ 539).

[4] الزمخشري، أساس البلاغة مادة (وجه) (ج2/ 321).

[5] الرازي، مختار الصحاح، مادة (جوه)، ص64، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة (وجه) (ج2/ 322).

الناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه[1]، ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده به[2]، فقولنا وجَّه الكلام توجيهاً: أي اتجه إلى القصد الذي يريده، وترد كذلك في المعاجم اللغوية بمعنى الجهة والناحية، وصرف الكلام عن وجهه، والمعنى، وما ظهر لك من مسألة وغيرها[3].

ومن خلال التعريفات اللغوية السابقة يستبين لنا أن التوجيه في اللغة مأخوذ من الوجه، والجمع وجوه، قال ابن جني: "سميت الحركة قبل الروي المقيد توجيهاً إعلاماً أن للروي وجهين في حالين مختلفين..." [4] وإنما يُراد به الدلالة على الشيء الموجه المعروف الذي يتكشف لمن يسلكه، والذي يتسم بالوجاهة والقدر السامي، ويصرف إلى القصد المراد المبتغى، ولعلنا نلمس الترابط بين هذا المعنى اللغوي، ودلالته النحوية من خلال وقوفنا على المعنى الاصطلاحي للتوجيه.

التوجيه اصطلاحاً:

لقد جاء هذا المصطلح في غير فن من فنون العربية، إذ يعْرِفُه أهل القوافي من العروضيين، وورد على ألسنة البلاغيين، كما أنه مألوف عند النحويين، وإليك بيان ذلك.

التوجيه عند العروضيين:

لقد اختلف علماء العروض والقافية في تحديد الدلالة الاصطلاحية للتوجيه عروضياً، فالأخفش (ت 215هـ) عرف التوجيه بأنه: "حركة الحرف الذي إلى جنب الروي المقيد لا يجوز مع الفتح غيره نحو: [الرجز]

قـــدْ جَبَـــرَ الـــدينَ الإلـــهُ فَجَبَـــر [5]

التزم الفتح فيها كلها، ويجوز معها الكسر والضم في قصيدة واحدة كما مثلنا"[6]

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، باب الهاء والجيم، (ج6/ 187)، والزبيدي، تاج العروس، (ج36/545).

(2) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/ 556).

(3) ينظر: محمد حسين صبرة، تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، ص13، 14.

(4) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/560).

(5) الرجز للعجاج في ديوانه ص63، وابن منظور، لسان العرب (ج4/ 115، 116) ، (ج11/ 730)، (ج13/ 559)، والفراهيدي، العين (ج6/ 116)، وابن دريد، جمهرة اللغة ص265، والأزهري، تهذيب اللغة (ج11/ 43)، وابن قتيبة، أدب الكاتب (ج1/ 454)، البغدادي، الخزانة، (ج1/ 103)، (ج4/54).

(6) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/ 559).

وأما ابن جني فقال: "أصله من التوجيه، كأن حرف الروي موجه عندهم، أي كأن له وجهين، أحدهما من قبله، والآخر من بعده، ألا ترى أنهم استكرهوا اختلاف الحركة من قبله ما دام مقيداً نحو: الحَمِق والعُقُق والمخترَق؟ كما يستقبحون اختلافها فيه ما دام مطلقاً نحو قوله: [الكامل]

عجـــــــلانَ ذا زادٍ و غيـــــــرَ مـــــــزوَّدِ

وبـــــــذاك خبَّرنـــــــا الغـــــــرابُ الأســـــــوَدُ

عَـــــنَمٌ يكـــــادُ مـــــن اللطافـــــةِ يُعْقَـــــدُ[1]

...، وذلك أنه إذا كان مقيداً فله وجه يتقدمه، وإذا كان مطلقاً فله وجه يتأخر عنه، فجرى مجرى الثوب الموجه ونحوه"[2]، ومن هؤلاء ابن فارس (ت 395هـ) والذي ذكر بأن "التوجيه في الشعر: الحرف الذي بين ألف التأسيس وحرف الروي"[3]، ومن المعلوم أن الشعر فيه تأسيس وقافية وتوجيه، نحو قول النابغة (ت 18 ق.هـ): [الطويل]

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهن فلولٌ من قراع الكتائبِ[4]

فالباء هي القافية، والألف التي قبل الهمزة تأسيس، وأما التوجيه فهو حرف الهمزة؛ لأنَّ لك أن تغيره بأي حرف شئت، وتقصد الحرف الذي تريد؛ فسموه لذلك توجيهاً[5]وجاء بعد ذلك ابن سيده فبيَّن أن المراد به هو"اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد كقوله:[6] [الرجز]

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ

وقوله فيها: ألَّف شتَّى وهو بالرَّاعي الحَمِقْ

وقوله مع ذلك: سراً وقد أوَّنَ تأْوِينَ العُقُقْ "[7].

---

[1] أعجاز أبيات من قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه ص105، وهو عند القرشي: أبو زيد، جمهرة أشعار العرب ص76، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/ 156)، والبغدادي، الخزانة، (ج7/ 203)،

[2] ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/ 599).

[3] ابن فارس، مجمل اللغة، مادة (وجه)، (ج1/ 917).

[4] النابغة، ديوانه ص32، وسيبويه، الكتاب (ج2/ 326)، والجاحظ، الحيوان (ج4/ 394)، والقيرواني: ابن رشيق، العمدة (ج2/ 48)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/ 349، 665)

[5] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج13/ 559).

[6] لرؤبة بن العجاج في ديوان العجاج ص409، وابن جني، الخصائص (ج2/ 322)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/ 158)، والعيني، المقاصد النحوية (1/ 136).

[7] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج4/399).

ومع اختلاف العروضيين في تعريف التوجيه إلا أن كل تعريف منها فيه خيط – ظاهر أو خفي– يجمعه بالمعنى اللغوي، والرابط بين هذه المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية يتمثل في احتمال وجهين مختلفين، أحدهما قبل حرف الروي، والآخر بعده.

التوجيه عند البلاغيين:

لقد جاء مصطلح التوجيه في مصنفات أساطين البلاغة على أنه محسن بديعي معنوي، إذ عرفه السكاكي (ت 626هـ) بقوله: "هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين"[1]، وذلك كأن ينظم الشاعر بيتاً من الشعر يحتمل معنيين مختلفين، أو يدل على غرضين متناقضين، ويمثلون لذلك بقول الشاعر: [مجزوء الرمل]

خَـــــاطَ لِـــــي عَمْـــــرُوٌ قِبَـــــاء لَيْـــــتَ عينيـــــهِ سَـــــوَاء[2]

فهذا البيت يحتمل أن يكون مدحاً أو قدحاً، وربما فُسِّر دعاءً للخياط، أو دعاءً عليه.

ومثله قول ابن هانئ الأندلسي (ت362هـ): [الكامل]

لا يأكــلُ الســرحانُ شِــلْوَ طعيــنِهم ممَّـا عليـه مـن القنـا المُتكَسِّـرِ[3]

فقد يكون المقتول منهم، والرماح المتكسرة رماح أعدائهم، وهذا مدح، وقد يكون المقتول من أعدائهم، والرماح لهم، وهذا ذم، ولهذا فقد سُمِّيَ التوجيه عند بعض البلاغيين بـ (المحتمل للضدين) [4]، وعرفه الجرجاني (ت 816هـ) بأنه "إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل عبارة على وجه ينافي كلام الخصم"[5].

ولقد ورد ذكر التوجيه في الكليات بما يَمِيزُه عن غيره من ألوان البديع المعنوي كالتورية، حيث فرق بينهما من وجهين: "أحدهما: أن التورية تكون باللفظة المشتركة، والتوجيه باللفظ المصطلح، والثاني: أن التورية تكون باللفظة الواحدة، والتوجيه لا يصلح إلا بعدة ألفاظ متلائمة"[6].

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص427، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص350.

[2] البيت لبشار بن برد في ديوانه (ج9/4)، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج6/ 232)، والنويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (ج7/ 174)، والحموي، خزانة الأدب (ج1/ 179).

[3] البيت في ديوانه، ص162، والحموي، خزانة الأدب (ج1/ 276)، والبديعي يوسف الدمشقي، الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (ج2/ 103)، والبتلوني، نفح الأزهار في منتخبات الأشعار ص41.

[4] ابن قيم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص247

[5] الجرجاني، التعريفات ص69، وهلال: هيثم، معجم مصطلح الأصول ص102.

[6] الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص301.

ولعل التناغم بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي عند البلاغيين واضح مُبِين، فأكثر المعاني اللغوية أومأت بصرف الكلام عن وجهه إلى وجه آخر، فتوجيه الريح للحصى إذا ساقته فيه صرف له عن حالته إلى حالة أخرى مغايرة، والوجيه من الخيل الذي خرجت يداه معاً عند النتاج بقي جزؤه الآخر على حالة أخرى فلم يخرج، وجعله الأمير وجيهاً كذلك فليس حاله قبل وجاهته كحاله بعدها مع أنه عاين الحالين، وأدرك المرحلتين، والطريق إذا سلك ووطئ حتى استبان كان وجهه الذي صار إليه مبايناً لما كان عليه.

التوجيه عند النحويين:

ليس من المغالاة أن نقول: إن للنحويين النصيب الأوفر من شيوع هذا المصطلح أو ما يرادفه في مصنفاتهم وجريانه على ألسنتهم، إذ تفيض كتب النحو وإعراب القرآن بتعدد الوجوه الإعرابية للفظة الواحدة، إما لاختلاف اللهجات، أو احتمالات وجوهٍ أخرى للمعنى في التركيب اللغوي، وهذا كله يقتضي توجيهاً يتوافق مع القاعدة الإعرابية؛ فصار التوجيه شرياناً يضخ الحياة في النهضة النحوية قديماً وحديثاً.

والتوجيه النحوي – بمعانيه الأخرى المترادفة– له حضوره الفعَّال في الدراسات النحوية القديمة ، تلك التي تُعنى بالخلاف النحوي، وتهتم بتعليل الأحكام، وتتناول الأصول النحوية.

وقواعد التوجيه النحوي لم تحض باهتمام القدماء من النحاة، وإن ظهرت عند المحدثين في الدرس النحوي المعاصر فكان الدكتور عبد الرحمن السيد أول من وقف معها في كتابه (مدرسة البصرة)، ثم قام تمام حسان في كتابه (الأصول) بتعريفها، وذكر بعض ما تناثر منها في كتب النحو؛ ليفتح بذلك الباب لمن بعده من الدارسين[1]، ولا يعني ذلك أن المعاصرين جاءوا بما لم يأت به الأوائل، ولكنها قواعد منثورة، ودرر في المصنفات مبثوثة، ثم قام هؤلاء بالنظم والترتيب، والجمع والتبويب.

وإن من الضرورة الملحة ونحن في خضم الحديث عن التوجيه النحوي، والذي سيصحبنا في بحثنا هذا طويلاً، أن نُذكِّر بالفارق بين قواعد التوجيه النحوي، وبين القواعد النحوية، وقد عرَّج على ذلك تمام حسان في كتابه الأصول فقال: "فإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي دستور للنحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه، وما نعرفه باسم قواعد النحو، أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد الأبواب خاصة"[2]؛ وحتى يتضح المقال، وينجلي بالمثال، فإن من قواعد

---

[1] ينظر: سعاد، قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي، (ص58).

[2] حسان، الأصول، (ص190).

التوجيه ما يكون في السماع مثل: (الحمل على المعنى كثير في كلامهم)[1]، ومنها ما يكون في التأويل مثل: (ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير) [2]، ومنها ما يكون في القياس، مثل: (الفروع تنحط عن درجة الأصول)[3]؛ ومنها ما يكون متعلقاً باستصحاب الحال مثل: (الأصل في الأسماء ألا تعمل)[4]؛ ومنها ما يكون متعلقاً بالعامل والمعمول مثل: (العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول)[5]، ومنها ما يكون في الرد إلى الأصل، مثل: (التصغير يرد الأشياء إلى أصولها)[6]؛ وغير ذلك كثير..

وهذه كلها قواعد في التوجيه، وهي عامة تنسحب على كل أبواب النحو المعرب منها والمبني، وهي تشبه الدستور العام الذي تُستمد منه القوانين، ويهتدى بتوجيهاته في تقعيد المسائل النحوية، وإنَّ سبب شيوعها في كتب العلل والخلاف أن الخلاف النحوي مرده أصلاً إلى تلك القواعد، غير أن قواعد النحو هي بمثابة أحكام إجرائية مفردة كالتي يدرسها الطلاب في مراحل التعليم المختلفة من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وغيرها.

مثال

الحال عند النحاة بأنواعها، وحالاتها، وإعرابها، مما حوته كتب النحو قديمها وحديثها، كل ذلك يُعد من القواعد النحوية، ولكن حين نقول بأن الكوفيين ومعهم الأخفش(ت215هـ) من البصريين جوَّزوا أن يقع الفعل الماضي حالاً، فحجتهم في ذلك من القياس أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً من المعرفة[7]، فكما يجوز قولنا: (مررت براكبٍ وقع)، فيجوز قولنا (مررت بالراكب وقع)، وعندهم في القياس أيضاً أن ما قام مقام المستقبل يجوز أن يقوم مقام الحال، والفعل الماضي باتفاق يجوز ان يقوم مقام المستقبل؛ ولذا جاز أن يقوم مقام الحال، وهذا الاحتجاج بالقياس هو الذي يسمى بقواعد التوجيه.

---

(1) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب (ص49-50).

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 201).

(3) المرجع السابق، ص51.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية (ص77).

(5) ابن الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 40).

(6) المرجع السابق (ج2/ 554)، ابن الأنباري، اسرار العربية (ص255).

(7) النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (ج1/ 18).

تعريف التوجيه في اصطلاح النحويين:

التوجيه النحوي عند تمام حسان (ت 1432هـ) هو: "تحديد وجه ما للحكم، ويقسمه إلى قسمين، توجيه استدلالي، وتوجيه تأويلي، أما الاستدلالي فيكون بالسماع أو القياس، والقياس إما حملاً على اللفظ، أو حملاً على المعنى، والتأويلي يكون بالرد إلى الأصل أو التماس مخرج أو مسوغ"[1]، وعرفه غيره بأنه "تحديد دليل أو تحديد سبب أو مخرج لأي مسألة نحوية"[2] ولعل تعريف الخولي أكثر تفصيلاً حين قال: "هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتنظر له، أو لم يُصغ"[3]، وما يقتضيه البحث أن نخلص من هذه التعريفات إلى أن التوجيه يُرتفق به ويُجنحُ إليه إذا تعددت الوجوه الإعرابية لرواية أو قراءة، فنلتمس لها وجهاً إعرابياً يوافق قواعد العربية، ولا يصطدم مع قوانينها، معتمدين في ذلك على الاستدلال والتعليل، والتفسير والتحليل، والاحتجاج والتأويل، أو بمعنى آخر هو إعمال للفكر؛ لوضع تفسير لرواية أو قراءة يوجهها النحوي متأثراً بمذهبه، ملتمساً لها وجها مقبولاً يدفع به كل اعتراض، ومتى اتضح حدُّ التوجيه عند النحويين أدركنا العلاقة بينه وبين معناه اللغوي الذي يتمثل في السَّوْقِ، والوجهة، وسلوك الطريق، إذ يجمع بين المعنيين أن التوجيه –حتى عند النحاة– يراد به صرف الكلام عن وجهه إلى وجه آخر، كأن تَرِدُ روايةٌ بالرفع والنصب، فتُوَجَّهُ كلُّ روايةٍ وتُساقُ ويُسلكُ بها وجهةً تغايرُ الأخرى، ولا يشوبُها تعارض وإختلاف، يشذُّ عما ورثناه عن الأسلاف.

الفرق بين التأويل والتوجيه والتخريج

إن مصطلح التوجيه شاع وذاع في الدرس النحوي الحديث، ولو فتشنا عنه في تركة السابقين فلا نكاد نشهدُ له حضوراً في مصنفاتهم، وإن برزت عندهم بجلاءٍ مصطلحاتٌ مرادفةٌ للتوجيهِ أو قريبةٌ منه في المعنى والمغزى مثل: التخريج، والتأويل، والجهة، والسبيل، والوجه، والقياس، والعلة، والحجة، وأكثرها شيوعاً التأويل والتخريج.

التأويل: في اللغة من آل يؤول إذا رجع وارتدَّ وأصلح، وهو من الأيل، والإيالة بمعنى السياسة[4]، ومن معاني التأويل: التفسير، قال الطبري (ت 310هـ): "أما التأويل في كلام

---

[1] حسان ، الأصول في النحو (ص231).

[2] صبرة ، تعدد التوجيه النحوي (مواضعه– أسبابه– نتائجه)، ص22.

[3] الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، ص12.

[4] ابن منظور، لسان العرب، فصل (الألف) (ج11/ 34).

العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير"[1]، وعرفه الجوهري بأنه تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوَّلته وتأوَّلته تأوُّلاً بمعنى التفسير[2].

وله عند النحاة تعريفات عديدة منها تعريف محمد عيد بأنه: "صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي، وبهذا استعمل عند المفسرين والمتكلمين والنحاة"[3].

إن المسوغ للتأويل هو عدم موافقة القاعدة للنص كما قال أبو حيان (ت745هـ): "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[4].

التخريج:

في اللغة مصدر للفعل خرَّج، وهو ترك البعض، ومخالفة بعض الشيء بعضه، يقال: خرج الغلام لوحه تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها، وخرج فلان عمله إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضاً[5]، وهذا المعنى اللغوي يقترب كثيراً من المعنى الاصطلاحي للتوجيه فالشيء إذا كان ضروباً مختلفة يشبه إيراد الكلام محتملاً وجهين مختلفين؛ لذا استخدم النحاة التخريج يريدون به التوجيه، والتخريج كونه يردُّ إلى استخدام أصل القاعدة، أو أصل الوضع فهو نوع من التأويل، وبذا يتضح أن التأويل أعم من التوجيه وأعم من التخريج؛ لأنه يشمل كل وسيلة أو طريق أو مصطلح يستعان به لإرجاع ما خرج عن أصل القاعدة، فهو يزيد عن التخريج والتوجيه ببيان الدلالة، وتفسير وجوه الخلاف النحوي والصرفي والبلاغي وغيرها شعراً ونثراً وقراءةً ورواية، بخلاف التوجيه مثلاً، والذي أوشك أن يكون حكراً على القراءات القرآنية، وذلك بالكشف عن وجوهها، وعللها، وحججها، ومدى ملائمتها للقاعدة.

التوجيه والقراءات القرآنية

لا شك أن القراءات القرآنية وجوهٌ مختلفة الأداء صوتاً وتصريفاً ونحواً، وهذا الاختلاف هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تناقض وتضاد؛ لأنه لا يغيِّرُ مراد الله تعالى.

ولقد كان لاختلاف القراءات دور بارز، وأثر كبير في الدراسات النحوية عموماً، والتوجيه النحوي على وجه الخصوص، فقد "شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو؛ وذلك

---

[1] الطبري، جامع البيان (ج5/ 220).

[2] الجوهري، الصحاح، مادة (أول)، (ج3/ 184).

[3] عيد، أصول النحو ص183.

[4] السيوطي، الاقتراح ص130.

[5] ابن منظور، اللسان، فصل (الخاء) (ج2/ 253).

لأن النحاة الأوائل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرَّاءً...، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسات النحوية؛ ليلائموا بين القراءات والعربية معتمدين على ما سمعوا ورووا عن القرَّاءِ، وما سمعوا من كلام العرب"[1].

فالقراءات وتوجيهاتها كانت مجالاً خصباً للدراسات النحوية، ومن ذلك الكتاب لسيبويه (ت 180هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت207هـ)، بل أُلفت كتب في التوجيهات النحوية منها: الحجة لابن خالويه (ت370هـ)، والحجة لأبي على الفارسي (ت 377هـ)، والمحتسب لابن جني (ت392هـ)، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، وظلت الدراسات والبحوث والرسائل العلمية قائمة حتى يوم الناس هذا، ويرى أحد الباحثين أن "دراسة القراءات القرآنية ووجوهها المختلفة منطلق إلى تيسير النحو، وإعادة النظر في أصوله وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه؛ لما أحيطت تلك القراءات بالضبط والتدقيق"[2]

إن التوجيه قد اشتدَّ أزره، وعلا بالقراءات القرآنية ذكره ؛ لأنها كانت له منهلاً وزاداً، ومنحته مدداً وعتاداً، فينعت ثماره، وانتشرت آثاره، وهذا محمد عبادة يقول: "كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب للنحويين في استخراج قواعدهم، ووقفوا منها موقفاً مزدوجاً، تارة يحتجون بها، وتارة يحتجون لها، وبعضهم يخضع القاعدة النحوية للقراءة القرآنية"[3]، وإنَّ الثروة الضخمة التي تزخر بها مكتبتنا العربية اليوم من دراسات قديمة وحديثة في هذا السياق لهي خير دليل، وأصدق شاهد على ما قيل.

التوجيه بين القديم والحديث

إن النحاة القدماء عموماً، والبصريين على وجه الخصوص، كانوا أكثر مهارة، وأعمق إشارة، وأمتن عبارة في اختيار المصطلحات، ثم وجدنا عند من تبعهم بإحسانٍ وإتقانٍ نضوجاً في وضع الحدود بدقة وانضباط، وشرحها بلا تكلف ولا اعتباط، وإن ضاق التراث النحوي لهؤلاء على مصطلح التوجيه إلا أنَّ ساحته رحيبة لقواعده التي كمنت في ثناياه، وجاء جلُّها في سياق التعليل النحوي، يقول عبد الله الخولي: "وقد غلب على هذه القواعد وظيفة التعليل، ويرجع ذلك إلى عناية النحاة بالتعليل لما يذكرونه من توجيه، وذكر معظمها في سياق يفيد ذلك"[4]، فحيث

---

[1] عبد العال، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص55.

[2] الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره ص81.

[3] عبادة، عصور الاحتجاج في النحو العربي ص142.

[4] الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي ص242.

ذكر التعليل كان التوجيه شاهداً، لارتباطه به، وتعذر انفكاكه عنه، فلن نجافي الحق لو قررنا أن ظهور التوجيه في تاريخ النحو كان بنشأة التعليل وتطوره، ولقد ظهر قديماً عند عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت117هـ)، كما نقل عنه سيبويه (ت180هـ) في جواز النصب في قول الفضل بن عبد الرحمن(ت173هـ): [الطويل]

إيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــراءَ فإنَّـــه إلـى الشـرِّ دعَّـاءٌ وللشـرِّ جالـبُ[1]

وهذا الجواز على تقدير: اتق المراء[2]، وذلك ليتوافق مع قاعدة نصب المفعول.

فالمراء جاءت في البيت منصوبة، ووجه النصب أن يقدر لها فعلٌ محذوفٌ ينصبها على المفعولية.

والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) قد سلك دروب التوجيه؛ لاتِّصافه بالفكر الحصيف، والعقل النبيه، فقد عُرف عنه أنه: "كان ذا عقل فذٍّ، كلَّما مسَّ شيئاً نظَّمه، واستنبط قوانينه"[3]، وقد كره الخليلُ الفصلَ بين (إنْ) وفعلها، فقد أخبر سيبويه عنه فقال: "سألتُ الخليلَ عن قول الفرزدق (ت110هـ): [الطويل]

أتغضـــبُ إنْ أذنـــا قتيبـــةَ حُزَّتـــا جَهَارَاً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ[4]

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين أنْ والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك، ولم يجزْ، حُمل على إنْ؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال"[5]، فهو قد علل لكسر همزة إن بقوله: (قبيح أن تفصل بين أنْ والفعل)، وهذا توجيه.

ومن الأمثلة على ذلك عند سيبويه (ت 180هـ) قوله: "ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيداً...، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب"[6]، فقد علل قوله: (العامل في اللفظ أحد الفعلين) بقاعدة توجيهية وهي: (لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع).

---

(1) البيت من شواهد سيبويه، الكتاب (ج1/ 279)، والمبرد، المقتضب (ج3/ 213)، والجاحظ، البيان والتبيين (ج1/ 172)، والقفطي، إنباه الرواة (ج4/ 76)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/ 63).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/ 279).

(3) ضيف: شوقي، المدارس النحوية ص33.

(4) الفرزدق، ديوانه ص614، وسيبويه، الكتاب (ج3/ 161)، والمبرد، الكامل (ج1/ 284)، و ابن الحاجب، الأمالي (ج1/ 45، 218)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1386)، (ج4/ 1693)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج1/ 39، 54، 55).

(5) سيبويه، الكتاب (ج3/ 161- 162).

(6) المرجع السابق (ج1/ 73- 74).

لقد كان سيبويه سبَّاقاً لغيره من النحاة في صياغة بعض قواعد التوجيه؛ لأنه مولع بالتعليل، وكتابه أقدم ما وصل إلينا من مصنفات النحاة، وقد حوى في ثناياه الكثير من قواعد التوجيه التي فتحت هذا الباب، فحسُنَ التأسِّي به عند مَنْ جاء بعده وطاب، ومما جاء منها في الكتاب:

- الحدُّ أن يكون الفعل مبتدأً إذا عمل[1].
- المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد[2].
- لا يجوز لك أن تجعل الاسم، والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما[3]
- الحروف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله[4].

ولو رصدنا التوجيه عند الفراء (ت 207هـ) والذي أصل النحو الكوفي وقعَّد له فسنحظي بتوجيهات نحوية ثرَّة، تزاحمت في (معاني القرآن)، وقد نهل البحث منها ما ينتصب على ما قيل شاهداً، ويكون لموضوع الدراسة رافداً، ولِمَنْ تعجل الفائدة قبل الإيغال، نسوق هذا المثال، لقاعدة من قواعد التوجيه حيث قال: "الخافضُ وما خُفض بمنزلة الحرف الواحد"[5].

والزجاجي (ت337هـ) تبع القوم من أصحابه فعلَّل لنصب الاسم بعد (إنَّ) قائلاً: "لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك"[6].

ولم يجِدْ المبردُ (ت285هـ) عن العلة التي هي رحمُ التوجيه حيثُ علل رفع المضارع قائلاً: "اعلم أنَّ هذه الأفعالَ المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء"[7].

ويُعَدُّ أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ) مِمَّنْ رسَّخ قواعد التوجيه، فاستبق حيازتها، وأحكم صياغتها، حتى استوت على سوقها، وذلك فيما أنتج من مصنفات، بسط فيها الكثير من التوجيهات، وعرض الخلاف النحوي، واهتم بالأصول مع الاعتناء بالتعليل والتحليل ومناقشة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 120.

(2) المرجع السابق (ج2/ 225).

(3) المرجع نفسه، 290.

(4) المرجع نفسه، 140.

(5) الفراء، معاني القرآن (ج2/ 254).

(6) الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو ص64.

(7) المبرد، المقتضب (ج2/ 5).

الآراء وتقويمها، وجمع بين التنظير والتطبيق، وشمل انتاجه فروع الدرس النحوي، فكتاب (الإغراب في جدل الإعراب) أصولي جدلي، و(لمع الأدلة) يُعدُّ الأول في علم الأصول، وكتاب(الإنصاف في مسائل الخلاف) يصنف في فروع النحو؛ لأنه يتعرض للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب (أسرار العربية) يجنح إلى التعليل النحوي في جميع أبوابه، وأما كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) فهو تطبيقي صرف يتناول الإعراب، وهذه الشمولية جعلت فكره خِصباً بالتوجيه، وترسيم قواعده، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه في مُظاهرةِ البصريين أن العامل في الاستثناء هو الفعل بواسطة (إلا)، ودليلهم أنَّ (إلا) تدخل على الاسم والفعل فلا تعمل؛ لأن هناك قاعدة توجيهية تقتضي امتناع عمل الفعل إلا إذا كان مختصاً، وهي قاعدة (الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً)[1].

وسبق أن ذكرنا علاقة القراءات القرآنية بالتوجيه النحوي، وذكرنا بعضاً مِنْ أشهرِ مَنْ صنَّف في هذا الميدان، ولا شك أن التأليف ظل موصولاً في علم القراءات القرآنية، وما يتبع ذلك من تخريجات نحوية.

ولقد نفذ التوجيه النحوي كذلك إلى الدراسات الحديثية عند الذين يجوِّزون الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل اللغة، وكان لابن مالك (ت672هـ) في هذه الرحاب صولة وجولة، حيث قال عنه الصفدي (ت764هـ): "إنه كان أمة في الاطِّلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[2]، ولعل كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) خير مثال على ذلك؛ لأنه تعرض فيه للأحاديث مشكلة الإعراب، وبين الوجوه التي تؤكد فصاحتها.

وعلى خُطَى ابن مالك في الاحتجاج بالحديث مضى ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في مصنفاته، ومنها (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وكذلك ابن عقيل (ت769هـ) أحد شُرَّاح الألفية، والتحق بركبهم بدر الدين الدماميني (ت827هـ) الذي كان مكثراً من الاستشهاد بالحديث كما في مؤلفه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، وهؤلاء بلا شك تعرضوا للأحاديث التي فيها إشكال وبينوا التوجيه النحوي فيها بما يلائم أصول الكلام، ولا يقدح في فصاحة النبي عليه الصلاة والسلام.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف (ج1/ 63- 64).

[2] الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/ 286).

وظل التوجيه النحوي بهذا المفهوم معلماً بارزاً في الدراسات النحوية حتى تحددت مراسمه، واتضحت معالمه، وتجلى مرماه، وبان مُسمَّاه، وذلك عند المحدثين مِمَّن ذكرنا، وبرزت الدراسات الغزيرة، والبحوث الوفيرة التي حملت هذا العنوان، وقد أُفْرِدت له مساحة وافرة من التأليف والتصنيف، ولا أبالغ إذا قلتُ: إنه ما من عالمٍ خاض لُجَّةَ الخلاف النحوي إلا ودُرِستْ توجيهاتُه، ونُوقِشتْ تخريجاتُه وتأويلاتُه، وما من كتابٍ في التفسير تعرَّضَ لوجوهِ القراءات، أو في شروح الحديث تناول المشكلات، إلا وقد وُقِفَ عليه، واتَّجهت دراساتُ المُحْدَثين إليه، ولسنا في هذا التمهيد بصدد التفصيل والاستقصاء، أو الإحاطة والإحصاء، فذلك جهد يطول، وتجشُّمُه يفصلُ بيننا وبين هدفنا من البحث ويحول، ولعل فيما قيل الكفاية، ومن الله العون والهداية.

ثانياً: التداخل عند النحاة

التداخل ظاهرة لغوية قديمة، وهو في العربية ذو حظ عظيم، فقد يكون بين العربية وغيرها من اللغات، أو بينها وبين لهجاتها، وتجدُه في دخول الجمل بعضِها في بعض، وكذلك في جملة فرعية تفرعت عن جملة أصلية، وله شهود في تداخل المعاني والدلالات، وربما تعددت الأفهام واللفظ واحد، وذلك يقع في القرآن الكريم أيضاً، والذي هو مصدر التشريع؛ لأن النبيَّ –صلى الله عليه وسلم– لم يقطع بتفسيره؛ ليجعل للاجتهاد مسلكاً في كشف عجائبه، واقتباس غرائبه، وقد أوضحها عليٌّ بن أبي طالب (ت40هـ) لابن عباس (ت68هـ) –رضي الله عنهم– يوم أرسله لمناظرة الخوارج، وحذره من محاججتهم بالقرآن معلِّلاً يقول: "ولكن القرآن حمَّالٌ ذو وجوه"[1]، وللوقوف على ظاهرة التداخل عند النحاة يجدرُ بنا أن نُعرِّفَ أولاً بمعناه اللغوي؛ ليكون مشكاتَنا إلى المعنى الاصطلاحي.

التداخل لغة:

مصدر للفعل الخماسي تداخلَ يتداخلُ تداخُلاً، أي اختلاطاً والتباساً، وتداخل الشيء بالشيء: دخل الواحد بالآخر، والتبست الأمور، واختلطت المسائل[2]، وتداخل المفاصل ودخالها: دخول بعضها في بعض[3]، وتداخلُ الأمور: تشابهُها والتباسُها، ودخولُ بعضِها في

---

[1] السيوطي، الاتقان في علوم القرآن (ج2/ 145).

[2] رشاد الدين: مؤنس، المرام في المعاني والكلام، مادة (تداخل) ص202.

[3] ابن منظور، لسان العرب، فصل الدال (ج11/ 243)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، فصل الدال ص998.

بعض، والدِّخْلة في اللون: تخليط ألوان في لون[1]، والفعل المجرد منه دخل يدخلُ دُخولاً ومَدْخلاً بفتح الميم، وادَّخل على وزن افتعل مثل دخل، غير أنَّ من معانيها التشارك، وتَدَخَّل: دخل قليلاً قليلاً، وتداخلني منه شيء، والدَّخْلُ ضدَّ الخَرْج، والدَّخْلُ: العيبُ والريبة، والدَّخَلُ والدَّغَلُ بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾(النحل:94)[2] أي: مكراً وخديعة[3]، والمَدخلُ بفتح الميم: الدخول أو موضع الدخول، تقول: دخل مدخلاً حسناً، ودخل مدخل صدق، والمُدخل بضم الميم: الإدخالُ وهي كذلك اسم المفعول للفعل (أدخل)، ومصدر ميمي منه كما في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾(الإسراء:80)[4]، ودخيل الرجل: الذي يداخله في أموره ويختص به[5]، والدخيل عند اللغويين كل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه، والقوم الذين ينتسبون إلى من ليسوا منهم هم (دَخَل) محركة، والدَّخْلُ ما دخلك من فساد في عقل أو جسم، والثلاثي منه (دَخِل) كفرح، ، وما دخل العصب من الخصائل، وما دخل من الكلأ في أصول الشجر[6]، ويقولون: دخلت العمرة في الحج إذا سقط فرضها بوجوب الحج ودخلت فيه[7].

وبهذا يتبين لنا من خلال التعريفات اللغوية السابقة أن مدار التداخل قائم على الاختلاط والالتباس والتشابه، وأن هذا الوزن يقتضي المشاركة بين أمرين مثل: تواعد، وتقاتل، وتصافح، وتلاوم، فهو "عبارة عن دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار"[8].

ودخول شيء في شيء آخر دليل على أن التداخل يقترن وجوده بوجود شيئين يدخل أحدهما في الآخر، كما وأن قوله بلا زيادة حجم أو مقدار إشارة إلى ترتب أثرٍ واحدٍ بناءً على تداخلهما؛ لذلك كان الدخول يقتضي الوحدة بعد الانفصال من خارج إلى داخل، كما أن الخروج يلزم منه الوحدة بعد الانفصال من الداخل إلى الخارج[9].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، فصل الدال (ج11/ 243).

[2] الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/ 286).

[3] الرازي، مختار الصحاح، مادة (دخل) ص102.

[4] الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/ 286).

[5] الرازي، مختار الصحاح، مادة (دخل) ص102.

[6] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (دخل) ص998.

[7] ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر (ج2/ 108).

[8] الجرجاني، على بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، باب التاء ص54.

[9] ينظر: الحنفي، أبو البقاء، الكليات ص449.

وإن كان من مناسبة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي الذي سيأتي فهي كونُ التداخلِ في التوابع يترتب عليه دخول بعضها في بعض، بحيث تتحقق المشاركة في وحدة الحكم.

التداخل اصطلاحاً:

هو أن يُطلقَ أحدُهما ويُرادَ به مسماهُ في الأصلِ أو مُسمَّى الآخر[1]، وهذا التعريف جاء في سياق التفريق بين الإسلام والإيمان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾ (آل عمران: 19)، وهو من التداخل بين الألفاظ، حيث أطلق الدين وأريد به مسماه، وهو الطاعة، كما أريد به الإسلام وهو الإيمان.

التداخل في الشريعة الإسلامية:

لقد ورد التداخل في مصنفات الفقهاء[2] حين تحدثوا في تداخل العِدَّتين، ويريدون به أن تبتدئَ المرأة المعتدة عِدَّة جديدة، وتندرج بقية العدة الأولى في العدة الثانية، بحيث يكون انقضاء الثانية انقضاء للعدتين، وذكر القرافي (ت684هـ) في الفروق[3] وقوعه في الشريعة في ستة أبواب وهي الطهارات، والصلوات، والصيام، والكفارات، والحدود والأموال، وقد يكون التداخل في الأعداد، وذلك بأن يقبل العدد الكبير القسمة على الصغير من غير باق[4]، وتداخلُ العددين أن يعد أقلهما الآخر، أي يفنيه مثل ثلاثة وتسعة[5]، ويسمى ذلك اندراجاً، وكذا التداخل في الأسباب بأن يوجد سببان مسببُهما واحد، فيترتب عليها سبب واحد مع أن كل واحد منهما يقتضي سبباً من ذلك النوع[6]، وتطرق الفقهاء أيضاً لتداخل العقوبات ويقصد به "إيقاع عقوبة واحدة على تكرار نوع واحد من الجرائم، أو على جرائم متنوعة إذا اتحد الغرض الموضوعة لأجله"[7]، وتكلم الفقهاء عن التداخل في الحدود، وعرفه عبد القادر عودة فقال: "إن الجرائم في

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج4/ 44).

(2) ينظر: الإمام الموصلي الحنفي: عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار (ج190/3) ، الإمام العمراني، البيان في فقه الإمام الشافعي (ج11/ 88)، وابن قدامة، المغني (ج63/11).

(3) ينظر: القرافي، الفروق (ج2/ 29- 30).

(4) قلعجي: محمد رواس، وقنيبي: حامد صادق ، معجم لغة الفقهاء، حرف (التاء) ص126.

(5) الجرجاني، التعريفات ص54.

(6) ينظر: القرافي، الفروق (ج2/ 29-30)

(7) فوَّاز: عبد الله، التكرار والتداخل في جريمة القذف ص214.

حالة التعداد تتداخل عقوباتها بعضها في بعض، بحيث يعاقب على جميع الجرائم بعقوبة واحدة، ولا ينفذ على الجاني إلا عقوبة واحدة كما لو ارتكب جريمة واحدة"[1].

ومن خلال التتبع والاستقراء يتضح أن التداخل شائع في الدراسات الشرعية أكثر من غيرها، وحاضر في أغلب مباحثها، فله شاهد في العبادات والمعاملات، والعقوبات، والحدود، والأحوال الشخصية؛ لما للشريعة من مكانة واقعية وعملية تمس حياة الناس، وتعالج ما فيها من تداخلات وتشابكات، ولقد أعجبني تعريف للتداخل في الأحكام الشرعية وضعه الباحث محمد خالد منصور في أطروحته فقال: " هو ترتب أثر واحد عند اجتماع أمرين أو أكثر، متفقين أو مختلفين، من جنس واحد أو من جنسين؛ لدليل شرعي"[2].

التداخل البلاغي:

إن البلاغة العربية قائمة على الذوق الذي يتباين من إنسان إلى آخر؛ فلا مناص من تداخل المصطلحات البلاغية واختلاطها وتشابهها عند أرباب البلاغة، كالتداخل بين مصطلح الحشو من جانب، وبين مصطلحات: (التتميم، والالتفات، والاحتراس، والتطويل، والاعتراض) من جانب آخر، وكي يتضح المقالُ بالمثال، فقد علق القيرواني على (إن بقيت) في قول الفرزدق (ت114): [الطويل]

سـتأتيك منِّـي –إن بقيـت– قصـائدٌ يُقصِّـرُ عـن تحبيرِهـا كـلُّ قائـل[3]

قال: " فقوله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً، وهو شبيه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"[4].

والاعتراض مصطلح شاع عند البلاغيين، وبيَّنوا مواضعه ودلالاته؛ إلا أن هذا المصطلح كان مضطرباً عندهم خلاف النحويين الذين كان عندهم مستقِرَّاً[5]، فنجده يتكرر بتسميات مختلفة مثل: الالتفات، والاستدرك، والتتميم، والتمام، والتكميل، والحشو، ومعظمها من اصطلاحات البيانيين، فلهم اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين، ومن أمثلة ابن رشيق التي أوردها تحت باب (الالتفات) قول كثير عزة (ت105هـ):

---

[1] عودة، التشريع الجنائي الإسلامي ص747،

[2] منصور، التداخل وأثره في الأحكام الشرعية، ص18.

[3] الفرزدق، ديوانه، ص455، والحاتمي: محمد بن الحسن، حلية المحاضرة ص73، والقيرواني، العمدة (ج69/2).

[4] القيرواني، العمدة (ج2/ 69)، وفيُّود: بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني (ج2/ 198).

[5] ابن المعتز، البديع، ص154، والعسكري، الصناعتين ص392.

[الوافر]

لــو انَّ البــاخلين –وأنــت مــنهم– رأوك تعلمــوا منــك المطــالا[1]

وقد أورده العسكري (ت395هـ) تحت باب الحشو المحمود[2]، وفي البيت كما هو معلوم اعتراض بين اسم (أنَّ) وخبرها بـ (وأنت منهم)، وهو اعتراض كلام في كلام، وبيّن أنّ ابن المعتز ذكر ذلك وجعله باباً على حدته بعد الالتفات وسائر الناس يجمع بينهما[3].

إن هذا التداخل إنما هو لتقارب الدلالة اللغوية إلى حد كبير، وقد نتج عنه ورود بعض الشواهد في أكثر من باب من أبواب البلاغة، والتباس المصطلحات واختلاط بعضها ببعض عند العلماء في تراثنا البلاغي.

التداخل اللغوي:

اللغة هي وسيلة التخاطب والتفاهم والتواصل بين الأفراد والجماعات، بها تترابط وتتشابك العلاقات، ويتم التقارب والتشابه والانسجام في المجتمعات، وهي تمثل كيان المجتمع وهويته، وأداته في ترسيخ التعايش ووسيلته، وهي معجزة الفكر الكبرى؛ لما لها من دور في حمل الأفكار، ونقل المفاهيم، فاللغة عموماً –أياً كانت– هي الركن الأول في عملية التفكير، ووعاء المعرفة، والوسيلة الأولى للتواصل والتفاهم والتخاطب، بل هي ذخيرة الأمة التي تحمي كيانها، وتثبت أركانها، وتشيَّد بنيانها؛ ولذا قال الرافعي وهو يذبُّ الدخلاء عن حصونها: "إنما اللغة مظهر من مظاهر التاريخ، والتاريخ صفة الأمة، والأمة تكاد تكون صمة لغتها؛ لأنها حاجتها الطبيعية التي لا تنفك عنها، ولا قوام لها بغيرها، فكيفما قلبت أمر اللغة من حيث اتصالها بتاريخ الأمة، واتصال الأمة بها وجدتها الصفة الثابتة التي لا تزول إلا بزوال الجنسية، وانسلاخ الأمة من تاريخها"[4].

وللعربية أهميتها في فهم الكتاب العزيز؛ لذا حرص علماؤنا الأجلاء في العصور المتقدمة على التأليف في إعراب القرآن والوقوف بذلك على معانيه، بل سميت بعض هذه الكتب بـ (معاني القرآن)، وأول ما عُلم منها لمحمد بن الحسن الرؤاسي (ت 170هـ)، وهو رأس الكوفة وأول من ألف في نحوها، وإليه ترجع بدايات النحو الكوفي، كما ويذكر لأبان بن تغلب الجريري

---

(1) كُثيِّر عزة، ديوانه ص507.

(2) العسكري، الصناعتين ص48.

(3) ابن رشيق، العمدة (ج2/ 71)، وابن المعتز، البديع ص154.

(4) الرافعي، تحت راية القرآن ص38.

القارئ النحوي اللغوي (ت 141هـ) كتابٌ بهذا العنوان مع خلاف في عنوانه، وأول كتاب بهذا العنوان وصل إلينا لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، وقد ألفه بإيعاز من الكسائي (ت189هـ) حيث يقول: "سألني –أي الكسائي– أن أؤلف له كتاباً في معاني القرآن، فألفته، فجعله إماماً له، وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء (ت 207هـ) كتابه في المعاني عليهما"[1].

ومعاني القرآن لها علاقة وثيقة بالإعراب؛ إذ للإعراب أهمية بالغة سابغة في فهم المعاني، حتى أن حاجي خليفة (ت 1067هـ) في كتابه (كشف الظنون) عدَّ إعراب القرآن علماً من فروع علم التفسير[2].

ولغات العرب مختلفة، ولهجاتهم متباينة، ولذا نزل القرآن على سبعة أحرف، فقد جاء في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَقْرَأَنِيهَا. فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ. ثُمّ أَمْهَلْتُهُ حَتّى انْصَرَفَ. ثُمّ لَبّبْتُهُ بِرِدَائِهِ. فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّهِ إِنّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ –صلى الله عليه وسلم–: "أَرْسِلْهُ. اقْرَأْ" فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ –صلى الله عليه وسلم–: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ". ثُمّ قَالَ لِيَ: "اقْرَأْ" فَقَرَأْتُ. فَقَالَ: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ. إِنّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ. فَاقْرَأُوا مَا تَيَسّرَ مِنْهُ"[3].

وثبت فيهما أيضا من حديث ابن عباس –رضي الله عنه– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: "أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ."[4].

إن تعدد اللغات واللهجات، وتنوعها في القرآن، وكذلك في اللسان العربي أوجد ظاهرة جديدة قديمة، لها في الدرس اللغوي أهمية عظيمة، إنها ظاهرة التداخل اللغوي، حيث وجدنا هذا التداخل في اللغة العربية عينها، وكذلك بينها وبين اللغات الأخرى بسبب الاحتكاك الذي شهدته شعوبنا اليوم في اختلاطها مع الأعاجم، إما بسبب سطوة البغاة الأقوياء، على العجزة الضعفاء،

---

[1] الحموي: ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (ج3/ 1375).

[2] خليفة، كشف الظنون (ج1/ 81).

[3] البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، (ج6/ 184)، رقم الحديث (4992)، مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (ج1/ 560)، رقم الحديث (818).

[4] البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، (ج6/ 184)، رقم الحديث (4991)، ومسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، (ج1/ 561)، رقم الحديث(819).

وإما للهجوم الثقافي الغازي الذي يتسلل إلينا عبر الفضاء، وفي كلا الحالتين فالضعيف كالإسفنجة يمتص ما بثُّوه وأرادوه، ويُفرز ما طبخوه وفرضوه، وهذا خلاف عصرنا العاطر، وماضينا الزاهر، يوم كانت ثقافتنا مؤثِّرة جالبة، ولغتنا قوية غالبة، وحضارتنا جاذبة لألباب الشعوب سالبة، حيث فتح أسلافنا البلدان، ودخل العجم في الإسلام وتعلموا لغة القرآن، مما وفر جواً وادعاً لاحتكاك لغوي أنتج تداخلاً وتمازجاً بين العربية واللغات الأخرى بقيت آثاره في لهجاتها العامية.

والتداخل اللغوي ظاهرة قديمة في جميع اللغات، وهو ضرورة ثقافية، وحتمية حضارية، فرضتها ظروف عديدة على سائر الشعوب الناهضة في مصاعد التحضر الواعد، والتفاعل الرشيد، مع أن فريقاً من العلماء ينظرون إليها على أنها حالة شاذة في اللغة العربية، وقد قال ابن جني (ت392هـ) عن هؤلاء: "ألا ترى كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِلَ يفعُل، نعِم ينعُم، ودِمْتَ تدوم، ومِتُّ تَمُوت...، واعلم أن ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت..." [(1)]، ومنهم فريق أجازه مطلقاً كابن جني (ت392هـ) الذي أفرد له باباً في الخصائص، وأباحه بلا قيدٍ أو شرط[(2)]، ومنهم من سلك منهجاً وسطاً، فقال: "إنما يجوز بشرط ألا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كـ(الحبك)" [(3)].

فالتداخل اللغوي في اصطلاح اللغويين هو أنه: "تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغةِ هذا، وهذا بعضَ لغةِ هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه، ما ضمَّه إلى لغته، فتركبت لغةٌ ثالثةٌ"[(4)]، ولعل ابن يعيش (ت643هـ) في شرح المفصل أوضح التداخل بالتمثيل له وهو أدعى للبيان فقال: "والمراد بتداخل اللغات أن قوماً يقولون: فضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لا أن ذلك أصل في اللغة"[(5)].

ولعل التوافق بين المعنى الاصطلاحي، وبين المعنى اللغوي واضح جليٌّ، حيث التبست على الآخذ لغتان، وخلط بينهما فأخذ من هذه وتلك.

---

(1) ابن جني، الخصائص، (ج1/376).

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص (ج1/ 376- 385).

(3) السيوطي، الاقتراح، ص119.

(4) ينظر: ابن جني، الخصائص (ج1/ 382)، والجواليقي، شرح أدب الكتاب، ص238.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/ 430).

وقد يستمسك المتلقي للغةِ غيره بلغته، ويقيم عليها، كما فعل النبي –صلى الله عليه وسلم– حين قيل له: يا نبيءَ الله، فقال: لستُ بنبيّءِ الله، ولكنَّني نبيُّ الله، وذلك أنه أنكر الهمز في اسمه فردَّه على قائله[1].

وبالتتبع والاستقراء في تراثنا اللغوي فإنه لم يحصل كبير تعرض للتداخل اللغوي، وما وجد له حظوة عند العلماء والمصنفين سوى ما أفرده ابن جني (ت392هـ) في كتابه (الخصائص)، وعنون له بـ(بابٌ في تركب اللغات)[2]، وقد كرره السيوطي (ت911هـ) في كتابه (المزهر) بعنوان: (معرفة تداخل اللغات)[3]، وكتابه أيضاً (الاقتراح) تحت عنوان: (في تداخل اللغات)[4]، والقنوجي (ت1307هـ) في (البلغة إلى أصول اللغة) وجعل عنوانه: (معرفة تداخل اللغات)[5]، ثم خلف من بعدهم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404هـ)، فجمع منه ما يخص الأفعال في كتابه (المغني في تصريف الأفعال)، وذلك تحت عنوان: (تداخل اللغات)[6]، حتى إذا برزت في الساحةِ اللغويةِ الدراساتُ اللسانيةُ المعاصرةُ ألفيناه شائعَ الحضورِ والاهتمام، له في كلِّ مؤلفٍ سهمٌ ومقام؛ إلا أنه تجاوز التداخلَ اللغوي في العربيةِ الأم، وأصبح أغور عمقاً، وأوسع ميداناً، وأكثر تشعباً؛ لأنه سار في خطين بارزين: [7]

<u>الأول</u>: داخلي، تناول العربية الفصحى ولهجاتها المحلية الإقليمية التي تشعبت عنها، وما حدث من تداخل بينها في هذه الدائرة الضيقة، وكذلك ما حدث بين العربية وأخواتها الساميات كالأشورية، والفينيقية، والعبرية، والآرامية، والسريانية، واليمنية القديمة، بصفة خاصة في دائرة أوسع وأقرب.

<u>والثاني</u>: خارجي، وهو تداخل اللغة العربية مع فصيلة اللغات الهندو أوروبية، كالفارسية، والهندية، واليونانية، والرومية، واللاتينية...، في دائرتها الكبرى.

ولقد ظهر مصطلح في استعمالهم يرادف التداخل كما رأينا وهو التركُّب، والمصطلحان عند القدماء والمحدثين متعاقبان في الدلالة على معنى واحد، وليس كما زعم بعضهم[8] أن

---

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص (ج1/ 383)، وفيه أمثلة أخرى.

(2) ابن جني، الخصائص (ج1/ 376– 385)

(3) السيوطي، المزهر (ج1/ 207– 209).

(4) السيوطي، الاقتراح، ص115– 119.

(5) القنوجي، البلغة إلى أصول اللغة، ص103.

(6) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص160– 161.

(7) طيبة: عثمان، التداخل اللغوي ومظاهره في الشعر الجاهلي، ص23

(8) الزيدي، كاصد، فقه اللغة العربية ص248.

التركُّب في عرف القدماء، والتداخل عند المحدثين، بل الأجود أن يقال: ليس كل تداخل يفضي إلى تركب؛ لأن التداخل أسبق منه وشرط له، فقد استعمل العرب سقى وأسقى وهما بناءان في لغة واحدة لمعنى واحد، غير أنهما من التداخل الذي لم يوجب تركباً[1]، أي لم تتركب من التداخل لغة ثالثة، ثم توسع المحدثون في استعمال التداخل فتجاوزوا به اللغة إلى لغة من غير فصيلتها

وإن من القدماء من أطلق مصطلح (الاختلاط)، وأراد به التداخل، ومن هؤلاء ابن منظور، وذلك في باب (هلَك يهلَكُ، وقنَطَ يقنَطُ، وركَن يركَنُ)، وأكد على أنه من باب اللغات المختلطة كما رواه عن أبي بكر[2]

والتشعب في غمار التداخل اللغوي، وما يحوي من تفاصيل، ليس لنا عليه في هذا العمل من سبيل؛ لأنه درب طويل، قال عنه ابن منظور (ت711هـ) بأنه: "باب واسع جداً"[3]، والترصد لصوره وأبوابه، والتعلق بأسبابه وأطنابِه، يخرجنا عن الخطة والمنهاج، ولسنا إلى ذلك في احتياج، فاكتفينا بهذه الشذرات، ليسهل بعدها الارتحال إلى التداخل النحوي، والذي هو عماد الدرس، وتربة الغرس.

التداخل النحوي:

يمكننا أن نقسمه إلى قسمين:

<u>الأول</u>: خارجي، فمن المعروف عند العلماء أن النحو من علوم الآلات[4]، فهو آلة المفسر، والمحدث، والفقيه، والأصولي، والتداخل قائم بينه وبين علوم الغايات[5]، إذ إن فهم النص الذي تُستنبطُ منه الأحكامُ، لا سبيل إليه، ولا وقوف عليه، إلا بالنحو، وغيره من علوم العربية، ولقد أقحمنا هذا النوع في التداخل وهو بعيد عن المعنى اللغوي والاصلاحي الذي قُرر سابقاً؛ لأن النحو يتدخل في إحكام القواعد والحُكم على النصوص، واختلاف واختلاط الأفهام والاجتهادات وفقاً للتأويل النابع من هذا الخلاف، كما هو معلوم عند الأصوليين، فعلم النحو[6] علم هدى الله

---

[1] ينظر: العلولا، منيرة، التداخل في اللغات، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، المجلد 12، العدد 19، 1999م، ص725.

[2] ابن منظور، لسان العرب، (ج10/ 503).

[3] المرجع السابق (ج4/ 534)

[4] ومنها النحو، والصرف، والبلاغة، وأصول التفسير، وعلوم القرآن، ومصطلح الحديث، وغيرها.

[5] وهي التفسير، والفقه، والحديث، والعقيدة.

[6] بالمعنى العام الذي يشمل فن الصرف والنحو والبيان والمعاني، ينظر: الشاطبي، الموافقات (ج5/ 52).

العلماء إليه، "وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادماً لكتابه المنزل، وكلام نبي المرسل، وعونا على فهمه، ومعرفة ما أُمِر به أن نُهِي عنه الثقلان منهما"[1].

الثاني: داخلي، وهو نوعان: **أولهما**، ما يحدث من تداخل بينه –أي النحو– وبين فروع اللغة الأخرى؛ فمن تداخل النحو مع الصرف مثلاً المشتقات العاملة عمل الأفعال، وبناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، وتعدي الأفعال ولزومها، وتوكيد المضارع بالنون، وغيرها من المواضيع التي عُرضَتْ في كتب النحو، وكذلك في كتب الصرف.

ومن تداخل النحو مع البلاغة أساليب القصر، وأساليب الإنشاء، والتقديم والتأخير، والحذف والإيجاز، ومصطلح الخبر عند النحويين غيره عند البلاغيين، ويكثر ذلك في علم المعاني، وفي جهود عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) البلاغية، وإسهامه في إبداع نظرية النظم، وما سطره في كتابيه (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة) خير مثال على ذلك، وإن الدراسات الدلالية المعاصرة إنما هي امتداد لهذا الطريق، وتأكيد على ذاك المنهل العريق، حيث يساهم التداخل بين هذه الفنون في فهم النص ودلالته، يقول وينيه ويلك: "إن دارس الأسلوب لا يمكنه التقدم في حقله ما لم يلمّ بالنحو بكل فروعه: بالصوتيات، وعلم الأصوات الدالة، بالصرف، والتركيب، وعلم المعاجم، وعلم المعاني"[2]، فالمتكلم حين يريد أن ينقل إلى السامع بعض المعاني والدلالات، فوسيلته الأصوات المكتوبة أو المنطوقة، والتي هي اللغة كما عرفها ابن جني بأنها: "أصوات يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"[3]، وليس الوصف النحوي جامداً أصم خالياً من الدلالة، إذ إن الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين: [4]

أحدهما: لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة، وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة.

والأخر: عقلي وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة، ولقد كان أصحاب مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه: "حمل كلام العرب على المعاني، دون الألفاظ"[5]، ومعنى ذلك عنايته بالجانب الإدراكي على حساب الجانب الصوتي، فاهتمامه بالدلالة أكثر من اهتمامه بالدال، وعنايته بالمضمون أبلغ من عنايته

---

[1] ابن جني، الخصائص (ج1/191).

[2] رينيه ويلك، مفاهيم نقدية، ص431.

[3] ابن جني، الخصائص، (ج1/ 34).

[4] عبد اللطيف: محمد حماسة، النحو والدلالة ص40

[5] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (ج4/ 8).

بالشكل، ولا شك أن المعنى الذي هو غاية المتكلم يستبين ويُجلى بتداخل مباحث اللغة وفنونها المختلفة، وهذا ما يعكف عليه الأسلوبيون في دراساتهم للنصوص، ولقد قيل[1]:[الرمل]

إنمـــا الألفـــاظ نطـــق ورســـوم والمعـــاني روح هاتيـــك الجســـوم

ثانيهما: نحوي محض، وهو اختلاطٌ والتباسٌ في إعراب لفظة؛ لتباين دلالتها في السياق، أو لاستضافتها في لغة قوم آخرين، فتعرب على وجهين أو يزيد وفق تأويل وتخريج يقتضيه السياق.

فمن التداخل النحوي قول الفرزدق (ت114هـ): [البسيط]

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَـتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بشرُ[2]

فـ (ما) هنا حجازية عاملة، وقد جاءت في لغة رجل من بني تميم الذين يهملونها، حيث ارتكب مخالفة بإعمالها وقد بطل عملها عند أهلها بسبب تقدم خبرها على اسمها، وهذا من التداخل النحوي، وهو إعمال (ما) على لغة الحجاز، وتقديم الخبر إلماحاً إلى لغة التميميين.

والتداخل الذي وقع فيه الشاعر على التسليم بصحة الرواية الواردة هو أنها فرع عن (ليس)، ولكن الذي التبس واختلط عليه أن الفرع ليس في قوة الأصل.

ومن التداخل قول خرنق: [3] [الكامل]

النّـــــازِلُونَ بِكُـــــلِّ مُعْتَـــــرَكٍ وَالطَّيِّبُـــــونَ مَعَاقِـــــدَ الأُزُرِ[4]

فقد نصبت (معاقد) على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ الصفة المشبهة لا تتسلط على منصوب، كما هو اسم الفاعل المشتق من الفعل المتعدي، ومثل ذلك قولهم: (دخلتُ الدار)، ففيها للنحاة أربعة أقوال: [5]

---

[1] من قصيدة بالفارسية لجلال الدين الرومي في مدح عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، ينظر: أرشيف ملتقى أهل الحديث (5) على الشاملة (ج2/146)، القرني: على، دروس مفرغة الشاملة (ج37/ 24).

[2] الفرزدق، ديوانه ص167، وسيبويه، الكتاب (ج1/ 60)، وابن هشام، المغني (ج1/ 114، 671، 783)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج1/ 264).

[3] هي الخرنق بنت بدر بن مالك، من بني قيس بن ثعلبة؛ وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وهذان البيتان من بحر الكامل، من قصيدة في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بني أسد، ومن قتل معه في يوم القلاب: "اسم جبل بديار بني أسد."

[4] سيبويه، الكتاب (ج1/ 202)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 283)، والاشموني، شرح الأشموني (ج2/327)، والأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 123)، والسيوطي، المزهر (ج1/ 113).

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج2/ 146).

الأول: نصبت (الدار) على الظرفية شذوذاً، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين (ت645هـ) للجمهور، وصححه ابن الحاجب (ت646هـ).

الثاني: هي منصوبة على نزع الخافض، وهو مذهب أبي على الفارسي (ت377هـ)، ومنهم من ينسبه إلى سيبويه (ت180).

الثالث: نصبت على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الفعل قاصر فشبه بالمتعدي في تسلطه على المفعول به.

الرابع: نصبت (الدار) على أنها مفعول به حقيقة للفعل (دخل)، كونه يتعدى بنفسه تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة ورودهما دلالة على أن كل واحد منهما أصل.

وهناك في باب المنصوبات الحال المتداخلة، وهي التي يكون صاحبها في حال أخرى، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنبياء: 2)، فجملة (استمعوه) حال من مفعول (يأتيهم)، أو من فاعله، وجملة (وهم يلعبون) حال من فاعل (استمعوه)، فالحالان متداخلان[1].

وشبيه بهذا التداخل باب التنازع، إذ يتوجه عاملان إلى معمول واحد، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: 96)، فلك أن تجعل (قطراً) منصوباً بأيٍّ الفعلين، مع إعمال المهمل منهما في ضمير الظاهر، ومنه كذلك قول كُثير عزة (ت105هـ): [الطويل]

قَضـى كـلُّ ذي ديـنٍ فـوفَّى غريمَـهُ وعَـزَّةَ ممطـولٌ مُعنًّـى غريمُهـا[2]

فـ (غريمُ) نائب فاعل تنازعه كل من (ممطول، معنًّى)، فهو معمول مُعنًّى عند البصريين، ويرفع (ممطول) حينها ضميراً مستتراً، أو يكون معمولاً لـ (ممطول) عند الكوفيين، ويرفع (مُعنًّى) ضميراً مسستراً، والتداخل بين المضاف إليه والمضاف، ليس عن الدارس بخافٍ، وأمثلته شائعة في كتب النحاة، وفي كتب البلاغة كذلك تحت باب الحذف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ (سبأ: 11)، ومنه قول الأعشى (ت7هـ):

[البسيط]

---

[1] الفاكهي: عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، ص231.

[2] في الديوان ص143، وابن الأنباري: أبو البركات، الإنصاف (ج1/ 76)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 50)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 166)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 2140)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 634)، ابن هشام، شرح شذور الذهب ص541، وناظر الجيش، شرح التسهيل (ج4/ 1773)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج1/ 480).

كَنَـــاطِحِ صَـــخْرَةً يَوْمَـــاً لِيَفْلِقَهَـــا فَلَـمْ يَضُـرْهَا وَأَوْهَـى قَرْنَـه الوَعْلُ[1]

فقد جاءت (سابغات) نعتاً لمنعوت محذوف، وتقديره (دروعاً)، مع جواز إعرابها مفعولاً به، وفي البيت أُعربت (ناطح) نعتاً لمنعوت محذوف تقديره (كوعل)، مع جواز إعرابها مجروراً بحرف الكاف، أو مضافاً إليه على رأي الكوفيين، والجملة بعد المعرَّف بـ (ال) الجنسية يتداخل فيها الإعراب، فهي حال على اعتبار اللفظ، ونعت على اعتبار المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾(يس: 37)، ويمثل النحاة على ذلك أيضاً بقول الشاعر: [الكامل]

وَلَقَـــدْ أَمُـــرُّ عَلَـــى اللَّئِـــيمِ يَسُـــبُّنِي فَمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لَا يَعْنِينِـي[2]

وما قيل في الجملة بعد (ال) الجنسية يُقال فيها بعد النكرة المختصة، فهي على اللفظ نعتٌ، وعلى المعنى حال، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾(غافر:28)، فجملة(يكتم إيمانه) في محل رفع على التبعية اعتباراً للفظ، وفي محل نصب على الحالية اعتباراً للمعنى؛ لأن النكرة إذا خصصت اقتربت من المعرفة، وما قرر فيما مضي للجملة هو ثابت كذلك لشبه الجملة، ومثال ذلك:﴿ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ في الآية السابقة، وقولهم: "يعجبُني الثمرُ فوق الأغصان، ورأيت ثمرةً يانعةً فوق غصنٍ"[3]، ويُعدُّ من التداخل النحوي باب الاشتغال، وقد ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام[4]، فالمشغول عنه إما أن يكون النصب فيه واجباً مثل: (هلَّا زيداً أكرمته)، أو مترجحاً مثل قوله تعالى:

---

[1] الأعشى، ديوانه ص61، والفراهيدي، العين (ج4/ 106)، والقالي: أبو علي، البارع في اللغة، ص170، والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/ 359)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (2/ 1030)، والعيني، المقاصد النحوية (ج3/ 1417)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 12)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 967)،

[2] البيت لشاعر مولد من بني سلول في سيبويه، الكتاب (ج3/ 24)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1552)، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعي، الأصمعيات ص126، ولعميرة بن جابر الحنفي في البحتري، الحماسة ص349- 350، وبلا نسبة في ابن هشام، أوضح المسالك (3/ 276)، وابن جني، الخصائص (ج3/ 333)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم ص351، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 42)، (ج3/ 224).

[3] ابن هشام، الإعراب على قواعد الإعراب ص62.

[4] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/ 139)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/ 132)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 130- 135).

﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ (القمر: 24)، أو يكون الرفع واجباً كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو)، أو مترجحاً نحو: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (الرعد: 23)، أو يجوز فيه النصب والرفع على السواء مثل قولك: (زيد قام وعمرو أكرمته)، والتداخل الذي وقع في الاسم المشغول عنه أنَّ خلطاً واشتباها طرأ في حالتي جواز الوجهين على السواء، فإنْ شئتَ نصبتَ، وإنْ شئتَ رفعتَ، ولكل حالةٍ وجهٌ وتأويلٌ، ولا يُعدمُ التداخل أيضاً في جواز الوجهين مع ترجيح أحدهما؛ لأن ما له وجهٌ معتبرٌ من الكلام، لا يُنكرُ علي صاحبه ولا يُلام.

تداخل المصطلح النحوي

ويعُدُّ من التداخل النحوي ما نجده في كتب النحاة من تعدد المصطلحات وتداخلها، حتى اتخذ كلٌّ من البصريين والكوفيين مصطلحات نسبت إليهم، ودلَّت عليهم، ووُجدت المترادفات الكثيرة التي تحمل في الغالب مفهوماً واحداً، فقد أطلق سيبويه مصطلح (الاستغناء، سد مسد، والاكتفاء) للدلالة على مفهوم واحد حيث يقول: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدُّ مسدَّه لأنه مستقَرٌ لما بعد وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلُّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدالله"[1]، فهو في هذا النص جمع بين المصطلحين، ونجده في موضع آخر قد استخدم مصطلحاً واحداً فقال: "فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[2]، وقد تبعه في هذا جمهور النحويين، فنجد المبرد استخدم مصطلح الاستغناء في قوله:" واعلم أن أيّا مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء"[3]، وكذلك السيوطي في قوله: "... أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها"[4]، أما الاكتفاء فقد ورد عند سيبويه معنى لكلمة قط، يقول:" وقط معناها الاكتفاء"[5]، ولم يرد مصطلحاً، وورد عند السيوطي مصطلحاً، يقول: "... وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه"[6]، على الرغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الآخرين، لكنّ القدماء خلطوا بين

---

(1) سيبويه، الكتاب، (ج2/ 128).

(2) المرجع السابق (ج3/ 158).

(3) المبرد، المقتضب، (ج2/ 297).

(4) السيوطي، همع الهوامع، (ج2/ 194).

(5) سيبويه، الكتاب، (ج4/ 228).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 160).

المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضاً، وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط، بل ربّما اشتطّوا في بحوثهم، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة، وضمن التعويض تارة أخرى، حتى أوصلهم ذلك إلى عدّها من قوانين التحويل[1].

تداخل التوابع:

هو من التداخل النحوي، وأعني به: (تعدُّدُ أحوال التابع الإعرابية من حيث التبعية بسبب الملامح المختلطة، والدلالات المتشاكلة التي لم تحسمها الحدود والتعريفات).

وقد يكون التداخل بين التابع وغير التوابع في الإعراب الحاصل لا المتجدد كالخبر، والحال، والمفعول الثاني، أو بين التوابع نفسها كما سيظهر لنا من خلال دراستنا التي سنشرع فيها على بركة من الله، وطمعاً في عونه وهداه.

---

[1] بسندي، تعدد المصطلح وتداخله، ص5.

الفصل الأول

التوابع بين القدماء والمحدثين

الفصل الأول

التوابع بين القدماء والمحدثين

المبحث الأول: درس التوابع قديماً وحديثاً

التابع لغة واصطلاحاً

التابع لغةً:

من "تبع الشيء تَبعاً وتَباعاً في الأفعال، وتبعت الشيء تُبوعاً أي سرتُ في إثره"[1]، ويقال: "تابع الرجل عمله أي أحكمه وأتقنه"[2]، والتَّبَع جمعها أتباع، مثل عمل أعمال، والتابع والتابعة كذلك تجمع على توابع[3]، والتابع هو "التالي، ومنه التَّتبع، والمتابعة، والاتِّباع، يتبعه: يتلوه، تبعه يتبعه تبعاً والتَّتبع: فعلك شيء بعد شيء"[4]، والاتَّباع هو التلو والقفو[5] لمن سار أمامك وتقدم عليك، وتقول: تبعت القوم "إذا مشيت خلفهم، أو مروا بك فمضيت معهم"[6]، وقد جاء في التنزيل: ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ (إبراهيم: 21)، و(غافر: 47)، أي: نسير وراءكم، ونقتدي بأفعالكم، فتبعاً، أي: "تابعين، جمَعَ تابع على تبع، كقولهم خادم وخدَم، وغائب وغيب، أو ذوي تبع، والتبع الأتباع، يقال: تبعه تبعا"[7]، وقد جاء التحذير القرآني من اتباع الشيطان: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (البقرة: 168، 208)، (الأنعام: 142)، أي: "لا تقتدوا بآثاره"[8]، و"لا تكونوا على سيرته وصفته وهي الاستكبار والإباء"[9]، وقال الحريري (ت516هـ):

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، فصل (التاء)، (ج8/ 27).

(2) الرازي، مختار الصحاح، مادة (تبع)، ص44.

(3) الزمخشري، أساس البلاغة، باب (تبع)، (ج1/ 89)

(4) الفراهيدي، العين (ج2/ 73).

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، باب (تبع)، (ج1/ 362)

(6) ابن منظور، لسان العرب، فصل (التاء)، (ج8/ 27).

(7) الزمخشري، الكشاف (ج2/ 548)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 262).

(8) الاستانبولي، روح البيان (ج1/ 272)

(9) المرجع السابق ص327.

"تقول: جاءت الخيل متتابعة، إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل"[1]، والتابع معنىً للتبيع[2]، والتبيع هو ولد البقرة العجل المدرك إذا كان يتبعها، فهي مُتبع[3].

والتبابعة هم ملوك اليمن واحدهم تُبَّع، سُمُّوا بذلك لأنَّه يتبع بعضهم بعضاً، كلما هلك واحد قام مقامه آخر تابعٌ له، على مثل سيرته[4].

والتابع وردت بلفظها في أمثال العرب المشهورة، فهم يقولون: "أتبِع الفرس لجامَها، وأتْبِع الدلو رشاءَها، ...، يُضربان في استتمام الضيعة"[5]، أي تمَّم ما بقي عليك من أمرك، وقال ابن مالك (ت672هـ) في باب تتابع الشيء به: "ترادفت، وتواصلت، وتتابعت، وتوالت، وتواترت، وتعاقبت..."[6].

فالتابع من خلال التعريفات السابقة هو المتمم للمتبوع، وبه يكمل معناه، وبهذا المعنى استخدمها أبو بكر –رضي الله عنه– يوم ولي الخلافة فكان مما جاء في خطابه للناس: "إنما أنا مُتَّبِعٌ ولست بمبتدِع"[7]، وعلى هذا فالمتبوعُ هو الشيء الأساس، والتابعُ يلحقه متمِّماً ومكمِّلاً ومبيناً ومشاركاً ومؤكداً، وهذا ما كان عليه الصديق رضي الله عنه وأرضاه.

التابع في اصطلاح النحويين:

لم تكن التوابعُ قديماً –وتحديداً في القرنين الثاني والثالث الهجريين– قد وضعت في بابٍ واحدٍ يحدِّدُ وسمَها، ويقرِّبُ فهمَها كما هي اليوم في كتب النحاة، بل إن سيبويه (ت180هـ)، لما وضع كتابه في القرن الثاني الهجري كانت التوابع متناثرة في مصنفات العلماء بلا ترتيب، شائعة من غير تبويب، وقد عبر عنها سيبويه بقوله: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"[8]، ولا شكَّ أن سيبويه ماهرٌ في ابتكار العلل، وانتزاع الصور، خبير بالتراكيب اللغوية، قد وثَّق أقيسته النحوية بما يملك من

---

(1) الحريري، درة الغواص ص12 .

(2) أبو حيان: الأندلسي، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص77.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، باب (العين والتاء مع الباء)، (ج2/ 168)، وابن منظور لسان العرب، فصل (التاء)، (ج8/ 29).

(4) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج2/ 58)، و ابن منظور، لسان العرب، فصل (التاء)، (ج8/ 31).

(5) الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب ص32، 33.

(6) ابن مالك، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ص142.

(7) المقريزي، إمتاع الأسماع (ج1/ 378)، والصالحي، سبل الهدى والرشاد (ج315/12).

(8) سيبويه، الكتاب (ج1/ 421).

تعمقٍ وفهم لأسرار كلام الله تعالى بقراءاته المختلفة، وبما سمع من الثقاة ممن لا يُطعن في فصاحتهم.

والعلماء في تلك الحقبة وافقوا سيبويه، والذين صنفوا في زمانه لم يخرجوا عليه، فهذا الفراء (ت 207هـ)، والذي أصَّل النحو الكوفي قد وجدناه في (معاني القرآن) يسهب في ذكر التوابع من نسق ونعت وتوكيد وترجمة، غير أن مصطلح التابع لم يرد في مصنفه إلا مراراً ثلاثاً، مع إرادة العطف في ثلاثتها[1]، وكذلك المبرد (ت285هـ) قد جاءت التوابع عنده في المقتضب متفرقة موزعة في الكتاب، لا ينظمها فصل ولا باب، ولم يذكر مصطلح التابع عنده إلا ثلاث مرات، ثنتان قصد بهما النعت[2]، والثالثة عنى بها البدل[3]، مع حضور أنواع التوابع في مصنفه من نعت وتوكيد وبدل وعطف وبيان، حتى إذا ظهرت مصنفات المتأخرين من النحاة أقيمت الحدود والفواصل بين الأبواب، ووضعت الفروق والتباينات بين أنواع التوابع، وقد أضفى ذلك ضبطاً للحدود والتعريفات، وتوخياً للدقة في نظم المفاهيم والتصورات.

ويبدو للمتتبع أن ابن السرَّاج (ت316هـ) هو أول من استعمل كلمة التابع بمعناها النحوي الاصطلاحي، وهو السابق إلى ابتداع هذا التقسيم حين يقول: "هذه توابع الأسماء في إعرابها"[4]، ومن جاء بعده من النحاة ساروا على خطاه، وانتهجوا هداه.

وجاء الرمَّانيُّ (384هـ) فكان أول من وضع حدَّاً للتوابع بالمعنى النحوي فقال: "التوابع هي الجارية على إعراب الأول، وهي خمسة"[5]، فإذا كان ابن السراج قد أشار إلى تصنيف التوابع دون تعرض لتفصيل في التعريفات، فإنَّ الرماني قد وضع لها الحدَّ الخاصَّ بها من غير إشارة إلى أنواع وتقسيمات، ثم جاراه في ذلك ابن بابشاذ (ت469هـ) بقوله: التابع "هو الجاري على ما قبله في إعرابه"[6].

وأما الزمخشري (ت538هـ) فقد وضع قيداً خالف فيه سابقيه حين تعرض لتعريف التوابع فقال: "هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[7]، وهو بهذا

---

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 375)، (ج1/ 420)، (ج2/ 79).

(2) المبرد، المقتضب (ج3/ 12، 311).

(3) المرجع السابق، (ج4/ 399).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 19)، وابن السراج، الموجز في النحو ص61، ومطر: السيد على حسن، مصطلحات نحوية، عدد (1) ص170.

(5) الرماني، الحدود (ضمن رسائل في النحو واللغة) ص3.

(6) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ج2/ 407).

(7) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص143.

يومئ بإشارة خافتة إلى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع[1]، وإنما خصَّ الأسماء بالذكر لأنها الأصل في الإعراب، إذ إن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم كما هو مُتَّبعٌ في كلام العرب.

ولم يبتعد ابن يعيش (ت 643هـ) في تصوره للتابع عمَّا أسلفه سيبويه، ومن جاؤوا بعده إذ يرى بأنها: "هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل"[2]، والثوان عنده فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصودة، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، نحو قولك: (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد.

ولم يختلف ابن الحاجب (ت646هـ) في حدِّه للتابع عن سابقيه، وإن تباينت الصياغة اللفظية فالتابع عنده: "هو كل ثانٍ أُعربَ بإعراب سابقه من جهة واحدة"[3]، وفي قوله (من جهة واحدة) يخرج الخبر؛ ذلك لأن المبتدأ رُفع لعلَّة الابتداء، وأما الخبر فرُفع لكونه خبراً للمبتدأ، فارتفاعهما ليس من جهة واحدة كما هو التابع، ويجرى ذلك على المفعول الثاني لظنَّ، فقد نُصب لأنه مفعولٌ ثانٍ، ونصب سابقه من جهة كونه أولَهما، وكذلك الحالُ من المنصوب في قولهم: (أكرمت زيداً مجدَّاً)، فنَصْبُ (زيداً) على المفعولية، ونصْبُ (مجداً) لكونها حالاً، ومثل هذا يقال في التمييز فقد نُصِبَ الضميرُ على المفعولية في قوله تعالى:﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (غافر: 67)، ونُصِبَ (طفلاً) لوقوعه تمييزاً.

ولكنَّ الرضي (ت686هـ) في شرحه على الكافية قد اعترض على الحدِّ الذي اختاره ابن الحاجب، وتحديداً على قوله: (من جهة واحدة)، إذ يرى أن ارتفاع المبتدأ والخبر يكون من جهة واحدة وهي كونهما عمدتين، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات[4]، وهو بتعليله هذا يذهب إلى ما هو أبعد من السبب المباشر، وذلك حين قسم الجمل إلى عُمدٍ وفضَلات، وكل منهما جهةٌ واحدة في نظره، غير أنّ أسباب الإعراب في العمد، وتعددَ الجهات في الفضلات يردُّ اعتراضه هذا، فالعمد وإن اتفقت غالباً في الإعراب (أعني الرفع) إلا أنها مختلفة في سببه، وليس كل العمد مرفوعة كذلك، فمفعولا ظنَّ عمدتان، وهما منصوبان، والفضلات ليست كلها متفقة في الإعراب (أعني النصب)، ويعترض الرضي كذلك على الحدِّ

---

[1] سيأتي خلاف النحاة حول العامل في التوابع وذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 218)

[3] الرضي، شرح الكافية (ج2/ 277).

[4] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 278)

الذي وضعه ابن الحاجب بالأخبار المتعددة لمبتدأ في مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ (الحشر: 24)، وكذلك المسندات في نحو: (علمت الحق ظاهراً غالباً منتصراً)، وكذلك الأحوال التي تعددت في نحو قوله تعالى:﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ (الفتح: 27)، وكذلك إذا جاء المستثنى بعد المستثنى كقولهم: (زارني الإخوان إلا زيداً إلا خالداً)، فهذه تدخل في حد التوابع الذي وضعه ابن الحاجب، مما حدا بالرضي ليقترح تعريفاً آخر للتابع وهو: "كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله"[1]، أي: يعرب التابع لأجل إعراب المتبوع، وبهذا لم يرد عليه – أي التعريف– ذاك الاعتراض.

وأما ابن مالك (ت672هـ) فقد زاد على ما أدلى به سابقوه بأنْ أخرج الخبر من حد التابع تصريحاً بقوله: "هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً"[2]، فلو كان الخبر متعدداً مثل: (زيدٌ طويلٌ قصيرٌ)، (كان زيدٌ طويلاً قصيراً)، فقد خرج من حد التابع بقوله: (ليس خبراً).

وابن الناظم (ت686هـ) في شرحه للألفية عرَّف التابع بقوله: "هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد"[3]، والمقصود بالحاصل الواقع في الجملة فعلاً مثل (الحياةُ الكريمةُ في الكفاف)، والمراد بالمتجدد ما لو دخل على المتبوع ما يغيِّرُ وظيفتَه ويجدِّدُ إعرابه مثل: (إنَّ الحياةَ الكريمةَ في الكفاف)، وهو بهذا القيد يُخرِجُ الخبرَ غير المتعدد، والمفعول به الثاني، والحال، والتمييز من حدِّ التابع، فهذه كلها قد تُشارك ما قبلها في إعرابه الحاصل مثل: (البخلُ ذميمٌ)، (علمت النصرَ قريباً)، (شاهدت البدرَ وضَّاءً)،﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: 12)، وتَخرُجُ من المشاركة في إعرابه المتجدد فنقول:(إنَّ البخلَ ذميمٌ)،(عُلِمَ النصرُ قريباً)، (شوهِدَ البدرُ وضاءً)،(فُجِّرت الأرضُ عيوناً).

وأكثر شرَّاح الألفية توافقوا على تعريف واحد للتابع وهو: "الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً[4]، الحاصل والمتجدد غير خبر"[5].

---

[1] الرضي، شرح الكافية (ج2/ 278).

[2] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص163.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص350.

[4] ابن عقيل، شرح الألفية (ج3/ 190).

[5] ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 270)، والصبان، الحاشية (ج3/ 83)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 945).

ومن النحاة من امتنع عن تعريفه؛ لأنه معدود، منهم أبو حيان (ت754هـ)، فقد جاء عنه في ارتشاف الضرب: "هو محصور بالعد، فلا يحتاج إلى رسم ولا حد"[1]؛ وذلك لأنها على اعتبار الأصل أربعة: النعت والتوكيد والعطف والبدل، وأما على التفريع فالعطف نسق وبيان، والتوكيد لفظي ومعنوي، فهي بذلك ستة، وكونها تُعدّ على أصابع اليد، فليس لها عند أبي حيان حد.

ولكن ابن هشام (ت761هـ) حدَّ التوابع بقوله: "التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[2]، وهو بهذا التعريف ينقل ما سبقه إليه الزمخشري بلا زيادة ولا نقصان.

ويعرفه ابن القيم (ت767هـ) فيقول: "هو التالي لما قبله مشاركاً له في إعرابه وعامله"[3]، وكذلك الإمام الشاطبي (ت790هـ)، فقد حدَّ التوابع بأنها: "تتبع الأسماء المذكورة قبلها في الإعراب مطلقاً من غير تقييد"[4].

والسيوطي (ت911هـ) قد اقتصر على ذكر التوابع وترتيبها بعد أن ذكر حدّ ابن مالك، وامتناع أبي حيان عن الحدّ لحصره بالعد فقال: "التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق؛ لأنه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق، أو لا وهو نية تكرار العامل فالبدل، أو لا وهو بألفاظ محصورة فالتوكيد، أو لا وهو جامد فالبيان، أو مشتق فالنعت، وإذا اجتمعت رتبت كذلك"[5]

ولم يخرج ابن طولون الصالحي (ت953هـ) عن تعريف الشاطبي بل نقله نصاً في شرحه[6]على الألفية.

ومن خلال الاستقراء والتتبع لتلك الحدود التي وضعها النحويون للتابع يتبين أن التفاوت بينهم قائم في وضع الحدّ الجامع المانع الدقيق الذي يُقدِّره من غير قصور يعيق، ولا زيادة تخرجه عن الضبط والتحقيق، والحدود متقاربة رغم اختلاف ألفاظها إلا أن الحدَّ الذي وضعه الأشموني (ت900هـ) مُقتبَساً من ابن مالك مع شيء من التقديم والتأخير أتمُّ وأكمل، وأخصر وأجمل، يكاد يكون الجامع لما ذُكر من آراء عَبقت، وحدود سَبقت حين حدَّ التابع

---

[1] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1907).

[2] ابن هشام، شرح قطر الندى ص283.

[3] ابن القيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (ج2/ 590).

[4] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج4/ 606).

[5] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 141).

[6] ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك (ج2/ 52).

فقال: "هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، غير خبر"[1]، فأخرج بهذا كل ما سوى التوابع الأربعة.

التوابع عند المعاصرين:

وإذا ألقينا نظرة عجلى على تعريفات النحاة المعاصرين وجدنا عند بعضهم خروجاً واضحاً على ما درج عليه المتقدمون، ورداً لبعض ما توافق عليه السابقون، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى (ت1383هـ) إذ يرى أن التوابع تُعدُّ من المماثلة في الإعراب[2]، حالها كحال المماثلة في النثر بين الكلمات العربية في السجع والموازنة ، وفي الشعر وذلك في القافية والموسيقى، وفي الفواصل القرآنية، وذلك كله في عداد جمال القول، وحسن النظم والتأليف، وغاية ما يريده إبراهيم مصطفى أن يقف على سبب الإعراب، وعلاقته بالمعنى، وهل يطرد ذلك مع ما قرره من أصل الإعراب؟[3]، فهو ينفي التبعية عن العطف، ويصنف النعت السببي في الإعراب بالمجاورة، إذ يقول ملخصاً بعد تفنيد وتفصيل، ومناقشة وتحليل: "وأسقطنا منها نوعاً هو العطف، وقسمنا باقيها قسمين: النعت والبدل، وبيَّنا أنها في أحكامها لا تخالف الأصل الذي قررناه من قبل في معاني الإعراب، وخالفنا النحاة في النعت السببي، وجعلناه إتباعاً للمجاورة"[4].

ولكن الذي توسع من المعاصرين في تعريف التابع هو عباس حسن (ت1398هـ) فأفصح عن ومضات لم يجهر بها الأوائل، وإن كانت غير خافية عليهم، فسمى التوابع (النعت، والتوكيد بنوعيه، والعطف بنوعيه، والبدل) بالتابع الأصيل؛ ليخرج بذلك التابع العارض وهو: "كل لفظ مسموع، لا يستقل بنفسه في جملة، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة بغير فاصل، فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، ويماثلها في أكثر حروفها، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة، ولا نصيبٌ في الإعراب أو البناء، مثل (بسن) في قولهم: محمد حسنٌ بسنٌ،

---

(1) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك (ج2/ 315).

(2) ينظر: مصطفى، إحياء النحو، ص75.

(3) الأصل الذي قرره أن علامات الإعراب دوالٌ على معانٍ، فالضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها، والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل حركة خفيفة مستحبة عند العرب. ينظر: مصطفى، إحياء النحو، ص43.

(4) المرجع السابق، ص81.

ومثل (نيطان، ونفريت) في قولهم: اللص شيطانٌ نيطانٌ، أو اللص عفريتٌ نفريتٌ"[1]، وكذلك أخرج التابع العارض الذي يكون في "الاسم المعرب، والمعتل الآخر، بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة، وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعد، كقراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:2]، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام"[2]، وهو ما يسمى بالمجاورة كما في قولهم المشهور (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)[3]، فجُرَّ النعت لعلة المجاورة، وحقه أن يرفع.

ويُعرِّف عباس حسن التابع بأنّه: "لفظ متأخرٌ دائماً، يتقيد في نوع الإعراب في لفظ معينٍ متقدمٍ عليه يسمى (المتبوع)، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع،...؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً؛ نحو: أقبل الأخُ الوفيُّ، أم تقديراً؛ نحو: أقبل الفتى الوفيُّ، أم محلِّيًّا؛ نحو: أقبل سيبويهِ الوفيُّ، فلفظُ (الوفيُّ) متقيدٌ بالرفع في الأمثلة الثلاثة، بحالة لفظ خاص قبله"[4]، والذي يلاحظ من خلال الأمثلة أن البناء أو الإعراب في المتبوع لم ينتقل إلى التابع، وأن التابع لم يساير المتبوع فيهما، فلكل في هذا الشأن استقلاله وخصوصيته.

والعلاقة بين التوابع عند سعيد الأفغاني (ت1417هـ) علاقة معنوية، فهو يقول: "إذا تبعت الكلمة ما قبلها في الإعراب لعلاقة معنوية بينهما سميت تابعاً، فترفع أو تُنصب أو تُجر أو تُجزم تبعاً لمتبوعها"[5]، وهو بهذا يُدخل الجزم الذي اختصت به الأفعال في تعريف التوابع؛ لينوِّه إلى ما يقع منها في الأفعال كالتوكيد اللفظي، والبدل، والنسق، غير أن تعريفه هذا قاصر أن يخرج من الحدِّ بقية التوابع كالمبتدأ، والمفعول به الثاني، والتمييز ، والحال من المنصوب، إذ العلاقة بين هذه وبين متبوعها علاقة معنوية، وهي تتبعه إعراباً.

والدكتور محمد عيد في كتابه (النحو المصفى) يقول: "تكاد كتب النحو الكبرى تتفق في تعريف التابع على عبارة واحدة هي: التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبراً"[6]، فقد تبنى تعريف الأوائل مع مخالفته لهم بإنكار العامل كما سنرى.

---

[1] حسن، النحو الوافي (ج3/ 469، 470)

[2] المرجع السابق، 434.

[3] الفراهيدي، الجمل في النحو، ص196، وسيبويه، الكتاب (ج1/ 67، 436)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 73)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج3/ 102)

[4] حسن، النحو الوافي (ج3/ 434).

[5] الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص372.

[6] عيد، النحو المصفى، ص569.

ولقد وضع الدكتور عبده الرجحي (ت1431هـ) التوابع في الملاحق؛ لأنها لا ترتبط بنوع الجملة على المنهج الذي اختطه في كتابه، فالجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وهذه في عداد العُمد، وفي الجملتين كذلك الفضلات التي تزيد عن هذه الأركان كالمفاعيل و الحال والتمييز،... والعمدُ والفضلات لها شخصية إعرابية هي الرفع في المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، والنصب في المفاعيل والحال والتمييز، ولكنَّ "التوابع التي نحن بصددها فليست لها مثل هذه الشخصية، إذ هي تابعة لمتبوعها في إعرابها، من رفع أو نصب أو غيرهما"[1]، وغيرُ الرفعِ والنصب –كما هو معلوم– الجرُّ والجزمُ، وهذا إدخال لما يقع تابعاً من الأفعال في الحدّ.

وأما أحمد شرف الدين فقد عرَّف التابع قائلاً: "هو الاسم الذي يشارك متبوعه في حكمه الإعرابي لعلاقة ما هي التبعية"[2]، وهو هنا لا يختلف عن أقوال من سبقوه من الأوائل والمعاصرين، غير أن حدَّه هذا يخلو من الموانع والضوابط التي تعصم التعريف من أن يدلف إلى حدوده ما ليس من التوابع.

محمد عيد في كتابه (النحو المصفى) يقول: "تكاد كتب النحو الكبرى تتفق في تعريف التابع على عبارة واحدة هي: التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبراً"[3]، فقد تبنى تعريف الأوائل مع مخالفته لهم بإنكار العامل كما سنرى.

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء القدماء والمحدثين في تعريف التوابع يحسن بنا أن نعرض هذه التوابع مع بيان مفهومها بين القدماء والمعاصرين.

---

[1] الراجحي، التطبيق النحوي، ص373.

[2] شرف الدين، النحو الأدبي (التوابع)، ص7.

[3] عيد، النحو المصفى، ص569.

أولاً : النعت

النعت لغة:

هو "وصفك الشيء تنعته بما فيه، وتبالغ في وصفه،... والجمع نعوت"[1]، والنعت هو الصفة، ونعتُّ الشيءَ وانتعتُه إذا وصفتُه[2]، قال ابن فارس (ت395هـ) في تعريف النعت: "وصفك الشيء بما فيه من حسن...، وكل شيء جيدٌ بالغٌ فهو نعت"[3] قال ابن الأثير (ت637هـ): "النعت وصف الشيء بما فيه من حسن، ولا يُقال في القبيح إلا أن يتكلف متكلف فيقول: نعْت سوء، والوصف يقال في الحسن والقبيح"[4].

والنعت اصطلاحاً:

لم يُعرِّف سيبويه الصفة أو النعت بالمعنى الاصطلاحي، فقد جاء عنه: "فأما النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد"[5]، وكلام سيبويه فيه إشارة إلى تطابق النعت مع المنعوت في الإعراب، وأنهما كالاسم الواحد في أنك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، بل أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف.

ثم كثرت تعريفات النحاة الأوائل للنعت، فعرفه الرمَّاني (ت384هـ) بقوله: "الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له"[6].

وسماه ابن السراج (ت316هـ) صفة فقال : "الصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ"[7].

وهو عند ابن جني (ت392هـ) وصف، وقد أشار إلي معناه قائلاً: "اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف؛ تجلية له أو تخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، فصل (النون)، (ج2/ 99).

(2) الجوهري، الصحاح، مادة (نعت)، (ج1/ 269).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، باب (نعج)، (ج5/488).

(4) ابن منظور، لسان العرب، فصل (النون)، (ج2/ 100).

(5) سيبويه، الكتاب (ج1/ 421).

(6) الرماني، رسالة الحدود، ص3.

(7) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 23).

الموصوف، أو في شيء من سببه"[1]، وهو في تعريفه هذا يجمع النعت الحقيقي والنعت السببي.

والنعت عند الزمخشري (ت538هـ) هو: "الاسم الدال على بعض أحوال الذات، نحو: طويل، وقصير، وعاقل"[2]، ولم يسمه نعتاً، بل صفة، وتعريفه يغلب عليه المعنى اللغوي، فليس جامعاً مانعاً؛ لأن الخبر أيضاً يدل على بعض أحوال الذات، كقولك: (عمروٌ جالسٌ)، و(كان عمروٌ جالساً)، و(إنَّ عمراً جالسٌ)، ولو أضاف إلى تعريفه (التابع في إعرابه) لخرج من هذا الحرج، وفرق بين النعت والخبر.

وأما ابن يعيش (ت643هـ) فقد حدَّ النعت بقوله: "والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له، بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه"[3]

وابنُ الحاجب (ت646هـ) كان في تعريفه للنعت أكثر عموماً إذ قال: "النعت يدلُّ على معنى في منعوته مطلقاً"[4]، ويطلق عليه –كما رأيت– لفظ النعت لا الصفة.

والنعت عند ابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ) هو: "اسمٌ أو ما هو في تقديره من ظرفٍ أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله؛ لتخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد بما يدل على حليته كطول، أو نسبه كقرشي، أو فعله كقائم، أو خاصة من خواصِّه"[5]

وفي تعريف ابن عصفور إفاضة وزيادة بيان، حيث شمل أنواع النعت، وأغراضه، ومجيئه من الصفات اللازمة الثابتة.

ثم جاء ابن مالك (ت672هـ) ليزيد في حدِّ النعت بذكر بعضٍ من شروطه وأغراضه حين يقول: "النعت هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً، أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص، أو تعميم، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو إبهام، أو التوكيد، فالتابع يعم بقية التوابع، والمقصود بالاشتقاق مخرجٌ لما سوى النعت"[6]، ونظم هذا الحدَّ في أرجوزته فقال:

النعـــت تـــابع مـــتمٌ مـــا ســـبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق[7]

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص82.

[2] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص149.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 232).

[4] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 283).

[5] ابن عصفور، المقرب (ج1/ 294).

[6] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 306).

[7] ابن مالك، ألفية ابن مالك ص35.

ويعرفه أبو حيان (ت745هـ) قائلاً: "النعت هو تابعٌ مقصودٌ بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً"[1]، وقد عدل بالاشتقاق عن مشتق احترازاً عما كان في الأصل مشتقاً صفة ثم غلب، فصار التعيين به أكمل من العلم، نحو الصدِّيق تابعاً لأبي بكر فأعرب عطف بيان، وأشار في الحدِّ إلى النعت الجامد الذي يؤوَّل بالمشتق.

وأما ابن هشام(ت761هـ) في تعريفه للنعت فقد نوه إلى ما أشار إليه ابن جني من أن النعت منه حقيقي، ومنه سببي، ووافق ما ذكره ابن مالك في بعض أغراض النعت، فقال: "النعت هو تابع مشتق، أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، أو تأكيده، أو الترحم عليه"[2]، وإن كان الأشموني (ت900هـ) يرى أن إفادته تكون بما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح، أو تخصيص، أو تعميم، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد، أو إيهام، أو تفصيل[3]، وما قيل من حصرها في غرضين، هما التخصيص، والتوضيح هو باعتبار أن ما سوى ذلك من أغراض تندرج تحت هذين الغرضين بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له[4] وقال ابن هشام في موضع آخر: "النعت تابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وجره، وتعريفه"[5]، والقول الثاني يجمع النعت الحقيقي، والنعت السببي؛ كونه استثنى المطابقة بين النعت والمنعوت في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

وابن عقيل في شرْحِه على الألفية عرَّف النعت بأنه: "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجلٍ كريمٍ، أو من صفات ما تعلق به، وهو سببيه نحو: مررت برجل كريم أبوه"[6].

ويأتي السيوطي بتعريفٍ للنعت فصَّل فيه وأصَّل قائلاً: "تابع مكمِّل لمتبوعه؛ لدلالته على معنى فيه، أو متعلق به، فخرجٌ بالمكمِّل البدل والنسق، وبما بعده المشار بأول قسميه إلى الجاري عليه، وبالثاني إلى المسند إلى سببه التوكيد والبيان"[7]، ثم شرع في بيان أغراض النعت مع التمثيل عليها.

---

(1) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1907).

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص555.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج2/ 317).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 271، 272)، والأزهري، شرح التصريح (2/ 109).

(5) ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص111.

(6) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج3/ 191).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 145).

ولعلَّ التعريفات التي جاء بها ابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي، مع تقارب بينهم في كثير منها هي الأقرب إلى حدِّ النعت، وبهذا نخلص من خلال تجوالنا إلى تعريف للنعت لعله الأقرب والأجمع لمفهومه وهو أنه تابع يأتي اسماً أو ما هو في تقديره من ظرفٍ أو مجرور أو جملة، فيكمل بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به؛ دالاً على تخصيص نكرة، أو توضيح معرفة مشتركة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد، وحكمه المطابقة في الإعراب، والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير[1].

النعت عند المحدثين:

إن أكثر اللغويين المعاصرين لم يخرجوا عن المألوف من تعريف النعت الذي وجدناه عند علمائنا القدماء كما عُرض آنفاً، فمصطفى الغلاييني (ت1364هـ)، يقول: "النعت (ويسمى الصفة أيضاً) هو ما يذكر بعد اسم؛ ليبين بعض أحواله"[2]،ويرى عباس حسن (ت1398هـ) أنَّ النعت:"تابع يكمِّل متبوعه، أو سببي المتبوع، بمعنى جديد يناسب السياق، ويحقق الغرض"[3].

وعرفه تمام حسان (ت 1432هـ) بقوله: "فأما النعت فهو يصف المنعوت، ويكون مفرداً حقيقياً وسببياً، وجملة وشبه جملة"[4].

ويرى محمد حماسة عبد اللطيف (ت1436هـ) أن النعت هو: "التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى في متبوعه، أو في سببيٍّ متبوعه"[5]

وأما ريمون طحان فعندما تعرض للنعت عرفه قائلاً: "النعت هو التابع الدال على صفة من صفات متبوعه، أو من صفات متعلق منعوته"[6].

ومصطلح النعت عند خليل عمايرة هو من التلازم؛ ولذا قال وهو يدرس نظرية التلازم ويبسط فيها القول: "إن وجدا (أي النعت والمنعوت) في الجملة فوجب أن يكونا في الحكم كلمة

---

[1] ينظر: الشلوبين، التوطئة، ص178، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 244)، وابن هشام، أوضح المسالك (3/ 271، 272).

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/ 221).

[3] حسن، النحو الوافي (ج3/ 437).

[4] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

[5] عبد اللطيف، التوابع في الجملة العربية، ص23.

[6] طحان، الألسنية العربية، ص77.

واحدة، لا يتم معناها في سياقها إلا بذكر شقها الثاني؛ مثلها في ذلك مثل المضاف والمضاف إليه"[1].

فمن الملاحظ على تعريفات المُحدثين سواء كانوا تحويليين كالعمايرة أم وصفيين كحسان والآخرين؛ أنها لا تختلف عن تعريفات الأوائل، وهي في جُلِّها قبسٌ من مِشكاتهم، ورشحٌ من مِصفاتهم.

المصطلح بين النعت والصفة

من النحاة من أطلق عليه الصفة، كما هو عند سيبويه (ت180هـ)، وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة من كتابه[2]، ولكنه أبعدَ في دلالتها، ووسع من نطاقها، فأطلقها على الحال[3] والتمييز[4] ، ولا عجب فقد عرف بعض النحاة الحال بأنها: "وصف هيأه الفاعل أو المفعول به"[5]، وأطلق عليه صفة أيضاً ابن الحاجب (ت646هـ) في كتابه الإيضاح على شرح المفصل[6]، وعند ابن يعيش (ت643هـ) في شرح المفصل[7].

ومن النحاة من أطلق على النعت وصفاً كابن جني (ت392هـ) في كتابه اللمع[8]، وابن الأنباري (ت577هـ) في أسرار العربية[9]، كما وأطلقوا الصفة أيضاً على اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب، والتي تسمى عند النحاة بالمشتقات[10].

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص201.

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/ 8، 12، 13، 18، 19، 20،...)

(3) المرجع السابق (ج1/ 397)، (ج2/ 121).

(4) المرجع نفسه (ج2/ 121).

(5) الصقلي، مقدمة في النحو، ص66، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك (ج2/ 8).

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ص415.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 173، 250،331،...)، (ج2/ 105، 168، 232،...).

(8) ابن جني، اللمع في العربية، ص82.

(9) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص214.

(10) ينظر: الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، ص253، ، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 191، 680)،

وأكثر النحاة القدماء والمحدثين على استعمال النعت، وهذا المصطلح يكاد يكون الأكثر تداولاً في تصانيف النحاة، فقد استعمله سيبويه[1] ، وجاء كثيراً عند ابن السراج (ت316) في أصوله[2]، والسهيلي (581هـ) في نتائج الفكر في النحو[3]، والعكبري (ت616هـ) في لبابه[4]، وابن مالك (672هـ) في شرحه للتسهيل[5]، والصنعاني (ت680هـ) في تهذيبه[6]، وابن هشام (ت761هـ) في شرحه لشذور الذهب[7]، والسيوطي (ت911هـ) في الهمع[8].

والتعبير بالنعت إصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم (أي البصريين) الوصف والصفة[9]، وإن كانوا هم الأسبق إليه من الكوفيين، فهم أصل المولد والنشأة، إذ عرف النعت عندهم بالتسميات الثلاث، وكلهم ناقلٌ للتسمية من الخليل وسيبويه، وإن ذاع عند الكوفيين وشاع.

---

(1) سيبويه، الكتاب، (ج1/ 153، 399، 421، 422، 423، 429، 430، 431، 434، 437)، (ج2/ 25، 26).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 23).

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص158.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 404).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 306).

(6) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ص123.

(7) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص108، 112، 428، 555، 557، 558، 559، 566، 585.

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 145).

(9) المرجع السابق، 145.

ثانياً: التوكيد

التوكيد لغة:

يُقال: توكيد وتأكيد، بالواو والهمزة، وهما لغتان، وأكد العقد والعهد لغة في وكَّده[1]، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر كما زعم الزجاج وتبعه الصبَّان[2]؛ لأنهما لا يتصرفان تصرفاً واحداً، فتقول: أكد يؤكد تأكيداً، ووكد يوكدُ توكيداً، ولما لم يكن أحد الاستعمالين هو الأغلب قلنا هما لغتان[3]، بينما ذهب بعضهم إلى أن الأغلب والشائع هو بالواو، أي توكيد، وهو الأفصح[4]، ولقد ورد بالواو في أفصح كلام وهو القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ (النحل: 91).

ويرى الخليل (ت170هـ) أن (أكَّد) أجود في عقد الأيمان، و(وكَّد) أجود في القول[5]، ويقال: وكدت القول والفعل وأكدته: أحكمته[6]؛ ولذا قال ابن منظور: "إذا عقدت فأكِّد، وإذا حلفت فوكِّد"[7]، وجاء في المعجم الوسيط: " (وكد) بالمكان يكد وكوداً: أقام به، وفلان أصاب، والرحل شدَّه، والعقد أوثقه وأحكمه، والأمر مارسه وقصده،... وتوكد: اشتد وتوثق،... والمتوكد: القائم المستعد للأمور"[8]، والمعنوى اللغوي للفظة التوكيد كما ترى يشير إلى الشد والإحكام، والتثبيت والتوثيق، والتقوية والتمكين.

وللتوكيد أغراضٌ ووظائفُ جمالية مهمّة، فهو يدفع عن المتكلم ضرر غفلة السامع[9]، ويزيل ظن المخاطب من إرادة المجاز فيه[10]، ويدفع توهم السامع من أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو: (جاء بنو فلان كلهم)، ولم يُرد أن يخص بالمجيء بعضاً دون بعض،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج3/ 466).

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 107)

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 219).

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 132)، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك (ج2/ 334).

(5) الفراهيدي، العين، مادة (وكد)، (ج5/ 395).

(6) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (وكد)، ص882.

(7) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الواو)، (ج3/ 466).

(8) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (وكد) (ج2/ 1053).

(9) ابن الحاجب، الكافية في النحو (ج2/ 357).

(10) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 221).

ولولا ذلك التوكيد لأمكن اعتقاد غير ذلك[1]، ناهيك عن أنه يؤدى دوراً في تقوية المعاني، ورعاية الانسجام في المواقف المختلفة[2]

التوكيد اصطلاحاً:

إن أساليب التوكيد في كلام العرب كثيرة، ومن ذلك التوكيد بالحروف مثل (قد، واللام، والنون المشددة، والمخفَّفة، وإنَّ وأنَّ الناسختان، والحروف الزائدة، وإنما، ولكن، وبل،...)، والتوكيد بالقسم، وبالقصر، وبالإطناب، وبالمصدر، وبالترييب...؛ ولكن التوكيد المعنيُّ هنا هو التابع المشهور في كتب النحاة بنوعيه: المعنوي واللفظي، والذي تعددت مصطلحاته عندهم، فأطلقوا عليه التوكيد، والصفة، والبدل؛ إلا أن التوكيد أشهرها وأظهرها.

ومن خلال التتبع والاستقراء لتعريفات التوكيد عند السابقين تبين أنهم يدورون في فلك واحد، وتقارب الحدُّ عندهم لفظاً ومعنى؛ ولعل السبب في ذلك أن التوكيد مادته محدوده، وألفاظه معدودة، وعندهم أنه لا حدَّ لما لا يُعدّ، وهذه بعض من أقوال القدماء في تعريف التوكيد:

لم يعرِّف سيبويه التوكيد، وأطلق عليه (صفة)، وقد فهم ذلك من خلال تناوله لبعض الموضوعات، فقال: "اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتُك أنت، وانطلقتَ أنت، وليس وصفاً بمنزلة (الطويل)، إذا قلت مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررتُ به نفسِه، وأتاني هو نفسُه، وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت: مررت به هو، ومررت به نفسِه، ولستَ تريد أن تحليه بصفة أو قرابة"[3]، وقال في موضع آخر: "وأما جميعهم فقد يكون على وجهين يوصف به المُضمَر والمُظهَر كما يوصف بكلهم"[4]، حيث يفهم من كلمة (وصف) أنه يقصد التوكيد، ومن كلمة (يُوصف) أنه يعني يؤكد.

والتوكيد مصطلح بصري، ولكنه عند الفراء (ت207هـ) تشديدٌ، فعندما أعرب لفظة (السابقون) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (الواقعة: 10)، قال: "إن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية...، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى"[5].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 289).

(2) المطردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ص15.

(3) سيبويه، الكتاب (ج2/ 385).

(4) المرجع السابق، 116.

(5) الفراء، معاني القرآن (ج3/ 122).

والزجاجي (ت337هـ) يقرر في حدِّه على الأثر المعنوي فيقول: "توكيد المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز"[1]، وقد تعرض لأنواعه وأحكامه في كتاب الجمل[2].

وهذا ابن جني (ت392هـ) يعرِّف التوكيد بقوله: "لفظ يتبع الاسم المؤكَّد في إعرابه؛ لرفع اللبس، وإزالة الاتساع"[3]

وجاء في المفصل للزمخشري (ت538هـ): "أنه على وجهين: تكرير صريح وغير صريح"[4].

والتكرير عند صاحب المقدمة الجزولية (ت607هـ): "تكرير وإحاطة، فالتكرير ضربان، تكرير لفظ، وتكرير معنى"[5].

والتوكيد عند العكبري (ت616هـ) يجنح إلى الجانب اللغوي إذ يقول: "التوكيد: تمكين المعنى في النفس"[6]

والتوكيد عند ابن الحاجب (ت646هـ): "تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول"[7].

وأما ابن عصفور (ت669هـ) فعرف التوكيد بقوله: "لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس عن الحديث، أو المُحدَّث عنه، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي"[8]

وقد عرفه السيوطي (ت911هـ) بأنه: "تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهره"[9]، وتعريفه هذا نقله عن ابن مالك (ت672هـ)

ويبدو أن تعريف ابن عصفور هو الأقرب إلى حقيقة التوكيد كونه اشتمل على النوعين معاً، فما يثبِّت المعنى في النفس هو اللفظي، وما يزيل اللبس هو المعنوي؛ ولكن يلاحظ عليه إدخاله المفعول المطلق وهو من المنصوبات في باب التوكيد الذي هو من التوابع، إذ إن المراد

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ج1/ 361).

(2) الزجاجي، الجمل، ص21.

(3) ابن جني، اللمع في العربية، ص84.

(4) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص145.

(5) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص73.

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 394).

(7) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج2/ 357).

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، (ج1/ 228).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 164).

بإزالة الشك عن الحديث هو التأكيد بالمصدر[1]، غير أن انفراد التوكيد بباب التبعية، وعدم لزومه النصب كالمفعول المطلق يحول دون الاشتباه في الحدِّ، وإن كان الأولى في الحدِّ أن يخرج من عباءته كل ما سوى المحدود.

التوكيد في اصطلاح المعاصرين:

لم يختلف المحدثون عن القدماء في تعريفهم للتوكيد إلا في قليل من الصياغة اللفظية، فجميعهم يغرف من معين واحدٍ، ويعبِّرُ بأسلوب لا يغاير فيه أقرانه إلا قليلاً، وهذه بعضٌ من تعريفات المعاصرين للتوكيد:

يرى الغلاييني (ت1364هـ) أن التوكيد: "تكرير يُراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع"[2]، أي تثبيت الشيء بتكراره، وهو يجمع بتعريفه النوعين، إذ التكرير في اللفظيِّ واضحٌ جليٌّ، وكذلك هو تكرير في المعنوي؛ لأن قولنا (زيدٌ نفسه) إنما هو تكرير للشيء ذاته، فزيد هو النفس، والنفس هو زيد.

أما إبراهيم مصطفى (ت 1383هـ) فهو يخالف إجماع النحاة في اعتبار التوكيد باباً مستقلاً من التوابع، ويزعم أنه نوعٌ من البدل حيث يقول: "وليس من الوجيه أن يفرق بين التوكيد والبدل؛ فإنه أسلوب واحدٌ أن تقول: جاء القوم بعضهم، أو تقول: جاء القوم كلهم، والأول عندهم بدل، والثاني توكيد، وكل ما يمكن أن يُبررَ به عدُّ التوكيدِ تابعاً خاصاً، وأن يُفردَ بابٌ لدرسه هو أنه نوع من أنواع البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تُعددَ وتُحددَ، فكان تفصيلاً لأنواع البدل، وتفسيراً لجزء منه، لا تمييزاً لتابع جديد له أحكام خاصة"[3]، وهو وإن خالف السابقين في عدِّ التوكيد من التوابع إلا أنه يوافقهم في معنى التوكيد إذ يقول: "فإذا ضممت الكلمتين أفدت التأكيد أو زيادة البيان، كما في (زارني محمدٌ أبو عبدالله)، (ولقيت القوم أكثرَهم أو كلهم)" [4]، وظاهر من كلامه أن التوكيد والبدل وعطف البيان شيءٌ واحدٌ عنده.

وعباس حسن (ت1398هـ) يعرف التوكيد المعنوي بأنه: "تابعٌ يزيل عن متبوعه ما لا يُراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادة العموم والشمول المناسبين لمدلوله، وإن شئت فقل: تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقي، لا دخل للمبالغة فيه، ولا

---

[1] ابن عصفور، المقرب، ص316.

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/ 231).

[3] مصطفى، إحياء النحو، ص80.

[4] المرجع السابق، ، ص78.

للمجاز، ولا للسهو، أو النسيان، ونحوهما..."[1]، ويريد بالذات هنا حقيقة الشيء الأصلية، وجملته كاملة، فتشمل الذات الحسية كالجسم، والمعنوية كالعلم.

والتوكيد اللفظي عنده "هو تكرار اللفظ السابق بنصه، أو بلفظ آخر مرادف له"[2]

ويرى محمد عيد أن التوكيد: "استخدام طرق خاصة؛ لتقويه الكلام السابق، وتثبيته، سواء بإعادة اللفظ نفسه، أم استعمال كلمات خاصة؛ لتثبيت المعنى مع إزالة الشبه عنه"[3].

وأما محمود مطرجي فيعرف التوكيد بأنه: "تابع يأتي بعد متبوعه؛ ليؤكده ويدفع الشك أو الاشتباه عنه بلفظه أو بمعناه"[4].

وها هو خليل عمايرة يرى أن السبب في اعتبار التوكيد من باب التوابع الحركة الإعرابية، ثم يبين أن الحركة الإعرابية لا تحمل قيمة دلالية، إنما هي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التركيب، ولا يقتضيها المعنى، حيث يقول: "وتأخذ اللفظة الثانية في التوكيد اللفظي، واللفظة الخاصة الواردة عن العرب فيما يسمى بالتوكيد المعنوي حركة اللفظة السابقة عليها لفظاً أو محلاً أو تقديراً؛ ولكنا نرى أن نشير إلى أن الحركة الإعرابية في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلالية، وهي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التركيب، ولا يقتضيها المعنى، وهي أساس لا يجوز تجاوزه؛ لتحقيق سلامة المبنى إن كانت الكلمة الثانية كلمة توكيد مما تظهر عليه الحركة، أما إن كانت لا تظهر عليه فيصبح من العبث تقديرها، أو اعتبار الجملة التي ترد توكيداً في محل المفرد؛ لتكون الحركة حركة محل"[5].

ومن خلال العرض السابق لمفهوم التوكيد قديماً وحديثاً يتبين لنا بأن النحاة قديماً وحديثاً يكادون يتوافقون على حدِّ التوكيد؛ ولكنَّ بعض المعاصرين خالف لا في دلالة التوكيد وحدِّه، بل في قبوله وردِّه، وهذا ما سوف نناقشه في فصل مستقل بإذن الله تعالى.

---

[1] حسن، النحو الوافي (ج3/ 502، 503).

[2] المرجع السابق، 525.

[3] عيد، النحو المصفى، ص587.

[4] مطرجي، في النحو وتطبيقاته، ص534.

[5] عمايرة، أسلوب التوكيد اللغوي، ص7.

ثالثاً: عطف البيان

يكاد النحاة يجمعون على هذه التسمية، لولا أن الكوفيين يسمونه (الترجمة) [1]؛ لكنهم لم يخصوه بالدراسة كما فعل البصريون، "هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون"[2].

عطف البيان لغة:

العطف في اللغة يطلق على معانٍ عدة، منها: الميل والثني[3]، والرجوع، والانصراف[4]، والعطف يقال في الشيء إذا ثني أحدُ طرفيه إلى الآخر، أي: جمعه، كعطف الغصن والوسادة والحبل، وعطفا الرجل: جانباه من لدن رأسه إلى وركيه، ويقال: ثنى عطفه إذا أعرض وجفا، نحو: نأى بجانبه وصعر خده[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الحج: 9)، والبيان لغةً "هو الكشف عن الشيء"[6]، وإيضاحه، نقول: بان يَبِينُ بياناً إذا اتضح[7]، واستبان الشيء: ظهر[8]، والبيان ما بُيِّن به الشيء من الدلالة وغيرها، ومنه علم البيان الذي هو فرع من فروع البلاغة العربية يختص بدراسة جمال الصورة وروعة الخيال، ولعله المعنيُّ بقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: " إن من البيان لسحراً"[9]، وتبيَّن الشيء: ظهر، والتبيين هو الإيضاح والوضوح، والبيان الفصاحة واللسن، وكلام بين فصيح، وأصله الكشف والوضوح[10].

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 102).

(2) عمايرة، أسلوب التوكيد اللغوي، ص7.

(3) ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، مادة (عطف)، (1/ 674)، والرازي، مختار الصحاح مادة (عطف)، ص212، والأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، مادة (عطف)، ص572

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل (العين)، (ج9/ 249).

(5) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (عطف)، ص212، والأصفهاني، المفردات في غريب القرآن الكريم، مادة (عطف)، ص572.

(6) ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، مادة (بين)، (ج1/ 141)، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بين)، (ج1/ 327)، والأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، مادة (بين)، ص157.

(7) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (بين)، ص43.

(8) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل (الباء)، (ج13/ 67).

(9) والحديث رواه الطبراني في الاوسط والكبير عن محمد بن موسى الاصطخري عن الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، ينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد (ج8/ 207).

(10) ينظر: الصغير، أصول البيان العربي، ص14، 15.

عطف البيان إصطلاحاً:

لقد سمى سيبويه عطف البيان صفة، وبدلاً، وعطفاً، وعطفَ بيان[1]؛ ليجعل التوابع كلها من عطف البيان، وعماده في هذا أصل البيان، فالتابع الذي يأتي مبيناً لمتبوعه، موضحاً له، فهو عنده عطف بيان؛ كونه عطف لبيانه.

وأما ابن السراج (ت316هـ) فقد عرفه بقوله: "اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً، وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيداً أبا عمرو، ولقيت أخاك بكراً"[2].

ثم جاء أبو علي الفارسي (ت377هـ) ليقول: "وعطف البيان أن يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله، فيبيِّنه كما تُبيِّن هذه الأشياء التي هي صفات ما يجري عليه، وذلك نحو: رأيت أبا عبدالله زيداً"[3]، وهو بهذا الحدِّ يفرق بينه وبين النعت، إذا لا يقع عطف البيان حلية، ولا فعلاً، ولا اسماً منسوباً، فهذه الثلاثة مما يختص بها النعت، وما أشبه تعريفه بالحدِّ الذي وضعه ابن السراج.

ويرى ابن جني (ت392هـ) أن عطف البيان هو: "أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمد، كقولك: قام أخوك الظريف"[4].

وأما ابن برهان العكبري (ت456هـ) فقد حدَّه بقوله: "إن عطف البيان يتعلق بالاسم تعلق الصفة، ويفارق الصفة بأنه غير مشتق، فإذا كان الاسم مشتقاً أو في معنى المشتق سمَّاه النحويون صفة، وإذا كان جوهراً غير مشتق سموه عطف بيان"[5].

والجرجاني (ت471هـ) عرف عطف البيان فقال: "هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فيُبيَّنُ به غيره، كقولك: مررت بأخيك زيدٍ، بينت الأخ بزيد، وبزيد أبي عبد الله، إذا كان معروفاً بكنيته، وبأبي عبد الله زيد إذا كان معروفاً بالاسم"[6].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 432، 433)، (ج2/ 184، 185، 186، 190، 193).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 45).

(3) الفارسي، الإيضاح، ص219.

(4) ابن جني، اللمع في العربية، ص90.

(5) العكبري، شرح اللمع (ج1/ 235).

(6) الجرجاني: عبد القاهر، الجمل، ص32، 33.

ويأتي الزمخشري (ت538هـ) فيعرف عطف البيان بأنه: "اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفُها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها" [1].

وجاء عند الجزولي (ت607هـ) في مقدمته الجزولية أن عطف البيان "هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة، بيَّنه كما بيَّنه النعت، إلا أنه لا يكون نعتاً لمانع فيه"[2]، ولعل هذا المانع الذي يعنيه هو كونه جامداً لا يشتق.

وابن معط (ت628هـ) يعرفه على أنه: "اسم يفسره اسم كما يفسره النعت، إلا أنه ليس مشتقاً، ولا في حكم المشتق فأشبه البدل، والفرق بينهما أنه لا ينوى فيه إحلال الثاني محلَّ الأول"[3].

وأما عطف البيان عند ابن مالك (ت672هـ) فهو: "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامداً أو بمنزلته"[4].

ولقد وضع ابن هشام (ت761هـ) لعطف البيان حدين، الأول أنه: "تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه، أو يخصصه"[5]، والثاني أنه: "تابعٌ، موضحٌ أو مخصصٌ، جامدٌ غير مؤوَّل"[6].

ولا يختلف الأزهري (ت905) في حده لعطف البيان عما سبقه إليه ابن هشام، حين قال: "وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة"[7]

والسيوطي (ت911هـ) حدَّ عطف البيان بقوله: "هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً"[8].

ثم الفاكهي(ت972هـ) والذي حذا مسلك أسلافه فقال: "تابع موضح أو مخصص، جامد غير مؤول"[9].

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص159.

[2] الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص70.

[3] ابن معط، الفصول الخمسون، ص236.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 325).

[5] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص560.

[6] ابن هشام، شرح قطر الندى، ص297.

[7] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 147).

[8] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 159).

[9] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص254.

والتعريفات السابقة في جلها متداخلة ومتشابهة، وتكاد تتفق على معيار واحدٍ أجمعت عليه أقوال النحاة وهو أن البيان للتوضيح والتخصيص، كالنعت غير أنه جامد، فلا يشتق ولا يؤول بمشتق.

عطف البيان عند المعاصرين:

تباين كذلك عند النحاة المعاصرين تعريف عطف البيان، فمن هؤلاء صاحب النحو الوافي الذي حدَّه فقال: "إنه تابع جامد –غالباً– يخالف متبوعه في لفظه، ويوافقه في معناه المراد منه الذات مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرة"[1].

وأحمد الهاشمي (ت1414هـ) يعرفه قائلاً: "هو تابع جامد يشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وفي تخصيصه إن كان نكرة بنفسه، لا بمعنى في متبوعه، ولا في سببه نحو: جاء صاحبك عثمان"[2].

وأما أمين علي السيد (ت 1430هـ) فقد عرفه بقوله: "هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه بنفسه، وعدم استقلاله"[3].

وهذا ريمون طحان يعرف عطف البيان قائلاً: "وعطف البيان هو تابع جامد أشهر من متبوعه"[4].

وما تعريفات المحدثين إلا ترديد وتكرار لما جادت ورشحت به قرائح الأولين.

هذا وليس من الميسور أن تقف على حدٍّ جامع لعطف البيان؛ لتأرجحه بين الصفة والبدل، والتوكيد، كما رأينا في الحدود التي وضعها النحاة، ولكن من الممكن أن نميزه عن غيره من التوابع، وسيأتي ذلك في فصل (عدد التوابع بين القدماء والمحدثين).

---

[1] حسن، النحو الوافي (3/ 541).

[2] الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص294، 295.

[3] السيد، في علم النحو (ج2/ 92).

[4] طحان، الألسنية العربية، ص77.

رابعاً: عطف النسق

عطف النسق لغة:

نسَق الشيءَ ينسقُه نسْقاً، ونسَّقه: نظمه على السواء، فالنسق من كل شيء ما جاء على طريقة نظام واحد، ونسق الأسنان: انتظامها في النبتة وحسن تركيبها، ومنه ثغر نسق، وجاء في جمهرة اللغة: "والنسق نسق الشيء بعضه في إثر بعض، قام القوم نسقاً، وغرست النخل نسقاً، وكل شيء اتَّبع بعضُه بعضاً فهو نسق"[1]، والنسق: العطف على الأول[2]، والنحويون يسمون حروفَ العطفِ حروفَ النسق؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً[3]، والتنسيق: هو التنظيم، ومن كلام عمر رضي الله عنه: (ناسقوا بين الحج والعمرة) بمعنى: تابعوا وواتروا[4]، والنسق من الكلام: ما جاء على نظام واحد، والنسْق بالتسكين: مصدر نسقْتُ الكلام: أي عطفت بعضه على بعض[5]، وسمي عطف النسق بذلك؛ لمساواته الأول في الإعراب[6]، وينبغي في القياس أن تسكن السين خلافاً لما هو متداولٌ بين النحويين (النَّسَق) بالفتح[7]، إلا أن السيوطي (ت911هـ) ذكر: "أن النسَق بفتح السين هو اسم مصدر نسقتُ الكلامَ أنسقُه، أي عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين"[8].

عطف النسق اصطلاحاً:

هو واحد من موضوعات باب التوابع عند النحاة، ومنهم من يطلق عليه عند دراسته (عطف النسق)، كابن جني[9]، والعكبري[10]، وابن عصفور[11]، وابن مالك[12]، والصنعاني[13]،

---

(1) ابن دريد، جمرة اللغة، مادة (سقي)، (ج2/ 853).

(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (نسق)، (ج6/ 239).

(3) ابن منظور، لسان العرب، فصل (النون)، (ج10/ 353).

(4) الزبيدي، تاج العروس، مادة (نسق)، (ج26/ 420)

(5) ابن منظور، لسان العرب، فصل (النون)، (ج10/ 353).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 276).

(7) ينظر: العليمي: يس بن زين الدين، حاشيته على شرح التصريح (ج2/ 134).

(8) السيوطي، البهجة المرضية في شرحه على الألفية، ص405.

(9) ابن جني، اللمع في العربية، ص91.

(10) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 416).

(11) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/ 174).

(12) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 343).

(13) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ص159.

وفريق ثانٍ من النحاة يسميه (العطف بالحرف)، ومن هؤلاء ابن السراج[1]، والسيوطي[2]، وفريق ثالث يسميه (العطف) فقط، وذلك جارٍ عند السهيلي[3]، وابن الأنباري[4]، والحيدرة اليمني[5]، ولعل ابن يعيش (ت643هـ) فصَلَ في شرح المفصل، وقطع في الأمر وأصَّل، فقال: "فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"[6]، وإن كان المخزومي يرى بأن اصطلاح الكوفيين أدق من اصطلاح البصريين؛ لاختصاره وغنائه عن التقييد والتخصيص[7].

ولقد توسع الكوفيون في استعمال مصطلح النسق، حيث شاع لديهم بكثرة، و يظهر ذلك على سبيل المثال وبجلاء في مجالس ثعلب[8]، غير أن المصطلح ورد عند بعض البصريين، ومنهم خلف الأحمر البصري (ت180هـ) إذ يقول: "فإذا أتيت برفع ثم نسقت بشيء من حروف التنسيق رددت الأول، وكذلك إذا نصبت وخفضت، ثم أتيت بحروف النسق رددت إلى الأول، وحروف النسق خمسة، وتسمى حروف العطف، وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النحو"[9].

والأبيات التي جاءت في القصيدة هي قوله[10]:

فانسُـق وصِـلْ ب (الـواو) قولَـك كلَّـه ... وب(لا) و(ثـم) و (أو)، فليسـت تصـعبُ

والفـــاءُ ناســـقةٌ كـــذلك عنـــدنا ... وســـبيلُها رحـــبُ المـــذاهبِ مُشْـــعَبُ

ولقد استخدم المبرد (ت285هـ) مصطلح النسق، وهو علم من أعلام البصرة، إذ يقول: "والتي تنسق ثم تنسق ها هنا، كما كان في الواو والفاء وثم، وجميع حروف العطف"[11]، وهو

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 55).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 185).

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص195.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص219.

(5) الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص193.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 276).

(7) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة، ص315.

(8) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، القسم الأول، ص60، 146، 324.

(9) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص85.

(10) والنحاة لا يذكرون أن للخليل قصيدة في النحو، ولم يرد ذكر لذلك عند أحد من المصنفين، وعلى هذا تكون القصيدة إن صحت نسبتها إلى الخليل من جملة ما ضاع من كتبه. ينظر: خلف الأحمر، مقدمة في النحو، هامش ص85.

(11) المبرد، المقتضب (ج2/ 39).

أيضاً من مصطلحات الخليل (ت170هـ) [1]، والذين جاءوا من بعد سيبويه استخدموا مصطلح العطف للدلالة على هذا الباب[2]، والأكثرون من النحاة جمعوا بين المصطلحين فقالوا: عطف النسق، أي العطف في الكلام المنسوق بعضه على بعض[3]، وأما أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ) فقد أطلق على النسق بالحرف تسمية (الموالاة)، وذلك في كتابه (مجاز القرآن) [4]، والحق أنه من مصطلحات الخليل[5].

وعطف النسق كغيره من التوابع، تعرض النحاة من قديم لوضع حدٍّ يسهِّل فهمَه، ويبين وسمَه، فجاءت تعريفاتهم متقاربة متناغمة، فهذا شيخ نحاة البصرة سيبويه (ت180هـ) لم يعرِّف العطف بالمعنى الاصطلاحي المعهود؛ ولكنه كان في الكتاب يعبِّر عنه بأكثر من لفظة، فأحيانا يسميه (الشريك)، كما في قوله: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك..."[6]، وأحياناً يعبر عنه بلفظ (أشركت)، وذلك في قوله: "مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى، وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت"[7]، وتارة ثالثة يسميه (الشركة)، وذلك في قوله: "واعلم أن المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور"[8]، وقد سماه أيضاً الضم[9]، وعبَّر عنه بالعطف[10]، وهذه التسميات جاءت كذلك على لسان شيخه الخليل[11].

ويعدُّ (معاني القرآن) للفراء (ت207هـ) أقدم كتاب نحوي وصل إلينا استُعمِل فيه عطف النسق[12]، كما واستخدم له مصطلحات أخرى منها: الرد[13]، والعطف[14]، وكان يعبر عنه بالكر[15] أحياناً أخرى.

---

[1] ينظر: القوزي: عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص169.
[2] ينظر: عباينة: جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد، ص144.
[3] ينظر: الخضري، حاشية الخضري (ج2/ 60).
[4] ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج1/ 60، 65، 66).
[5] الفراهيدي، الجمل في النحو، ص169.
[6] سيبويه، الكتاب (ج1/ 421، 441).
[7] المرجع السابق، 434، 435، 437، 438، 440).
[8] المرجع نفسه، 441.
[9] المرجع نفسه، 441.
[10] المرجع نفسه، 278، 298.
[11] عباينة: جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص164.
[12] الفراء، معاني القرآن (ج1/ 44، 59، 72)، (ج2/ 68، 70).
[13] المرجع السابق، 87، 124، (ج2/ 97).
[14] المرجع نفسه، 26، 27، (ج2/ 228، 276).
[15] المرجع نفسه، 8.

وبعد سيبويه وضع الرماني (ت384هـ) حدًّا للنسق فقال: "تبع للأول على طريق الشركة"[1]، وأثر سيبويه في تعريف الرماني واضح جلي.

وعطف النسق عند الحيدرة اليمني (ت599هـ) هو: "ردُّ آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جراً فجر، وإن جزماً فجزم"[2].

وممن حدَّه من النحاة ابن يعيش (ت643هـ)، فذكر أن العطف هو "الاشتراك في تأثير العامل"[3]، أي أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في الحركة الإعرابية بتأثير من العامل[4]، كما ميزه عن غيره من التوابع بأنه لا يتبع إلا بواسطة حرف، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ؛ وذلك لأن الثاني فيه غير الأول، أي أن المعطوف عليه غير المعطوف، وهذا لا يكون في النعت، أو البدل، أو التوكيد، أو عطف البيان[5].

وأما ابن الحاجب (ت646هـ) فقد عرفه بقوله: "هو تابع ينسب إليه مع متبوعه، وليس في التوابع ما يشاركه في ذلك"[6].

وقد اختصر ابن مالك (ت672هـ) عطف النسق وأوجز بأنه: "المجعول تابعاً بأحد حروفه"[7]

وينبري ابن عصفور (ت699هـ) ليعرف لنا النسق ذاكراً في تعريفه الأحوال التي يأتي عليها وذلك بأنه: "حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسط حرف بينهما"[8]

وكان ممن عرفه ابن هشام (ت 761هـ)، فقال: "هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها"[9].

---

[1] سيبويه، الكتاب (ج3/ 501، 502).

[2] الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص194.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 276).

[4] السواد: رياض، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، ص305.

[5] السيوطي، البهجة المرضية في شرحه على الألفية، ص405.

[6] ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص259.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 343).

[8] ابن عصفور، المقرب، ص306.

[9] ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 317).

والجرجاني (ت816هـ) تعرض لتعريف العطف فقال: "تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، نحو: قام زيد وعمروٌ، فعمروٌ تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد"[1]

ولكن السيوطي (ت911هـ) رأى بأنَّ أدواته محصورة يسهل أن تحصى وتُعدّ، فليس محتاجاً إلى حدّ، إذ يقول: "ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده، ومن حدَّه كابن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِب"[2]، وقد أسند القول إلى أبي حيان (ت745هـ).

ويأتي بعد ذلك الفاكهي (ت972هـ) فيعرف العطف قائلاً: "هو تابع لما قبله، يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحد حروف العطف"[3].

وعطف النسق عند التهانوي (ت1158هـ) هو: "تابع يقصد مع متبوعه متوسطاً بينهما إحدى الحروف العشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن، وقد يجيء إلا على قلة"[4]، فـ (إما) عنده حرف نسق، وهي بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، وهذا قول أكثر النحاة[5]، والواو قبلها زائدة لئلا يدخل حرف عطف على مثيله، وهذا بخلاف الفارسي (ت377هـ)، وابن كيسان (ت320هـ)، وابن برهان (ت456هـ)، فهي عندهم بمنزلة (أو) في المعنى فقط.

وأما مجي (إلا) حرف عطف فهذا قليل، وهو خلاف ما عليه جمهور النحاة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ (هود: 107)

عطف النسق عند المعاصرين

اختلفت نظرة الدارسين المعاصرين لهذا النوع من التوابع باختلاف المنهج اللغوي الذي ساروا عليه، فمنهم من حاكى القدماء، وحذا حذوهم، ومن هؤلاء مصطفى الغلاييني (ت1364هـ)، الذي عرفه فقال: "المعطوف بالحرف هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من أحرف العطف"[6].

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص151.

[2] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 185).

[3] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص272.

[4] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج2/ 1187).

[5] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 344).

[6] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/ 244).

وعند عفت الشرقاوي أن عطف النسق هو: "إرجاع الاسم التابع على المتبوع، أي (المعطوف عليه)، بدلاً من تقدمه إلى الأمام، وتعلقه بمعلقات أخرى "[1].

وأما محمود مغالسة فيرى أن عطف النسق إنما هو: "تابع بواسطة أحد أحرف العطف"[2].

وعلى الوتيرة نفسها سار فاضل فتحي والي فقال: "أمّا عطف النسق، فمعناه أنك تنظم المعطوف، والمعطوف عليه في نسق واحد من الكلام إعراباً أو معنى"[3].

وإذا كان مفهوم عطف النسق عند هؤلاء موافقاً لما جاء به القدماء؛ إلا أن من الدارسين من أخرج عطف النسق من التوابع، وقد تولى كبر هذا الأمر إبراهيم مصطفى حين يقول: "أما عطف النسق فإنك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ وجدت أن الاسمين متحدَّث عنهما، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت: زيدٌ وعمروٌ جاءا، من هنا استحق كل من الاسمين الرفع على الأصل الذي قررنا، ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب، ولا الثاني محمولاً عليه؛ كلا الاسمين متحدث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه، وهو الرفع"[4].

وهو يرى أن "باب العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يُعدَّ من التوابع، ولا أن يفرد باب لدرسه، هذا من ناحية الإعراب، أما من ناحية معاني الحروف العاطفة والمشتركة، ومواضع استعمالها فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الادوات منفصلة عما أعده النحاة لها من أثر في الإعراب"[5].

وإنه برأيه هذا الذي يدعو فيه إلى إخراج العطف من التوابع، ودراسة حروف العطف بباب مستقل كغيرها من الأدوات النحوية، قد وجد تأييداً من بعض الباحثين، إذ تبنى دعوته مهدي المخزومي فقال: "والنتيجة التي ننتهي إليها من هذا أن عطف النسق أو العطف بالحروف ليس من التوابع؛ لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله إسناداً أو إضافة"[6].

وأما ريمون طحان صاحب المنهج الوصفي، فإنه ينظر إلى أن أحرف العطف تقوم بدور مهم في تنسيق الجمل المركبة حيث يقول: "ومن وسائل تنسيق الجملة المركبة دور حروف العطف، وإن الذي يهمنا هنا دورها في عطف الجمل، أو المقاطع الجملية مع بعضها البعض،

---

[1] الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، ص52.

[2] مغالسة، النحو الشافي، ص403.

[3] والي، النحو الوظيفي، ص281.

[4] مصطفى، إحياء النحو، ص75.

[5] المرجع السابق، ص76.

[6] المخزومي: مهدي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، ص193.

وتقوم حروف العطف حتى في مجال عطف الجمل بوظيفة دلالية هامة، فيجمع بعضها مقطعي الجملة المتعاطفين في حكم واحد"[1].

والتحويليون يكادون يقتربون من الوصفيين، فقد درسوا أدوات العطف على أنها عناصر رابطة، تربط بين المفردات والجمل، كما هو عند تشومسكي[2]، وخليل عمايرة[3]، وإيمان الكيلاني[4]

---

[1] طحان: ريمون، الألسنية العربية، ص100.

[2] ليونز: جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ص153.

[3] عمايرة: خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص146.

[4] الكيلاني: إيمان، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، ص159.

خامساً: البدل

البدل لغة:

هو خلف من الشيء[1]، وبدل الشيء: غيره، وكذلك بديله[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ (القلم: 32)، والبدل أعم من العوض؛ فإنَّ العوض هو أن يصير لك الثاني بإعطاء الأول، والتبديل قد يكون للتغيير مطلقاً وإن لم يأت ببدله[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (ق: 29)، أي: لا يغير ما سبق في اللوح المحفوظ، وقال ابن فارس: "الباء والدال واللام أصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب، يقال: هذا بدل الشيء وبديله، ويقولون: بدَّلت الشيءَ إذا غيَّرته، وإن لم تأت له ببدل"[4]، والمبادلة: التبادل، والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدالك من الواو تاء في (تالله) [5]، والبدل إزالة شيء ووضع آخر مكانه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ (الفرقان: 70)، والأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر، والواحد منهم بِدل أو بديل أو بَدل[6]، والبدل فيه معنى التغيير والمبادلة، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ (النساء: 56).

البدل اصطلاحاً:

يُعدُّ البدل من مصطلحات البصريين، وقد استعمله سيبويه[7]، وعند الكوفيين يسمونه: الترجمة، والمترجم، والتبيين، والتكرير، والمردود[8]، ولقد تعددت تعريفات البدل عند النحاة، وإن كانت تجرى في مدار مرسوم، وتتراوح في إطار معلوم، وإليك بعضاً منها:

---

(1) الفراهيدي، العين، مادة (بدل)، (ج8/ 45).

(2) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة (بدل)، (ج1/ 300).

(3) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (بدل)، ص111.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بدل)، (ج1/ 210).

(5) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الباء)، (ج11/ 48).

(6) الرازي، مختار الصحاح، مادة (بدل)، ص30، والأصفهاني، مفردات في غريب القرآن، مادة (بدل)، ص112.

(7) سيبويه، الكتاب (ج1/ 158).

(8) ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 168)، (ج2/ 104،159)، (ج3/ 154)، وثعلب، مجالس ثعلب (ج1/ 20)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 183)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 176).

فمن أوائل من عرَّف البدل سيبويه (ت180هـ) فقال: "هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم، ثم يبدل مكان هذا الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم"[1]، فمن الملحوظ أن سيبويه يوضح البدل بالأمثلة، ولا يعرِّفه بالمعنى الاصطلاحي الذي عرف لاحقاً.

وأما المبرد (ت285هـ) فيعدَّه تعييناً، ويعلل لتسمية البدل قائلاً: "قيل بدل؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرغ له"[2]، وحول علاقة البدل بالمبدل منه يستطرد قائلاً: "اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبد الله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله"[3].

ومن أكثر الحدود اختصاراً ما ذكره الرماني (ت384هـ) في تعريف البدل فقال: "قول يقدر في موضع الأول"[4]، وعلى النقيض منه الزمخشري (ت538هـ) حيث فصَّل في الحدِّ، وبين الغاية منه فقال: "وهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر لنحو من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد...، وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تمتيناً لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه"[5].

ومن الواضح أن المراد بطرح المبدل منه إنما يكون على النية، ولا يتأتى لفظاً، وإلا ضاع الغرض الأصلي للبدل وهو البيان، إذ لا يجوز أن يطرح المُبيَّن، فما فائدة البيان حينها؟.

وجاء في شرح ابن يعيش (ت643هـ): "البدل ثانٍ يُقدَّر في موضع الأول، نحو قولك: (مررت بأخيك زيد)، فـ(زيد) ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتى كأنك قلت: (مررت بزيد)، فيعمل فيه العامل كأنه خالٍ من الأول"[6].

وابن الحاجب (ت646هـ) ذكره في منظومته فقال:

"التـــــابع المقصـــــود دون الأولِ ذاك الــذي قــد لقبــوا بالبــدلِ"[7]

---

[1] سيبويه، الكتاب (ج1/ 150).

[2] المبرد، المقتضب (ج4/ 295).

[3] المرجع السابق، 211.

[4] الرماني، الحدود، ص69.

[5] الزخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص157.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 258).

[7] ابن الحاجب، شرح الوافية في نظم الكافية، ص268.

ثم يفصل في الإيضاح قائلاً: "تابع مقصود بالذكر، وذُكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد، وقولنا (تابع) يجمع التوابع كلها، وقولنا: (مقصود بالذكر) يفصِل الصفة والتأكيد وعطف البيان، وقولنا (ذكر المتبوع) إلى آخر يفصله عن المعطوف فإنه لم يذكر للتوطئة"[1].

ويأتي ابن عصفور (ت669هـ) فيضع حداً للبدل بأنه: "إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنىً لا لفظاً، فمثال مجيئه للتبيين قولك: (قام أخوك زيدٌ)، ومثال مجيئه للتأكيد: (جدعتُ زيداً أنفه)" [2].

وأما ابن مالك (ت672هـ) فقد ذكر حدَّين للبدل، ففي التسهيل عرفه بقوله: "هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع"[3]، وعرفه في منظومته فقال:

"التـــابع المقصـــود بـــالحكم بـــلا واســـطة هـــو المســـمى بـــدلا"[4]

وعرَّفه الجرجاني (ت816هـ) فقال: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، فقوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع) يخرج عنه النعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع، وبقوله: (دونه) يخرج عنه العطف بالحروف؛ لأنه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إلى المتبوع، كذلك مقصود بالنسبة"[5].

وتعريف ابن مالك هو الحد الذي اشتهر عند أكثر النحاة بعده حتى صار أصلاً لا حياد عنه، وممن نقله عنه: ابن الناظم (ت686هـ) [6]، وابن هشام (ت761هـ) [7]، وابن عقيل (ت769هـ) [8]، والسيوطي (ت911هـ) [9]، والفاكهي (ت 972هـ)[10]، غير أن ابن عقيل خالف النص قليلاً بقوله: المقصود بالنسبة، أي: المقصود بالحكم المنسوب إلي متبوعه نفياً أو إثباتاً، وعلى هذه اجتمعت كلمة النحاة المتقدمين في تعريف البدل، وأنه تابع مقصود بالنسبة، أو بالذكر بلا واسطة.

---

[1] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/ 426)

[2] ابن عصفور، المقرب، ص321.

[3] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص172.

[4] ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص49.

[5] الجرجاني، معجم التعريفات، ص43.

[6] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص393.

[7] ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 362).

[8] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج3/ 247).

[9] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 146).

[10] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص261.

وهذا الحدُّ يخرج بقية التوابع، فقوله: (هو التابع المقصود بالحكم) أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم، وليست مقصودة بالحكم، وقوله (بلا واسطة) أخرج عطف النسق؛ لأنه مقصود بالحكم ولكن بواسطة حرف النسق.

والبدل يجمع بين التوكيد والنعت في ثنتين، كما قال ابن جني: "اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص"[1]، وهذا الكلام يوضح لنا غرضاً مهماً من أغراض البدل وهو التبيين والتقرير والتوكيد والتوضيح، وهناك غرض آخر نوه إليه صاحب شرح المقدمة الجزولية (ت607) حين قال: "إن البدل تابع قصد بذكره بيان المتبوع على وجه التمهيد"[2]، فيكون الغرض الآخر هو التوطئة والتمهيد لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله[3]، فكنت بذلك كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين، وهو السر في قولهم: "البدل في حكم تكرير العامل"[4]، ولعلك بذلك تقف على معنى تسمية الكوفيين له بالتكرير[5]، وقد يتحد البدل والمبدل منه في اللفظ إذا كان في الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب الحضرمي (ت205هـ) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (الجاثية: 28)، بنصب (كل) الثانية[6]؛ لأنها قد اتصل بها سبب الجثو، والبدل يعرب بإعراب المبدل منه، وهو إما أن يكون الأول في المعنى، أو بعضه، أو مشتملاً عليه، أو يكون على وجه الغلط[7]، وقد جمع ابن مالك هذه الأنواع قائلاً:

"**مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف بـ (بل)**" [8]

وبعض النحويين أضاف نوعاً خامساً للبدل، وهو بدل الكل من البعض، ومثلوا له بقوله عبيد الله بن قيس الرقيات (ت85هـ): [الخفيف]

---

(1) ابن جني، اللمع في العربية، ص87، وابن يعيش، شرح المفصل(ج2/ 162)،والمبرد، المقتضب (ج3/ 111)

(2) الجزولي، شرح المقدمة الجزولية في النحو، ص76،الهامش

(3) ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 362) الهامش، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 190).

(4) ابن الناظم، شرح الألفية، ص393.

(5) الأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 190)، وحاشية الصبان (ج3/ 183).

(6) ينظر: والأزهري، معاني القراءات (ج2/ 377)، ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (ج2/ 262)، والداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص195.

(7) الفارسي، الإيضاح، ص220، 221.

(8) ابن مالك، الألفية، ص49.

رحـــــم الله أعظمـــــاً دفنوهـــــا بسجســـتان طلحـــة الطلحـــات[1]

والجزولي (ت607هـ) يجعل كل نوع من البدل المباين قسماً بذاته، فهي عنده ستة أقسام: (كل، بعض، اشتمال، غلط، نسيان، إضراب)، فقد أضاف أقسام البدل المباين الثلاثة للأقسام الأخرى[2].

البدل عند المعاصرين

أغلب المعاصرين وافقوا القدماء في تعريف البدل، فهذا حسن محمد حسين يعرفه بقوله: "تابعٌ قصد بذكره بيان المتبوع على وجه التمهيد"[3].

ويتفق رفعت فتح الله مع القدماء في تعريف البدل، ولكنه يخالفهم في أنواعه إذ يقول: "وصفوة ما نراه في البدل أنه التابع المقصود بالحكم قصداً أصلياً غير مقترن بحرف العطف، وأن أقسامه ثلاثة فقط: بدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل مباين"[4]، وهو ينكر بدل كل من كل (المطابق).

وأما إبراهيم مصطفى فقد دعا في زوبعته التى أثارها في الساحة اللغوية إلى اعتبار التوكيد نوعاً من أنواع البدل، حيث قال: "وليس بوجيه أن يُفرق بين التوكيد والبدل، فإنه أسلوب واحد أن تقول: (جاء القوم بعضهم)، أو (جاء القوم كلهم)، فالأول عندهم بدل، والثاني توكيد، وكل ما يمكن أن يُبرَّرَ به عدُّ التأكيد تابعاً خاصاً، وأن يُفرد بابٌ لدرسه هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تُعدد وتُحدد، فكان تفصيلاً لأنواع، وتفسيراً لجزء منه، لا تميُّزاً لتابع جديد له أحكام خاصة"[5].

وبعض هؤلاء دعا إلى ضم بدل الكل إلى النعت، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال إلى التوكيد، وهذا الخلط روَّج له مهدى المخزومي بعد أن نخل مخزون فكره، وقدح بزناد رأيه فقال: "إن موضوعات البدل ليست كلها من باب واحد، وإنما هي من أبواب متفرقة، وإن بعض موضوعات البدل يؤدى وظيفة النعت في الكلام، بياناً وتوضيحاً، وهو بدل الكل من كل، وإن

---

[1] ابن قيس الرقيات، ديوانه، ص32، والبيت شاهد عند المبرد، المقتضب (ج2/ 186)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 144)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 179)، والبغدادي،خزانة الأدب (ج8/ 15)، وغيرهم

[2] الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص76.

[3] حسن: حسين محمد محمد، البدل في الجملة العربية، ص2.

[4] فتح الله، البدل وعطف البيان، ص139.

[5] مصطفى، إحياء النحو، ص79.

بعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة، وهو ما سمي ببدل البعض من كل، وما سمي ببدل الاشتمال"[1].

ويرفض مهدي المخزومي تعريف القدماء للبدل، ويحاول أن يرده قائلاً: "أما البدل عندهم تابع بلا واسطة، وهو عندهم المقصود بالحكم، وظاهر ما في هذا القول من تعارض، فكونه تابعاً يعني أن المقصود بالحكم هو المتبوع، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم فينبغي أن يكون هو المسند إليه، وإذا كان هو المسند لم يكن تابعاً"[2].

وأكثر المعاصرين من النحاة يوافقون القدماء في تعريف النعت ولا يخرجون عن الحدِّ الذي وضعه ابن مالك، وشاع عند الذين جاءوا من بعده.

---

[1] المخزومي: مهدي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، ص196.

[2] المرجع السابق، ص195.

المبحث الثاني: العامل في التابع عند النحويين

اهتم النحويون بالعامل اهتماماً كبيراً، وقامت التصنيفات النحوية على أساسه، ولن تجد كتاباً من المصنفات النحوية إلا حواه، ولا عالماً من علماء النحو إلا ذكره وعناه، حتى توغلت نظريته في كتاب سيبويه (ت180هـ)، فبنى أبواب الكتاب عليه، إذ بدأها بمجاري أواخر الكلم، فهي عنده على ثمانية: النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف، وقد جمع هذه المجاري بأربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[1]، وعلى هذا الترتيب سار في بقية الأبواب الأخرى، يعدد ما يعمل من الأسماء والأفعال والحروف، مفصلاً كل نوع منها، مقتفياً في ذلك هدي شيخه الخليل (ت170هـ)، "الذي ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها، وأحكمها إحكاماً، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لابد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية"[2].

وترجع جذور نظرية العامل في النحو العربي في الحقيقة إلى ابن اسحق الحضرمي (ت117هـ)، وعلى منواله مضى عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)، ثم أسس له، وتوسع فيه الخليل (ت170هـ)، ثم طبقت النظرية على يد سيبويه (ت180هـ) في تقسيمه المذكور، فكان أول من أنهج سبيل القول في العامل، وسار من بعده عدد كبير من العلماء في مصنفاتهم[3].

والعامل هو محور اختلاف النحاة في كثير من المسائل المبسوطة في مصنفات العلماء، والبارزة في موضوعات الدرس النحوي عموماً، والتوابع منها على وجه الخصوص كما سنرى في تناولنا لهذا المبحث.

العامل لغة

اسم فاعل من العمل، والعمل هو "المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيرَه واستعمله، واعتمل الرجل: عمل بنفسه"[4]، وطريق مُعمَل: أي لحب مسلوك[5]، وفي المعجم الوسيط: "أعمله: جعله عاملاً...، والعامل: من يعمل في مهنة أو صنعة، والذي يتولى

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 13).

[2] ضيف، المدارس النحوية، ص38.

[3] ينظر: السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، ص46.

[4] الجوهري، الصحاح، مادة (عمل)، (ج5/ 1775)، وابن منظور، لسان العرب، فصل (العين)، (ج11/ 475).

[5] الجوهري، الصحاح، 1775.

أمور الرجل في ماله، وملكه، وعمله، والذي يأخذ الزكاة من أربابها...، وفي النحو: ما يقتضي أثراً إعرابياً في الكلم، ومنه ما هو معنوي كالابتداء...، وفي الحساب: العدد الصحيح الذي يقسم عدداً صحيحاً آخر بدون باق"[1]

العامل اصطلاحاً

تباينت ألفاظ النحويين في تعريف العامل، فعند ابن الحاجب (ت646هـ) أنَّ "العامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي"[2].

فالموجد للمعنى هو المتكلم الذي أنشأ الألفاظ، وهو الموجد أيضاً لعلامات هذه المعاني، وقد جعل النحاة الموجد لهذا وذاك الآلة، ولهذا سميت الآلات عوامل.

ويشرح الرضي (ت686هـ) معنى التقوُّم بقوله: "العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة، أو مضافاً إليه العمدة والفضلة، فالعامل مقوِّم، والمعاني المقتضية هي الوظائف النحوية، من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية...، المتحققة بالعلاقة بين العامل والمعمول"[3].

وعرفه الدماميني (ت827هـ) فقال: "العامل ما أثَّر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي"[4].

وهذا إيحاء من الدماميمي بأن الإعراب وليد المعنى، إذ يترك العامل أثراً إعرابياً على الكلمة، وهذا الأثر له تعلق بالمعنى والقصد الذي يريده المتكلم.

وأما خالد الأزهري (ت905هـ) فالعامل عنده "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"[5].

والنقص في هذا التعريف من حيث الإغفال عن الجزم الذي يقع في الأفعال ويتسبب عن العامل.

ولا يبتعد الجرجاني (ت816هـ) كثيراً عن سابقيه في تعريف العامل فهو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[6].

---

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (عمل)، (ج2/ 628).

[2] الرضي، شرح الكافية، (ج1/ 72).

[3] المرجع السابق، 72.

[4] الدماميني، تعليق الفرائد (ج1/ 123)

[5] الأزهري، شرح العوامل المائة النحوية، ص73.

[6] الجرجاني، التعريفات، ص145.

ولأهمية العامل في الدرس النحوي فقد اتخذه بعض أعلام النحو عنواناً لمصنفاتهم، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) في كتابه: (العوامل)، وإن عدَّه بعض المترجمين منحولاً[1]، ومنهم أبو طالب النحوي المكفوف (ت209هـ) ، وهو هشام بن معاوية الضرير صاحب الكسائي، وذلك في كتابه: (حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها)[2]، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي (ت377هـ) في كتابه: (العوامل في النحو)[3]، ومنهم مكي بن أبي طالب (ت437هـ) في كتابه: (التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل)[4]، وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت479هـ) في كتابه:(العوامل والهوامل في النحو)[5]، ومنهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه: (العوامل المائة)، وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)[6].

ولقد لحظ النحاة وجود علاقة بين الكلمات في التركيب اللغوي، أنتجت أثراً إعرابياً يختلف باختلاف المعنى النحوي، فسموا اللفظ الذي أحدث التغيير عاملاً، سواء كان فعلاً أم اسماً أم حرفاً، مع إدراكهم أن العامل الحقيقي هو المتكلم، وما ذكر من عوامل إنما على سبيل المجاز، كما قال ابن جني (ت392هـ): "فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[7]، ومثله ما سطره الرضي الأستراباذي (ت686هـ) حين قال: "فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل"[8].

وبهذا فمصطلح العامل عرف لغوي توافق النحاة عليه لبيان العلاقة بين التراكيب، وأثر ذلك في المعنى، مع قطعهم أن المتكلم هو العامل الأصلي الحقيقي، ويذهب عباس حسن (ت1398هـ) إلى القول بأن: "الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوجدها،

---

(1) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج1/ 381).

(2) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص135، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج4/ 130).

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1179).

(4) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج3/ 317).

(5) المرجع السابق (ج2/ 299)، وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1179).

(6) الجرجاني، التعريفات، ص145.

(7) ابن جني، الخصائص (ج1/ 111)،

(8) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج1/ 72).

ولا يتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجادلات علم الكلام من أنَّ لكل حادثٍ محدثاً، ولكل موجودٍ موجِداً"[1]

إنَّ كلَّ حركةٍ إعرابيةٍ أصليةً كانت أو فرعيةً عند النحاة، وكلَّ علامةٍ من علامات الإعراب إنما هي تابعة لعامل قد يكون ملفوظاً وقد يكون ملحوظاً؛ لأن الإعراب عندهم هو أثر يجلبه العامل، ومن هنا صار العامل قرين النحو، وحاضراً في مسائله صغارها وكبارها، وقد جعلوا له شروطاً وأحكاماً شكلت أصول نظريتهم؛ ومنها هذه الأحكام[2]:

1- ليس من علامة إعراب إلا ولها عامل، إن لم يكن مُظهَراً قُدِّر مُضمَرَاً، وإن كان واجب الحذف، وقد يُقدَّرُ في الجملة عاملان مختلفان، كما في (إياك والأسد)، والتقدير: (أحذِّرُك وأحذِّرُ الأسدَ)، وكذلك (سقياً لك)، والتقدير: (اسق اللهم سقياً دعائي لك).

2- المعمول الواحد لا يجتمع عليه عاملان، فإن بدا ما ظاهره ذلك، سلط أحد العاملين على اللفظ، والآخر على الموضع، كما في (بحسبك درهم)، حيث عملت الباء في اللفظ، وبقي الاسم مرفوعاً محلاً بالابتداء، وما باب التنازع في النحو إلا وليد هذا الحكم.

3- أصل العمل للأفعال، وعملها في الأسماء فقط، وهي ترفع اسماً واحداً، وتنصب اسماً أو أكثر، ولكنها لا تجر.

4- كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أكثر حظاً في العمل، إذ يعمل أيضاً فيما يتقدمه، بخلاف الجامد الضعيف الذي لا يعمل في سابقه، وقد يحتاج عمله إلى شروط كفعل التعجب الذي لا يرفع إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار.

5- يكون الاسم عاملاً إذا تحقق له شبه بالفعل كما في اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، ونصيبه من العمل مناط بحظه من شبه الفعل، فإذا اتصل به ما يقربه من الفعل قوي عمله، كاسم الفاعل إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو كان محلى بـ (ال)، وإن طرأ ما يبعده عن الفعل كان ضعيف العمل على قدر بعده، كاسم التفضيل قل عمله، واقتصر على رفع الضمير، ولم يرفع الظاهر؛ لأنه قُرن بـ (مِن) فكان بمنزلة المضاف، فضعف شبهه بالفعل، ويقال ذلك في المصدر إذا صُغِّر فإنه يبتعد عن الشبه بالفعل، فلا يعمل.

---

[1] حسن، اللغة والنحو، ص186.

[2] ينظر:مصطفى، إحياء النحو، ص30، 31.

6- الحرف إذا كان عاملاً، فإما أن يكون أصلاً في العمل غير محمول على الفعل، وإما أن يعمل حملاً على الفعل، وهذا الأخير أبعد في العمل مسلكاً، إذ يعمل في الاسم الرفع والنصب والجر، ويعمل في الفعل أيضاً جزماً ونصباً، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط، وما من حرف يعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معه.

7- الحروف التي تعمل هي الحروف المختصة، إما بالدخول على الأسماء مثل (إنَّ) وأخواتها، أو بالدخول على الأفعال، مثل: (لن) الناصبة وأخواتها، و(لم) الجازمة وأخواتها.

8- قد يعمل الحرف في موضع من المواضع عملاً يغاير عمله في موضع آخر، فـ (لا) النافية تعمل عمل (ليس) إذا كانت لنفي الوحدة، وعمل (إنَّ) إذا كانت للتبرئة.

9- حقُّ العامل أن يتقدم في الرتبة على معموله، ولكن يجوز أن يسبقه معموله إذا كان قوياً، ويمتنع تقدم المعمول حال ضعف العامل.

10- لا يفصل العامل عن معموله إذا كان حرفاً، وقد يباحُ ذلك في الفعل لقوته، وفي الاسم حملاً عليه.

11- العوامل في الأسماء أقوى من العوامل في الأفعال، فمتى توفرت الشروط في عوامل الأسماء وجب إعمالها، وأما الأفعال فقد تلغى مع استوفاء الشروط، كأدوات الشرط، وفاء السببية، وواو المعية.

12- يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل.

13- لا يكون جزء الكلمة عاملاً فيها.

14- قد يعترض ما يلغي العامل أو يعلقه عن العمل، فيعمل في المحل لا في اللفظ، فالعامل له حالات ثلاث: التعليق، والإعمال، والإلغاء.

15- كل مجموعة من العوامل تشكل أسرة واحدة إذا تشابهت في العمل، ويسمى الباب بأكثر العوامل المتشابهة شيوعاً في الكلام، وهو عندهم أم الباب.

هذه الأحكام اعتمدت كفلسفة عند النحاة وجعلوها مقياساً يحتكمون إليه في جدلهم وخلافهم، ولعل ذلك يبدو جلياً لمن يتتبع خلافات البصريين والكوفيين، وكيف استند كلاهما إلى هذه الأصول على أنها ثوابت مُجمَعٌ عليها، مُحتكَمٌ إليها؟.

إن نظرية العامل وقفٌ على اللغة العربية، ولم تتأتَ للغة أخرى، وقد أكد على ذلك شوقي ضيف (ت1436هـ) إذ رأي تفرد النحو العربي بها، وأن ذلك دليل على أن النحو لم يوضع على أساس أجنبي؛ لأن محوره الذي تدور حوله بحوثه محور عربي خالص[1] ، ويوافقه على ذلك محمد حلواني، ويرد السبب في ذلك إلى السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحية[2].

أقسام العامل النحوي:

العامل النحوي ينقسم إلى قسمين: لفظي، ومعنوي، فإن كان العمل ناشئاً عن لفظ في التركيب فهو لفظي، وإن كان ذهنياً فهو معنوي، ولقد بين الجرجاني (ت471هـ) ذلك بالتمثيل حين قال: "العوامل مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين، العوامل اللفظية وهي التي تعرف بالجنان أي بالقلب، وتتلفظ باللسان، كمن وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، والعوامل المعنوية ما تعرف بالجنان، ولا تُتلفظ باللسان، كعامل المبتدأ والخبر، أعني التجريد، فهو عامل معنوي يعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان"[3].

ويفسر ابن جني (ت392هـ) ذلك التقسيم قائلاً: "ليروك أن بعض العمل سيأتي مُسبَّباً عن لفظ يصحبه...، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به"[4]، وتقسيم العامل إلى معنوي ولفظي جعل النحاة ينقسمون إلى ثلاث طوائف[5]:

- فمنهم من يؤمن بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في عدد العوامل المعنوية، وهذا توجه البصريين.
- وفريق آخر لا يقبل العامل المعنوي، ويرفض أن يكون العامل معنى تجريدياً، وهو مع ذلك قادر على إحداث حركات الإعراب، وهذه نزعة برزت عند الكوفيين الذين نفروا من العامل المعنوي ولم يستسيغوه، وذلك لا يعنى أنهم لم يقولوا به قطعاً، ولكنهم لم يتحمسوا له"[6].
- وصنف منهم يرى أن العامل اللفظي معنوي في محتواه وحقيقته، وعُبِّر عنه بالمعنوي توسعاً في الإطلاق، ومن هؤلاء ابن جني (ت392هـ) إذ يقول: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفراً،

---

[1] ينظر: ضيف، تاريخ الأدب العربي _ العصر العباسي الأول، ص124.

[2] ينظر: حلواني، أصول النحو العربي، ص182.

[3] الجرجاني: عبد القاهر، العوامل المائة النحوية، ص84.

[4] ابن جني، الخصائص (ج1/ 110).

[5] ينظر: دخّير: الطيب، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه، ص74.

[6] ينظر: بن حمزة: مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، ص172.

فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: ضرب؛ إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعَل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"[1].

العوامل اللفظية: وهي تنقسم إلى قسمين:

1- عوامل لفظية سماعية:

وهي ما سمعت عن العرب، ولا يُقاس عليها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، فإعمالها يتوقف على السماع من كلام العرب، فحروف الجرِّ تعمل الجرَّ فيما بعدها سماعاً ولا يقاس عليها غيرها من الحروف.

ولقد عدد الجرجاني (ت471هـ) واحداً وتسعين عاملاً لفظياً سماعياً، منها ما يعمل في الأسماء، ومنها ما يعمل في الأفعال، وعوامل الأسماء إما أن تعمل في اسم واحد كحروف الجر، أو في اسمين كالحروف التي تشبه الفعل.

ومن هذه الحروف ما يعمل في الأفعال، ويقصد بذلك الفعل المضارع، حيث تعمل فيه النصب والجزم، والجزم قد يكون لفعل أو لفعلين كما هو معروف في الدرس النحوي.

1- عوامل لفظية قياسية:

وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع، بل يكون بالقياس على غيره من الأمور التي استقر القياس فيها، كقاعدة أن الأفعال ترفع الفاعلين، فلكل فعل فاعل، أو هي ما سمعت عن العرب؛ ولكن يقاس عليها غيرها، ومن ذلك:

الأفعال:

وهي أقوى العوامل، ويقاس عليها المشتقات التي تتضمن معنى الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، وأسماء الأفعال، كما وحمل على الفعل لقوته ما يشبهه من الحروف كإن وأخواتها؛ لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه[2]، وفي مقدور الفعل أن يؤدي عدة أنواع للعمل، فهو يرفع وينصب، وقد يمتدُّ إلى منصوبات كثيرة[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص (ج1/ 110).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ج1/ 145) مسألة 22.

[3] ينظر: ابن حمزة: مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، ص187، 188.

اسم الفاعل:

فالعلة في إعماله عند النحويين مشابهته للفعل، فابن السرّاج (ت316هـ) يقول: "وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له، وشاركه في المعنى، وإن افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك"[1].

اسم المفعول:

ويعمل عمل فعله المجهول فيرفع نائب فاعل، مثل: (الأميرُ محمولٌ متاعُه).

الصفة المشبهة:

وتعمل عمل فعلها حملاً على اسم الفاعل، فترفع فاعلاً مثل: (المؤمنُ طيبٌ قلبُه).

اسم التفضيل:

ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه، ولأنَّ مشابهته للفعل ضعيفة يرفع مضمراً مستتراً، مثل: (زيدٌ الأكرم أباً).

المصدر:

ويعمل عمل الفعل اللازم والمتعدي لواحد وأكثر، وذلك بالشروط التي فصلتها كتب النحو قديمها وحديثها.

أسماء الأفعال:

وهي مبنية وضعت للدلالة على صيغ الأفعال، وتعمل عمل الفعل، مثل: (رويدَ زيداً)، أي أمهله، و(هلم زيداً) أي أحضره، ولكنها لا تعمل فيما قبلها.

الاسم المضاف:

ويعمل الجرَّ في المضاف إليه، وهذه الإضافة نوعان:

- **لفظية:** وهي إضافة اسم الفاعل إلى المفعول نحو: (حامل المسك)، وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها مثل: (جميل المحيا).
- **معنوية:** وهي التي تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه، مثل: (غلام زيد).

العوامل المعنوية:

وهي التي يظهر عملها في الكلام، ولا وجود لها في القول لفظاً ولا إضماراً، وهي موضع خلاف بين النحاة، فمنهم مقرٌّ بها ومنهم من ينكرها، أو ينكر بعضها، كما سنرى عند ذكرها، وهي:

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 52).

الابتداء:

يرى البصريون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، أي: هو عارٍ من العوامل اللفظية، فلا دخل للسان فيه، وأول من قال بذلك سيبويه[1]، والكوفيون يرفضون ذلك، والقول عندهم أنهما يترافعان، ويرون أن الابتداء لم يرفع الفعل الماضي في أول الجملة مثل: (حضر زيدٌ، وذهب عمروٌ)، فالنحاة متفقون على وجود العامل المعنوي وتأثيره، ولكنهم مختلفون في عمله ومعناه، ولذا تباينت أقوالهم في تحديد مدى عمله بين المبتدأ وحده، والمبتدأ والخبر، أو عدم عمله في أي منهما، فهم اختلفوا في العامل الواحد إلى درجة التناقض، فمنهم من جعل الابتداء عاملاً في المبتدأ والخبر جميعاً، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر[2].

ومنهم من أعمله في المبتدأ مستقلاً، وفي الخبر بمشاركة المبتدأ، وهذا الاضطراب الذي وجدناه بين العلماء، قد وقع فيه العالم الواحد، فهذا سيبويه يعترف بالابتداء عاملاً، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده، ويرفض اعتباره عاملاً في الخبر[3]، وليس من شكٍ أن هذا الاضطراب ترك في ساحة الدرس النحوي ظلالاً من التعسير، وكان داعياً للتنفير.

التجرد:

وهو رافع الفعل المضارع، وقد اختلف النحاة في ذلك، حتى تباين أصحاب المذهب الواحد في عامل الرفع للمضارع، فقال الفراء (ت207هـ) بأن العامل في المضارع هو التجرد، وأخذ بهذا الرأي هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)، وابن مالك (ت672هـ)، وعلق ابن مالك على هذا بأن القول برفع المضارع بالتجرد قول حُذَّاق الكوفيين وبه أقول[4].

والبصريون يرون أن عاملاً معنوياً هو الرافع للمضارع، وهو وقوعه موقع المبتدأ، فرفع بعامل معنوي مثله؛ لأنه جاء في أقوى حالاته، فأعطي أقوى علامات الإعراب، وذلك لأنه يقع موقع الاسم، وهذا قول سيبويه، وابن يعيش، والزمخشري[5].

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 237)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 60).
[2] ينظر: دخّير: الطيب، العامل والأثر في الدرس النحوي، ص92، 93.
[3] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 278).
[4] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج8/4118).
[5] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج3/ 9- 12)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 356).

ومن النحاة من يرى أن المضارعة هي العامل المعنوي الرافع للفعل المضارع، من حيث مماثلة المضارع لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث، وقبول لام الابتداء، وينسب هذا القول إلى ثعلب[1].

ومنهم من يرى أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع، وهذا قول الكسائي (ت189هـ)[2].

عامل الصفة

يرى الأخفش (ت215هـ) أن العامل في الصفة عامل معنوي وهو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، وهذا معنى، وليس بلفظ، والبصريون يرفضون هذا القول ويرون أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والأكثرون على الرأي الثاني وهو مذهب سيبويه[3].

الصرف

وهذا العامل قال به الكوفيون، إذ ينتصب به المضارع بعد واو المعية، أو فاء السببية، واللتان تسبقان بنفي محض، أو طلب محض، كقولهم: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن)، إذ النهي في المثال عن الجمع بينهما، ولكن العامل في المضارع عند البصريين في المثال هو (أن) المضمرة وجوباً، وهو عامل لفظي[4].

الخلاف

والإسناد أو الفاعلية كلها عوامل معنوية عند الكوفيين، فالمخالفة حيثما وجدت اقتضت تغيير العلامة الإعرابية، وذلك أن الخلاف يقع إذا جاء الخبر ظرفاً، مثل: (زيدٌ أمامَك)؛ لأن الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة (زيدٌ قائمٌ)؛ لأن القائم هو زيدٌ ذاته، هذا عند من يرى أنه هو الخبر، وقد أجازوا أن يكون الخبر المتعلق مقدراً باسم الفاعل، أو بالفعل، فقالوا: (زيد كائنٌ أمامك)، أو (زيد يكون أمامك)، وكل ذلك ليس واجباً؛ إذ يصح جعل الظرف نفسه خبراً.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 448)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/ 1228)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/ 178)،

[2] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج3/ 1228)، وابن هشام، شرح قطر الندي وبل الصدى، ص57، ، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 406).

[3] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص215.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 452)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/ 40).

رافع الفاعل وناصب المفعول: ذهب خلف الأحمر إلى أن الفاعل مرفوع بعامل معنوي، وهو معنى الفاعلية، وأن المفعول منصوب بعامل معنوي، وهو معنى المفعولية[1].

ولكن المجمع عليه عند النحاة أن الأول مرفوع بالفعل، والثاني منصوب بالفعل، أو بالفعل والفاعل معاً[2].

ناصب المستثنى: الشائع أن المستثنى منصوب بـ (إلا)، وهذا قول نسب إلى سيبويه والمبرد والجرجاني[3]، وقيل الفعل المتقدم بواسطة الأداة، أو الفعل المتقدم وما في معناه من غير واسطة، وهذه المسألة فيها أقوال كثيرة، بل تحديد العامل فيها من أكثر المواضيع اختلافاً[4]، ولكن بعضهم زعم بأن المستثنى منصوب بعامل معنوي، وهو تمام الكلام[5].

ابن مضاء وثورته على العامل

إن الجدل وكثرة الآراء، وتشعب المسالك، وتباين التأويلات والتقديرات، الذي شهدته الساحة النحوية حول العامل هو ما أثار حفيظة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، وألهب عزمه كي ينقض نظرية العامل برمتها في كتابه: (الرد على النحاة)، والذي أحدث به ضجة لاهبة، وزوبعة هادرة صاخبة، وقد أراد به أن يخلِّص النحو من التفريعات والأقيسة والتأويلات، فطالب بإلغاء العامل؛ لأنه –في زعمه– السبب في تعقيد النحو وتضييق مراسيه، والعقبة التي تحول بينه وبين دارسيه، ولكن الحقيقة التي تجلت من وراء معركته الهوجاء أنها تنظير عقدي لمذهبه الظاهري، كونه تلميذاً لابن حزم الظاهري (ت456هـ)، حيث يقوم مذهبه على الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، مع الإعراض عن التأويل والاجتهاد، فزعم ابن مضاء أن العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع[6]، ولذا رفض ابن مضاء نظرية العامل، التي جعلت النحاة يكثرون من التقدير، وهذا

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (ج1/ 66)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج7/ 6)، و الأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح (ج1/ 463)،

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4/ 1733).

(3) المرجع السابق (ج5/ 2132)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص516، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج1/ 503).

(4) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 212).

(5) ويعزى لسيبويه، انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/ 349).

(6) ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص70، والعلولا: منيرة، العامل وأثره في النحو العربي، ص69

التقدير يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية النص القرآني الذي يدين به الظاهريون[1]، ولست مع من زعم بأن ابن مضاء قد اعتمد على حجج الكوفيين ليدلل بها على صحة دعواه، وإن أخفى انتسابه لهم[2]؛ لأن الكوفيين كما مرَّ بنا لم يجحدوا العامل جملة وتفصيلاً، وإن اختلفوا مع البصريين في نوع هذه العوامل، أما الرجل فقد غالى في إنكار العامل حتى نزلت بالكوفيين صيحته، كما أقضت البصريين ثورته.

ولم تحظَ دعوة ابن مضاء بشيوع وذيوع إذ تصدى لها نفر من العلماء كشفوا ما أثاره من لُجَّة، وردوا على مزاعمه بالدليل والحجة، منهم ابن خروف (ت609هـ) في كتابه الذي سمَّاه: (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)[3] .

ولقد ظهر في المحدثين سمَّاعون لابن مضاء، ارتضوا بدعته، وتبنوا دعوته، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى (ت1383هـ)، وإبراهيم أنيس (ت1397هـ)[4]، وتمام حسان (ت1433هـ)[5]، وأشدهم تأثراً بها، وترويجاً لها، إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، حيثُ اتَّهم النحاة بإهدار المعاني إجلالاً للإعراب، وجاء بفكرة الربط بين المعاني والحركات الإعرابية، إذ يقول: "فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها، ويُتحدثَ عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة...، أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب"[6] .

ومن هؤلاء مهدي المخزومي (ت1415هـ) الذي دعا إلى هدم العامل فقال: "ولا ريب أن فكرة العامل دخيلة على هذا الدرس، ويجب إلغاؤها وإبطالها"[7].

وينظمُّ إلى ركب المعترضين على العامل خليل العمايرة إذ يقول: "إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى،

---

(1) ينظر: ما كتبه الدكتور شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة)، ص17.

(2) هو الدكتور هادي عطية الهلالي، في كتابه (نظرية الحروف العاملة)، ص27.

(3) ينظر: المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص178.

(4) ينظر: أنيس، من أسرار العربية، ص237 وما بعدها.

(5) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص188 وما بعدها.

(6) مصطفى، إحياء النحو، ص 42.

(7) ينظر: المخزومي، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ص187.

فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى، يريد الإبانة والإفصاح عنه...، وليست الحركة نتيجة لأثر عامل، كما يرى النحاة"[1].

وما محمد حماسة عبد اللطيف عن هؤلاء ببعيد، وهو الذي يرفض نظرية العامل، ويجعلها عبأً لا طائل من ورائه فيقول: "العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه"[2].

ويوسف الحمادي كذلك يعتدُّ بكلامهم، ويرمي بسهامهم، فيرى أن نظرية العامل خرجت بالنحو من جوِّه وظلالِه الطبيعية، وعاشت به في إطار الفلسفة[3].

ولم تنتعش هذه الدعوات، بل خبا أوارها، وبان عوارها أمام وثبة رجال من حراس اللغة حملوا لواء الدفاع عن حياضها، والذب عن رياضها، كعباس محمود العقاد (ت1384هـ) [4]، وعبده الراجحي (ت1431هـ) [5] ومنهم الشيخ محمد عرفه (ت1392هـ)، في كتابه: (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، حيث فنَّد فيه آراء إبراهيم مصطفى، ومن شايعه، ونسفها بأسلوب علمي بديع، ونقد بناء مشفوع بالبرهان والدليل[6]، لتبقى تِركة الأسلاف مصونة، وقواعدهم التي ورثوها لنا مأمونة.

ولئن وجد بعضٌ من هؤلاء المخاصمين للعامل النحوي؛ إلا أن كثيراً من أنصاره ذبُّوا عن حماه، ونثروا شذاه، وبيَّنوا سناه، وكشفوا عن جناه الداني في تركيب المباني، وتوضيح المعاني، فهذا عبد الكريم مجاهد _بالإضافة إلى من ذكرنا_ يتبنى نظرية العامل، وينافح عنها ويقول بأنها: "النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي، الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً، يخفى وراءه التعليل المعنوي لأي حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى، أو الوظيفة النحوية، من ناحية أخرى، فما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا _ ونحن كذلك بالطبع_ فإننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه، أو يُستدلُ بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثير من عامل

---

[1] عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص92.

[2] ينظر: عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص201.

[3] ينظر: الحمادي، النحو في إطاره الصحيح، ص36.

[4] ينظر: العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص107 وما بعدها.

[5] ينظر: المخزومي، النحو العربي والدرس الحديث، ص147 وما بعدها.

[6] ينظر: عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص75 وما بعدها.

ما، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل، وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل؛ لأن في هدمه تقويضاً لجوهر النحو العربي"[1].

وهذا علي النجدي ناصف، ينافح عن العامل، ويؤكد صلة المعنى بالإعراب فيقول: "فبعيدٌ إذن أن يكون الإعراب في العربية مجرد حلية زائفة، أو لغو فارغ، وما كان سلف هذه الأمة فيما أعتقد، لينفق على النحو تأليفاً وتدريساً كل ما أنفق عليه من جهود متصلة، وأموال كثيرة، أي منذ عرف النحو إلى اليوم، لو علموا أن الإعراب عناء باطل، لا حاجة إليه، ولا جدوى به"[2].

والرافضون للعامل النحوي خالفهم الصواب حين نسبوا إلى النحاة أنهم جعلوا العامل هو المتصرف في نصوص اللغة لا المتكلم، وهذا جناية على النحاة، واتهام لهم بما لا ينبغي، مع أن النحاة الذين احتجوا بهم، وأسندوا إليهم هم الذين أكدوا أن الكلمة إذا تحددت وظيفتها في الجملة تحدد إعرابها؛ لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر[3].

وإن الأخذ بمنهج التسديد والتقريب، الذي يهوِي إليه فؤاد الدارس الأريب، يجعلنا نرتكز على مسألة هي عند الفريقين محلُّ وفاق، ذلك أنهم وباتفاق، لا ينكرون وجود الحركات الإعرابية، واتفاقها مع اتفاق المعنى، فأحد دعاة التجديد، وهو محمد كامل حسين (ت1397هـ) يقول: "الأصل في الإعراب، _وهو تغيير حركة أواخر الكلمات_ أن يعين على وضوح المعنى، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدد الإعراب"[4]، وحينها حُقَّ لنا أن نسأل، فمن أين جاءت هذه الحركة الإعرابية رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً؟ وما هو موجبُ هذه الحركات؟، أليس هو العامل الذي يرفضونه؟ ثم إذا كانت العلامة الإعرابية مقدرة غير ظاهرة، كقولنا: (تدعو سلوى هدى)، فما الذي رفع المضارع بعلامة مقدرة غير تجرده من الناصب والجازم؟، وكيف يُرفعُ الفاعلُ المتقدمُ وجوباً، وينصب المفعولُ المتأخر في رتبته لزوماً، إن لم يكن للفعل (يدعو) الأثرُ في الحكم عليهما؟ ، "فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباسه الجر دليل إضافته...، هذه المعاني التي هي الفاعلية أو المعفولية والإضافة، ليست تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها، فمحمدٌ ومحمودٌ ليس فيهما معنى الفاعلية المفعولية...، فإذا دخلا في التركيب، وقيل: (قتل محمدٌ محموداً)، دخلت الفاعلية والمفعولية، فالفعل الذي هو (قتل) أحدث

---

[1] محمد، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ص193.

[2] ناصف، من قضايا اللغة والنحو، ص9.

[3] ينظر: عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص210.

[4] حسن: محمد كامل، النحو المعقول، ص2، 3.

الفاعلية في (محمد)، والمفعولية في (محمود)، وعلى هذا القياس فيمكننا أن نقول: إن ما يسميه النحاة عوامل، قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب"[1].

ولا أرى محمد عيد مُحِقًّا في حكمه على العامل النحوي بأنه فلسفة ذهنية لا فائدة من الاشتغال بها ولا طائل[2]؛ ولست راضياً عن حدِّه عباس حسن على النحاة وعواملهم[3]؛ لأن في ذلك تمييعاً للدرس النحوي، وهدماً لأصوله التي قام عليها، والتي حفظت له البقاء منتعشاً حيناً من الدهر، وأنَّى لإنسان يقف على علامات الإعراب، ويتقن الأداء النحوي المبرأ من اللحن، وهو لا يعتدُّ بالعامل الذي أحدث هذه الحالات من رفع ونصب وجر وجزم؟، "فالنحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب عواملها الظاهرة أو المقدرة"[4]، وما أرى العامل إلا عصب النحو الذي يهبه الانطلاق، وإلا ترنح وانكفأ، وذبل وأنطفأ، فلا تسعفه حينها تسويغات محمد عيد، ومن حمل لواءه من دعاة التجديد، وإن كان النحويون يبحثون عن العامل بعد سماع النطق بالنص عن العرب، كما هي حجة هؤلاء، فلا يعنى ذلك أن المتكلم متجاوز لهذه العوامل، بل تجيش في نفسه، وتلمع في فكره؛ ولذا ينطق بالصواب من غير خلل، وينظم الكلام بلا إخفاق ولا زلل، وعلى هذا درج العرب قبل تدوين النحو، وتقعيد أصوله.

وحسبنا لو صحَّ عزمنا في تيسير النحو للمتعلمين، وتسهيله على الدارسين، أن نبقي على حلاوته وطلاوته يوم ولادته الأولى غضاً طرياً، يافعاً نديَّاً، لا يشوبه ترفٌ وتعقيد، ولا فذلكة وتشديد، وذلك بتصفية ساحته من العلل الزائدة، والتأويلات الفاسدة، والاقتصار على الرأي المشهور، والاكتفاء بما أجمع عليه الجمهور.

أولاً: العامل في النعت

ذهب الخليل (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، والأخفش (ت215هـ)، والجرمي (ت225هـ)، وظاهرهم ابن عصفور (ت669هـ)، وأكثر المحققين إلى أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت[5]، وهذا عامل معنوي، وكان الجرمي يجيز (هذا رجلٌ وجاءني عمروٌ الظريفان)، مع أن الجمهور على المنع، ويقول الجرمي: وكان الخليل يكره ذلك، وهو جائز، لأن الرفع للصفة أنها صفة لرفعٍ رَفَعْتَهُ، والجرُّ لأنها صفة لجرٍّ جَرَرْتَهُ، والنصب لأنها صفة لنصبٍ

---

[1] عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 80، 81.

[2] ينظر: عيد، النحو المصفى، ص570.

[3] حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص201.

[4] العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص107.

[5] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1925)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 142).

نَصَبْتَهُ، فلما كانت العلة فيه واحدة أجريت كذلك[1]، فهو يذهب إلى أن العامل في الصفة كونها وصفاً، وذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش، ودليلهم على أن العامل في النعت التبع للمنعوت، لا العامل في المنعوت: "أنا قد وجدنا من النعوت ما لا يصح دخول العامل عليه، نحو: (مررت بهم الجماء الغفير)، ولا يجوز في (الغفير) إلا أن يكون بعد (الجماء)، وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون: (ما زيدٌ بأخيك العاقلَ) بالنصب على موضع الاسم، ولا يتصور أن يكون العامل فيه هو العامل في المنعوت، وهو (الباء)؛ لأنَّ (الباء) إذا عملت في شيء جرته، فدل ذلك على أن العامل إنما هو التبع له في اللفظ أو في المعنى"[2].

ويرى السهيلي (ت581هـ) أيضاً أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، وينكر عمل الفعل فيه معللاً: "وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه؟، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر"[3]، ويسرد وجوهاً يقوِّي بها الرأي الذي ارتضاه، وأدلة تؤكد القول الذي تبنَّاه؛ منها: "امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة، والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره...، فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه...، فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقه أن يترتب من بعد الاسم الظاهر؟، قلنا: هذا ليس بمانع؛ لأن خبر المبتدأ حامل للضمير ويجوز تقديمه...، فإن قيل: ولعل امتناع تقديم النعت إنما وجب من أجل أنه تبيين للمنعوت، وتكمله لفائدته، فصار كالصلة من الموصول، قلنا: هذا باطل؛ لأن الاسم المنعوت يستقل به الكلام، ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلته، ومما يبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته، أن النعت صفة لمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت"[4].

وذهب المبرد (ت285هـ)، وابن السراج (ت316هـ)، وابن كيسان (ت320هـ) إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصب عليهما انصبابة واحدة[5]، وهذا مذهب

---

[1] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج4/ 658).

[2] من كلام ابن عصفور (ت669هـ)، انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3354).

[3] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص180.

[4] المرجع السابق، ص181، 182.

[5] ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3278).

الجمهور، وينسب إلى سيبويه[1]، "حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفقا إعراباً، واختلف العامل فيهما، نحو: (جاء زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان)"[2]، والرجل وإن كان لم يعقد قولاً صريحاً للعامل في التابع، إلا أنه في معرض كلامه عن العامل في النعت، فُهِمَ أنه العامل في المنعوت، حيث بين أن سبب إجراء النعت على المنعوت، هو كون النعت مثل المنعوت تماماً، وأنهما كالاسم الواحد[3].

ويرجِّح ابن أبي الربيع (ت688هـ) [4] هذا الرأي فيقول: "وهو أقوى عندي وأظهر...؛ لأنك إذا قلت: (جاء زيدٌ العاقل) تعين أن يكون العامل فيهما واحداً؛ لأن الاسمين وردا على مدلول واحد، وصار زيد العاقل عند من لا يعرفه إلا بذلك كزيدٍ وحده عند مَن يعرفه به، فالعامل طالبٌ لهما؛ لأنهما دالان على مطلوبه، وبهما يُفهم مطلوبه، فيعمل فيهما لذلك"[5].

ثانياً: العامل في التوكيد

اختلف النحاة في عامل التوكيد على ثلاثة أقوال[6]:

الأول: أن العامل في التوكيد هو العامل في مُؤكَّدِه، وهو عامل لفظي، وعلى هذا القول سيبويه (ت180هـ)، وجمهور النحاة، حيث يمتنع عند النحاة أن نقول: (مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما)؛ لتناقض العاملين وعدم مشاركتهما في شيء واحد، ويجوز عندهم (انطلق زيدٌ وذهب عمروٌ كلاهما)؛ لأن معنى (انطلق) و(ذهب) واحدٌ، ولم يأت التوكيد في كلام العرب لمختلف العامل، وإن اتفق معناه، وإن أجاز الأخفش (ت215هـ) ذلك، والذي تقتضيه القواعد المنع، فكما لا يجتمع عاملان على معمول واحد، كذلك لا يجتمعان على تابع المعمول، فإذا ارتفع زيد بـ(انطلق)، وعمروٌ بـ(ذهب)، فكيف يرتفع (كلاهما) بالفعلين الرافعين لفاعليهما، وهذا قول الشيخ

---

[1] ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج2/ 279)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 269)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 108).

[2] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص180.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 421).

[4] هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، انتقل من إشبيلية إلى سبتة لما استولى عليها الفرنجة، ومن كتبه: (شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، والإفصاح في شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين النحوية، والثلاثة الأخيرة من المخطوطات. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 125)، والزركلي، الأعلام (ج4/ 191).

[5] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1926).

[6] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 279).

أبي حيان (ت754هـ)[1] وهو دليل على أن العامل في التوكيد هو العامل في متبوعه، مع أنه صرح في التابع بأن عامل التوكيد معنوي، وهو التبعية لما جرى عليه، وقال إنه اختيار أكثر المحققين[2]، ولا يرى ابن مالك (ت672هـ) منعاً سائغاً لقولهم: (انطلق زيدٌ وذهب عمروٌ كلاهما)، إذ الظاهر جواز ذلك؛ لأن الفعلين بمعنى واحد، فأحدهما كافٍ للعمل في التوكيد، ويغني في ذلك عن الثاني، وهذا قول ابن مالك[3].

الثاني: العامل في التوكيد معنوي كالعامل في المبتدأ أو الخبر، وهو التبعية، وقال بهذا الرأي الأخفش (ت215هـ)، فما أوضحناه وبيَّناه في عامل التبعية عند الحديث عن العامل في النعت يجرى على التوكيد.

الثالث: العامل في التوكيد مقدر من جنس المؤكَّد، ففي قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (يوسف: 93)، فالتوكيد المعنوي (أجمعين) مجرور بحرف مقدر من جنس الحرف الذي جر المؤكَّد، وهذا القول شبيه بقول الجمهور في عامل البدل كما سيأتي.

ويرى بعض النحاة [4] أنه لا تبعية في التوكيد اللفظي؛ لأن التوكيد اللفظي إنما هو إعادة اللفظ الأول، ولذا قال ابن مالك: "التوكيد المعنوي هو المعتدُّ به في التوابع"[5]، ومن المعلوم عند النحويين أن التوكيد اللفظي بجميع أنواعه اسماً كان أو فعلاً، أو اسم فعل، أو حرفاً، أو ضميراً، أو جملة فهو ممنوع التأثير والتأثر، فهو لا يؤثر في غيره، ولا تؤثر فيه العوامل[6]؛ وهذا ما يسوغ لنا ترجيح العامل المعنوي، أي: التبعية في التوكيد اللفظي، مع انتفاء العوامل الأخرى في هذا النوع من التوكيد خصوصاً؛ للعلة التي ذكرها النحاة آنفاً.

ثالثاً: العامل في عطف البيان

جمهور النحاة على أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه، وهذا رأي سيبويه[7]؛ لأن عطف البيان يجري مجرى النعت، ودليل ذلك أنْ تقول: (يا صديقنا خالدُ)، فلا يُنصبُ (خالدُ)، ولا ينون؛ لأن التابع هنا بدلٌ، فإن نصبت وقلت (يا صديقنا خالداً) كان التابعُ

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (ج3/ 330)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3297)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1953).

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1926).

[3] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص165.

[4] ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3278، 3279).

[5] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 289)

[6] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3277، 3278)، وحسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 679).

[7] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 279)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 107).

عطفَ بيانٍ، حيث نُصِبَ لمَّا أجري مجرى العطف، ولو أُبدِل لتوجب ضمُّ (خالد) على نية تكرار العامل؛ إذ العَلَمُ بعد حروف النداء يُبنى على الضم، ولئن قال قائل: فكيف نُصب (خالداً) –وهو عَلَمٌ– والعاملُ فيه حرفُ النداء، والأحرى به أن يُبنى على الضم كما قُرِّر سابقاً؟، فالجواب: "أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء تنبيهاً على أنهما في غير النداء، وفي تقدير المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته"[1]، ويرى سيبويه (ت180هـ) أن النصب هو الأصل؛ وعلل ذلك قائلاً: "لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردوا (ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى أصله)" [2].

ويرى الأخفش (ت215هـ) أن العامل في البيان هو التبعية، وهي عامل معنوي[3]، والسبب في اجتماع النعت والتوكيد والبيان هو ما بينها من تشابه في الدلالة على الوضوح والبيان، وثلاثتها تتجه بهذا القصد إلى المتبوع، فقولنا: (أحب الخليفة العادل عمر نفسه) اتجهت فيه التوابع الثلاثة إلى المتبوع (الخليفة)، فالنعت وضح عدله، والبيان زاده بياناً وجلاء، والتوكيد أيضاً قصده بالحكم، إذ الحبُّ متجه إليه لا إلى سيرته، أو حكمه، أو زمنه، أو عسكره...، والعامل في هذه التوابع الثلاثة هو التبعية، وقد تحققنا من المسألة سابقاً في معرض الحديث عن العامل في النعت.

وهناك قول ثالث خلاصته أن العامل في التابع إنما هو مقدر من جنس العامل في المتبوع[4]، فالعامل في عطف البيان في قولنا (مات الخليفة عثمان) هو الفعل (مات) على قول سيبويه والجمهور، أو التبعية على قول الأخفش، وهي عامل معنوي، أو فعل مقدر من جنس الفعل (مات) على القول الثالث، والذي أجنح إليه في هذه التوابع الثلاثة أن العامل فيها هو العامل في المتبوع؛ لأن التابع والمتبوع فيها وردا على مدلول واحد، فالعامل طالبٌ لهما؛ كونهما يدلَّان على مطلوبه، ففي قولنا: (نهض سعدٌ الهمامُ)، صار سعدٌ الهمام عند الذين لا يعرفونه إلا بالهمة، كسعدٍ وحده بدون (الهمام) عند من يعرفونه بالهمة، فصار النهوض طالباً للصفة (الهمام) عند أولئك، كما هو طالبٌ للمنعوت (سعد) عند هؤلاء، وما قيل في النعت يُقال في التوكيد وعطف البيان.

---

[1] ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3390).

[2] سيبويه، الكتاب (ج2/ 185).

[3] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 279)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/ 2765).

[4] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2، 279).

رابعاً: العامل في عطف النسق

النحاة في تحديد عامل عطف النسق على ثلاثة أقوال[1]:

الأول: العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف النسق، فالفعل (جاء) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: 22) هو العامل في الاسم المعطوف (الملك)؛ ولكن بواسطة (الواو) الناسقة، وهذا رأي سيبويه (ت180هـ)، وعليه جمهور النحاة، ويترتب على هذا القول امتناع الوقف على المتبوع.

الثاني: العامل فيه محذوف، وهو مقدرٌ من جنس الأول، وهذا ما قال به الفارسي (ت377هـ) في الإيضاح الشعري، وتلميذه ابن جني (ت392هـ) في سر الصناعة، والوقف عند هؤلاء جائز على المتبوع لتمام المعنى، وعدم حاجة التابع إليه مستغنياً بالعامل المقدر.

فقولك: (يا زيدُ وعمروُ) أو (جاء زيدٌ وأخوك)، كأنك قلت: (يا زيدُ يا عمرو)، أو (جاء زيدٌ جاء أخوك)، فحذفت (ياء) النداء في المثال الأول، والفعل (جاء) في المثال الثاني، وأثبت (الواو) مكانها، وهذا دليل على أن العطف ليس اتباعاً؛ ولكنه إشراك وتشريك كما قال سيبويه[2].

واستدل أصحاب هذا الرأي على قولهم ببناء المعطوف في (يا زيدُ وعمرُو)، مع أنَّ البناء هنا ليس ممتنعاً، كما هو الحال في قولهم: (يا زيدُ والحارثُ)، إذ (ال) التعريف لا تسبق بحرف النداء من غير واسطة قياساً إلا في اسم الجلالة والمحكي من الجمل، فهي مانعٌ؛ لامتناع مجامعة (ال) لحرف النداء المقتضي للبناء، فلما ارتفع المانع صار كأنَّ حرف النداء باشر التابع، لا أنَّه يُقدَّرُ له حرف آخر.

واستدلوا أيضاً بقولهم: (قيامُ زيدٍ وعمرٍو) محتجين بأنَّ العرض الواحد لا يقوم بمحلَّين، والرد عليهم أن القيام هنا مصدر، وليس عرضاً واحداً، فهو يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد، والمراد هنا القيامان بقرينة قولك: وعمرو، وكذلك تنتفي حجتهم في (قام زيدٌ وعمرٌو)، فهو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير، ولو كان العامل مقدراً كما يزعم هؤلاء لوجب تعدد الغلام في: (جاءني غلامُ زيدٍ وعمرٍو)، ولقلنا: (جاءني غلام زيد وغلام عمرو)، ولكان معنى (كل شاة وسلخها بدرهم)، أي: (كل شاة بدرهم وكل سلخها بدرهم)؛ ولكن المراد: هما معاً بدرهم، وكذلك لم يجز (يا زيدُ والحارثُ)؛ لعدم دخول حرف النداء المقدر على المحلى بـ (ال) التعريف، ولم يجز: (ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو قاعداً)، ولا (ليس زيدٌ وعمرٌو ذاهبين)؛ لأنه لا يجوز تقدير (ما)

---

[1] ينظر: الرضي، شرح الكافية ، (ج2/ 280، 281)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 108)

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 437، 438).

و (ليس) بعد (لا)، ولم يجز كذلك: (زيدٌ ضربت عمراً وأخاه)؛ لأن خبر المبتدأ يبقي حينها بلا ضمير عائد مع كونه جملة، وعليه فقولهم مرجوح، ودليلهم مجروح.

الثالث: العامل فيه هو حرف النسق بالنيابة، وهذا الرأي بعيدٌ؛ لأن حروف العطف ليست مختصة، فهي تدخل على الأسماء والأفعال، والحرف لا يعمل حتى يكون مختصاً[1].

وإني لأشايع أصحاب الرأي الأول، وهو الراجح على ما يغلب عليه ظني، لانتفاء الموانع، وندرة الاعتراضات، ثم القولُ بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع حكم غالب سائد عند جماهير النحاة في قصة التوابع، واجتماعُ كلمتِهم على خطأ من القليل النادر، فكيف إذا علمنا بضعف حجة من يدعي العمل لحروف العطف؟، وأنَّ انتفاء العمل في الحروف غير المختصة بدّدَ ما يزعمون، ونقض ما به يحتجون، فعن طريق التتبع والاستقراء لكلام العرب الذين يُحتجُ بعربيهم ثبت الإعمال للحروف المختصة بالدخول على الأسماء أو الأفعال، والإهمال لغير المختصة، والتي منها حروف العطف، وما خرج عن هذا التقعيد إلا أحرف معدودة، من اتَّكأ عليها واستند إليها في ترويج خلاف المألوف فحجته مردودة، وأبواب الصواب عنه مسدودة.

وأما القائلون بإضمار عامل بعد حرف العطف من جنس الأول، فنسألهم: كيف نقدر عاملاً في مثل قولهم: (اصطفَّ زيدٌ وخالدٌ)؟، وقد تبين لنا فساد المعنى بهذا التقدير؛ لأن الفعل للاشتراك، فلا يصح تقدير: (اصطف خالدٌ)، كما لا يصح لنا أن نقول: تخاصم زيد، من غير مشاركة بين اثنين أو أكثر، وفي هذا الاعتراض ما يرجح قول الجمهور الذي جنحنا إليه، وعوَّلنا عليه.

خامساً: العامل في البدل

ظاهر كلام سيبويه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[2]؛ لأنه قال في بعض أبواب البدل: "هذا باب من الفعل يعمل في الاسم، ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: (رأيت قومك أكثرهم)، و(رأيت قومك ثلثيهم"[3] ، ففي كلامه تصريح بأن العامل في البدل والمبدل منه عامل واحد، وهو عامل لفظي، ويساند ذلك أيضاً ما طرحه في باب الحال بعد تمثله بـ (دخلوا الأول فالأول)، إذ قال: "وإن شئت رفعت فقلت: (دخلوا) الأولُ فالأولُ، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: (دخل الأولُ فالأولُ)"[4]،

---

[1] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/ 227).

[2] ناظر الجيش، تمهيد القواعد، (ج7/ 3390).

[3] سيبويه، الكتاب (ج1/ 150).

[4] المرجع السابق، 398.

وقد ظاهره على رأيه هذا المبرد (ت285هـ)، والسيرافي (ت368هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وابن الحاجب (ت646هـ)، واختار هذا الرأي أيضاً ابن مالك، وابن خروف[1]، وعلق ابن الحاجب في ترجيحه لهذا الرأي فقال: "إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني"[2]، فالعامل في البدل عند هؤلاء هو العامل في المبدل منه، كالنعت والتوكيد، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد.

وقد يظهر العامل في بعض المواضع تأكيداً كقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون: 35)، فموضع (أن) الثانية موضع (أن) الأولى، وإنما كررت للتأكيد، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (التوبة: 63)، فـ(أن) الثانية مكررة تأكيداً، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: 21)، فاللام الثانية في (لمن) كررت أيضاً تأكيداً للأخرى في (لكم)، وكقول النبي –صلى الله عليه وسلم– : "وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين"[3]، فكررت الباء هنا أيضاً تأكيداً، وقول الأخطل (ت92هـ): [الطويل]

حوامـــلُ حاجـــاتٍ ثقـــالٍ تجُرُّهـــا ... إلـــى حســنِ النُّعمـــى سَـــواهِمُ نُسَّـــلُ

إلـــى خالـــدٍ حتـــى أنخنـــا بمخلـــدٍ ... فـنعم الفتـى يُرجـى ونعـم المُؤمَّـلُ[4]

ومثل ذلك قول الحطيئة (ت45هـ): [المتقارب]

كُفِيـــتَ بهـــا مازنـــاً كلَّهـــا ... أصـــاغرَها وكُفيـــتَ الكهـــولا[5]

---

(1) الرضي، شرح الكافية (ج2/ 280).

(2) المرجع السابق (ج2/ 280).

(3) أبو حاتم، تفسير القرآن العظيم (ج9/ 2819)، وعنده (بلساني قال تعالى بلسان عربي مبين)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج4/ 5)، وعنده (فإنما أُنزل القرآن علي بلسان عربي مبين)، والأصبهاني، العظمة (ج4/ 1240)، وعنده (على لساني بلسان عربي مبين)، والرامهرمزي، أمثال الحديث، ص156، وعنده (وقد نزل القرآن بلسان عربي مبين)، وعلى هذه الروايات فلا شاهد في الحديث، والحديث مرسل، وفي إسناده موسى بن محمد منكر الحديث.

(4) الأخطل، ديوان الأخطل، ص28، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج10/ 97)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 329).

(5) الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص170، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3389)

ولو كان العامل مقدراً لكثر ظهوره، وفشا استعماله، وفي عدم ذلك دليل على ما ذهبوا إليه[1].

ويرى الأخفش (ت215هـ)، والرماني (ت384هـ)، والفارسي (377هـ)، وأكثر المتأخرين، أن العامل في البدل مقدرٌ من جنس الأول، فهو من جملة ثانية، لا من الجملة الأولى، ولا يُنوى بالأول الطرح[2]، وهذا رأي جمهور النحاة، وقد استدلوا على ذلك بالقياس والسماع، فمن السماع قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ (الزخرف: 33)، وأما القياس فلكونه مستقلاً، ومقصوداً بالذكر؛ ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً[3].

أما الآية الكريمة ففيها بدل اشتمال، إذ البدل هو (لبيوتهم)، والمبدل منه (لمن يكفر بالرحمن)، وقد ظهر العامل وهو الحرف، فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكان ذلك محالاً؛ لأنه لا يعمل في الاسم عاملان، وهما اللام الأولى واللام الثانية، ويقوّي ذلك أن حروف الخفض لا تُعلق عن العمل، ولقد سئل الفارسي (ت377هـ): كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه، وهو من غير جملته؟، فأجاب: لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ، جاز أن يوضحه[4]، وجوابُ أولئك على هؤلاء أن البدل في الآية هو (لبيوتهم)، وأن العامل فيه غير مكرر، وهو (لجعلنا)، وبذلك تسقط حجتهم، فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور، لم يُسمَّ هذا بدل اشتمال؛ لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر، وكذا (من آمن) بعض (الذين استضعفوا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: 75)، وتوضيحُ هذا الإشكال أنَّ اللام لما اقتصرت فائدته على التأكيد، ساغ لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسموه بدل اشتمال، نظراً إلى المجرور، ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرف الجر؛ لكونه كبعض المجرور[5].

وردُّهم على القياس الذي قاسوه أنَّ استقلال الثاني، وكونه مقصوداً، هو إيذان بأن العامل هو الأول، ولا مُقدَّرَ آخر؛ لأن المتبوع كالساقط، فكأنَّ العامل لم يعمل في الأول ولم

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 264، 265).

[2] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1961)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 264).

[3] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 279، 280).

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 264).

[5] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 280).

يباشره، بل عمل في الثاني[1]، ورأي الجمهور من المتأخرين هو الراجح عندي، وهو أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، بل هو محذوف مقدر من جنس الأول، وحجتهم التي لا تقف أمامها حجة استدلالهم بضم (زيد) في قولهم: (يا أخانا زيدُ) ، بالضم في زيد، ليس غير، ولو كان العامل الأول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان[2]، ولكنه بني على الضم بتقدير حرف نداء من جنس الأول.

[1] ينظر: الرضي، شرح الكافية، 280.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 265)، و الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 305).

المبحث الثالث: فصل التابع عن متبوعه

لقد تبوأت لغتنا العربية منزلة رفيعة بين اللغات، لما لها من سمات وميزات، على قريناتها من اللغات الأخريات، فأسرت الألباب بجمالها الأخَّاذ، وسحرها النَّفَّاذ، الذي يتسلل إلى الوجدان وادعاً نديَّاً، ويملأ النفوس إنعاشاً وريَّاً، ولا شكَّ أنَّ الترابط بين عناصرها، والتلازم بين تراكيبها، هو سرٌّ من أسرار هذا التأثير، وعامل من عوامل سمتها النضير، ونفوذها الكبير، وها هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) يشير إلى أهمية اتحاد أجزاء التراكيب فيقول: "واعلم أنَّ مما هو أصلٌ في أن يدِقَّ النظرُ ويَغمُضُ المسلك...، أن تتحدَّ أجزاءُ الكلام، ويدخلَ بعضها على بعض، ويشتدُّ ارتباطُ ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعَها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكونَ حالُك فيها حالَ الباني، يضع بيمينه هاهنا في حالِ ما يضع بيساره هناك"[1]

وهذه العلاقات الترابطية مفتقرة إلى بعضها مشدودة، إذ وجود واحدة يقتضي لزوم الأخرى لها، فلا يتم المعنى إلا بهما معاً، والترابط يقوى ويشتدّ، إذا كانت العلاقة الجامعة بين المتلازمين علاقة مجاورة، كالجار والمجرور، فيصعب الفصل بينهما، لأنهما في حكم الكلمة الواحدة التي لا يصح الفصل بين شقَّيها، وأما إذا كانت العلاقة الجامعة بين المتلازمين علاقة اقتضاء، أي: وجود أحدهما يقتضي وجود الآخر، فالرابط يكون أقل قوة، والفصلُ حينها بين المترابطين أيسر،كما هو الحال بين الفعل والفاعل، فوجود الفعل مقتضٍ لوجود الفاعل، ولكن لا يُلزم به؛ لأن وجود أحدهما يدلُّ على الآخر، والفصل بين التوابع يُعدُّ من النوع الأول، ولعلَّ في اسمها دليلاً وافياً، وبياناً كافياً، وسنرى من خلال العرض أحوال التوابع من حيث الفصل، ومتى يلزم الأصل؟، ومتى يترجح عليه الوصل؟.

الفصل لغة:

نقول: فصل بينهما يفصلُ فصْلاً فانفصل، وفصَلْتَ الشيءَ فانفصل، أي: قطعته فانقطع[2]، فالفصل هو بون ما بين الشيئين، وهو الحاجز بينهما، وكل ملتقى عظمين من الجسد، والقطع يفصل بين الكل، وحكم فاصل وفيصل: ماضٍ[3]، والفصل والفصال: فطم المولود، ومنه قوله تعالى:﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15)، وهو القطع وإبانة أحد

---

[1] الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص93

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل (الفاء)، (ج11/ 521).

[3] ينظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط، فصل (الفاء)، ص1042.

الشيئين عن الآخر، والفاصلة: الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام[1]، والفصل بمعنى الخروج، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى:﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾ (يوسف: 94)، أي خرجت، ومنه حديث النبي_ صلى الله عليه وسلم- "من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد"[2]، والفصيل هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه، وهو حائط قصير دون سور المدينة والحصن[3] .

وإذا قلنا: فصل الشيء عن غيره فصلاً: أبعده، وفصل بين الشيئين فصلاً وفصولاً أي: فرَّق، والفصل هو المسافة بين الشيئين والحاجز بينهما، وفصل الفصيل عن أمه فصلاً أزاله، وفصل الحاكم بين الخصمين: قضى، وفصل القائل القول: أحكمه[4]، والفيصل: هو الذي يفصل بين الأشياء، وقيل: هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل[5]،كما قال سبحانه:﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ (الطارق: 13)، والفصل من الجسد: موضِع المفصِل، وبين كل فصلين وصل[6]، ولقد جاء في الذكر الحكيم:﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الدخان: 40)، ويوم القيامة هو يوم الفصل لأن الله يفصل فيه بين العباد، والفصيلة: القطعة من أعضاء الجسد، وفصيلة الرجل كما قال أبو عبيد: رهطه الأدنَون[7]، ومنه قوله تعالى:﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾ (المعارج: 13)، والفعل (فصل) يكون لازماً ومتعدياً، فإذا كان لازماً فمصدره الفصول، وإذا كان متعدياً فمصدره الفصل، كقدم قدوماً، وردَّ ردَّاً.

---

[1] ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (فصل)، (ج30/ 163)، والرازي، مختار الصحاح، مادة (فصل)، ص240.

[2] أخرجه أبو داود في سننه (ج154/4)، حديث رقم 2499، والحاكم النيسابوري في المتسدرك على الصحيحين (ج2/ 88)، حديث رقم 2416.

[3] ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (فصل)، (ج5/ 1791).

[4] ينظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال (ج2/ 472)، والمعجم الوسيط، مادة (فصل)، (ج2/ 291).

[5] ينظر: الكفوي، الكليات، فصل (الفاء)، ص687.

[6] ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (فصل)، (ج135/12).

[7] ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة ، ص135، وابن منظور، لسان العرب، فصل (الفاء)، (ج4/ 538).

الفصل اصطلاحاً:

من خلال المعاني اللغوية السابقة للفصل يتبين أن المراد به وجود فاصل أو حاجز يكون حائلاً بين شيئين متلازمين[1]، ولو أجرينا الحكم في الدرس النحوي، فالفصل هو ما يحول بين الجار والمجرور، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، والتابع والمتبوع، فالفصل في عرف النحاة "وجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تُحتِّم قواعد اللغة تواليها، دون حاجز بينها...، فالعناصر أو الأجزاء المترابطة تأبي الفصل بين أجزائها؛ لكونها متلازمة، بحيث لا ينفك أحدها عن الآخر"[2]

إن مصطلح الفصل شائع في كتب النحو قديماً وحديثاً، ولكن العلماء لم يضعوا له حدَّاً يُجليه، ويبين دلالته ومراميه، كغيره من المصطلحات النحوية، ولعل وضوحه أغنى عن تعريفه، فمن المعضلات توضيح الواضحات، يقول على أبو المكارم (ت1436هـ): "ولفظ الفصل مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه، وأوضح أبعاده، أو كشف عن علاقته باصطلاح الاعتراض"[3].

والعلماء على معرفة تامة بالفصل وإن لم يعرفوه، وقد تحدثوا عنه كثيراً، وحددوا أنواع الفواصل بين المتلازمات، وذكروا الأزواج النحوية التي يجوز الفصل بينها، والأخرى التي لا يجوز الفصل بينها، حتى أنه لم يكد بابٌ نحويٌّ يخلو من ذكر الفصل، ولو شابه غموضٌ أو إشكالٌ واحتاج إلى تعريفٍ لعرَّفوه.

وإن ممن تعرض له من العلماء بصريح العبارة سيبويه (ت180هـ)[4]، وابن السراج (ت316هـ)[5]، وابن جني(ت392هـ)[6]، وأبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ)[7]، وابن

---

[1] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج4/ 505)، والرازي، مختار الصحاح، ص240، والفيروزابادي، القاموس المحيط ، ص1042، والزبيدي، تاج العروس (ج30/ 162).

[2] القرني، أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط، ص1، 2.

[3] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص292.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 123، 176، 179)، (ج2/ 164، 166، 280).

[5] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 128، 353)، (ج2/ 125، 126، 166، 241)، (ج3/ 270).

[6] ينظر: ابن جني، الخصائص (ج1/ 148، 257، 331، 336)، (ج2/ 175، 392، 393)، (ج3/ 259، 260، 261).

[7] ينظر: ابن الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 19، 37، 67، 142، 248، 305)، (ج2/ 349، 504، 579، 625).

يعيش(ت643هـ)[1]، وابن مالك (ت672هـ)[2]، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ)[3]، وغيرهم كثير.

وإنَّ من المعاصرين مَنْ عرَّف الفصل بأنه: "وضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة، ينتمي أحدهما إلى الآخر، كأن يكونا متلازمين، أو بينهما أية صورة من صور التضام"[4]، ويرى بعضهم أن الفصل هو: "خرقٌ لقرينة التلازم بالمفرد، أي: ليس بالجملة"[5]، وهذا تفريق بين الفصل والاعتراض، فالفصل لا يكون إلا بكلمة واحدة، وربما جاوزها إلى شبه الجملة (الجار والمجرور)، والتي تُعدُّ من الفواصل الحرة، وأما الاعتراض فيكون بالجملة.

ولا يبتعد أبو المكارم (ت1436هـ) كثيراً عن المعاني السابقة، فقد شرح الفصل، ووضح مضمونه بقوله: "فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة، أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عملاً، وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"[6].

وهكذا يتضح لنا أن المعنى الاصطلاحي مستمدٌّ من المعنى اللغوي، ومنسجمٌ معه انسجاماً تاماً.

والفصل عند النحاة أعمُّ في مفهومه وأشمل منه عند البلاغيين، إذ يقصد به عند أرباب البلاغة نقيض الوصل، ولا يذكران إلا مقترنين، وهو عندهم ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه[7]، فالجمل إذا ترادفت ووقع بعضها بعد بعض ربطت بالواو؛ لتكون على نسق واحد، وهذا هو الوصل، فإن عرض ما يوجب ترك الواو سمِّي ذلك فصلاً[8]، فعدم الربط بالواو

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 185)، (ج3/ 172)، (ج5/ 94).

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 232، 335)، (ج2/ 26، 95، 168، 219)، (ج3/ 42، 194، 274، 305)، (ج4/ 12، 15، 22).

(3) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج1/ 110، 338)، (ج2/ 67، 145)، (ج3/ 151، 233).

(4) حسان: تمام، البيان في روائع القرآن (ج2/ 118).

(5) ينظر: علي، بحث: "الفصل النحوي"، ص11.

(6) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص292.

(7) ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج3/ 97)، والعلائي، الفصول المفيدة في اللام المزيدة، ص128، والجرجاني، التعريفات، ص167.

(8) ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص179.

بين الجمل المترادفة هو الذي يسمَّى فصلاً عند البلاغيين بخلاف الفصل عند النحويين الذي هو بون بين متلازمين.

الفصل بين التابع والمتبوع

من المقرر عند النحاة أنه يجوز الفصل بين التابع والمتبوع (النعت والمنعوت، والتوكيد والمؤكَّد، والمعطوف والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه) بغير مباين محض[1] ، أي بغير أجنبي محض[2]، ولكن التوابع فضلات، والترابط بينها يكون أشدَّ من الترابط بين المسند والمسند إليه.

أولاً: الفصل بين الصفة والموصوف

الفصل بين الصفة والموصوف جائز عند النحاة على شرط أن يكون الفاصلُ معمولَ الوصفِ أو معمولَ الموصوفِ، أو العاملَ في الموصوفِ، أو المفسِّرَ لعامل الموصوف، أو المبتدأَ الذي خبره في متعلق الموصوف، أو الخبرَ الذي يفصل بين الصفة والموصوف، أو جوابَ القسم، أوالاستثناءَ[3].

فمن أمثلة معمول الوصف قوله تعالى:﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ (ق: 44)، فقد فصل معمول الصفة (علينا) بين الصفة (يسير)، والموصوف (حشر)، والفاصل كما نرى شبه جملة، وحق هذا المعمول أن يتأخر عن العامل، ولكنه تقدم عليه، وفصل بينه وبين موصوفه، وقد سوغ ذلك كونُ الفاصلِ غيرَ أجنبي.

ومن أمثلة معمول الموصوف قوله تعالى:﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (المؤمنون: 91، 92)، فقد فصل الجار والمجرور (عما يصفون) بين الصفة (عالم)، والموصوف (اسم الجلالة)، وهذا الفاصل هو معمول الموصوف، وذلك على قراءة الجر، فقد

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143).

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 287)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143، 144)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 84).

[3] ينظر: الصبان،حاشية الصبان (ج3/ 84)، والنجار: محمد عبد العزيز، ضياء السالك (ج3/ 130)، وحسن، النحو الوافي (ج3/ 435).

قرأها بالرفع نافع، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر، وقرأ الآخرون بالجر[1]، ويرى أكثر النحاة من البصريين والكوفيين أن الرفع أولى من الخفض[2].

ومن أمثلة وقوع العامل في الموصوف فصلاً قولهم: (أزيداً ضربتَ القائمَ)[3]، فقد فصل الفعل (ضربت) وهو العامل في الموصوف (زيداً) بين الموصوف، وبين الصفة (القائم)، وهذا فصل جائز؛ لأن الفاصل عامل في الموصوف، وما هو عنه بغريب، ومثل ذلك قولهم: (المريضَ أكرمتُ الجريحَ)[4].

ومن أمثلة المفسِّر لعامل الموصوف حين يقع فصلاً قوله تعالى:﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: 176)، والتقدير: (إن هلك امرؤ هلك)، أي (إن هلك امرؤٌ)[5]، برفع (امرؤ) على أنه فاعل لفعل مضمر، وهذا جائز؛ لأن (إنْ) أصل حروف المجازاة[6]، فالفعل (هلك) فصل بين الموصوف (امرؤ)، والصفة (ليس له ولد)؛ لأنه مفسِّرٌ لعامل الفعل (امرؤ)، وعامل الفاعل هو الفعل (هلك) المقدر[7]، وكأن الفعل (هلك) تأخر ليفصل بين الصفة والموصوف المذكورين مع تأويل القاعدة المعيارية.

وأما المبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف، فمثاله قوله تعالى:﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: 10)، حيث فصل المبتدأ (شك) بين الموصوف (اسم الجلالة)، وصفته (فاطر السموات والأرض)، والتقدير: (أفي الله فاطر السموات والأرض شك)، وتأخير الخبر على هذه الصورة يضعف ما بينه وبين الخبر المقدم من رابطة، ويجعل التركيب قلقاً[8]، فقدم المبتدأ ليفصل بين الصفة والموصوف.

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص491، والزمخشري، الكشاف (ج3/ 200)، والعكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج2/ 152).

[2] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج3/84).

[3] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143).

[4] النجار: محمد عبد العزيز، ضياء السالك (ج3/ 130).

[5] حسن ، النحو الوفي (ج3/ 435).

[6] النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 254).

[7] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ج2/ 112).

[8] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن، (ج1/ 111).

ومثال الخبر الذي يفصل بين الصفة والموصوف، قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (إبراهيم: 2)، فإن (من عذاب) صفة لـ (ويل)، وقد فصل الخبر بين الوصف والموصوف، ولا يصح أن يكون متعلقاً به؛ لأنه مصدر[1]، والمبتدأ هو (ويل)، وخبره (للكافرين)، قال الزمخشري: "فإن قلت: ما وجه اتصال قوله (من عذاب شديد) بالويل؟، قلت: لأن المعنى أنهم يولولون من عذاب شديد"[2]، فظاهره يدل على تقدير عامل يتعلق به (من عذاب شديد)، ويجوز أن يتعلق بمحذوف؛ لأنه صفة للمبتدأ، وفيه سلامة من الاعتراض المتقدم، ولا يضرُّ الفصل بالخبر[3].

ويمثلون للخبر الذي يفصل بين الصفة والموصوف بقولهم: (زيدٌ قائمٌ العاقلُ)[4]، فقد فصل الخبر (قائم) بين الموصوف (زيد)، والصفة (العاقل)، تقدير العبارة: (زيدٌ العاقلُ قائمٌ)، ولكن تقدم الخبر ليفصل بين الموصوف وصفته.

وأما جواب القسم الذي يفصل بين الصفة والموصوف، فمثاله قوله عز وجل: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ (سبأ: 3)، والكسر في (عالِمِ) هي قراءة أبي عمرو وعاصم على أنها نعتٌ لـ (ربي)، وقد قرأ أهل المدينة (عالمُ الغيب) بالرفع[5]؛ لأن جواب القسم تقدم فحسن الرفع على الابتداء، والتقديرُ على قراءة الجر_ التي هي محل الشاهد_ : (بلى وربي عالِمِ الغيب لتأتينكم).

يقول أبو البقاء العكبري (ت616هـ): "يُقرأ بالرفع أي: هو عالمٌ، ويجوز أن يكون مبتدأ...، وبالجر صفة لربي، أو بدلاً"[6]، وعلى جره بدلاً يكون جواب القسم قد فصل بين البدل والمبدل منه.

ومن أمثلة مجيء الاستثناء فاصلاً بين الصفة والموصوف قولهم: (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك)[7]، حيث فصل المستثنى (زيداً) المسبوق بأداة الاستثناء (إلا) بين الصفة

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 408).
[2] الزمخشري، الكشاف (ج2/ 537).
[3] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج4/ 250).
[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان (ج3/84).
[5] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج3/ 227).
[6] ينظر: العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج2/ 195).
[7] السيوطي،همع الهوامع (ج2/ 258).

(خيرٌ)، والموصوف (أحدٌ)، ولا خلاف في جواز ذلك إذا كان المستثنى منه _وهو (أحد)_ موصوفاً.

والفصل قد يأتي جائزاً بين الصفة والموصوف في غير ما ذُكِر، وإن كان عند النحاة ضعيفاً، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ (الأنعام: 158)، فالموصوف (نفساً)، والصفة جملة (لم تكن آمنت)، وقد فصل الفاعل (إيمانها) بينهما لزوماً؛ لأن في الفاعل ضميراً يعود على الموصوف، وهذا وجه ضعيفٌ، وإن كان جائزاً، وقد تكون الجملة مستأنفةً، أو في موضع الحال من الضمير المجرور في (إيمانها)، وهذا الوجهان أقوى من إعرابها صفة[1]، ولكن لا فصلَ عند الأخذ بهما.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ (الأعراف: 137)، فقد فصل حرف العطف والاسم المعطوف (ومغاربها) بين الصفة (التي باركنا فيها)، والموصوف (الأرض)، فالاسم الموصول وصلته (التي باركنا فيها) صفة للأرض[2]، وهذا وجه ضعيفٌ ؛ لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة[3]، والتقدير من غير فصل (مشارق الأرض التي باركنا فيها ومغاربها)[4].

والفصل في الحالتين السابقتين، وإن كان جائزاً إلا أنه قليل مستكره عند النحاة، لترابط الصفة والموصوف، وكأنهما شيء واحد[5]، ولقد قال ابن عصفور: "ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾ (الواقعة: 76)، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قوله:

[الطويل]

أَمَـرَّتْ مِـنَ الكتَّـانِ خَيْطـاً وَأَرْسَـلَتْ رَسُـولاً إِلَـى أُخْـرَى جَرِيَّـاً يُعِيْنُهَـا[6]

---

[1] ينظر: العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج1/ 266).

[2] النحاس، إعراب القرآن الكريم (ج2/ 69).

[3] العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج1/ 238).

[4] حسان، البيان في روائع القرآن (ج1/ 110).

[5] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 239).

[6] البيت بلا نسبة وهو عند: ابن جني، الخصائص (ج2/ 398)، والتمام في تفسير أشعار هذيل، ص93، وعند أبي حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 219)، وارتشاف الضرب (ج5/ 2430).

يريد: وأرسلت إلى أخرى رسولاً جريًّا، والجري: الرسول لجريه في أداء الرسالة"[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: 54)، فجملة (يحبهم ويحبونه) اعتراضية؛ لأن فيها تأكيد وتسديد للكلام، وقد وقعت بين الصفة وموصوفها، وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب[2].

والفصل بين الصفة والموصوف بالجملة الفعلية العاملة في الموصوف جائزٌ غير مستقبح؛ لأنه ليس بأجنبي، ومثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأنعام: 14)، فقد فصلت الجملة (أتخذ ولياً) بين الصفة (فاطر)، والموصوف (اسم الجلالة)، وذلك مستساغ ؛لأن العامل في الموصوف وهو الاسم المضاف (غيرَ) قد نصب بالفعل (اتخذ)، وقد أعرب الحوفي (ت430هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وابن عطية (ت542هـ) (فاطر) على أنها نعت لاسم الجلالة[3]، والذي يفر من الفصل بين الصفة والموصوف يعربها بدلاً؛ لأن الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل، إذ البدل على نية تكرار العامل، فهو أقرب إلى الفصل، ولها أيضاً وجوه أخرى تُطلب في مظانها[4].

امتناع الفصل بين الصفة والموصوف

يمتنع الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، كقولهم: (جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أبلق)[5]، فـ (أبلق) صفة للفرس، وقد فصل بينهما بـ (راكب) وهو أجنبي؛ لأنه وصف للرجل، ومن التنزيل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 224)، فتعلق اللام في (لأيمانكم) بالفعل عند الزمخشري، أي: ولا تجعلوا الله لأيمانكم برزخاً وحاجزاً، أو بـ (عرضة) لما فيها من معنى الاعتراض، أي: لا تجعلوه شيئاً يعترض البر، ويجوز عنده أن تكون اللام للتعليل، ويتعلق (أن تبروا) بالفعل أو بالعرضة، أي: ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبروا، وعلى الأخرى يكون المعنى: ولا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم، فتبتذلوه بكثرة الحلف به[6]، وهذا التقدير؛ لأنه علق (لأيمانكم) بـ (تجعلوا)، وعلق (أن تبروا) بـ (عرضة)، وبهذا يكون قد فصل بين (عرضة) وبين (أن تبروا) بقوله:

---

[1] ينظر: ابن عصفور، المقرب، 305، و(ابن جني، الخصائص (ج2/ 398).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 548).

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 9)، وابن عادل، اللباب (ج6/ 354).

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 20).

[5] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (ج2/ 442).

[6] ينظر: الزمخشري،الكشاف (ج1/ 268).

(لأيمانكم)، وهو أجنبيٌ؛ لأنه معمول عنده لـ (تجعلوا)، وذلك لا يجوز؛ لأن فيه فصلاً بين الصفة (أن تبروا)، والموصوف (عرضة) بأجنبي، والأولى هنا أن تكون شبه الجملة (لأيمانكم) متعلقة بالفعل (تجعلوا)، والفعل هذا نصب الموصوف (عرضة) على المفعولية، فلا يكون الفاصل حينها أجنبياً.

ولا يصح أن تكون (العزيز) صفة لـ (الكتاب) في قوله تعالى: ﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (غافر: 1، 2)؛ لأن شبه الجملة (من الله) إما أن تتعلق بـ (تنزيل)، وتنزيل: خبر لـ (حم)، أو خبر لمبتدأ محذوف، فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف، أو تكون (من الله) في موضع الخبر، و(تنزيل) مبتدأ، فلا يجوز الفصل أيضاً بين الصفة والموصوف، والتركيب الصحيح أن تلي الصفة موصوفها[1]، والموصوف هنا ليس مبتدأ؛ وإنما أضيف إليه المبتدأ، فلذلك منع الفصل[2]، وقد سبق أن الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر جائز.

وأمَّا لو فُصل بينهما بفواصلَ ليست أجنبية فذلك مباح، قد كساه النحاة صبغة الجواز والسماح.

ثانياً: الفصل بين التوكيد والمُؤكَّد

أجاز النحاة الفصلَ بين التوكيد والمؤكَّد بغير الأجنبيِّ المحض[3]، ويمثلون لذلك من الكتاب العزيز بقوله سبحانه: ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ (الأحزاب: 51)، فالفاصل هنا (بما آتيتهن)[4]، وقد فصل بين التوكيد (كلهنَّ)، وبين الموكَّد، وهو (نون النسوة) في (يرضين)، وذلك لأن الفاصل ليس أجنبياً محضاً، والتقدير: (ويرضين كلهن) على توكيد المضمر، وقد أجاز أبو حاتم[5] وأبو إسحق[6] أن يكون التوكيد للمضمر في (آتيتهن)، والفراء (ت207هـ) لا

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 233).

[2] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج10/ 436).

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143)

[4] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 287).

[5] هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، إمام لغوي مشهور، كان حافظاً للقرآن، والعروض، والقراءات، والتفسير، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه، ورث عن أبيه مائة ألف دينار فأنفقها في طلب العلم، توفي سنة 250هـ عن تسعين سنة. ينظر: ابن الساعي: الدر الثمين في أسماء المصنفين، ص387، والفيروزابادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص151، والعسقلاني: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 257).

[6] هو أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج النحوي، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد، وأخذ الأدب عن ثعلب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، وكان ديناً فاضلاً، له كتاب في معاني القرآن، وآخر في العروض، وكتاب في الاشتقاق، ومختصر في النحو، وكتاب شرح أبيات سيبويه، توفي في بغداد سنة 316هـ، عن ثمانين سنة. ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ج1/ 111)، والتنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص38، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج1/ 198).

يجيز ذلك؛ لأن المعنى ليس عليه، إذ كان المعنى (وترضى كل واحدة منهن)، وليس المعنى (بما آتيتهن كلهن) [1]، فالرفع في (كُلُّهُنَّ) لتوكيد الضمير في (يرضين)، والنصب في (كُلَّهُنَّ) لتوكيد المنصوب في (آتَيتهُنَّ)[2]، والأصح الأول احتكاماً للمعنى كما يقول الفراء[3].

وبناء على ما سلف فإن المؤكَّد هو النون في (يرضين)، والتوكيد هو (كلهنَّ)، وقد فصلت بينهما (بما آتيتهن) مع أن حقها التأخير، إذ التقدير: (ويرضين كلُّهُنَّ بما آتيتهن)، وذلك لأن الفاصل (بما آتيتهنَّ) متعلق بالفعل (يرضين) الذي رفع الضمير المؤكَّد (نون النسوة)، فالفاصل ما هو بأجنبيٍّ بالكلية عن التوكيد والمؤكَّد.

ومما يجوز الفصل فيه بين التوكيد والمؤكَّد؛ لأن الفاصل ليس أجنبياً قول أبي نجم العجلي (ت130هـ): [الرجز]

وَأَقْبَلَـــــتْ وَالِهَـــــةً تَفَجَّـــــعُ مـــا رأسُ ذا إلا جَبِـــيْنٌ أَجْمَـــعُ[4]

ويريد: ما رأس ذا أجمعٌ إلا جبينٌ[5].

والضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين، إذا أُكَّد وجب فصله من المؤكَّد بضمير رفع منفصل، نحو: (جئت أنت نفسُك)[6]؛ وعلة ذلك أن النفس والعين يليان العوامل، فلو لم يؤت بالضمير فاصلاً لحدث لبسٌ بين أن يكون هذان اللفظان مؤكدين للضمير المستتر، أو معمولين للعامل السابق عليهما مباشرة، وفي هذا يقول ابن عصفور: "والسبب في ذلك أن النفس والعين يستعملان يليان العامل، فلو لم تؤكِّد إذا أردت التأكيد بهما بضمير الرفع المنفصل، لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ قُبِضَ نَفسُه)، (وهندُ ذهبت نفسُها) احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في (قُبض)، (وفي ذهبت)، وأن يكون مرفوعاً بهما، فإذا أكدت بالضمير المنفصل قلت (قُبضَ هو نفسُه)، (وذهبت هي نفسُها)، ارتفع اللبس، ثم حمل ما ليس فيه لبس في نحو: (قمت أنت نفسُك)، على ما فيه لبس"[7].

---

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج3/ 220).

[2] ينظر: العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج2/ 194)، والشوكاني، فتح القدير (ج4/ 337).

[3] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج2/ 346).

[4] البيت عند العجلي، ديوان العجلي، ص252، وفيه (وأقبلت والهة تسترجع)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 288)، وعنده (تفجَّع)،

[5] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 288).

[6] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/ 235).

[7] ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/ 269، 270).

ولقد جوز الأخفش (ت215هـ)، وابن مالك (ت672هـ) على ضعف وقوعهما مؤكدين لضمير رفع متصل من غير تأكيد بضمير منفصل مثل: (قوموا أنفسُكم)[1]، ويظهر ذلك في قوله تعالى:﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾ (البقرة: 228)، إذا حكمنا بزيادة الباء في (بأنفسهن)، فتكون (أنفسهن) توكيداً لضمير الرفع المتصل (نون النسوة) في (يتربصن)، والتقدير (يتربصن أنفسُهنَّ)، وهذا إن كان جائزاً عند الأخفش، إلا أنَّه ممتنع عند الجمهور بغير فاصل تقديره (يتربصن هنَّ أنفسُهن)، ويعلل أبو حيان (ت745هـ) لجواز ذلك في الآية قائلاً: "لِأَنَّ هَذَا التَّوْكِيدَ، لَمَّا جُرَّ بِالْبَاءِ، خَرَجَ عَنِ التَّبَعِيَّةِ، وَفُقِدَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا امْتُنِعَ أَنْ يُؤَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ، حَتَّى يُؤَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ، إِذَا أُرِيدَ التَّوْكِيدُ لِلنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَنَظِيرُ جَوَازِ هَذَا: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَأَجْمِلْ، التَّقْدِيرُ: وَأَجْمِلْ بِهِ، فَحُذِفَ وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا جُرَّ بِالْبَاءِ خَرَجَ فِي الصُّورَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَصَارَ كَالْفَضْلَةِ، فَجَازَ حَذْفُهُ"[2].

ويفصل كذلك بحرف العطف (ثم) بين التوكيد والمؤكَّد، وذلك في التوكيد اللفظي، إنْ أُمِنَ اللبسُ، وهو الأحسن والأجود في تأكيد جملة بجملة، ويترك الفصل عند الإشكال، قال ابن عقيل (ت769هـ): "فإن ألبس بأنْ احتمل الكلام كون الثانية لغير التوكيد، لم يُؤت بـ (ثم) عند قصد التوكيد نحو: (ضربت زيداً ضربت زيداً)"[3]، ومثال ذلك في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الكوثر: 3، 4)، فرأي الجمهور على أن التكرير توكيد لفظي، قال الزمخشري: "التكرير تأكيد للردع والإنذار، و(ثم) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغُ من الأول وأشدُّ، كما تقول للمنصوح: أقول لك ثم أقول لك: لا تفعل" [4].

ثالثاً: الفصل بين العطف والمعطوف عليه

يجوز الفصل بين العطف والمعطوف، كما في قوله تعالى:﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6)، حيث فُصل بين (الأيدي) و(الأرجل)، والذي حسَّن هذا الفصل هو أنَّ المجموع عملٌ واحد، وقُصد الإعلام بترتيبه[5] ، وقد قرئت الآية الكريمة بنصب (الأرجل) عطفاً على (وجوه)، وهي

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 290)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1947).

[2] أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 454).

[3] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/ 399).

[4] الزمخشري، الكشاف، (ج4/ 792).

[5] ينظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143).

قراءة نافع (ت169هـ)، وابن عامر (ت118هـ)، والكسائي (ت189هـ)، وحفص (ت180هـ)، والتقدير: (واغسلوا أرجلَكم)[1].

وهذا الوجه (أي النصب) جائز في العربية بلا خلاف، ويُقرأ قوله تعالى بالرفع على الابتداء، وهو شاذٌ، ويقرأ كذلك بالخفض، وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب[2]، وممن قرأ بالجر على الجوار ابن كثير (ت120هـ)، وأبو عمرو (ت154هـ)، وحمزة (ت156هـ)، إذ في الوجهين (النصب والجر) معنى الوجوب، فمن قرأ بالجر وجب عليه المسح، ومن قرأ بالنصب وجب عليه الغسل[3]، فكلا الوجهين (النصب والجر) جائز في العربية[4]، وعليه فإن هذا النوع من الفصل جائز أيضاً عند أكثر النحاة، إذ إنَّ سلامة المعني من الإرباك هي الغاية المبتغاة، وإن اعترض على ذلك بعضهم كابن عصفور (ت669هـ)، الذى رآه قبيحاً كونه فصلاً بالجمل، وذلك في عرفه من أقبح الفصل[5]، وقد تبعه أبو حيان في بعض المواضع، فعند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ (مريم: 30، 31)، فقال أبو حيان: "ومَن قرأ (وبراً) بفتح الباء فقال الحوفي (ت430هـ)، وأبو البقاء (ت616هـ): إنه معطوف على (مباركاً)، وفيه بُعد للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة التي هي (أوصاني) ومتعلقها، والأولى إضمار فعل أي وجعلني، وحكى الزهراوي وأبو البقاء أنه قرئ (وبِرٍ) بكسر الباء والراء عطفاً على بالصلاة والزكاة"[6].

وأرى أن الراجح الذي عليه جمهور النحاة هو جواز الفصل بين المتعاطفين بجملة واحدة، ولا مانع من ذلك، ولكن إن كان الفاصل كثيراً من الجمل، فالراجح عدم جواز الفصل خشية الالتباس لطول الفاصل.

وإن الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار، مالم يكن المعطوف فعلاً، ولا اسماً مجروراً، وقد جاء الجواز في أفصح الكلام المنثور، وهو

---

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 259)، وابن زنجلة، حجة القراءات (ج1/ 221)، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص242، 243.

[2] ينظر: العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن (ج1/ 208، 209).

[3] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 259)، وابن زنجلة، حجة القراءات (ج1/ 223)، والشوكاني، فتح القدير (ج2/ 22).

[4] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/ 152).

[5] ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/ 224).

[6] أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 259).

في القرآن كثير موفور، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: 58)، فالواو للعطف، والظرف متعلق بما بعد (أنْ)، وهو معطوف على (أن تؤدوا)، والجار متعلق به، أو بمقدر وقع حالاً من فاعله، أي: ويأمركم (أن تحكموا) بالإنصاف والسوية، أو متلبسين بذلك إذ قضيتم بين الناس ممن ينفذ عليه أمركم، أو يرضى بحكمكم، وهذا مبني على مذهب من يرى جواز تقدم الظرف المعمول لما في حيز الموصول الحرفي عليه، والفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف[1].

وفي التسهيل الفصل بين العاطف والمعطوف _إذا لم يكن فعلاً_ بالظرف والجار والمجرور جائزٌ، وليس ضرورة خلافاً لأبي علي الفارسي(ت377هـ)[2]، الذي ذهب إلى منعه مُستدِلاً بأنه إذا كان على حرف واحدٍ فقد ضعف، فلا يتوسط بينه وبين ما عطفه إلا في ضرورة كقول الأعشى(ت7هـ): [المنسرح]

يَوْمَـــاً تَرَاهَـــا كَشِـــبْهِ أَرْدِيَـــةِ الْـــ خِمْـــسِ، وَيَوْمَـــاً أَدِيمَهَـــا نَغِـــلا[3]

وتقديره: وترى أديمَها نغلا يوماً، ففصل بـ (يوماً)، ولكن الأمر على الجواز عند غيره، وشواهده كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: 12)، فالمعطوف عليه إذا كان مجروراً بحرف، يُعاد هذا الحرف المعطوف عند من يجيز ذلك، كقولك: (امرر بزيدٍ وغداً بعمروٍ)، وهذه الشواهد لا دليل فيها، أما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ (البقرة:201)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ (يس: 9)؛ فلأنه عطف على شيئين: عطف (الآخرة) على (الدنيا) بإعادة الخافض، وعطف (حسنة) الثانية على (حسنة) الأولى، وكذلك عطف (من خلفهم) على (من بين أيديهم)، وعطف (سدًّا) على (سدًّا)، وكذلك البيت عطف فيه (أديمها) على المفعول الأول لـ (تراها)، و(نغلاً) على الثاني، وهو (كشبه)، وعطف (يوماً) الثاني على (يوماً) الأول، فلا فصل فيه على ذلك التقدير، وحينئذٍ

---

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 379).

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 384).

[3] البيت عند الأعشى، ديوانه، ص233، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 384)، وشرح الكافية الشافية (ج3/ 1238)، وأبي حيان، ارتشاف الضرب (ج5/ 2430)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3517).

يُقال: ينبغي لأبي علي الفارسي أن يمنع مطلقاً، ولا يستثني الضرورة، فإن ما استشهد به مؤوَّل على ما ذكرناه[1].

وأما قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 71)، فليس (يعقوب) مجروراً عطفاً على (إسحق)، بل منصوبٌ بإضمار فعل تقديره (وهبنا)، وقراءة الرفع عند ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي تدلُّ عليه[2]؛ فإنها مؤذنة بانقطاعها من البشارة به، كيف وقد تقدم أن هذا القائل يقول: إنه متى كان المعطوف عليه مجروراً أعيد مع المعطوف الجار.

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب، فمختلف فيه، منع منه الكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ)، وأبو علي (ت377هـ) في السعة، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً، بل يكون معمولاً من غير عطف، لعامل المعطوف المرفوع ، أو المنصوب الذي بعده، نحو: (ضرب زيدٌ وعمراً بكرٌ)، (جاءني زيدٌ واليومَ عمروٌ).

فإن كان الفاصل أيضاً معطوفاً على مثله، لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب، وفي عدم جوازه في المجرور، نحو: (جاءني أمسِ عمروٌ، واليومَ زيدٌ)، (ضرب زيدٌ عمراً، وبكرٌ خالداً)، ولا يجوز (مررت اليوم بزيدٍ وأمسِ عمروٍ)، كما لا يجوز (مررت بزيدٍ وأمسِ خالدٍ)[3]، وعلة ذلك أن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يفصل بين العامل ومعموله، وأجاز ذلك غيرهم في السعة؛ لجواز الفصل بين الرافع والناصب، ومعموليهما، وامتناع ذلك بين الجار والمجرور[4]، ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم، نحو: (قام زيدٌ ثم والله عمروٌ)، إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا يصح (قام زيدٌ ثم والله قعد عمروٌ)؛ لأن الجملة حينئذٍ تكون جواباً للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله.

---

[1] ينظر: النعماني: أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب (ج6/ 437).

[2] قرأ حمزة وابن عامر وحفص بنصب (يعقوب)، وقرأ الآخرون بالرفع. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج2/ 46)، والفارسي: أبو علي، الحجة في القراءات (ج4/ 364).

[3] الجنابي: رافع خلف، الفصل بين المتلازمين في باب التوابع، ص154.

[4] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 346).

ويجوز الفصل بالشرط كذلك نحو: (أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً)، والفصل بالظن نحو: (خرج محمدٌ أو أظنُّ عمروٌ) بشرط ألا يكون العاطف الفاء أو الواو؛ لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا (أم)؛ لأنها إذا كانت متصلة يليهما مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب، كما يجيء في حروف العطف[1].

وممَّا فصل بين العاطف والمعطوف التمييز، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: 43)، والتقدير: (قل كفى بالله ومن عنده علم الكتاب للشهادة بيني وبينكم)، فقد فُصل بين المتعاطفين بالتمييز، وما تعلق به من شبه جملة ظرفية[2]، فـ (مَن) معطوف، و(اسم الجلالة) معطوف عليه، وقد فصل بينهما بالتمييز (شهيداً)، وما تعلق بالتمييز (بيني وبينكم)، ولك في (مَن) أن تجعلها في محل جرٍّ عطفاً على اللفظ، أو في محل رفعٍ عطفاً على الموضع[3].

ومن الفصل الجائز بين المتعاطفين عند النحاة ما يكون بالخبر، كقولهم: (إن زيداً ظريفٌ وعمروٌ)، (وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ)، ومثله في التنزيل قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: 3)، حيث جاز في المعطوف الرفع، على أن يكون مبتدأً خبره محذوف، وهو الصحيح الراجح[4]، ووجه آخر مستحسن، وهو أن يرفع عطفاً على محل إنَّ مع اسمها، ومحلهما الرفع، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل[5]، أو يكون محمولاً على الاسم المضمر في (منطلق) و (ظريف)، وهذا وجه ضعيف، قال سيبويه (ت180هـ): "وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: (منطلق هو وعمروٌ)، (وإنَّ زيداً ظريفٌ هو وعمروٌ)" [6]، ويجب هنا التوكيد بالضمير إذا حمل على هذا الوجه، كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة:

---

[1] ينظر: شرح الرضي (ج2/ 346).
[2] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن (ج1/ 110).
[3] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 226).
[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/ 376)
[5] الفارسي، الإيضاح، ص123.
[6] سيبويه، الكتاب (ج2/ 144).

35)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ (الأعراف: 27)، وهذا الوجه الضعيف نُسب إلى الفراء (ت207هـ)، والطُّوال[1]، وضُعِّف مالم يُؤكَّد[2]، أو يكون هناك طول يقوم مقام التوكيد[3].

رابعاً: الفصل بين البدل والمبدل منه

كما جاز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، يجوز كذلك الفصل به بين البدل والمُبدل منه[4]، والفصل كذلك جائز إذا كان الفاصل معمولاً للعامل في المبدل منه[5]، في الوقت الذي منع فيه النحاة الفصل بين البدل والمبدل منه بالمعطوف؛ لأن الفاصلَ أجنبي[6]، ولا يُفصل بين أبعاض الصلة بالبدل، فقد قال المبرد (ت285هـ): "ولا تفرق بين الصلة والموصول؛ لأنه اسم واحد"[7]، غير أن المعربين للقرآن لم يبالوا بالفصل، ويقولون بالبدل مع وجود الفاصل الطويل بين البدل والمبدل منه،ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ* ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ (الأنعام: 142، 143) فانتصب (ثمانية) على البدل من قوله: (حمولة وفرشاً)، وهو الظاهر، وعليه أكثر المعربين[8]، على الرغم من أن الفاصل ثلاث جمل هي: جملة الأمر (كلوا)، وجملة النهي (ولا تتبعوا)، وجملة التوكيد (إنه لكم عدو مبين).

ومن الفصل الجائز عند النحاة بين البدل والمُبدل منه، ما يكون بالاستثناء والأداة[9]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ ﴾ (المزمل: 2، 3)، فقد فصل المستثنى (قليلاً) المسبوق بالأداة بين البدل (نصفه)، والمبدل منه (الليل)، وهذا فصل جائز؛ لأنه ليس بأجنبي

---

[1] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1289)، والطوال هو محمد بن أحمد أبو عبد الله النحوي، المعروف بالطُّوال، كوفي، ومن أصحاب الكسائي، حدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وحدَّث بها، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ، شهد له ثعلب فقال: كان الطوال حاذقاً بالعربية، وتوفي سنة 243هـ. ينظر: الصفدي: صلاح الدين، الوافي بالوفيات (ج2/ 36، 37).

[2] ينظر: الفارسي، الإيضاح، ص123، والمبرد، المقتضب (ج4/ 112)، وابن عصفور، شرح الجمل (ج1/ 455، 456).

[3] ينظر: الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص170، والرضي، شرح الكافية (ج2/ 353).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 746، 747).

[5] ينظر: المرجع السابق (ج6/ 406).

[6] ينظر: المرجع نفسه (ج3/ 64).

[7] المبرد، المقتضب (ج3/ 193).

[8] ينظر: ابن أبي طالب: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 275)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 671).

[9] ينظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143).

عن المبدل منه، والتقدير: (قم الليل نصفه إلا قليلاً)، ولا ضير أن يكون الفصل في هذا الحال، إذ لا لُبس في المعنى ولا إشكال.

والممتنع عند النحاة هو الفصل بالأجنبي، ومن أجل ذلك ردَّ أبو حيان (ت745هـ) تخريجَ الزمخشري (ت538هـ) لقراءة ابن مسعود _رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمِ﴾ (آل عمران: 18)،[1] بأن قوله (القائم بالقسط) بدل من (هو)، ولكن أبا حيَّان رفض ذلك معللاً بأن الفاصل أجنبيٌّ؛ لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً؛ لأن العطف والبدل إذا اجتمعا قدم البدل على العطف، فلا يجوز قولهم: (جاء زيدٌ وعائشةُ أخوك)، وإنما الصواب: (جاء زيدٌ أخوك وعائشةُ)[2].

وخلاصة القول أن الفصل بين التابع والمتبوع جائز بغير مباين محض، فإن كان الفاصل أجنبياً امتنع الفصل، واعتناء النحاة بالفصل بين النعت والمنعوت أكثر لوروده الوافر في العبارات والنصوص، فحظي دون بقية التوابع بهذا الخصوص.

---

[1] قرأ ابن مسعود (القائمَ) على أنه بدل. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 247).

[2] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 64).

المبحث الرابع: التابع والفضلة

الجملة العربية تتركبُ من ركنين أساسيين، مسندٍ ومسندٍ إليه، ولا يخلو كلام عربي تام المعنى من هذين الركنين العمدتين، فالمسندُ في الجملة الفعلية هو الفعل، والمسند إليه هو الفاعل، وفي الجملة الاسمية يكون الخبرُ مسنداً، والمبتدأُ مسنداً إليه، ومن الثوابت عند النحاة أن الفاعل والمبتدأ لا يكونان إلا اسمين، أو ما يؤوَّل بهما، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الحديد: 16)، فالمصدر المؤول (أن تخشع) في محل رفع فاعل للفعل (يأنِ)، وكقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة: 237)، فالمصدر المؤول (أن تعفوا) في محل رفع مبتدأ، وهذا تأكيد على أنَّ الإسناد إليه لا يكون إلا من خصائص الأسماء، يقول تمام حسان (ت1432هـ): "للجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه، والمسند، فأما في الجملة الاسمية، فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية، فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين – مما تشتمل عليه الجملة – فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيبُ الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية"[1].

العمدة لغة واصطلاحاً

العمدة لغة

عمدتُ الشيء أقمتُه، وأعمدته: جعلتُ له عماداً[2]، ويقال: رجل عُمُدٌ وعُمُدَّانيٌّ، والمرأة عُمُدَّانيَّةٌ، أي: ذات جسم وعبالة (ثقل)، وهو أملأ الشباب وأرواه، وقيل: هو الضخم الطويل[3]، ويقال في المصدر: عَمْدٌ وعَمَدٌ وعِمَادٌ وعُمْدةٌ[4]، والعمود: هو الخشبة القائمة في وسط الخباء، وما يُتخذ من الحديد فيضربُ به، وعميد القوم وعمودهم: سيدهم المعتمدُ عليه في الأمور، أو المعمود عليه كالعميد، ويقال للقوم: أنتم عمدتنا الذين يُعتمد عليهم، وذكر ابن الأعرابي

---

[1] حسَّان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص121.

[2] الفتَّني، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (ج3/ 673).

[3] كراع النمل:علي بن الحسن، المنتخب من غريب كلام العرب (ج1/ 182)، وابن سيده: علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم (ج2/ 36).

[4] المقري، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، ص84.

(ت231هـ) أن العمود رئيس العسكر[1]، وهو طويل العماد: منزلُهُ مُعْلَمٌ لزائريه[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ (الفجر: 7)، أي ذات الطول، والعمدة: ما يُعتمدُ عليه، واعتمدتُ عليه: أي اتكلتُ عليه[3].

العمدة اصطلاحاً

لم يرد هذا المصطلح في كتاب سيبويه (ت180هـ)، ولم يتعرض له الفراء (ت207هـ) في معاني القرآن، ولم أرَ له رسماً في سفر المبرد (ت285هـ)، ووجدتها غائبة في أصول ابن السراج (ت316هـ)، وكذلك الرماني (ت384هـ) لم يذكرها في رسالته، وابن جني (ت392هـ) لم يصرح بذكر العمدة في اللمع ولا في الخصائص، وبهم اقتدى الزمخشري (ت538هـ)، وشارحُ مفصَّلِه ابنُ يعيش (ت643هـ) في عزوفهما عن ذكرها، مع أن أكثرَ هؤلاء صرح بذكر الفضلة كما سيأتي لاحقاً، مما يقطع بأن العمدة كمفهومٍ حاضرةٌ في تصانيفهم، وإن لم تبرز كمصلح شاع لاحقاً بعد أن صرح ابن مالك (ت672هـ) بها في شرح التسهيل[4]، وهو الذي لم ينبس بها صراحة في منظومته التي سماها (الخلاصة)، ولعله قصدها بذكر ضدِّها في موضعين من منظومته، الأول في جواز حذفها حيث قال:

وَحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إِنْ لَـمْ يَضِـرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابَاً أَوْ حُصِر[5]

والثاني في تعريفه للحال بقوله:

الحَـالُ وَصْـفٌ فَضْـلَةٌ مُنْتَصِـبُ ... مُفْهِـمُ فِـي حَـالٍ كَـ فَـرْدَاً أَذْهَـبُ[6]

وجاء شُرَّاح الألفية فصرحوا بمصطلح العمدة، ولكن بِنُدرةٍ ملحوظة لا تُقاس ولا تُقارنُ بما أوْلَوْه لذكر الفضلة من انتشار، فالمرادي (ت749) قد ذكرها أربع مرات في شرحه[7]، ومن

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة (ج2/ 152)، والمطرِّزي: ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المعرب، ص327، والزبيدي، تاج العروس (ج8/ 411).

(2) الفيروزابادي، القاموس المحيط (ج1/ 301).

(3) الجوهري، الصحاح (ج2/ 511).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 12، 135، 264، 266، 317)، (ج2/ 138، 172، 236، 291، 321، 322، 326، 358، 390).

(5) ابن مالك، ألفية ابن مالك (الخلاصة)، ص28.

(6) المرجع السابق، ص32.

(7) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 273، 329)، (ج2/ 637، 641).

هؤلاء ابن هشام (ت761هـ) [1]، الذي أفصح بها مرتين في أوضح المسالك، وثالثة في التخليص[2]، وصدح بها ابن عقيل (ت769هـ) خمس مرات فقط في شرح الألفية[3]، والشاطبي (ت790هـ) ذكر العمدة صراحة في شرحه الألفيةَ تسع عشرة مرة[4]، وأما الأشموني (ت900هـ) في شرحه فمع أنه متأخرٌ عن زمان سابقيه إلا أنه مُقلٌّ من ذكر العمدة فلم يتجاوز التصريح بذكرها في شرحه ست مرات[5].

والنحاة يكادون يجمعون على تعريف واحدٍ للعمدة، حيث تدور جُلُّ تعريفاتهم حول عدم جواز حذفها إلا إذا دل عليه دليل، ولا يُستغنى عنها في الكلام، ويمثلون لها بالفاعلِ، ونائبِ الفاعل، والمبتدأِ، والخبرِ، وكذلك ما كان أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، وتنسجمُ تعريفاتُهم مع المعنى اللغويِّ الذي يدور حول ما يُعتمدُ عليه، وتُسندُ الأمور إليه، فها هو ابن مالك (ت672هـ)، قد عرف العمدة بأنها: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"، أو "ما عدمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارضٌ"[6] وعرفها ابن الناظم (ت686هـ) فقال: "العمدة لما لم يستغن عنها في المعنى"[7]، وهي عند أبي حيان (ت745هـ) لازمة الرفع، إذ يقول: "العمدة في الاصطلاح: هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل"[8]، وابن عقيل (ت769هـ) يعرف العمدة قائلاً: "ما لا يُستغنى عنه كالفاعل"[9]، وهي عند ناظر الجيش (ت778هـ) "ما لا يُستغنى عنه في التركيب الإسنادي"[10]، ويعرفها الشاطبي (ت790هـ) بأنها: "ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل"[11]، وأما السيوطي (ت911هـ) فيرى أن العُمَدَ هي: "المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ"[12]، ونقل تعريف ابن مالك الأول بلفظه، ثم قال: "وأُلحِق

---

[1] ذكرها مرة واحدة في تخليص الشواهد (ج1/ 515)، ومرتين في أوضح المسالك (ج2/ 53، 175).

[2] ابن هشام، تخليص الشواهد، ص515، وأوضح المسالك (ج2/ 53، 175).

[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج2/ 155، 163، 166، 167، 242).

[4] الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/ 279، 312، 535)، (ج2/ 542)، (ج3/ 38، 154، 161، 204، 208، 209، 417، 418، 420، 421، 422، 433، 577)، (ج4/ 437)، (ج5/ 220).

[5] الأشموني، شرح الألفية (ج1/ 90، 160، 387، 457، 464)، (ج2/ 4)

[6] ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 265)، (ج2/ 321).

[7] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ج1/ 36).

[8] أبو حيان، التذييل والتكميل (ج1/ 58).

[9] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج2/ 155).

[10] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج1/ 166)، (ج5/ 2244).

[11] الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ 422).

[12] السيوطي، همع الهوامع (ج1/ 359).

منها بالفضلات في النصب خبرُ(كاد)، و(كان)، واسمُ (إنَّ)، و(لا)، وجزءا (ظنَّ)، فإنها عُمدٌ؛ لأنها في الأصل المبتدأُ والخبرُ، ونصبت المبتدأَ والخبرَ"[1].

ولئن قلتَ: لِمَ ذكر السيوطي اسم (إنَّ) و (لا) النافية للجنس، ولم يذكر خبريهما، وهل يعنى ذلك أن الخبر فيهما ليس بعمدة؟، فالجواب أن خلافاً بين الكوفيين والبصريين قائم حول خبرها، فالكوفيون يرون أنه مرفوع على أنه خبرٌ للمبتدأ، والحرف الناسخ مع اسمه في محل رفع على الابتداء، ومعنى ذلك أن هذه الحروف الناسخة الناصبة لا عمل لها إلا في المبتدأ، والبصريون يعملون الحرف الناسخ في المبتدأ والخبر على السواء[2]؛ ولذا اقتصر السيوطي على ذكر الاسم الذي صار معمولاً للحرف باتفاق النحويين، ولم يذكر الخبرَ محلَّ الخلاف، لبقائه عمدةً عند الكوفيين على الأصل.

ومذهب سيبويه (ت180هـ)، وجمهور البصريين أنَّ (لا) حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر، وأنه حينئذٍ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)؛ وذلك لأنَّ شبهها بـ (إنَّ) ضعف حين رُكِّبت، وصارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، إلا أنَّ عملها بقي في أقرب المعمولين، فصارت مع معمولها المنصوب في محل رفع على الابتداء، وبقي الخبر على حاله من الرفع قبل دخولها[3].

وأما ذكرُ السيوطيِّ خبرَ كلٍّ من (كان)، و(كاد) وعدم ذكر اسميهما في العمد، وكذلك ذكر اسمي الحروف المشبهة بالأفعال، و(لا) التي للتبرئة، دون خبريهما؛ فذلك لأنَّ هذه الأربعة من المنصوبات، والمشهور في المنصوبات أنها فضلات، فخصَّها للتأكيد على عُمديتها استناداً إلى أصل الجملة لو جُرِّدت من هذه النواسخ، والتي أغفل ذكرها حكمها الرفع مع هذه النواسخ، وعند التجرد منها، وكونُ المرفوعاتِ عُمداً حرَّضه على أن يضرب عن ذكرها صفحاً.

ولا يجوز حذف العمدة من الكلام إلا إذا دل عليه دليل، ومن ذلك حذف المتعجب منه مع (أَفْعِل)، كقولهم: (أحسن بزيدٍ وأكرِم)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: 38)، "فإن قلت: كيف جاز حذف المتعجب منه مع (أفعل) وهو (فاعل)؟ قلت: لأنه أشبه الفضلة؛ لاستعماله مجروراً بالباء، فجاز فيه ما يجوز فيها"[4]، وذهب قوم منهم الفارسي (ت377هـ) إلى

---

[1] السيوطي، همع الهوامع (ج1/ 359).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 154)، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج1/ 348).

[3] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/ 1431).

[4] ابن الناظم، شرح الألفية (ج1/ 329).

أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء[1]، والحذف في العُمد بالقرائن أمرٌ غير منكورٍ عند الدارسين، وقد أسهبت في عرضه مصنفات النحاة، وذلك كحذف المبتدأ والخبر، وحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً، وهذه كلها عُمَد، مما يؤكِّد على أن الكلام لا يتألف بدونها، فكل كلام مفيد لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة، "وقد تخرج بعض التعبيرات عن طريقة التأليف هذه، ولكن النحاة يتأولون ذلك، كالنداء نحو: (يا رجلُ) فإنهم أولوه بـ (أدعو رجلاً)، على ما بين التعبيرين من تباين، وكالتعجب نحو (ما أعذب الماءَ)، فإنهم أولوه بـ (شيءٌ جعل الماء عذباً)" [2].

الفضلة لغة واصطلاحاً:

الفضلة لغة:

الفضلة: من فضَلَ الشيء يفضُلُ، وفضِل يفضَلُ، وفيه لغة ثالثة مركبة منهما وهي: فضِل بالكسر، يفضُلُ بالضم، وهو شاذ لا نظير له[3]، والفضلة: البقية من كل شيء، والثياب التي تُبتذلُ للنوم[4]، وما يخرج من الجسم من بول ونحوه، وجمعها فضلات وفضال[5]، والفضل: ضد النقص، والجمع فضول مِن فضُل يفضُل فهو فاضل، ورجلٌ فضَّالٌ ومُفضَّلٌ ومِفضال: كثير الفضل[6]، والإفضال: الإحسان وامرأة فُضُلٌ، في ثوب، وإنها لحسنة الفِضلة، وقد تفضلت، والمِفْضل: الثوب الذي تتفضل فيه[7]، والتفضُّل: التوشح، وامرأة متفضِّلة: متوشحة بالثوب تخالف بين طرفيه على عاتقها[8]، والفُضالة: ما فضل من الشيء، والفضيلة: الدرجة الرفيعة في الفضل[9]، والتفاضل: التمازي في الفضل[10]، وعليه قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني (ج2/ 268).

[2] السامرائي: فاضل، معاني النحو (ج1/ 14).

[3] الرازي، مختار الصحاح، مادة (فضل)، (ج1/ 240)، وابن منظور، لسان العرب، فصل (الفاء)، (ج11/ 525).

[4] الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (فضل)، (ج12/ 29)، والفيروزابادي، القاموس المحيط، مادة (فضل)، ص1043، والزبيدي، تاج العروس، مادة (فضل)، (ج30/ 172).

[5] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/ 1431).

[6] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (فضل)، (ج8/ 205).

[7] ابن سيده، المخصص (ج1/ 366).

[8] الفراهيدي، العين، مادة (فضل)، (ج7/ 44).

[9] ابن منظور: لسان العرب، فصل (الفاء)، (ج11/ 527).

[10] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (فضل)، (ج8/ 206).

﴿تَفْضِيلا﴾ (الإسراء: 70)، وتفضَّل الرجل: ادَّعى الفضل على أقرانه[1]، وعليه قولُ قوم نوح عن نبيهم –عليه السلام– كما أخبر تعالى:﴿ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ (المؤمنون: 24)، والفُضولي بالضم: المشتغل بما لا يعنيه[2]، وأفضل عليه: زادَ، والفواضل: الأيادي الجميلة[3]، والفضل: مصدرٌ بمعنى الفضل والزيادة، وفي الحديث: "فضلُ الإزارِ في النار"[4]، وهو ما يجرُّه الإنسان من ثوبه على الأرض كِبْراً وخيلاءً.

ومن العرض اللغوي السابق يتبين أنَّ مادة (فضلة) تدور حول معنى واحد قد تواطأت عليه التعريفات اللغوية، وهو الزيادة، فالبقية من الشيء هي ما زاد منه وفضِل، والثياب التي تُبتذل للنوم زائدة عن جملة ما يحتفي به من متاع، والمرأة متفضلة؛ لأنها توشحت بثوب زائدٍ سابغ طرحت طرفيه الزائدين وخالفت بينهما على عاتقها، وفضلات الطعام ما زادت عن حاجة الجسم، فتخلص منها ودرأها، والفضيلة خلقٌ حميدٌ اتصف به المرء فزاد به على الآخرين شرفاً ومكانةً، ولولا اكتساؤه بها ما فضُل عليهم وامتاز، ولا يدَّعي الرجل الفضل إلا من زيادة عنده بوَّأته اقتراف التمازي بأمور عليها حاز، وقد فضُل بها عن أقرانه وامتاز، والفضوليُّ لا يقنع بما يبلغه من خبرٍ ويأتيه، حتى يطلب زيادة تقحمه فيما لا يعنيه، والفواضلُ أيادٍ سابغةٌ في العطاء، عُرِفت بالجود والسخاء، فأغدقت في وجوه البر والرشاد، أزيد مما يُطلبُ منها ويُراد، والثوبُ المُسبَلُ فيه فضلٌ، يوقع صاحبه في اجتراح الممنوع؛ لأنه خرج بالزيادة في طوله عن الحدِّ المشروع.

الفضلة اصطلاحاً:

لم يحفل كتاب سيبويه (ت180هـ) بذكر الفضلة، وضاق كتاب (معاني القرآن) للفراء (ت207هـ) عن الصدع بها، ولكنْ ذكرها المبرد (ت285هـ) بمفهومها الاصطلاحي أربع مرات في المقتضب[5]، وجاءت عند ابن السراج (ت316هـ) في أصوله في مواضع ستة[6]، وكلها

---

[1] الجوهري، الصحاح، مادة (فضل)، (ج5/ 1719).

[2] الفيروزابادي، القاموس الميحط، مادة (فضل)، ص1043.

[3] ابن منظور، لسان العرب، فصل (الفاء)، (ج11/ 525).

[4] الحديث عند الخطابي، غريب الحديث (ج2/ 262)، والهروي، الغريبين في القرآن والحديث (ج5/ 1458)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج3/ 455).

[5] المبرد، المقتضب (ج3/ 116، 121)، (ج4/ 300، 399).

[6] ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 75، 300)، (ج2/ 121، 241، 242، 243).

تلبست بالمفعول، وتعرض لها الرماني (ت384هـ) مرة واحدة[1]، وبرزت كمصطلح عند ابن جني (ت392هـ) مرتين في اللمع، وأخريين في الخصائص[2]، وتناوشها الزمخشري (ت538هـ) مرتين في مفصله[3]، ولكن ابن يعيش (ت643هـ) ذكر الفضلة مراراً عديدة في شرح المفصل[4]، ولا شكَّ أنَّ ابن مالك (ت672هـ) وشُرَّاحَ الألفية، ومن تلاهم من النحاة المتأخرين كانوا أكثر منهم ذكراً، وأوسعَ لها نشراً.

والفضلة خلاف العمدة، وهي عند ابن مالك: "عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض"[5]، ويرى ابن عقيل (ت769هـ) أنَّ الفضلة: " خلاف العمدة...، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر"[6]، وقد عرفها الشاطبي (ت790هـ) بأنها: "ما جاز الاستغناء عنه في الأصل، أعني أصل التركيب" [7].

وكان الأشموني دقيقَ التعريف حين قال: "المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدَّ عمدة، كـ (ضربي العبدَ مسيئاً)، أو لتوقف المعنى عليه كقوله[8]:**[الخفيف]**

إِنَّمَـــا المَيِّـــتُ مَـــنْ يَعِـــيْشُ كَئِيبَـــاً كَاسِـــفَاً بَالُـــهُ قَلِيـــلَ الرَّجَـــاءِ"[9]

---

(1) الرماني، رسالة الحدود، ص84.

(2) ابن جني، اللمع في العربية، ص48، 162، والخصائص (ج1/ 165)، (ج2/ 509).

(3) الزمخشري، المفصل (ج1/ 89، 99).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 60، 199، 200، 203، 208، 209، 419)، (ج2/ 3، 7، 22، 24، 37، 39، 42، 48، 68، 69، 76، 121، 129، 281، 289، 299، 392)، (ج3/ 175، 187)، (ج4/ 307، 313، 319، 371، 527)، (ج5/ 78).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 265).

(6) ابن عقيل، شرح الألفية (ج2/ 155).

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ 422).

(8) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني، شاعر جاهلي نُسب إلى أمه، والبيت عند الأصمعي، في الأصمعيات، ص152، والمرزباني: أبي عبيد، معجم الشعراء، ص252، والبكري: أبي عبيد، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، (ج1/ 8، 306)، والحموي، معجم الأدباء (ج4/ 1446)، وابن منظور، لسان العرب (ج2/ 91)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/ 405)، (ج2/ 858)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج9/ 583).

(9) الأشموني، شرح الألفية (ج2/ 4).

فالحال في قوله (ضربي العبد مسيئاً) قد قامت مقام الخبر في كونها جزءاً متماً للفائدة، وكذلك (كئيباً) في البيت لو حذفت لحكم على المعنى بالفساد، ولعُدَّ الكلام ضرباً من التناقض والتضاد، ولعلَّ الصبان (ت1206هـ) زاد التعريف بياناً ودقةً في قوله عن الفضلة: "ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي"[1]، لا من حيث هو حدث لغوي.

وعرفها الغلاييني (ت1364هـ) فقال: "هي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ ركنيها، أي ليس مسنداً ولا مسنداً إليه...، وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه"[2]، وقال عباس حسن (ت1398هـ) في تعريفها: "الفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه في الأغلب المعنى الأساسي للجملة، وهي خلاف العمدة"[3]، ومما جاء في تعريف الفضلة عند المحدثين أنها: "خلاف العمدة، وهي مما يُستغنى عنه في الكلام، وذلك كالمفاعيل والتميز والحال...، وقد يلزم ذكرها لعارض"[4].

ويرى حماسة (ت1436هـ) أنَّ طرفي الإسناد لا يكونان إلا في الجملة، أما الفضلات فهي من شأن الحدث اللغوي، أي إنَّ الكلام هو الذي يحدد معناها، فيقول: "أن أقل قدر من الكلام المفيد يتمُّ بعنصري الإسناد وما سواهما قد تكون ضرورة وقد يستغنى عنها، ولكنها تبني جملة في الأساس من حيث هي، فإذا كان الكلام مفيداً؛ فإن العنصرين الأساسيين لابد أن يكونا لفظاً وتقديراً، و أما الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطق منه النظام النحوي، فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد"[5].

والفضلة هي التي تقع بعد تمام الجملة، وليس المقصودُ بذلك جوازَ الاستغناءعنها من حيث المعنى، ولا أنها تُحذف متى شئنا، ولكنَّ الفضلة في أوضح بيان لها ما ليست طرفاً في الإسناد، فإذا عرفت أطراف الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، فما سوى ذلك فهو الفضلة، وقد يلزم ذكرها ولا تحذف إذا توقف عليها معنى الكلام، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (لقمان: 18)، وقوله تعالى:﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الأنبياء: 16)، وكقوله تعالى:﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ (النساء: 93)، وقوله تعالى:﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ

---

[1] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ 252).

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج1/ 30).

[3] حسن: عباس، النحو الوافي (ج2/ 363).

[4] اللبدي: محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص173.

[5] حماسة: عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص35.

مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: 74)، وفي الحديث: "نهى النبيُّ –صلى الله عليه وسلم– عن بيع الحيوان اثنين بواحد نسيئةً، ولم ير به بأساً يداً بيد"[1]، فكل من (مرحاً، ولاعبين، ومتعمداً، ومفسدين، واثنين) وقعت أحوالاً، والحال فضلة باتفاق النحاة، ولكن لا يجوز حذف الفضلة في هذه المواضع لأن ذلك يفسد المعنى، ويخالف مراد الله في الآيات الكريمة، ومراد نبيه –صلى الله عليه وسلم– في الحديث.

والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، وإنَّ العمدة تحذف كالفضلة جوازاً ووجوباً؛ ولذا اعترض أبو حيان (ت745هـ) على الحدِّ الذي وضعه ابن مالك لكلٍ من العمدة والفضلة، هذا الحدُّ الذي لم يَخرُجُ الآخرون عن إطاره وفحواه، حيث قال: "وهذا كلام مدخول؛ لأن لنا من أجزاء الكلام ما يسوغ حذفه لدليل، ولا يسمى عمدة، ولنا من أجزاء الكلام ما لا يسوغ حذفه، ولو كان عليه دليل ويسمى عمدة، فمثال الأول: الفعل؛ فإنه يسوغ حذفه لدليل ولا يسمى عمدة...، ومثال الثاني: الفاعل والمفعول الذي لم يسمّ فاعله؛ فإن كلّا منهما يسمى عمدة، ولا يسوغ حذفه لدليل"[2]، ثم يقول اعتراضاً على حدِّ الفضلة: " يرد عليه بعض العمد الّذي يسوغ حذفه مطلقا، فمن ذلك المبتدأ في قطع النّعت، والخبر في نحو: لولا زيد لأكرمتك"[3].

ولا أرى أبا حيان (ت745هـ) محقاً في هذا الاعتراض؛ حين صال في إنكاره مُقرِّراً أنَّ الفعل الذي يسوغ حذفه لدليل لا يسمى عمدة، وهذا لا يلزم، إذ الفعل إنما هو مقصود في مدلول إعراب الاسم، ففي جواب من أقبل؟،نقول: زيد، والتقدير: أقبل زيدٌ، فالحدُّ الذي وضعه ابن مالك للعمدة هو أحد أقسام الاسم، وليس الفعل وارداً فيه، وكون الفعل طرفاً في الإسناد فهو عمدة، وهو يُسندُ ولا يُسندُ إليه؛ لأن الإسناد إليه مما تنفرد به الاسماء، ولو سقط الاستثناس بجملة الاستفهام لما كان لـ (زيد) أن يُحصر في الفاعلية، لاحتمال جريان الإبتداء والخبرية عليه، والمعنى مستقيم بتقدير لا يُستغنى عنه إطلاقاً، سواء كان المقدَّرُ فعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، ولولا هذا المقدَّر العمدة، لحكم على (زيد) بأنه لفظ سائب ينسحب عليه تعريف الاسم، يدلُّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، فليس يستقيم المعنى دون طرفي الإسناد على أي وجه من الوجوه، وهذا يعزز ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ الفعل عمدةٌ وإن حذف، بشرط أن

---

[1] الحديث في مسند ابن الجعد (ت220هـ) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، رقم الحديث (3390)، ص487.

[2] أبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 242، 243).

[3] المرجع السابق، ص243.

يقوم دليل مقام اللفظ به، وهذا الدليل في المثال المذكور هو الفعل (أقبل) الذي صُرِّح به في السؤال، وقد حُذف في الجواب، وهو عمدة.

والفاعل ونائبه في احتجاج أبي حيان عمدتان، ولا يسوغ حذفهما لدليل، وما كان له أن يتكئ على هذه الذريعة؛ لأن عدم حذفهما إنما يكون لعارض، وهو بقاء حديثٍ من غيرِ محدِّث عنه، وابن مالك حين وضعَ الحدَّ نظر إلى ذات العمدة، لا إلى ما يعرض لها.

وأما اعتراضه على حدِّ الفضلة فلا مبرر له؛ لأن ما مثّل به على حذف المبتدأ في النعت المقطوع كقولهم: (الحمد للهِ الكريمُ)، وحذف الخبر بعد (لولا) كقولهم: (لولا الخلَّةُ لهجرتُك)، ليس دليلاً على أن المبتدأ والخبر يجوز حذفهما مطلقاً إلا لعارض، فيجرى عليهما وهما عمدتان ما يجرى على تعريف ابن مالك للفضلة، بل حُذفا لدليل قام مقام اللفظ بهما، فلم يخرُجا عن تعريف العمدة، ولم يجرِ عليهما الحذف مطلقاً.

والرفع عند النحاة علم الفاعلية، وبقية المرفوعات مشبهة به، والنصب عندهم علم المفعولية، وبقية المنصوبات ملحقة بها، وأما الجر فهو عندهم علم الإضافة[1]، ويسجل الرضي (ت686هـ) اعتراضه على ذلك قائلاً: "والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى ... وأما الجر فعلم الإضافة، أي: كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظًا، كما في غلام زيد وحسن الوجه"[2].

التابع والفضلة

تبين مما سبق أن الجملة العربية تتكون من أركان أساسية تسمى العُمد، كالمبتدأ، والخبر، والفعل والفاعل، ونائب المفعول، وتتكون كذلك من فضلات زائدة على هذه الأركان، وهي المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز...، وعلمنا أنَّ شخصية العمدة الإعرابية تتمثل في الرفع، وأن شخصية الفضلة الإعرابية تتمثل في النصب، ولأن التوابع تتبع ما قبلها في الإعراب، إنْ رفعاً فرفع، وإنْ نصباً فنصب، وإنْ جراً فجر، فليس لها تلك الشخصية الإعرابية الثابتة المستقلة، بل تتبع العمد، وتتبع الفضلات على السواء؛ولذا صنفت التوابعُ فضلاتٍ، "والتوابع

---

[1] ينظر: الزمخشري، المفصل (ج1/ 37)، والرضي، شرح الكافية (ج1/ 69)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 81).

[2] الرضي، شرح الكافية (ج1/ 70).

الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها، إذ ليس واحدٌ منها يؤدي في جملته معنى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصلية، إلا النعت"[1].

فالنعت ينسحب عليه في امتناع الحذف ما قيل في الحال التي لا يجوز أن تحذف، وذلك لم ينزع عنها لباس الفضلة، ولا أقحمها في منازعة العُمد، إذ الأصل أنها خالية الطَرَفِ من الإسناد، وحذفها في الغالب لا يُخِلُّ بالمعنى المراد، فإن جاءت على خلاف ذلك، فأحدث حذفها بالمعنى اختلالاً، وأوجد في الدلالة قصوراً واعتلالاً، فذلك نقيض الأصل الذي يقاس عليه، ويحتكم في الحدود إليه.

إنَّ مجيءَ إخوةِ يوسفَ –عليه السلام– إلى أبيهم حدث كاملُ المبنى، تامُّ المعنى في قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾ (يوسف: 16)، ويصحُّ الاستغناءُ عن الحالة التي كانوا عليها عند مجيئهم وهي البكاء، وكذلك يُستغنى عن الظرف (عشاء)، وعن المنصوب على نزع الخافض (أباهم)؛ لأنها فضلات، والفضلةُ حذفها سائغ بلا اعتراض ولا نكير، إذا كان لا يفسدُ المعنى ولا يضير، والمعنى هنا بدونها مستقيمٌ في جملتِه، بإسناد المجيء في الآية إلى ضمير إخوته.

وهذا خلاف الفضلات في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً﴾ (ص: 27)، إذ المعنى لا يستقيم إلا بها، فالاستغناء عن الحال (باطلاً) ينفي خلق السموات والأرض، والاستغناء عن المفعول به، وما عطف عليه (السموات والأرض) ينفي الخلق أصلاً، مما يوجب الاعتداد بها في الكلام، لا على أنها عُمد، بل فضلاتٌ متممات، متعلقات بالعمدة مبيِّنات.

وحتى يزداد الأمر بياناً، فإن عمداء المدائن، لهم أعمال ينفردون بها دون مشاركة من أفراد رعيتهم، وغيابهم عن المشهد محفوف بالفوضى والاضطراب، وربما احتاجوا مع وجودهم من أعيان الرعية إلى من يشدُّ أزرهم، ويقوي ظهرهم، فكما أن مناصرة هؤلاء الأعيان لا يستغنى عنها في استقامة الحال، ودرء سوء المآل، فهي كذلك لا تخوِّلهم الاستعلاء، أو الانتظام في مصاف العمداء، ولكن إذا غاب أحدهم في سفر عارض، واستخلف واحداً من هؤلاء الأعيان ليقوم مقامه، في القيادة والزعامة، فإنه حقيق بهذا الوسام، جدير بالتربُّع على هذا المقام، فهو عمدةٌ في مقامه هذا لا يحيد عنه ولا يتحوَّل، إلا بعودة صاحبه الأول.

---

[1] حسن، النحو الوافي (ج3/ 437).

والمفعول به فضلة خارج عن الإسناد، ولكنه يصير عمدة يسندُ إليه الفعل حال غياب الفاعل، ولا يصح أن يحذف، ولا غنى عنه في الكلام، ولكنه في الآية السابقة ليس بعمدة؛ لأن الحاجة إليه في تمام المعنى جاءت في وجود الفاعل.

وعلى ذلك يفهم النعتُ في قوله تعالى:﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (الأعراف: 81)، وقوله تعالى:﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف: 138)، وقوله تعالى:﴿وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ (يوسف: 9)، فالفائدة لم تتحقق بخبر المبتدأ (قوم) في الآية الأولى، ولا بخبر الحرف الناسخ (قوم) في الآية الثانية، ولا بخبر الفعل الناسخ (قوماً) في الآية الثالثة، مع أنها جميعاً عمدة، ولكن جاء النعت ليتمم الفائدة الأساسية بالاشتراك معها، وهذا خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الأخبار أن تكملَ المعنى، وتتمَّ الفائدة.

وما جرى في الآيات السابقة يجري كذلك في تأنيب النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين عيَّر بلالاً –رضي الله عنهما– ، فقال له في ساعة غضبٍ: يا ابن السوداء، فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لبلال: "إنك امرؤٌ فيك جاهلية"[1]، فخبر المبتدأ (امرؤ) _وهو عمدة_ يحتاج إلى جملة (فيك جاهلية) ليتم الفائدة، ومثل ذلك قول أبي فراس الحمداني (ت357هـ): **[الطويل]**

وَنَحْـــنُ أُنَـــاسٌ لَا تَوَسُّـــطَ عِنْـــدَنَا لَنَـا الصَّدْرُ دُونَ العَالَمِينَ أَوِ القَبْرُ[2]

فجملة (لا توسط بيننا) وقعت نعتاً شارك الخبر (أناس) في تمام المعنى وبيان الفائدة. وإنَّ مشاركة النعت للخبر (العمدة) في تمام المعنى لا يقتضي كون النعت عمدة، إذ ليس هو طرفاً في الإسناد، وعلى هذا يصنَّف من الفضلات؛ فكلُّ ما ليس بعمدة هو فضلة، ولقد قال المبرد: "النعت فضلة يجوز حذفها"[3]، وهذا الحكم لازم ما لم يُحذفِ المنعوتُ، ويقُمِ النعتُ مقامه، فيشابه حينها نائب الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾

---

[1] الحديث في الصحيحين بغير هذا السياق، فلم يذكر فيه بلالاً، ولا قوله: يا ابن السوداء، وقد أخرجه البخاري، في الصحيح (ج1/ 15) رقم (30)، (ج8/ 16) رقم (6050)، ومسلم، في الصحيح، (ج3/ 1282، 1283) رقم (1661)، من حديث المعرور بن سويد قال: "رأيت أبا ذر الغفاري، عليه حلة، وعلى غلامه حلة، فسألناه عن ذلك؟، فقال: إني سابيت رجلاً فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: أعيرته بأمه؟ ...، زاد في الموضع الأول: "إنك امرؤ فيك جاهلية".

[2] الحمداني: أبو فراس، ديوانه، ص165، والثعالبي، التمثيل والمحاضرة ص109، والنويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (ج3/ 104).

[3] المبرد، المقتضب (ج4/ 399).

(التغابن: 2)، فتقدير الكلام: فمنكم فريقٌ كافرٌ، ومنكم فريقٌ مؤمن، وأنت ترى المبتدأ قد حذف، وقام النعتُ مقامه، فارتقى إلى رتبة العمدة، إذ صار طرفاً في الإسناد، وأعرب مبتدأً لا نعتاً، وصحة الحذف للنعت أو المنعوت عند النحاة لا تكون اعتباطاً، وإنما كل شيء يحذف بدليل وإلا كان ضرباً غير مفهوم الدلالة، وهذا ما أكد عليه ابن مالك بقوله:

"**وَمَــا مِــنَ المَنْعُــوتِ وَالنَّعْــتِ عُقِــل يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِل**"[1]

والنحاة يجيزون حذف النعت، وإقامة المنعوت مقامه إن علم[2]، كما في الآية السابقة، وظاهرة الحذف عموماً من شجاعة العربية عند ابن جني (ت392هـ)[3]، وهي من "جملة الفصاحة والبلاغة"[4]، في منطق بعض من سبقوه كالزجاج (ت311هـ)، ويراه الجرجاني (ت471هـ) أفيد معنى وأبعد دلالة إذ يقول: "ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد من الإفادة"[5]، غير أنَّ ابن يعيش (ت643هـ) لا يستحسن الحذف في باب النعت والمنعوت؛ لأنهما كالشيء الواحد، والبيان والإيضاح إنما يحصل بالجمع بينهما، "فكان القياس ألا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأن حذف أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجعٌ عما اعتزموه"[6]، فأغراض النعت المتعددة التي تنضوي تحت التوضيح والتخصيص لا سبيل إليها إلا أن يكونا مقترنين، فهما كالشيء الواحد.

وحذف المنعوت كثيرٌ سائغٌ عند النحاة في وجود قرينة تدلُ عليه[7]، والشرط في ذلك كونُ النعتِ صالحاً لمباشرة العمل، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ (سبأ: 11)، أي: دروعاً سابغات،أو كون المنعوت بعضَ اسم مخفوض بـ (مِن) أو (في) كقولهم: (منا ظعن، ومنا أقام)"[8] ،وإن الذي يعنينا هنا في كون النعت فضلةً لا عمدةً أنْ نشيرَ إلى جواز حذفه إن عُقل، وذلك إذا تقدمه ما يدل عليه، قال ابن جني (ت392هـ): "وقد حذفت الصفة، ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرٌ عليه ليلٌ، وهم يريدون ليلٌ طويلٌ،

---

[1] ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص45.

[2] ينظر: المبرد، المقتصب (ج2/ 137)، وابن جني، الخصائص (ج3/ 368)، الزمخشري، المفصل (ج1/ 152).

[3] ابن جني، الخصائص (ج2/ 362)،

[4] الزجاج، إعراب القرآن (ج1/ 286).

[5] الجرجاني، دلائل الإعجاز (ج1/ 146).

[6] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 253).

[7] سيبويه، الكتاب (ج2/ 345)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 156).

[8] الأشموني، شرح الألفية، (ج2/ 328).

وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها"[1]، وإنك حين تقول: (وجدته إنساناً) تستغنى عن النعت (عظيماً أو كريماً أو شجاعاً...)، بما في النطق به من تفخيم وتعظيم ، أو يكون التقدير: (بخيلاً لئيماً ماكراً) بما في التلفظ به من تطويح وتطريح، وكأنك بما تعطيه من تنغيم تنعته نعتاً مناسباً، مدحاً كان أو قدحاً، تشارك فيه أيضاً قسمات وجهك، وحركات جسدك، ولغة عينيك.

ويقل حذف النعت في الكلام وعلةُ ذلك عند السيوطي فوات المقصود الذي يُنالُ به، قال: "يقل حذف النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم، فحذفه عكس المقصود"[2]، والعلة عند البلاغيين "لمكان استبهامه"[3] ،وهذا كلُّه لا يمنع النعت من أن يتَّشِح برداء الفضلة، ويتجمَّلَ بصبغتها، فما أشبهه بالحال التي لا خلاف على أنها وصف فضلة، وقد يكون صاحبها عمدة، ولا تتحقق الفائدة إلا بمشاركتها كما مثَّلنا سابقاً، والنعت كذلك؛ لأنهما (الحال والنعت) وبقية التوابع ليست طرفاً في الإسناد، وربما جاء كل من الحال والخبر في معنى الصفة، كقولنا:(المؤمنون فائزون، والمؤمنون قوم فائزون، وجاء المؤمنون فائزين)، فكلمة (فائزون) في الجملة الأولى عمدة، وهي طرف في الإسناد؛ لأنها خبر، وفي الجملة الثانية فضلة لأنها نعتٌ للخبر، وتشاركه في تمام الفائدة، وفي الجملة الثالثة فضلة، حيث تُعرب حالاً، ويجوز طرحها والاستغناء عنها في هذا الموضع.

ولعل مما يزيد الأمر تبسيطاً أنَّ الفضلات إذا حذفت من الكلام لا يُلامُ المُعْرِبُ عند إغفالها، والإعراض عن تقديرها، بخلاف العمدة إذا حذفت، فتقديرها مُعتبر، وإهمالها لا يُغتفر، وما قلته له نسبٌ وقرابةٌ مع ما قاله ابن هشام (ت761هـ): "إِنَّمَا يُشْتَرَطُ الدَّلِيلُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ الْجُمْلَةَ بِأَسْرِهَا أَوْ أَحَدَ رُكْنَيْهَا أَوْ يُفِيدُ مَعْنًى فِيهَا هِيَ مَبْنِيَّةٌ عليه...، أَمَّا الْفَضْلَةُ فَلَا يُشْتَرَطُ لِحَذْفِهَا وُجْدَانُ دَلِيلٍ بل يشترط ألا يَكُونَ فِي حَذْفِهَا ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ أَوْ صِنَاعِيٌّ"[4].

وأما بقية التوابع من توكيدٍ، وعطفٍ، وبدلٍ؛ فإنها "فضلات يصح الاستغناء عنها؛ إذ ليس واحدٌ منها يؤدي في جملته معنى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصلية"، فلو أننا قرأنا بتمعن هذه العبارات: (حضر النُوَّاب **أجمعون**)، (انهزم الأعداءُ **وأعوانُهم**)، (مات الخليفة **عمر**)، (يستعطفني هذا **الغلام**)، فالتوابع التي هي على الترتيب: توكيد، وعطف نسق، وعطف

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص (ج2/ 372).

[2] السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 152).

[3] ابن الأثير، المثل السائر (ج2/ 96)، والعلوي: يحيى بن حمزة، الطراز (ج2/ 59).

[4] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج3/ 198).

بيان، وبدل، لم تؤدِّ في سياقها معنى أساسياً لا تتحقق الفائدة من الكلام إلا به، والدليل على ذلك أنَّ حضور النواب، وانهزام الأعداء، وموت الخليفة، والاستعطاف ، كلها معانٍ أصلية تامة من غير هذه التوابع، ولا يعنى ذلك أن ذكر التوابع وحذفها سِيان، بل أضاف كل تابع منها إلى المعنى الأصلي زيادة بيان، لو حذفت لما تأثر المعنى الأصلي للجملة، فحقيق بها الفضلة، ولعل حماسة (ت1436هـ) عبر عن ذلك بوضوح حين قال: "فالتوابع _إذن_ عناصر غير إسنادية يتم بها إطالة عنصر إسنادي أو غير إسنادي في الجملة، بحيث يكون التابع مع متبوعه مركباً واحداً يمثل عنصراً واحداً في الجملة، سواء أكان هذا العنصر إسنادياً، أم غير إسنادي"[(1)].

فتراكيب التوابع تتسم بأن الثاني فيها لا يتمتع بأي وظيفة نحوية متميزة ومستقلة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحوي، فما هو إلا مجرد إطالة وامتداد تقييدي للأول، ومن هنا فقد عدَّت التوابع عند القدماء ضمن أنواع الإطناب بالزيادة[(2)].

والنعت من بين التوابع هو الذي يمتنع حذفه غالباً؛ ولذا أُوليَ عن التوابع الأخرى زيادة بسط وتفصيل، مع شيء من الإيضاح والتعليل، والاستئناس بالشواهد للتدليل والتمثيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(1) عبد اللطيف: محمد حماسة، التوابع في الجملة العربية، ص6.

(2) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج3/ 197).

المبحث الخامس: عدد التوابع بين القدماء والمحدثين

عدد التوابع عند القدماء

اختلف قدماء النحاة في عدد التوابع، ومحل الخلاف بينهم عطفُ البيان، هل هو نوع قائم بذاته؟، أم هو البدل المطابق كما يرى الرضي (ت686هـ)[1]؟، أم يُدرج في عطف النسق كما يرى الزجاجي (ت337هـ)[2]؟.

وأكثر القدماء على أن التوابع خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، ومن هؤلاء ابن السراج (ت316هـ) فقد ذكر أنَّ: "التوابع خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف"[3]، ويوافقه ابن جني (ت392هـ) إذ يقول: "وهي على خمسة أضرب: وصف، وتوكيد، وبدل، وعطف بيان، وبيان بحرف" [4]، ويظاهرهما الزمخشري (ت538هـ) في ذلك قائلاً: "وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"[5]، وما سوى عطف البيان من التوابع محل اتفاق بين القدماء، ولقد ورد ذكره عند سيبويه (ت180هـ) [6]، وعند المبرد (ت285هـ) [7]، ومن التتبع لمصنفات القدماء يتبيَّنُ للدارس أن البيان عند الأكثرين منهم هو خامس الأربعة التوابع، له عندهم ذكرٌ واصطحاب، وحضورٌ مشهودٌ في هذا الباب.

وبعض النحاة من القدماء عدَّها أربعة، وهم قلة منهم الزجاجي (ت337هـ)، قال في باب ما يتبع الاسم في إعرابه: "وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"[8]، ومنهم ابن معطٍ (ت628هـ) في كتابه الفصول[9]، وهذا ما تبنَّاه الكوفيون أيضاً إذ أسقطوا عطف البيان؛ لأنه في عرفهم بدلٌ مطابقٌ، ليس متميزاً عنه بشيء ذي بال، حتى إنهم لم يترجموا له،

---

[1] الرضي، شرح الكافية (ج1/ 361)، (ج2/ 379).

[2] الزجاجي، الجمل في النحو، ص72.

[3] ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 19).

[4] ابن جني، اللمع في العربية، ص81.

[5] الزمخشري، المفصل، ص143.

[6] سيبويه، الكتاب (ج2/ 186، 192، 194، 195).

[7] المبرد، المقتضب (ج4/ 209، 220، 227، 265، 266).

[8] الزجاجي، الجمل في النحو، ص72.

[9] ابن معط، الفصول الخمسون، ص234.

كما قال الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في باب عطف البيان: "هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون"[1]، ونصَّ ابن الأنباري على ذلك في أسرار العربية[2] .

وينكر الرضى الاستراباذي (ت686هـ) عطف البيان، ويطرحه من جملة التوابع، مُحتجَّاً بشيخ نحاة البصرة سيبويه (ت180هـ)، في أنه لم يجعل عطف البيان تابعاً، وأنه بذلك حصر التوابع في أربعة لا خامس لها، فقال: "بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان"[3].

وليس الأمر كما قال، بل إن سيبويه _كما ذكرتُ سابقاً_ صرح بذكره في باب النداء على أنه نوعٌ متميز عن البدل، وصدح به في التعليق على بيت رؤبة: [الرجز المشطور]

إِنَّـــي وَأَسْـــطَارٌ سُـــطِرْنَ سَـــطْرَاً لَقَائِـلٌ: يـا نَصْـرُ نَصْـرَاً نَصْـرَاً[4]

حيث قال: "وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل (نصراً) عطفَ البيانِ ونَصَبَه"[5].

والرضي لم يَقْدحْ برأيه هذا في رد البيان جُزافاً، بل بعد تعمق واستقصاء، وتفحص واستيفاء، دل على ذلك قوله: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل من الكل وعطف البيان"[6]، وهذا رفضٌ منه لطيفٌ معتبرٌ، بعد طول تمحيصٍ ونظر، في حججِ من فرقوا بين البدل وعطف البيان، إذ يراها بعيدةً عن اليقين والجلاء، قريبة من الوهم والخفاء.

ترتيب التوابع

ابن جني كما رأيت، يقدم النعت على سائر التوابع، ومثله ابن الحاجب (ت646هـ)؛ لكونه أكثر استعمالاً من بقية التوابع[7]، والزجاجي سابق لهما، في جعل النعت أول التوابع، وإن خالفهما في التعليل، فقد ذكر في (الجمل): "إذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، ثم التوكيد، ثم

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 102).

[2] ابن الأنباري: أبو البركات، أسرار العربية، ص216.

[3] الرضي، شرح الكافية (ج2/ 379).

[4] البيت لرؤبة، ملحقات ديوانه، ص174، والفراهيدي، الجمل في النحو، ص82، وسيبويه، الكتاب (ج2/ 186)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 209)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 334)، والنحاس، عمدة الكتاب، ص158، وابن جني، الخصائص (ج3/ 407).

[5] سيبويه، الكتاب (ج2/ 186).

[6] الرضي، شرح الكافية (ج2/ 379).

[7] المرجع السابق (ج2/ 282).

البدل، ثم العطف، وسبب تقدم النعت على التوكيد، إنك لا تؤكِّد الشيء إلا بعد معرفته واستقراره"[1].

فالنعتُ لا شكَّ أكثرُ انتشاراً في الكلامِ من أقرانه، وتقديمه عليها سائغ مقبول، وحكم لا يخالف الأصول، وهذا تأييدٌ لابن جني فيما يقول، وهو الذي يتمم معنى منعوته، بوسمه أو وسم ما تعلق به، حيث يوضحه أو يخصصه، وهذا أدعى لتأكيده، إذ كلما كان الاسم أشدَّ وضوحاً وأكثر، كان الحكم عليه أيسر، والتوكيد يشبه الحكم، فحريٌّ أن يسبقه النعتُ ترتيباً؛ وهذا ما يشهدُ للزجاجي أنه كان في تأويله مصيباً، ولولا أنَّه ينكر عطف البيان كتابع مستقل، ويُدرجه في النسق، لاعترضنا عليه؛ لأن عطف البيان أكثر وضوحاً من متبوعه، والنعت مثل المنعوت في الوضوح أو أقل، فالبيان أولى من النعت في التقديم وأحق، حسب تعليله الذي سبق.

وأما الذين قدَّموا التوكيد على بقية التوابع كابن السراج، والزمخشري، وابن كيسان؛ فلأن التوكيد يتضمن حقيقة المتبوع، والنعت يتضمن حقيقته وحالاً من أحواله، وفي ذلك يقول ابن يعيش (ت643هـ): "وإنما رتبناها هذا الترتيب، فقدم التأكيد؛ لأن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه؛ لأن النعت يتضمن حقيقة الأول، وحالاً من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير...، كما قُدم النعتُ على عطف البيان؛ لأن عطف البيان ضربٌ من النعت، وقدم عطف البيان على البدل؛ لأن البدل قد يكون الأول، وأُخِّر العطف بالحرف؛ لأنه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة"[2].

وجاء ابن مالك (ت672هـ)، فرتَّب التوابع مبتدئاً بالنعت مختتماً بالبدل، فقال:

يَتْبَــعُ فِــي الإِعْــرَابِ الَاسْــماءَ الأُوَل نَعْــتٌ وَتَوْكِيــدٌ وَعَطْــفٌ وَبَــدَل[3]

وتعرض للتابع في التسهيل فقال في تعريفه: "وهو توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطف بيانٍ، أو عطف نسقٍ، أو بدل"[4]، وهو في الموضعين لم يتعرض لترتيبها إذا اجتمعت، غير أنه قرَّر ذلك في التسهيل: "ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتأكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق"[5]، فيقال: "جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسه أخوك وزيدٌ"[6]

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/ 241).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 218).

(3) ابن مالك، الألفية، ص44.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 286).

(5) المرجع السابق، 338.

(6) الأشموني، شرح الألفية (ج2/ 316).

ويريد بالعطف في الخلاصة البيانَ والنسقَ معاً، وعلى هذا الترتيب من تقديم النعتِ عند اجتماع التوابع، درجَ شُرَّاح الألفية، كما قال الأزهري: "ولها أبواب إذا اجتمعت يبدأُ بالنعت، ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق"[1]، ولقد بُوِّبت التوابع عند شُرَّاحِ الألفية مبدوءة بالنعت، ثم التوكيد، ثم البيان، ثم النسق، ثم البدل، حسب ورودها عند ابن مالك.

ويعلل الأزهري (ت905هـ) لانحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة قائلاً: "ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أول لا، الأول النعت، والثاني عطف البيان"[2].

عدد التوابع عند المُحدَثين

أكثرُ المُحدَثين من النحاة على أن التوابع خمسة، وتلقفوا ذلك بالرضا والتسليم، غيرَ أنَّ نفراً منهم آوَوْا إلى ربوة الرضي، بأقواله يأخذون، وبأدلته يستظلون، في طرح البيان من جملة التوابع، والمناداة بجعله والبدلَ باباً واحداً، ومن هؤلاء عباس حسن (ت1398هـ)، فقد ذهب إلى أن الفرق بينهما معدوم، والتباين الذي تخيله الأوائل وهمٌ لا يقوم، فقال: "والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملةٌ فيما سبق، لا غالبة، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما؛ لما في هذا من التيسير، ومجاراة الأصول اللغوية العامة.

أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات، فرأيٌ قام على التخيل والحذف والتقدير من غير داعٍ، ومن غير فائدة تُرتجى، ومن السداد إغفاله وإهماله"[3].

ويُعدُّ عبده الراجحي (ت1431هـ) من هذه الثلة الداعية إلى التيسير، بإحداث ما يُقبلُ من التغيير، من غير إرباك ولا مساس بالواقع اللغوي، وما قُرِّر له عند النحاة من أساس، حيث دعا إلى توحيد المصطلحين، والجمع بين البابين، فقال: "يعترف النحاة بأن عطف البيان يصح إعرابه بدلاً؛ بدل كل من كل، لكنهم يقرُّون أن هناك مواضع لا يصحُّ أن يكون فيها بدلاً، والحق أن هذه المواضع التي قرروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي، ومن الأفضل طرح عطف البيان، وتوحيده مع البدل"[4].

---

[1] الأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 107)،

[2] المرجع السابق (ج2/ 107).

[3] حسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 546).

[4] الراجحي، التطبيق النحوي، ص385.

ويعزِّزُ فيصل إبراهيم صفا قوله صاحبيه بتوحيد البدل وعطف البيان في باب واحد، ولكنه يميل إلى تسميته بـ (باب البيان)، فيكون البدل ضميماً إلى البيان، حيث يقول: "كلٌّ مِنْ عطفِ البيانِ والبدلِ تابعٌ يوضحُ حقيقة ذات المتبوع بما يساويها، أو يوضح المتبوع بما هو يشتمل عليه، أو بجزء منه، والمصطلح اللائق بهذه الوظيفة، والذي يُستعاضُ به عنهما هو مصطلح البيان"[1].

وليس لهذا الاقتراح مسوغٌ مقبول؛ لأن البدل أوسع من البيان، وله فروعٌ لا يمكنُ إغفالها، وأجزاءٌ لا يصح إهمالها، وضم البيان إليه أولى وأحق، وأوثق وأدق، ثم إنَّ المخزومي الذي تبنَّى وجهته، وتلقف دعوته، قد أسقط البدل من زمرة التوابع، فكيف يجمع بين عطف البيان والتوكيد، وقد صنَّفه من التوابع، وأخرج البدل منها؟.

وهذا الدمجُ وما صحبه من تعليلات وتحليلات، لا يروق لسعيد الأفغاني (ت1417هـ) فيرى أن التوافق واضحٌ بين البدل والبيان، إلا في حالات فيقول: "بعض النحاة لا يقول بتابع خامس، وهو عطف البيان، ويجعل التوابع أربعة فقط، وكل أمثلة عطف البيان يجعلها من البدل المطابق (بدل الكل من الكل)، والحق أن هذا يمكن في بعض الأمثلة، لا كلها"[2]، ويعلل الأفغاني لذلك قائلاً: "فحيثما بقيت الجملة سليمة بوضعنا التابع مكان المتبوع تصح البدلية فيها وعطف البيان، وحيثما يختل اللفظ أو المعنى فالتابع عطف بيان حتماً، فالجملة (جارتك جاء خالد أخوها) تختل إذا حذفت منها عطف البيان "أخوها"، ولو كان بدلاً ما اختلت"[3]

وأما محمد حماسة عبد اللطيف (ت1436هـ)، فيرى ضرورة الفصل بينهما، ويعترض على عبارة النحويين المشهورة (كل ما صح أن يعربَ عطف بيان يصحُّ أن يعربَ بدلاً)، فهي تعني بوضوح أنَّ "البنية السطحية لكل من البدل وعطف البيان واحدة مع (البدل المطابق)، ولكن الذي يختلف هو التقدير، أو البنية العميقة، وتعني أيضاً أن البنية السطحية في أحيان كثيرة تشير إلى بنيتها العميقة، حيث لا يمكن إحلال الثاني محلَّ الأول في التقدير، وهنا يكون الترتيب عطفَ بيانٍ لا بدلاً"[4].

وهذا الذي يتشبث به حماسة، ويراه تفنيداً دقيقاً، وتفكيراً لغوياً عميقاً، رشحت به عقول النحويين القدماء، ينبغي عنده وعند الداعين بدعوته أن يُحترم ويصان، من غير تسفيه ولا

---

[1] صفا: فيصل، عطف البيان والبدل باب واحدٌ أم بابان، ص71.

[2] الأفغاني: سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص372.

[3] المرجع السابق، ص372، 373.

[4] عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص70.

امتهان، إذ الفروق بينهما حواجز تثبت الاستقلال، وتبرهن على التباين والانفصال، وذلك بالنظر إلى البنية العميقة حين قال: "ومسألة الفرق بين عطف البيان والبدل تكشف تعامل النحويين مع ما يُسمى البنية العميقة في تفسير البنية الظاهرة، واعتبارهم إياها في التحليل، وعلى أساسها فرقوا بين عطف البيان والبدل، مع اشتراكهما في البنية الظاهرة"[1].

وما أفاء به حماسة من تحليل توليدي تحويلي، وترنمٍ بالبنية العميقة، هو ما يُعدُّ عند معارضيه تخيُّلاً، ليس من الواقع اللغوي في شيء.

وبالنظر إلى الفروق التي وضعها النحاة بين البدل والبيان، يرى الباحث أنَّ من الممكن تجاوزها طلباً للتيسر الذي نبتغيه، وإشاعة للنهج الذي نرتضيه، وإليك الفروق الأربعة التي جعلوها فيصلاً بين البدل والبيان وهي[2]:

أحدها: أنّ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم: (يا أخانا زيدًا)، والبدلُ في التقدير من جملةٍ أخرى على الصحيح بدليل قولهم: (يا أخانا زيدُ).

الثاني: أنّ عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدلُ، لأنّه يجوز أن تُبدَل النكرة من المعرفة، والمعرفةُ من النكرة، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الثالثُ: أنّ البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الرابعُ: أنّ البدل قد يكون غيرَ الأوّل، كقولك: (سلب زيدٌ ثَوْبُه)، وعطفُ البيان لا يكون غيرَ.

وهذه الفروق شكلية لا جوهرية، يطغى عليها التصور والخيال، وأكثرها محلُّ اختلاف بين النحاة، لم تحظَ بإجماعٍ فيمرر، ولا باتفاق فيقرر، فموافقة البيان لمتبوعه تعريفاً وتنكيراً ليس بمسلمٍ به، وقد جاء من الشواهد ما ينفيه، قال الزمخشري(ت538هـ): "(مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله (آيات بينات)"[3]، وتعقيباً على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى﴾ (سبأ: 46) قال الزمخشري: "بواحدةٍ بخصلة واحدة، وقد فسرها بقوله (أن تقوموا) على أنه عطف بيان لها"[4]، والبيان في الحالتين خالف متبوعه في التعريف والنكير، إذ جاء عطف البيان معرفة، والمتبوع نكرة.

---

[1] عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ، ص71.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 274).

[3] الزمخشري، الكشاف (ج1/ 387).

[4] المرجع السابق (ج3/ 589).

واعترض ابن هشام (ت761هـ) على إعراب الزمخشري، وحكم عليه بأنه سهوٌ[1]، وجوَّز ذلك في البدل من غير خلاف، ورفض أبو حيان (ت745هـ) كذلك ما جهر به الزمخشري، واعتبره "مخالفةً لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليها"[2]، مع أنَّ للزمخشري فيما ذهب إليه سنداً وظهيراً، وقفنا عليه في شرح الكافية، حيث جوَّز صاحبه التخالف في عطف البيان قائلاً: "والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان أيضاً، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي"[3].

وكون المسألة تخضع للقبول والإعراض، ويحوم حول حماها النقد والاعتراض، فهذا بلا شكٍّ يخترق سياج الإجماع، ويغري بالإيغال فيما ذهبنا إليه، ويجرؤنا على تجاوز ما ذكر من مفارقات، نُصبتْ لتميز البيان من البدل.

وقولهم: إن البيان لا يكون مضمراً، ولا ينبغي لمتبوعه الإضمار؛ لأن حقهما الإظهار، فلم يلتزم به الزمخشريُّ أيضاً في إعراب قوله تعالى:﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (المائدة: 117)، إذ يقول: "ويجوز أن تكون (أنْ) موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً"[4]، ولقد عدَّه ابن هشام وهماً فقال: "وَلَا أَن تكون مَصْدَرِيَّة، وَهِي وصلتها عطف بَيَان على الْهَاء فِي بِهِ...؛ لأَنَّ عطف الْبَيَان فِي الجوامد بِمَنْزِلَة النَّعْت فِي المشتقات، فَكَمَا أَن الضَّمِير لَا ينعَت كَذَلِك لَا يعْطف عَلَيْهِ عطف بَيَان، وَوهم الزَّمَخْشَرِيّ فَأَجَاز ذَلِك ذهولا عَن هَذِه النُّكْتَة"[5].

وجوَّز الكسائي (ت189هـ) نعت مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم[6]، وضرب أمثلة على ذلك منها قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ: 48).

وأما قولهم: إن البدل قد يكون غير الأول، فهذا في بدل الاشتمال الذي مثلوا له بقولهم: (سُلب زيدٌ ثوبه)، والقائلون بضمِّ البيان إلى البدل في باب واحدٍ يقصدون بدل الكل (البدل المطابق)، ولا يلتفتون إلى الأبدال الأخرى، وإن اجتمعت تحت مظلته، وتفرعت من شجرته.

---

[1] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص594.

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1943).

[3] الرضي، شرح الكافية (ج2/ 384).

[4] الزمخشري، الكشاف (ج1/ 696).

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ص49.

[6] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص593، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 149).

وإنَّ مما يتوجب التنويه إليه أنَّك ترى الكثير من الدارسين يحسب القولَ بضم البيان إلى البدل بدعةً نكراء، وفكرةً شوهاء، لم يقترفْها إلا المحدثون من العلماء، ويرى أن البحث عن الفروق بين البيان والبدل نهج أصيل عند القدماء، غير أن الزجاج (ت311هـ) يقطع بخلاف ذلك فيقول: "ما علمت أحداً فرق بينهما إلا ابن كيسان (ت299هـ) فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْبَدَلَ يُقَرِّرُ الثَّانِي فِي مَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَكَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْأَوَّلَ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ أَنْ تُقَدِّرَ أَنَّكَ إِنْ ذَكَرْتَ الِاسْمَ الْأَوَّلَ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِالثَّانِي، وَإِنْ ذَكَرْتَ الثَّانِي لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِالْأَوَّلِ، فَجِئْتَ بِالثَّانِي مُبَيِّنًا لِلْأَوَّلِ قَائِمًا لَهُ مَقَامَ النَّعْتِ وَالتَّوْكِيدِ"[1]، فهو يرى أن السابقين في القرون الثلاثة الأولى لم يفرقوا بينهما، واستثنى منهم ابن كيسان الذي بحث في الفروق، ونقَّب عنها.

والباحث مع إجلاله للقدماء، وتوقيره للسادة العلماء، يرى بأن إدراج البيان في البدل المطابق أدعى للتيسير والتسهيل، وأسلم من التقدير والتخييل، إذ لا جدوي في الدرس النحوي المعاصر من إشاعة تلك الفروق الفاصلة، والتنظير للجدليات الحاصلة، فكيف ونحن نرى في هذا الزمان إقبال الدارسين على النحو محصوراً؟، ونشهد في همتهم عجزاً وضموراً ؟ فلست أرى حاجة لتقدير مضمرٍ بلا طائلٍ من تقديره، يحصرُ الإعراب في عطف البيان، ويبطل البدلية؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وتكرار العامل هنا يكون مشفوعاً بخلل في التركيب، وفي جعله بياناً سلامة من اللوم والتثريب، فـ (إبراهيم) هي عطف بيان، وإن شئت فقل (بدلٌ) في قولنا: (أيها التاجر إبراهيم)، ولا نُحمِّل الجملة ما لا تحتمل بتقدير عامل محذوف من جنس العامل المذكور وهو (أيها)، إذ لا يدخل حينئذٍ إلا على معرف بـ (بأل)، ومن الخطأ دخوله على العَلَمِ، وأعتقد أننا إلى الصواب أقرب لو جعلنا التبيين والتوضيح هدفاً منشوداً عند معالجة الشواهد النحوية التي جاءت في نظم العرب ومنثورهم، وفيما كان أيضاً من صناعة النحاة بغرض التمثيل على تقعيداتهم النحوية، ولم نفترض طرح المبدل منه، والإحلال محلَّه؛ لأنّ التعلق بذلك يضيِّق علينا المسالك، وخاصة أننا لم نجد لهذا التأويل والتفريق على المعنى شفيعاً ولا سلطاناً، ولا أثر له في دلالة التركيب زيادة ولا نقصاناً، فإذا أضفنا إلى هذا وذاك أنَّه لم يرد في القرآن موضعٌ يصح إعرابه بياناً إلا ويعربُ بدلاً، ولا أثر في الكتاب الحكيم لما تخيلوه من تقديرات، وتصوروه من تأويلات، وذلك أدعى إلى الزهد في كل ما ورد من خلاف وجدل، والاطمئنان إلى ضم البيان إلى البدل.

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج2/ 464).

التوابع بين الطرح منها والزيادة عليها

وإنَّ من هؤلاء لفريقاً خرجوا عن المألوف، فأحدثوا خلافاً طال مداه، وعلا صداه، في أروقة النحاة؛ وما ذلك إلا لأنَّ التركيب النحوي عند النحاة القدماء يقتصر على التركيب الإسنادي الجملي، كما قال ابن يعيش (ت643هـ): "وذلك أن المركب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيبُ الإفراد أن تأتي بكلمتَيْن، فتركّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن، وهو من قبيل النقْل، ويكون في الأعلام، نحو"معديكرب" و"حضرموت" و"قَالِيقَلَا"[1]، والمقصود بتركيب الإسناد، أن تركب كلمة مع أخرى على أن يكون لها بها تعلق، "على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة، وإنما عبَّر بالإسناد، ولم يعبِّر بلفظ الخبر؛ وذلك من قِبل أن الإسناد أعم من الخبر...، فكل خبر مسند، وليس كل مسندٍ خبراً"[2].

ولبيان الأمر وتوضيحه فإن (نجح محمدٌ)، و(محمدٌ مجتهدٌ)، و(في البيت)، و(مع زيدٍ) تراكيبُ لا مركزية، نظراً إلى أن توزيع التركيب، ووظيفته لا يماثلان توزيع أي من مكوناته أو وظيفته، فالتركيب الجملي، (نجح محمد)، و(محمدٌ مجتهد) يتكون من المسند والمسند إليه، فأي منهما ليس مكافئاً نحوياً للتركيب النحوي ككل، كذلك هو الشأن مع أشباه الجمل، فشبه الجملة ليس مكافئاً نحوياً لحرف الجر وحده، ولا للاسم وحده، أي لا يقوم حرف الجر وحده بوظيفة شبه الجملة، ولا الاسم وحده يقوم بهذه الوظيفة، كما أن الفعل وحده لا يقوم بوظيفة الجملة في (نجح زيدٌ)، ولا الاسم وحده يقوم بها[3].

ولكن التركيب الذي يجمع التابع والمتبوع هو تركيب مركزي، فلو تأملنا: (عليٌّ الشجاع)، و(عليٌّ عليٌّ)، و(عليٌّ أبو الحسن)، و(محمدٌ وعليٌّ) لوجدناها مماثلة في توزيعها ووظيفتها لتوزيع أحد مكوناتها المباشرة، فـ (عليٌّ الشجاع) مكافئ نحوي لـ (علي)، و(عليٌّ عليٌّ) مكافئ لـ (عليّ)، و(عليٌّ أبو الحسن) مكافئ لأي من المكونين، وكذلك (محمدٌ وعليٌّ) مكافئ نحوياً لأي من مكونيه المباشرين؛ لأننا نقول: (جاء محمدٌ وعليٌّ) و(جاء محمد)، أو (جاء عليٌّ)، و(نجح عليٌّ أبو الحسن)، ونقول: (نجح عليٌّ) أو (نجح أبو الحسن)، فكل تركيب نحوي سابق يمكن استبدال أي من مكوناته به، فالوظيفة التي يقوم بها التركيب، يمكن أن يقوم بها أي من مكوناته المباشرة؛ ولهذا كان هناك تكافؤٌ نحوي بينهما، وعلى هذا يكون المكون الآخر

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 72).

[2] المرجع السابق، ص72.

[3] ينظر: الشايب: فوزي، التوابع (مقارنة لسانية)، ص322، 323.

(النعت) في قولك: (خالدٌ المقدام)، تابعاً وظيفياً للأول، وكأنه امتداد أفقي أو إطالة تقييدية، وهذا ينسحب على البدل والعطف والتوكيد، فتراكيب التوابع التي تتسم بأن الثاني فيها لا يتمتع بأي وظيفة نحوية متميزة ومستقلة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحوي، فما هو إلا مجرد إطالة، وامتداد تقييدي للأول، ومن هنا عدت التوابع عند القدماء من الإطناب بالزيادة[1].

والنحاة التقليديون لم يعتنوا بالتفريق بين التركيب المركزي، والتركيب اللامركزي، وهذا ما عمَّق الخلاف، وباعد الشُّقَّة بين اللغويين والنحويين المحدثين، فرَكِبَ بعضُهم الشطط، وتبنى وجهاتِ نظرٍ غير صائبة، أحدثت انقلاباً على موروث القدماء في باب التوابع، فطُرِحَ بعضُها، وجُلب إليها ما ليس منها في شيء، ولسوف أعرض لاثنين من هؤلاء العلماء؛ لنقف على ما جاءا به من غريب الآراء، وكيف جُوبهت اجتهاداتهما بالردِّ والنكير، وقوبلت بضجيجٍ كبير؟.

التوابع عند إبراهيم مصطفى

خالف إبراهيم مصطفى (ت1383هـ) البصريين والكوفين معاً، فأسقط من التوابع المعطوفَ، والنعتَ السببيَّ، وأضاف للتوابع نوعاً غريباً لم يؤلف عند السابقين، لم يُعهدْ في عرف الأقدمين، وهو الخبر، وعلى هذا فالتوابع عنده هي: عطف البيان، والتوكيد، والنعت الحقيقي، والبدل، والخبر.

أما إسقاطه لعطف النسق، فيعلل له قائلاً: "فليس الأمر في العطف اتباعاً، وإنما هو كما قال سيبويه: إشراك أوتشريك، وما رأيتَ في الواو العاطفة، تراه في سائر حروف العطف، فمثل: (جاء زيدٌ لا عمروٌ)، (وما جاء زيدٌ بل عمروٌ)، المتحدث عنه اسمان أيضاً، أثبتَّ لواحد ما نفيته عن الثاني، وكذلك: (هو مالُ زيدٍ لا عمروٍ)، (وما هو بمالِ زيدٍ بل عمروٍ)، لا يُفهم الكلام إلا على الإضافة، وإن تكن بسبيل الإثبات في واحد، والنفي مع الآخر، وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أنْ يُعدَّ من التوابع، ولا أن يفردَ بباب لدرسِه"[2].

وإن إسقاط المعطوف من التوابع قول متهافت؛ لأن التركيب النحوي المكون من المعطوف والمعطوف عليه في مثل: (نجح زيدٌ وعمروٌ)، أي: التركيب (زيدٌ وعمروٌ) "إن هو إلا وحدة نحوية واحدة ناشئة عن طريق وصل الوحدتين الصرفيتين، (زيد) و(عمرو) بوساطة حرف العطف، فالجملة السابقة مشتقة في المستوى العميق من جملتين هما: (نجح زيدٌ) و (نجح عمروٌ)، ثم بحذف العنصر المشترك، أي: (نجح) من الجملة الثانية ننتج التركيب (نجح زيدٌ عمروٌ)، وهذه الجملة غير قواعدية؛ نظراً إلى أن الفعل في العربية لا يكون له فاعلان فأكثر إلا

---

[1] ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج3/ 217- 239)

[2] مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص76.

عن طريق التثنية أو الجمع أو العطف، ولما كان الثاني غير الأول معنى كان لابد من رابط لفظي يربطهما نظراً إلى انتفاء الرابط المعنوي، فكان أن تُوسِّل إلى ذلك بحرف العطف"[1].

وإن هذه التغييرات التحويلية التي شاعت عند اللغويين المعاصرين، ما هي ببعيدة عن فهم أسلافنا التقليدين حيث يقول ابن يعيش (ت643هـ): "فإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، فأصله: قام زيدٌ، قام عمروٌ، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها"[2].

فقولنا: (زيدٌ وعمروٌ) هو إطالة لزيد بسبب وصله بعمرو، فكان هذا التركيب مكافئاً وظيفياً لزيد، أي هو مكافئ نحوياً لأحد مكوناته، فكل واحد منهما يقوم بالوظيفة نفسها التي يقوم بها التركيب، فكما نقول: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، نقول: (جاء زيدٌ) و(جاء عمروٌ)، وأي تركيب يكون مماثلاً في وظيفته النحوية لوظيفة أحد مكوناته يكون المكون الآخر فيه تابعاً وظيفياً لهذا المكون، وليس له أي وظيفة نحوية متميزة عن تلك التي يقوم بها المكون الأول، فجملة (نجح زيدٌ وعمروٌ) تتكون من مسندٌ وهو الفعل (نجح) ومسند إليه وهو (زيدٌ وعمروٌ)، إذ ليس في الجملة الواحدة إلا مسندٌ إليه واحد، والإسناد إليه وظيفة نحوية قد تقوم بها وحدة صرفية، أي كلمة واحدة، وقد يقوم بها تركيب نحوي، وطالما أن التركيب النحوي (زيدٌ وعمروٌ) مكافئ نحوياً لـ (زيد)؛ فإن (عمرو) ليس له وظيفة نحوية متميزة عن تلك التي يقوم بها (زيد)، ومن ثم كان تابعاً له[3].

وهو يدعو إلى دراسة حروف العطف بباب مستقل خارجٍ عن باب التوابع، كغيرها من الأدوات النحوية، فيقول: "أما من ناحية معاني الحروف العاطفة المشتركة، ومواضع استعمالها، فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عمَّا أعدَّه النحاة لها من أثر في الإعراب"[4].

ولا يرى الباحثُ ضيراً في ذلك إذا قُصد به الوقوف على معاني الحروف، وإنابة بعضها مكان بعض، بما لا يلغي أثرها الإعرابي في إتباع ما بعدها لما قبلها، والأدوات النحوية التي أُفردت في أبواب خاصة هي المختصة، كالنواصب والجوازم، وحروف الجر، وهذه عاملة لاختصاصها، بخلاف حروف العطف فهي غير مختصة، وليست عاملاً رئيساً في المعطوف حتى يجرى عليها ما يجري على الحروف المختصة.

---

[1] الشايب: فوزي، التوابع (مقارنة لسانية)، ص325.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 278).

[3] ينظر: الشايب: فوزي، التوابع (مقارنة لسانية)، ص325.

[4] مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص76.

وأما اسقاطه للنعت السببي؛ فلأنه اتباع بالمجاورة، إذ يقول: "وظاهرٌ في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت...، وأسلوب الكلام أن تقول في المثال: (رأيت فتىً باكيةٌ عليه أمُّه) ، تُرفع، والرفع هو وجه الكلام، من حيث كان البكاء وصفاً للأم وحديثاً عنها، أما موافقة الكلمة لما قبلها من الإعراب، فذلك يجيء من باب آخر، هو باب المجاورة"[1].

وهذا القول أيضاً مردود؛ لأن هذا النوع من النعت ليس كالنعت الحقيقي حتى يجري على ما قبله لفظاً ومعنى، ولكنه سببيٌّ جارٍ على ما هو من سبب المنعوت، فهو نوع متميز من النعت يجرى في المعنى على ما بعده، وفي اللفظ على ما قبله، ولذا فمن المرفوض قطعاً عدُّه من الإتباع للمجاورة؛ لأن المجاورة في كلام العرب نظير الإقواء[2]، وتجري مجرى الغلط، وما ينبغي أن تُقحم في الكلام الفصيح، قال النحاس: "لا يجوز أن يعرب شيء من الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام، إنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: (هذان جحرا ضبٍ خربان)، وإنما هذا بمنزلة الإقواء"[3].

والنعت السببي إنما هو نعت مفرد مُحوَّل عن نعت جملة، فقولهم: (مررت برجلٍ كريمةٍ أمُّه) جملة مولدة في المستوي العميق من جملتين هما: (مررت برجلٍ)، و(أمُّ الرجل كريمة)، وبحذف العنصر المشترك وهو (الرجل) مع بقاء الضمير الرابط تصبح الجملة: (مررت برجلٍ أمه كريمة)[4]، ثم عملية تحويل أخرى يُقدم فيها الخبر على المبتدأ، فنقول: (مررت برجلٍ كريمةٌ أمُّه)، والجملة الثانية (كريمةٌ أمُّه) هي نعت للاسم قبلها (رجل)، ونعت الجملة يُعدُّ من النعت الحقيقي، مع أن الكرم فيها منسوب إلى المبتدأ بعدها، وليس إلى المنعوت قبلها، ثم حُوِّل النعت من جملة إلى مفرد، فبعد أن كان جملة اسمية (كريمة أمه) صار وصفاً (كريمة)، ومرفوعه (أمُّه)، والنعت إذا كان مفرداً وجب أن يطابق المنعوت في الإعراب، ومن هنا جاء النعت السببي.

وأما إلحاقُه الخبرَ بالتوابع، وإضافته إليها، وعدُّه من أَوْلاها وأهمِّ أقسامِها؛ "وذلك أنهم إذا أرادوا أن يدلُّوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث"[5].

---

[1] مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص79، 80.

[2] النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 259)، (ج5/ 121).

[3] المرجع السابق (ج1/ 109).

[4] ينظر: الشايب: فوزي، التوابع (مقارنة لسانية)، ص326، 327.

[5] مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص80.

وهذا الكلام ضعيفٌ لا يؤبه به؛ لأنه صادر عن تقدير واهن، وتصور غير صحيح، وهو أن الاتباع هو المماثلة في الإعراب، كما قال إبراهيم مصطفى:"والذي يهمنا دراسته هو المماثلة في الإعراب، وهو الذي يسميه النحاة إتباعاً"[1]، وكأن المماثلة هي الأصل والإتباع نتيجة، والعكس هو الصحيح، فالمماثلة هي لازمة الإتباع، قال فوزي الشايب: "لا يصح البته القول بأن الخبر (مجتهد) في قولنا: (محمد مجتهد) تابعٌ لـ (محمد) إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن يكون التركيب النحوي (محمد مجتهد) الذي هو جملة إسمية مكافئاً وظيفياً لأحد مكوناته، فحتى يصح كون الخبر تابعاً للأول يجب أن يكون الأول أي المبتدأ مكافئاً نحوياً، أي مماثلاً في توزيعه ووظيفته للجملة الإسمية، أي للمبتدأ والخبر معاً، ومحال أن يكون المبتدأ معادلاً للمبتدأ والخبر؛ لسبب بسيط هو أنه مفرد، ولا معادلَ للجملة نحوياً أو تركيبياً إلا الجملة"[2].

والتوكيد، والبدل، وعطف البيان عند إبراهيم مصطفى شيء واحد، ولئن سلَّمنا بما قرره الرضي قديماً فيما يتعلق بالبدل والبيان، وأنهما شيء واحدٌ، ورضينا بذلك من إبراهيم مصطفى، فإننا لا نقرُّ هذا الإجراء على البدل والتوكيد، ونراه مجانبة للصواب، إذ لكلٍّ نوع منهما عند أرباب العلم مسارٌ مرسوم، وغرض معلوم؛ ولذا حدث التباين والفراق، كما قال ابن الوراق (ت381هـ): "أما البدلُ فالغرض منه أن يجمع المخاطب البدلَ والمبدلَ منه، على أنه قد يجوز أن يفهم بالمبدل منه وحده، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعاً، كقولك: (مررت بأخيك زيدٍ)، فالمخاطب يجوز أن يعرف زيداً باسمه، أو بأنه أخٌ للمخاطب، أو بمجموعها، وأما التوكيد فالغرض منه إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ نفسه)، أخبرت أن الذي تولى المجيء هو بعينه؛ ولذلك دخل التوكيد في الكلام"[3].

التوابع عند مهدي المخزومي

تأثر مهدي المخزومي (ت1415هـ) بإبراهيم مصطفى تأثراً بارزاً، فجعل الخبر تابعاً، وأسقط العطف والنعت السببي، واستدل على ذلك بما استدل به سلفه، ثم زاد على ذلك بأن أسقط التوكيد والبدل، فالتوابع عنده هي: خبر المبتدأ، وخبر إن، والنعت، وعطف البيان[4]، وهو كما ترى يُثبتُ ما قرره البصريون، ونفاه الكوفيون فيما يتعلق بعطف البيان، وأما ما توافق عليه

---

[1] مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص75.

[2] الشايب: فوزي، التوابع (مقارنة لسانية)، ص327.

[3] ابن الوراق، علل النحو، ص387.

[4] ينظر: المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه ص73، 74.

النحاة من التوابع الأخرى، كالنسق، والبدل، والتوكيد، فليست من التوابع، ولا يرتفع حيث يجاء به مرتفعاً لأنه تابع، بل لأنه مسندٌ إليه[1].

وحجة المخزومي في إسقاط التوكيد والبدل من التوابع، أنَّ الاسم إذا كُرر فإنما يُكرر مع جميع خصائصه، ومنها الإعراب، وأن البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة، وينبني على هذا أنَّ كل واحد منهما دخله الإعراب بوصفه استحقاقاً أصلياً لا استحقاقاً لتبعيته لما قبله[2].

والمخزومي يرفض الحدَّ الذي توافق عليه السابقون للبدل، وردَّه قائلاً: "أما البدل عندهم تابع بلا واسطة، وهو عندهم المقصود بالحكم، وظاهرٌ ما في هذا القول من تعارض، فكونه تابعاً يعني أن المقصود بالحكم هو المتبوع، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم، فينبغي أن يكون هو المسند إليه، وإذا كان هو المسند لم يكن تابعاً"[3].

وهذا الكلام ليس له سائغ مقبول؛ لأن التركيب: (عليٌّ أبو الحسن) هو مكافئ وظيفياً لأحد مكوناته المباشرة أي (علي) أو (أبو الحسن)، فطالما أن التركيب النحوي مكافئ لأحد مكوناته، كان المكون الآخر تابعاً وظيفياً للأول، وعليه فـ (أبو الحسن) تابع لـ (علي) في التركيب السابق وبالعكس، فإن علياً تابعٌ لأبي الحسن في التركيب (أبو الحسن علي)، ولا يزيد المكون الثاني على كونه امتداداً أو إطالة بيانية للأول"[4].

وهو يدعو إلى توزيع البدل بأنواعه على بقية أبواب التوابع الأخرى، فيرى ضم بدل الكل إلى النعت، وإلحاق بدل الاشتمال، وبدل بعض من كل بالتوكيد، فيقول: "إن موضوعات البدل ليست كلها من باب واحد، وإنما هي من أبواب متفرقة، وإن بعض موضوعات البدل يؤدي وظيفة النعت في الكلام، بياناً وتوضيحاً وهو بدل الكل من كل، وإن بعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة، وهو ما سُمِّي ببدل البعض من كل، وما سُمِّي ببدل الاشتمال"[5].

وفي هذا القول من الخلط والالتباس ما يغري بردِّه، فالبدل المطابق شيءٌ، والنعت شيءٌ آخر، فالبدل عندهم "تابعٌ مقصود بالذكر، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد"[6]، وعليه فالبدل أهمُ من المُبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، ويترتب على ذلك ألا يكون تتمة ولا تكملة

---

[1] ينظر: المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه ، ص75.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص75.

[3] المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص195.

[4] الشايب، التوابع (مقارنة لسانية)، ص328.

[5] المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص196.

[6] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/ 426).

للأول، بخلاف النعت الذي هو "تتمة للموصوف وزيادة في بيانه"[1]، وبناء على هذا التصور كان البيان والإيضاح في البدل مقدماً، ومن ثَم فليس البدل تتمة للمبدل منه، "وليس مبيناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت"[2].

ولا ينفي ذلك البيان والإيضاح عن البدل، خصوصاً بعد الإبهام، "وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء، يشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم"[3].

والبدل عند المبرد (ت285هـ) تبيينٌ، "ولكن قيل له بدل؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرِّغ له"[4]، ويضاف إلي ذلك أنه أفاد التوكيد؛ لأن البدل المطابق هو الأول في المعنى أي تكرير له، قال ابن يعيش (ت643هـ): "اعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأن فيه إيضاحاً للمبدل منه، ورفعَ لبسٍ كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه"[5].

والحقُّ أن هذا البيان والإيضاح في كلٍّ من البدل والنعت والتوكيد إنما يكون بضم التابع والمتبوع معاً، ولا يتحقق بالتابع منفرداً معزولاً عن المتبوع، كما قال ابن يعيش: "فإن قيل: فكيف تكون الصفةُ بيانًا للموصوف، وهي أعمُّ منه؟ قيل: البيانُ منه إنّما حصل من مجموع الصفة والموصوفِ"[6]، وقوله أيضاً: "يعني أنّه حصل باجتماعِ البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصلُ بالنفس، والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعَت. ولو انفرد كل واحد من البدل، والمبدل منه، لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيدُ والمؤكَّدُ، أو النعتُ والمنعوتُ، لم يحصل ما حصل باجتماعهما"[7].

ومن التمايز بينهما أن البدل في حكم تكرار العامل، فكأنه في التقدير من جملة أخرى، بدليل تكرار حرف الجر في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 249).

(2) المرجع السابق، ص263.

(3) المرجع نفسه،ص 258.

(4) المبرد، المقتضب (ج4/ 295).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 262، 263).

(6) المرجع السابق،ص 249.

(7) المرجع نفسه، ص263.

مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: 75)، حيث أُبدلَ (لمن آمن) من (الذين استضعفوا)، وحجتهم أنه "فلو كان العاملُ في البدل هو العاملَ في المُبدلِ منه لأدى ذلك إلى محال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللام الأولى واللام الثانية"[1].

ويرى المخزومي أنَّ من التكلف والشطط التفريقَ بين البدل المطابق وعطف البيان، وهو تمحلٌ برئ منه الأولون، وتردَّى فيه المتأخرون، حيث يقول: "على أنَّ التمحل في التخريج كان مما ارتكبه المتأخرون، أما المتقدمون ومنهم سيبويه والفراء، فلم يفرقوا بينهما"، وهذا الكلام فيه تأثر واضح بالرضي، وترديد لما أصرَّ عليه، وإن ثبت عن سيبويه خلاف ما نُسب إليه.

ولقد روَّج المخزومي لفكرة إسقاط العطف من التوابع، وتبنّى دعوة إبراهيم مصطفى، وأولاها تأييداً قائلاً: "والنتيجة التي ننتهي إليها من هذا أن عطف النسق أو العطف بالحروف ليس من التوابع؛ لأنَّ ما بعد الحرف شريكٌ لما قبله إسناداً أو إضافة"[2].

ولئن كان إبراهيم مصطفى قد سوَّى بين التوكيد، وعطف البيان، فإن المخزومي قد أخرج التوكيد من التوابع؛ لأن الغرض منه تثبيت اللفظ الذي قبله في ذهن المخاطب[3]، وعلى هذا يكون بدلُ الكلِّ ضميماً إلى النعت، والنعت عنده من التوابع، ويكون بدل الاشتمال، وبدل البعض من كل ساقطاً من التبعية، لأنه ضُمَّ إلى التوكيد، والتوكيد عنده ليس من التبعية في شيء.

وإنَّ إسقاط التوكيد أيضاً من التوابع جناية غير مقبولة، وحجته التي ذكرها معلولة، فليس لهذا السلخ ما يسوغه، "إذ طالما أن التركيب النحوي (زيدٌ زيدٌ) مكافئٌ وظيفياً لـ (زيد)، فإن الكلمة الثانية تابعة و ظيفياً للأولى، فليس لها وظيفة تقوم بها بشكل مستقل عن سابقتها حتى يصح القول بأنها غير تابعة"[4].

من العرض السابق لآراء النحاة في عدد التوابع يجدُ الباحث مسوغاً مقبولاً لما نزل بين السابقين من خلاف في عطف البيان، ويفيءُ إلى رأي القائلين بضم البيان والبدل في باب واحد، كما سبق آنفاً، ولكنه لا يوافق إبراهيم مصطفى، والمخزومي، ومن دار في فلكهما، في الشطحات التي عُرضت، ويعتبرها ثورة على أصول التقعيد، وولوجاً في مسالك الصعوبة والتعقيد؛ لأنها قائمة على افتراضيات ينقصها السداد، وتعوزها النظرة العميقة، والملاحظة

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ، ص264.

[2] المخزومي: مهدي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، ص193.

[3] ينظر: مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ص79، والمخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص74.

[4] الشايب، التوابع (مقارنة لسانية)، ص327.

الدقيقة، ولا تصمد كما رأينا أمام ما جادت به قرائح الأسلاف، ولا تقوى كذلك على منازعة علم اللغة الحديث، الذي أوهن بريقها، فلم يعُدْ لها مسوغٌ يشفي الغليل، ويروى العليل، ويعتقد الباحث أن صيحة هؤلاء لن يكتب لها الخلود، وما ينبغي أن تشغل الدارسين بالتفنيد وكثرة الردود، إلا في إطار ضيقٍ يُعنى به المتخصصون، ويلتجئ إليه المتعمقون، نسفاً لما أحدثوه، ودحضاً لما روَّجوه، مع عزل ذلك برمته عن قاعة الدرس النحوي، وتبرئة طلبة العلم المبتدئين من التلبس بشيء من هذا الخلط العقيم، ويلتمس الباحث عذراً لهؤلاء العلماء الذين اجتهدوا فأخفقوا _ كما يعتقد_ ويحسبهم مأجورين إذا صفت نيتُهم، وصحَّت همتُهم، فهو العليم بذات الصدور، وإليه عاقبة الأمور.

الفصل الثاني

التداخل بين النعت وسائر التوابع

الفصل الثاني

التداخل بين النعت وسائر التوابع

المبحث الأول: التداخل بين النعت والبدل

قبل أن نشدَّ الرحال إلى الدراسة التطبيقية، ونجوبَ أفياءها الوارفة، وبعد أن وقفنا مليَّاً عند حدِّ النعتِ، وحدِّ البدل قديماً وحديثاً، يلزم أن نستشفَّ من تلك التعريفات ما يعيننا على تلمَّس أوجه الاتفاق، ومواضع الافتراق بينهما، وفي ذلك بصيرة تصقل الأفهام، وهدى يضبط الأحكام، وميزان يُلزِمُنا الجادَّةَ والسَّداد، ويبلِّغُنا –بإذن الله– المراد.

الفرق بين النعت والبدل

وضع النحاة فروقاً بين النعت والبدل، ورسموا حدوداً بين هذين التابعين؛ للفصل بينهما، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1– النعت تتمة للموصوف وزيادة في بيانه[1]، وكون التابع زيادة وتتمة فهو دون المتبوع أهمية، وعليه كان الأول (المنعوت) هو الأهم لا الثاني (النعت)، بخلاف البدل الذي هو تابع مقصود بالذكر، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد[2]، وهذا يُفهِمُ بأنَّ البدل أهم من المبدل منه؛ لأنه مقصود بالحكم، فليس هو تتمة ولا تكلمة للأول، فالنعت والبدل كلاهما للبيان والإيضاح، غير أن البيان في البدل مقدم، ومن ثم فليس البدل تتمة للمبدل منه، ولا هو مبيِّن له كتبيين النعت للمنعوت، وأما النعت فالبيان فيه مؤخر[3]، لأنه تتمة وتكملة بيانية للمنعوت، ويضاف إلى ما قيل أن النعت قد يُرادُ به المدح، أو الذم، أو الترحم، ولا تكون هذه الأغراض في البدل.

2– النعت لا يكون إلا مشتقاً[4]، سواء كان ذلك وضعاً مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (الواقعة: 77)، أو تأويلاً كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: 27)؛ لأنَّ المشتقات أوصاف هي أليق بأغراض النعت من توضيح وتخصيص وما يُرجع إليهما من أغراض أخرى، وهذا هو مذهب الجمهور؛ لأن الأصل في المشتق ألا يلي العوامل، وأن يكون تابعاً[5]، وأما

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 233).

[2] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ص426.

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 262)

[4] ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (ج3/ 306).

[5] خالف ابن الحاجب (ت646هـ) رأي الجمهور، فلم يجعل الاشتقاق شرطاً، ولم يعمد إلى التأويل في غير المشتق؛ لأن ذلك عدول عن الأصل من غير ضرورة. ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 289).

البدل فهو اسم جامدٌ جارٍ على ما قبله[1]، وقد يأتي مشتقاً في قولنا: (جاء عمر الفاروق)، فالفاروق بدلٌ أو عطف بيان، وهو اسم مشتق وصيغة مبالغة سماعية، ولكنَّ هذه الصفة لصقت بصاحبها، وعوملت معاملة اللقب، حتى أصبحت في حكم العلم المنقول، فلا تتصرف إلى غير عمر إذا ذكرت، والعلم المنقول سُلبت منه الدلالة على الصفة التي نقل عنها، لتستقر للشخص عينِه.

3- لابدَّ من المطابقة بين النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً سواء كان حقيقياً أم سببياً[2]، فلا تُنعت النكرة بمعرفة، ولا المعرفة بنكرة[3]؛ لأن الصفة ينبغي أن تكون موافقة للموصوف في المعنى، والنكرة تفيد العموم والشيوع، والمعرفة محدودة مخصصة، وليس ذلك للبدل، فقد تبدل النكرة من معرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ (العلق: 15، 16)، وقد تبدل المعرفة من نكرة كقوله تعالى: ﴿و إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيم * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (الشورى: 52، 53)، فضلاً عن إبدال النكرة من نكرة، والمعرفة من معرفة[4].

4- النعت والبدل كلاهما تابعٌ لا يتقدم على متبوعه كما هو محقق عند أهل العلم، ولكن النعتَ قد يتقدم على منعوته، فيخرج بذلك عن الوصفية إلى البدلية كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيد * اللَّهِ الَّذِي﴾ (إبراهيم: 1، 2) ، فالعزيزُ والحميدُ كلاهما نعت للجلالة في قولنا (إلى صراط الله العزيز الحميد)، فلما تقدمت الصفة، وتأخر الموصوف، لم يعد اسم الجلالة متبوعاً في الآية، بل أصبح تابعاً وأعرب بدلاً[5].

---

(1) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج7/ 3380).

(2) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 617).

(3) أجاز ابن الطراوة (ت528هـ) وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، واستشهد بقول النابغة الذبياني (ت18ق.هـ)، والبيت من [الطويل]، وهو في ديوانه ص44.

فبتُّ كأنِّي ساورتني ضئيلةٌ مِن الرُّقشِ في أنيابِها السمُّ ناقعُ

فجعل (ناقعٌ) نعتاً لـ (السمُّ)، ولم يجوِّزْ ذلك أحدٌ من البصريين؛ إلا ما روي عن الأخفش، ولا حجة في البيت؛ لأن ناقع هي خبر ثان. ينظر: العيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1566).

وأجاز الأخفش (ت215هـ) وصف النكرة بالمعرفة مشترطاً تخصص هذه النكرة بالوصف كقوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ (المائدة:107) وهو بهذا يخالف جمهور النحاة، فـ(الأوليان) عنده صفة لـ(آخران) لما تخصصت. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1908).

(4) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص396.

(5) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 607).

5- النعت تابع لما تشمله الجملة الواحدة، وليس فيه نية التكرار؛ كونه أحد المكملات للمقصود بالحكم[1]، بل هو الأول بعينه، ومن جملته، فهو لا يجرى مُجرى جملة أخرى، ذهبت بها الجملة الأولى؛ ذلك لأنه جزء من المنعوت، بخلاف البدل الذي هو على نية تكرار العامل، أي في تقدير جملتين، ففي الآية:﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (العنكبوت: 36)، فالتقدير في الآية: (وأرسلنا إلى مدين أخاهم، وأرسلنا إلى مدين شعيباً)، والنحاة يرون تنحية الأول، ووضع البدل مكانه؛ لأن البدل قائم بنفسه، وهو المقصود بالحكم والأهمية، ولا يعني ذلك إلغاء الأول وإزالة الفائدة به، والدليل على عدم إلغائه قولك: (زيدٌ رأيت أباه عمراً) على أن (عمراً) بدل من (أباه)، فلو طرحنا الأول إهمالاً لقلنا (زيدٌ رأيت عمراً) وهذا الكلام فاسد المعنى[2].

6- ارتباط النعت بالمنعوت أشد وأقوى من ارتباط البدل بالمبدل منه؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فالنعت متمم لمتبوعه غير مستقلٍ بنفسه؛ فازداد بالمنعوت ارتباطاً، ألا ترى قوة الانجذاب بينهما في قوله تعالى:﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ (الزخرف: 58)؟، وكأنهما كلمة واحدة، وهذا يميزه عن البدل الذي هو مستقل بنفسه، غير متمم لمتبوعه[3]، وإنما غرضه تقوية الحكم السابق بتعيين المراد و إيضاحه، ورفع الاحتمال عنه، فذكْرُ المتبوع فيه تمهيدٌ للتابع، وتهيئةٌ للنفس من أجلِ استقباله، "فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً؛ فكان الحكم قد ذكر مرتين؛ وفي هذا تقويةٌ للحكم وتوكيد"[4].

7- ليس للنعت ما للبدل من أنواع، ففي قوله تعالى:﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾ (الصافات: 117) جاء (المستبين) نعتاً للكتاب، فهو جزء من المنعوت، أي صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، وفي كل موضع من الكتاب، فقد قال ابن السراج (ت316هـ): "فالصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد"[5]، وليس لبعضه، ولا لما يشتمل عليه، ولا غلطاً، فذلك مما يحدث فساداً عريضاً في فهم مراد الله تعالى؛ ولذا كان التوضيح والتخصيص من أهم أغراض النعت، ولا يتأتى واحدٌ من هذه الأغراض بتلك التقسيمات التي تفرد بها البدل، والذي قد يأتي بعضاً أو غلطاً أو

---

(1) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص393.

(2) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/ 10).

(3) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ 383).

(4) حسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 665).

(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 225).

اشتمالاً كما هو مقرر في كتب النحاة[1]، وهو (أي البدل) ليس بجزء في كل موضع من متبوعه، فقد يكون جزءاً منه كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ﴾ (المزمل: 2، 3) ، وقد يكون هو إيَّاه كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون﴾ (البقرة: 229)، فالضمير بدل من اسم الإشارة، وهو إياه، وقد يكون حدثاً من أحداثه، سواء كان ملازماً له كالوسامة والدمامة، كقوله تعالى:﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُود﴾ (البروج: 4، 5)، أو منفكاً عنه كالكلام واللباس، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾ (مريم: 16).

8- النعت منه الحقيقي، الذي يكون بما هو من المنعوت، كقوله تعالى:﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيد﴾ (البروج: 21)، ومنه السببي، ويكون بما هو من سبب المنعوت كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾ (الزمر: 21)، فـ(مجيد) صفة للقرآن، أي: للمنعوت، وأمَّا (مختلفاً) فهي صفة لسببه، ولكن لا يُبدل من الاسم إلا ما كان عينَه، أو جزءاً منه، أو مصاحباً له، ولا يُبدل منه ما كان لسببه، فترانا نقول: (يعجبني زيدٌ خلقُه)، ولا نقول: (يعجبني زيدٌ خلقُ أبيه).

9- يجري البدل في المضمر والمُظهر، والنعت ليس كذلك إذ لا يُنعت المضمرُ، ولا يُنعتُ به.

10- النعت يكون جملة تجري على المفرد كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾(طه:20)، ولا يكون ذلك في البدل، إذ لا تُبدل الجملة من المفرد[2].

---

[1] للبدل المطابق حضورٌ في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيم * صِرَاطَ الَّذِينَ أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة:6،7)، وكذلك بدل بعض من كل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف:75)، وكذلك بدل نيالاشتمال كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة:217)، وأما بدل الغلط فلا يقع في القرآن ولا في الشعر عند جمهور النحاة، وقد قال المبرد: "لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولا كلام مستقيم". ينظر: المقتضب (ج4/ 297).

[2] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 209).

مواضع التداخل بين النعت والبدل[1].

من خلال الاستقراء لآيات الذكر الحكيم، في صحبة الدر المصون، والاستئناس بمصنفات إعراب القرآن الكريم، رصدت ما يقرب من مائتين وخمسين موضعاً تداخل فيها النعت مع البدل، فصحَّ الإعرابان، وأجريت دراسة توجيهية على ثمانٍ وثلاثين مسألة مختلفة منها، وما تبقى من المواضع فهي مُدْرجةٌ تحتها للتشابه والتوافق في الإعراب والتطبيق، وربما تمايزت قليلاً فأردفناها بشيء من التعليق.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة: 1).

فأكثر النحاة والمفسرين على أنَّ (الرحمن) نعتٌ للجلالة، وذهب الأعلم الشنتمري[2] إلى أنَّه بدل من اسم الجلالة، لا نعتٌ له؛ لأن (الرحمن) عنده علم بالغلبة[3]، ومعنى ذلك أن الوصفية عنه منزوعة، وصبغته بالاشتقاق ممنوعة، فهو بالجمود وثيق، وبالبدلية قمنٌ حقيق.

---

(1) التداخل ليس مقصوراً على التوابع بعضِها في بعض، ولكنه مشهود وبكثرة بين التوابع وغيرها، وأمثلة ذلك في القرآن لا تحصيها دراسة قائمة بذاتها، بل تتسع لدراسات عدة، وإليك مثالاً على كل تابع.

فمن أمثلة التداخل بين النعت، وغير التوابع قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ* الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾(البقرة:26)، فـ(الذين) تُعرب نعتاً للفاسقين، أو في محل نصب على الذم، أو في محل رفع على الابتداء، أو خبر لمبتدأ محذوف. ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج168/1).

ومن أمثلة تداخل التوكيد مع غير التوابع قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (يوسف:93)، فـ(أجمعين) تعربُ توكيداً معنوياً، وتعرب كذلك حالاً على تأويل (مجتمعين). ينظر: صافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج23/ 146).

ومن أمثلة تداخل العطف مع غير التوابع قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة:133)، فالجملة الاسمية بعد الواو معطوفة على (نعبد)، أو حال ن فاعل (نعبد)، أو اعتراضية مؤكدة لا محل لها من الإعراب. ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 381).

ومن أمثلة تداخل البدل مع غير التوابع قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة:7)، فـ(خيراً)، و(شراً) في الآية التالية بدلان من (مثقال ذرة)، ويجوز أن يكون تمييزاً. ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1299).

(2) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المعروف بالأعلم، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً حسن الضبط لها مشهوراً بإتقانها، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة. ينظر: الفيروزابادي، البلغة في تراجم علماء النحو واللغة، ص322، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 356).

(3) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 59)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 146)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج11/ 132).

وحجةُ الشنتمري أيضاً أنَّ (الرحمن) جاء في القرآن غير تابع لموصوف كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5)، وكقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ*خَلَقَ الإِنسَانَ﴾ (الرحمن: 1،2)، وقد رد السهيلي[1] على ذلك قائلاً: "البدل فيه عندي ممتنع وكذا عطف البيان، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين، لأنه أعرف الأعلام كلها وأبينها، فهو وصف يراد به الثناء، وإن كان يجري مجرى الأعلام، ألا تراهم قالوا : وما الرحمن؟، ولم يقولوا: وما الله؟"[2].

ومجيء (الرحمن) غير تابع لا يمنع عنه الوصفية، فالمقرر عند النحاة باتفاق أن الموصوف يحذف إن علم من السياق، وهو كثير، كما قال ابن مالك:

وَمَـــا مِـــنَ الْمَنْعُـــوتِ وَالنَّعْـــتِ عُقِـــلْ يَجُـــوزُ حَذْفُـــهُ وَفِـــي النَّعْـــتِ يَقِـــلْ[3]

ولذا تعيَّن تقدير الموصوف فيما جاء من آيات إذا اقتضت الضرورة؛ وإلا بقي على إعرابه بعيداً عن التبعية، ومن أمثلة حذف المنعوت في القرآن قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾(الصافات: 48)، فقد جاءت الصفة (قاصرات) لموصوف محذوف تقديره (نساء)؛ لأن الصفة صالحة لمباشرة العامل، ومن ذلك أيضاً قول أبي ذؤيب الهُذَلِي (ت27هـ): [الكامل]

وَعَلَيْهِمَـــا مَسْـــرُودَتَانِ قَضَـــاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَـــنَعَ السَّـــوَابِغَ تُبَّـــعُ[4]

فقد جاء النعت (مسرودتان) لمنعوت مقدر بـ(درعان)؛ لأنه فهم من السياق، وقد صلح النعت لمباشرة العمل.

ولا يظاهر الباحثُ القول ببدلية (الرحمن)؛ ويرى أنها نعت أول للجلالة ليس غير، وهي على بناء (فَعْلَان) الذي يفيد المبالغة في الامتلاء والعظمة كـ(غضبان، وسكران)، و(رحيم) صفة أخرى من صفات الله تفيد المبالغة، ولكنَّ بناءَ (فَعِيل) مبالغة من حيث التكرار والوقوع، فهما مختلفتان، وحدث خلاف أيضاً عند أهل التفسير[5]، فقيل: (الرحمن) تتعلق برحمته في

---

[1] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد المالقي الضرير، صاحب الروض الأنف، ولد سنة 508هـ، أخذ الأدب والنحو عن ابن الطراوة، وكان نحوياً متقدماًعالماً بالتفسير، غزير العلم، عالماً بالتاريخ والأنساب، وتوفي في مراكش سنة 581هـ. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص481.

[2] أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 30، 31).

[3] ابن مالك، الألفية، ص45.

[4] البيت في شرح أشعار الهذليين (ج1/ 39) بلفظ (ماذيَّتان)، والمفضل الضبي، المفضليات، ص428، والقرشي: أبي زيد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، ص26، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/ 385)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص152، و وابن منظور، لسان العرب (ج8/ 209)، (ج15/ 186).

[5] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج1/ 63، 64)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 30، 31)، والنعماني: عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 148، 149).

الحياة الدنيا، وهي تشمل المؤمن والكافر، ولكن (الرحيم) تتعلق برحمته يوم القيامة، وهي خاصة بالمؤمنين، بعيدة عن الكافرين، وقيل العكس، فكان الأقوم والأسلم اعتبارَهما صفتين للجلالة، وجمع بينهما كما رأينا لا للتوكيد، ولعلَّ الحكم علي (الرحمن) بالبدلية يفوِّتُ شيئاً من هذه الدلالات والإشراقات، وما قيل في البسملة ينسحب على (الرحمن) في قوله تعالى:

- ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة:3).
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه:5).

وهذا على قراءة الجرِّ[1]، حيث جاء في إعرابها وجهان، الأول: نعتٌ للموصول في (ممَّن خلق)، والثاني: بدل منه، وهذا خلاف ما عليه الكوفيون، الذين لا يجيزون نعت الأسماء النواقص التي تفتقر إلى صِلاتها كـ(مَن)، و(ما)[2]، ثم ليس لأحد إن يتذرع بالاشتقاق، الذي يقل في البدل ويكثر في النعت؛ لأن (الرحمن) كما أسلفنا صُبغت بصبغة الجوامد.

- ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (النمل:30).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: 2).

فجمهور النحاة والمفسرين على إعراب (رب) بدلاً أو نعتاً[3]على الخفض[4]، وما ذلك إلا للاختلاف القائم بين هؤلاء حول (رب) أهي وصف أم مصدر[5]، فمن عدَّها صفةً ساغ أنْ يعربها نعتاً، ومن عدَّها مصدراً كساها حُلَّة البدلية لجموده؛ ولأنها تصلح لهذا وذاك بلا خلاف

---

[1] قرأ بها جناح بن حبيش. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 312)، والنعماني، اللباب (ج13/ 174)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج17/ 257).

[2] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 314)، والنعماني، اللباب (ج13/ 175)،

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج3/1)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 19)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج1/ 23)، وقرئ بالنصب على إضمار أعني، وقيل: على النداء، وقرئ بالرفع على إضمار هو. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 5).

[4] اتفق القراء على كسر الباء من (رب)، ورويت بالرفع والنصب على القطع عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج1/ 108)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/ 48).

[5] منهم من قال بأنها صفة مشبهة على وزن (فعَل) بمعنى (مُربٍّ)، أو على وزن (فاعِل) بمعنى (رابٌّ)، ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال، ومنهم من قال بأنه مصدرٌ: (ربَّه يربُّه ربَّاً) أي ملكه، وهو على وزن (فعْل)، ولا يطلق على غير الباري إلا بقيد إضافة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ (يوسف:50). ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 67)، والنعماني: سراج الدين، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 179، 180).

عند أهل اللغة، كان الاتفاق على جواز إعرابها صفةً أو بدلاً، والنعت بالمصدر منصوص عليه بشروطه عند النحاة[1]، كما قال ابن مالك:

وَنَعَتُـــــوا بِمَصْـــــدَرٍ كَثِيْـــــرَاً فَـــالْتَزَمُوا الإِفْـــرَادَ وَالتَّذْكِيْـــرَاً[2]

فالنعت في الآية للتوضيح والثناء، والبدل لتقوية الحكم السابق وتأكيده بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الاحتمال عنه، وهذا كله ينسجم مع مراد العزيز الجليل، وإليه ينصرف التأويل.

وما قيل في هذه الآية يُقال في مثيلاتها في خمسة عشر موضعاً، وهي قوله تعالى:

- ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة:28)
- ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام:45)
- ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام:162)
- ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف:54)
- ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس:10)
- ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنبياء:22)
- ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ (المؤمنون:116).
- ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (النمل:8)
- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (النمل:26).
- ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (النمل:44)
- ﴿أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص:30)
- ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الصافات:181)
- ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الزمر:75)

---

[1] وهي أن يكون منكَّراً، صريحاً، ثلاثياً، غير ميمي، وغير دالٍ على الطلب، ملتزماً الإفرادَ والتذكير. ينظر: حسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 460).

[2] ابن مالك، الألفية، ص45، ولا يراد بالكثرة هنا الاطراد، بل جمهور النحاة على أنَّ السماع فيه متبوع، واطِّراده ممنوع، وإن جاء في أفصح كلام كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ (الفتح:12)، وهو أبلغ من المشتق في أداء الغرض عند أهل البيان. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 315)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3337)، وحسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 461).

- ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (غافر:64)
- ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (غافر:65)
- ﴿فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾(الحشر:16)
- ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير:29)

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة:4)

فالأكثرون على إعرابها نعتاً لاشتقاقها[1]، وبعضهم أعربها بدلاً من الجلالة[2]، والبدل لا يأتي من المشتق إلا نادراً، وتقدير ذلك (مالك أحكام يوم الدين)، وقدره الفارسي (مالك يوم الدين الأحكامَ)، فتكون (الأحكام) مفعولاً لاسم الفاعل[3]، فإضافة (مالك) إلى ما بعدها بمعنى الحال أو الاستقبال، وهو على تقدير الانفصال كما رأينا، والمقصود بالانفصال عن الإضافة أنه عاملٌ فيما بعده، فلا يُعد معرفاً بالإضافة، بل نكرة، وعلى هذا يكون بدلاً مما قبله لا صفة.

وبيان المسألة أنَّها قُرِئت (مَلِكِ)[4] بكسر اللام وخفض الكاف، على وزن (فَعِل)، فهو صفة؛ لأنه معرفة بالإضافة، وحجة القائلين بهذه القراءة أن "الملك أخص من المالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالكُ غيرَ ملك، ولا يكون الملكُ إلا مالكاً"[5]، وقُرئت (مالك)[6] على وزن (فاعل)، فتعرب نعتاً أو بدلاً، والنعت أولى؛ ولئن قال معترضٌ: كيف تعرب صفةً وهي نكرة؟،

---

[1] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج1/ 87)، و الواحدي النيسابوري، التفسير البسيط (ج1/ 503)، والألوسي، روح المعاني (ج1/ 86)، والخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (ج1/ 40)

[2] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 6)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 38)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 68)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج1/ 25)

[3] ينظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ج1/ 41).

[4] قرأ بها زيدٌ وأبو الدرداء وابن عمر، والمِسْور، والسبعة إلا عاصماً، وكثير من الصحابة. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج1/ 109)، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (ج1/ 8)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 36)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/ 47)، والبنّاء، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص15.

[5] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ج1/ 62).

[6] قرأ بها عاصم والكسائي وخلف ويعقوب، وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير، وقرأ بها من الصحابة أبيٌّ وابن مسعود ومعاذ وابن عباس، وقتادة والأعمش من التابعين. ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص47، والأزهري، معاني القراءات (ج1/ 109)، والقرطبي، الإبانة في معاني القراءات، ص118، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 36)، القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص15،

إذ (مالك) اسم فاعل، وهو يدلُّ على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل في الماضي، كما قال ابن مالك:

كَفِعْلِـــهِ اسْـــمُ فَاعِـــلٍ فِـــي العَمَـــلِ إِنْ كَـــانَ عَـــنْ مُضِـــيِّهِ بِمَعْـــزِلِ[1]

وقد أضيف إلى يوم الدين، ولم يوجدْ بعد، و لم يأت ميقاته، فلم يتعرف، وبقي على تنكيره، والجواب عن هذا الإشكال أن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال أو أضيف إلى معرفة جاز أن ينوى بالإضافة الانفصال، وأنها على نصب فلا يتعرف بها، مثل: (مالك يوم الدين الأحكامَ)، وتقييده بالزمان غير معتبر، فيتعرف بها، وحجة هذه القراءة أنَّ الملك داخل تحت المالك[2]، والدليل له قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ (آل عمران:26)، والمعروف من كلام العرب أن الصفات المضافة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، ويستثنى من ذلك الصفة المشبهة فقط، فهي لا تتعرف بالإضافة أصلاً[3]، وقد ذكر الزمخشري (ت538) أنه لما لم يُقصد به زمانٌ، صارت إضافته محضة؛ فلذلك وقع صفة للمعارف[4].

وهناك اعتراض آخر على إعرابه بدلاً، وهو أن البدل يكون جامداً، و(مالك) اسم مشتق، فكيف ساغ مجيء البدل مشتقاً، والجواب أنه هذه الصيغة سواءٌ كانت اسم فاعلٍ، أو صفة مشبهة على وزن (فعِل) قد أصبحت في حكم العلم المنقول، حيث نزعت عنها الصفة، وجنحت إلى الجمود.

وقد وردت آيات أخرى على شاكلة هذه الآية، وتأخذ حكمها في التأويل والتوجيه، منها قوله سبحانه وتعالى:

- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(البقرة:255)، (آل عمران:2).

وقراءتها بالنصب وإنْ كانت شاذة[5] دليلٌ على صحة ما ذهبت إليه من ترجيح النعت؛ لأن القطع من خصائص النعت، ولئن قال معترضٌ ألم يُفصلْ بين الموصوف (الله)، وبين الصفة

---

[1] ابن مالك، الألفية، ص39.

[2] ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ج1/ 62).

[3] ينظر: السفاقسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، ص40، وأبو حيان، البحر الحيط (ج1/ 38).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 12).

[5] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 203)، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص207.

(الحي القيوم) بجملة (لا إله إلا هو)، فالجواب: أنَّ الجملة خبرٌ للجلالة، والفصل بين النعت والمنعوت بالخبر جائزٌ حسنٌ، تقول: (زيدٌ قائمٌ العاقلُ)[1].

- ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ (آل عمران:26).

فـ(مالكَ): بدلُ من (اللهم) أو عطف بيان، أو نعت له على الموضع، وهذا ضعيف لا يجيزه سيبويه (ت180هـ)[2] ، لأن (اللهم) عنده لا يوصف؛ لوجود الميم في آخرها حيث أخرجتها عن نظائرها من الأسماء، وأجاز أبو العباس المبرد (ت285هـ)، وأبو اسحق الزجاج (ت311هـ) وصفه، فـ(مالك) عندهم صفة لـ(اللهم)[3]، ويطمئن الباحث إلى إعرابه نعتاً؛ ولا يرى علَّة الخليل وسيبويه تنتهض مانعاً، لأن (مالك) مشتقٌ، والبدل بالمشتق قليل، وهو خلاف الأصل، و(اللهم) اسم ظاهر كباقي الأسماء الظاهرة فلا مانع من نعته، ثم لو أعربنا (مالك) منادى لحرف نداء محذوف، وتقدير استئناف النداء خلاف الظاهر، وما يشدُّني إلى الحكم عليها بالنعت، مشروعية الثناء على الله عند الدعاء، والوصف نوع من أنواع الثناء، ومثلها في الإعراب والتوجيه قوله سبحانه وتعالى:

- ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة:163).
- ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران:6، 18).
- ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (الأنعام:14).
- ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام:73).

---

[1] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1935)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 612)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3279)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 143)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 84).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 54)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج5/ 125)،

[3] يمنع الأصمعي نعت المنادى مطلقاً؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا يُنعت، ويفصل الخليل وسيبويه فيمنعا فقط ما كان مختصاً بالنداء مثل (فل، هناه، لؤمان، نؤمان، لكع، ملكعان، اللهم)، فهذه كلها لا تقع إلا في النداء، فمنعت من الوصف، ويجيز المبرد والزجاج نعت المنادى مطلقاً، ويرى أن الميم في (اللهم) عوض عن حرف النداء المحذوف، فكما تقول: (يا الله الكريم) تقول: (اللهم الكريم)، وعليه فقد أعربا (فاطرَ) نعتاً لـ(اللهم) في قوله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (الزمر:46)، وأعربها سيبويه نداء ثانياً. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 2191، 2192)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 297).

الشاهدُ في الآية قراءة (عالِمِ) بالكسر[1]، فهي إمَّا بدلٌ من الهاء في (له)، أو بدل من (رب) في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام:71)، والوجه الآخر: أنها نعت للهاء في (له).

والبدل من (رب العالمين) بعيدٌ لوجود فاصل طويل بين البدل والمبدل منه، وهو مما يُسْتكْره، والنعتُ من الضمير في (له) إنما يتمشى على رأي الكسائي حيث يجيزُ نعت المضمر الغائب، وهو ضعيف عند الكوفيين والبصريين غير الكسائي[2]، وعليه كان الأقربُ إلى الصواب أن يعربَ (عالِمِ) بدلاً من الضمير في (له) لانتفاء الموانع المذكورة.

- ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأنعام:100، 101).

وهذه الآية شبيهة بسابقتها، فقد قُرئت بخفض (بديع)[3]، على أنْ يكون عند الزمخشري (ت538هـ) [4] بدلاً من الجلالة في (وجعلوا لله)، أو بدلاً من الضمير في (سبحانه)، ونقل ذلك أبو حيان (ت745هـ)، ولم يُعقِّب[5]، أو أنْ يكون صفةً للجلالة، وذلك مشروطٌ بكون إضافة (بديع) محضة، ولا يصحُ النعت من الهاء في (سبحانه) لأن الضمائر لا تنعت.

- ﴿لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ (الأنعام:102).
- ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ (يونس:30).
- ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ﴾ (يوسف:101).
- ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم:10)

---

[1] قرأ بها الحسن البصريُّ والأعمش. ينظر: ابن عقيل: يوسف، الكامل في القراءات العشر، ص542، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 557)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج100/3)، والنعماني، اللباب (ج8/ 227).

[2] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1931)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص639، والنعماني، اللباب (ج8/ 228)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 130).

[3] قرأ بها المنصور على أنَّ (بديع) عطف بيان للجلالة. ينظر: الرعيني، تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص122، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 604)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج147/3).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 53).

[5] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 604).

- ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون:14).
- ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (المؤمنون:92).
- ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ (سبأ:3).
- ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامَ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ:48).

وذلك على قراءة النصب في (علَّامَ)[1]، على أن يكون نعتاً لاسم (إنَّ)، أو بدلاً منه، والبدل من المشتق قليل، وأمَّا على قراءة الرفع فالبدلُ من الضمير الغائب في (يقذف) أولى من النعت؛ لأنَّ الضمائر لا تنعتُ إلا على مذهب الكسائي (ت189هـ)[2].

- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً﴾ (فاطر:1).
- ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ (غافر:2، 3).
- ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ * فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الشورى:10، 11).

والشاهد في الآية على قراءة الخفض في (فاطر)[3]، وعليه فهي نعت للجلالة في قوله (إلى الله)، أو بدلٌ من الضمير في (عليه) أو (إليه)[4].

- ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الحشر:22).
- ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ (الحشر:23).
- ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ* مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ﴾ (الناس:1، 2، 3).

غير أنَّ بعضهم في سورة الناس أضاف للبدل والوصف تابعاً ثالثاً وهو البيان[5]، وعلى نهجنا من جعل البدل والبيان شيئاً واحداً فلا حرج من جمع ما تشابه في توجيهه مع التنويه فقط لوجه البيان لإثبات ما ورَّثوه، والإشارة لما سطَّروه.

---

[1] قرأ بها زيد بن علي، وعيسى بن عمر، وابن أبي اسحق، وابن أبي عبلة، وابن حيوة. ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج3/ 241)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 590)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 563).

[2] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1931)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص639، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3367)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 129).

[3] قرأ بها زيد بن علي. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 325)، والألوسي، روح المعاني (ج13/ 18)

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 76)، والنعماني، اللباب (ج17/ 172).

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 823)، وأعربه بياناً، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 578)، ولم يذكر البدل، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج6/ 593)، والنعماني، اللباب (ج20/ 576).

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾ (الفاتحة:7)

فـ(غيرِ) بالخفض[1] أُعرِبت عند أكثر المفسرين[2] بدلاً من اسم الموصول، أو صفة له، واختلف النحاة كذلك في إعرابها، فأعربها الأخفش (ت215هـ) [3]، والمبرد (ت285هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)[4] بدلاً من الاسم الموصول[5]، وأعربها ابن كيسان بدلاً من الضمير في (عليهم)[6]، وأعربها سيبويه (ت180هـ)، والفراء (ت207هـ) نعتاً[7]، واختار أبو حيان (ت745هـ) الوصفية، وضعَّف البدلية[8]، ورجح النحاس (ت338هـ) البدل على النعت[9]، وأكثرهم جوز الوجهين على سواء[10].

أما البدلية فلا إشكال فيها، فالنكرة تبدل من المعرفة، والبدل فيه معنى التكرير، ومعنى التوضيح، فالتوضيح يرفع الإبهام عن الموصول، والتوكيد يرفع إبهام ما عسى أن يُتوهمَ في

---

[1] هي قراءة الجمهور، قرأ بها أبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج1/ 115)، والقراءات الأخرى تؤوَّل بما هو بعيدٌ عن مجال بحثنا.

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 16)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج1/ 31)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 83)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 220)، والشوكاني، فتح القدير (ج1/ 29) وأعربها أبو إسحق الثعلبي (ت427هـ) صفة. ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (ج123/1)، وأعربها النيسابوري (ت550هـ)، وابن جزي (ت741) بدلاً مستبعداً الصفة. ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن (ج61/1)، والتسهيل لعلوم التنزيل (ج66/1)، ورجح ابن القيم (ت751هـ) الصفة على البدل. ينظر: التفسير القيم (ج1/ 227).

[3] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 17).

[4] ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبع (ج1/ 142).

[5] ينظر: ابن القيم، التفسير القيم (ج1/ 227).

[6] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 21)، وهذا يشكل على قول مَنْ يرى أن البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه، ويُنوَى بالأول الطرحُ، إذ يلزم منه خَلوُّ الصلة من العائدِ، ألا ترى أنَّ التقديرَ يصير: صراطَ الذين أنعمت على غيرِ المغضوبِ عليهم. ينظر: السمين الحلبي (ج1/ 83)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 221).

[7] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج2/ 334)، والفراء، معاني القرآن (ج1/ 7).

[8] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 50).

[9] ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبع (ج1/ 142).

[10] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 21)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 72)، والباقلوني، إعراب القرآن (ج1/ 165)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 9)، والسفاقسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد (ج1/ 58)، والسنيكي: زكريا، إعراب القرآن العظيم (ج1/ 162، 163).

النسبة؛ وعلى البدلية فالمُنعَم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال[1]، والتقدير: (صراط غير المغضوب عليهم) [2]، "ونكتة البدل إفادة أن المهتدين ليسوا يهوداً ولا نصارى"[3]، والذين اختاروا البدل وفضلوه على الصفة قالوا: " لأن (الذي) و(الذين) لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من "الرجل" وما أشبهه"[4].

وإعرابه نعتاً يعني أنهم "جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال"[5]، ونكتة النعت إفادة أن أهل الجادَّة أتباع للمنعم عليهم من أهل الهداية، ومبرؤون من الميل إلى أمم الغضب والغواية، ويقع إشكال في إعرابه نعتاً، وهو أنّه لا يُنعتُ معرفة بنكرة، فـ(الذين) معرفة، و(غير) لا تتعرف بالإضافة لأنها موغلة في الإبهام، ويعالج هذا الإشكال بجوابين[6]:

الأول: أن (غير) إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف (غير) حينئذ بالإضافة، تقول: (مررت بالحركة غير السكون)، والآية من هذا القبيل.

والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فعومل معاملة النكرات.

وحجة من جوَّدوا النعت على البدل أنْ قالوا: " لِأَنَّ غَيْرًا أَصْلُ وَضْعِهِ الْوَصْفُ، وَالْبَدَلُ بِالْوَصْفِ ضَعِيفٌ"[7].

ويميل الباحثُ إلى رأي من أعربها صفة؛ لانتفاء الموانع وضعاً، واستيفاء المراد معنى، أما الوضعُ فعلى اعتبار (ال) جنسية في (الذين)، فلا يقصد بهم قوماً بعينهم، ولا هم أهل زمان معهود، وبهذا خرجت إلى الشيوع الذي يقربها من النكرات، وعلى اعتبار (الذين) معرفة لأنه موصول، فلا ضير من الوصفية، فـ(غيرِ) تعرفت بما أضيفت إليه، وقد سبق التنبيه إلى أن سيبويه (ت180هـ) يرى أنَّ كل ما إضافته غير محضة، قد تتمحَّض فيتعرف إلا في الصفة

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 16).

[2] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 7).

[3] الخطيب الشربيني، السراج المنير (ج1/ 12).

[4] الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 17).

[5] الزمخشري: الكشاف (ج1/ 16)

[6] ينظر: النعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 220).

[7] أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 50).

المشبهة، وعلى هذا فـ(غير) معرفة، ونشدُّ عضد سيبويه بما رشح عن ابن السرَّاج (ت316هـ) بأنَّ (غير) تتعرف إذا وقعت على مخصوص لا شائع[1]، وهي في الآية ما قال.

وأما المعنى فهو الأقرب إلى ما جادت به قرائح المفسرين، في الجمع بين نعمتين جليلتين، نعمةِ الهداية إلى الإيمان، ونعمة النجاة من غضب الواحد الديان، ولا شكَّ أنَّ كمال الإيمان في اقتفاء الصراط المستقيم؛ والإعراض عن مسالك أهل الجحيم، كما قال سبحانه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ (البقرة:265)، لا تُزكَّى الأولى إلا بالثانية، فأنَّى لغرٍّ دعيٍّ يدين لليهود والنصارى بالولاء، أن يُنسبَ إلى موكب الرسل والأنبياء، فهو من الاستقامة محروم، وإن كان ممن يصلي ويصوم، ولفتة دلالية مشرقة أيضاً ذكرها الرازي (ت606هـ)، وهي أن الصراط المستقيم، فيه رجاء، وصراط المغضوب عليهم خوف، والإيمان لا يكتمل إلا بالخوف والرجاء[2]، كما قال سبحانه عن زكريا وذريته _ عليهم السلام_ :﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ (الأنبياء:90)، وكما قال عن الصحابة الكرام _رضوان الله عليهم_:﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (السجدة:16).

ومما شاكل هذه الأية إعراباً وتوجيهاً قوله تعالى:

- ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ (النساء:95).

وقوله تعالى:

- ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف:59، 65، 73، 85)، (هود:50، 61، 84)، (المؤمنون:23، 32).

وذلك على قراءة الرفع والجر في (غيره)[3]، فعلى الرفع نعت أو بدل من موضع (إله)، وعلى الجرِّ نعتٌ أو بدل من (إله) على اللفظ، فـ(غيره) يجوز فيها النعت والبدل[4]، ومنع مكي

---

[1] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 153).

[2] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج1/ 224).

[3] قرأ الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن، وقرأ الباقون برفعها، وقرأ عيسى بن عمر (غيرَه) بالنصب. ينظر: التميمي، السبعة في القراءات، ص284، والداني: أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص83، والواسطي: ابن الوجيه، الكنز في القراءات العشر (ج2/ 482)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج2/ 304)، ومحيسن: محمد، القراءات وأثرها في العربية (ج2/ 242، 243).

[4] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 577)، أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 83)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 287)، والنعماني، اللباب (ج9/ 177).

(ت437هـ) البدل من (إله) في الجر على اللفظ؛ لأنه لا يجوز دخول (مِن) عند حذف المبدل منه؛ لأنها لا تدخل في الإيجاب[1]، وليس الأمر كما قال، مما حدا بالسمين أن يتهم قوله بالتهافت[2].

وفي هذا السياق أيضاً ينتظم قوله تعالى:

- ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (النور:31)،

الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:2)

فـ(الكتاب) صفة لـ(ذلك) أو بدل منه أو عطف بيان[3]، وبعضهم أعربها بدلاً أو عطف بيان[4]، وبعضهم عدَّها صفة[5]، فعلى اعتبار (الم) مبتدأ، تكون (ذلك) مبتدأ ثانياً، و(الكتاب): خبره، والجملة: خبر (الم)، فاللام في (الكتاب) للحقيقة كقولك: (أنت الرجل)، والمعنى حينئذ "أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ الْكَامِلُ، كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مِقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ، وَإِنَّهُ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يَكُونَ كِتَاباً كَمَا تَقُولُ: هُوَ الرَّجُلُ، أَيِ الْكَامِلُ فِي الرُّجُولِيَّةِ الْجَامِعُ لِمَا يَكُونُ فِي الرِّجَالِ مِنْ مُرْضِيَاتِ الْخِصَالِ"[6]، وهذا خارج دائرة البحث، وإن كان هو الأصوب والأجود؛ لأنه خليٌّ من التأويل، ويجوز أن تكون (الم) مبتدأ، و(ذلك) خبره، و(الكتاب) صفة لـ(ذلك)، والمعني حينها "هو ذلك الكتاب الموعود"[7]، فـ(الكتاب) وصف مشتق، وهو اسم مفعول على صيغة (فِعَال) مثل:

---

[1] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 296).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 287).

[3] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج2/ 265)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 62)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 89)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 260)، والهرري، تفسير حدائق الروح والريحان (ج/ 104)، والأنصاري: زكريا، إعراب القرآن العظيم (ج1/ 164).

[4] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 23)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 74)، والباقوني إعراب القرآن (ج1/ 171)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 15)، ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج1/ 24)، والزحيلي، التفسير المنير (ج1/ 72)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج1/ 32).

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 11)، والزمخشري، الكشاف (ج1/ 33)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج1/ 36)، وابن أبي الربيع، تفسير الكتاب العزيز وإعرابه (ج1/ 330).

[6] الرازي، التفسير الكبير (ج2/ 265)

[7] المرجع السابق، ص265.

حساب، عماد، مهاد...، وقد أشير بـ(ذلك) إلى الكتاب صريحاً؛ "لأن اسم الإشارة مشارٌ به إلى الجنس الواقع صفة له"[1]، ومن ذلك قول النابغة: [البسيط]

نُبِّئْــتُ نُعْمَــى علــى الهِجْــرانِ عاتِبــةً سُقْيَا ورُعْيَا لِذَاكَ العاتِبِ الزَّارِى[2]

فقد جاء لاسم الإشارة بصفتين، وذُكرت الصفةُ وهي لـ(نُعمى)، وذلك إجلالاً لقدرها، وتعظيماً لشأنها ،و(الكتابُ) بدل أو عطف بيان، وقد طرحنا البيان في حقيبة البدل، وقضي أمرُه من قبل، وما ذكرته منفصلاً إلا اتِّباعاً لما جاء عند القوم من تفريق، والتزاماً بدقة النقل والتوثيق، ولعلَّ الذين أعربوا (الكتاب) عطف بيان أرادوا أن يقيموه مقام النعت؛ لأنه يشبه النعت في إيضاح متبوعه، ولا يكون إلا جامداً، ولئن قيل: أليس (الكتاب) وصفاً مشتقاً كما ذكرت؟ فالجواب: هو مصدر من (الكتب)، ولئن عُدَّ اسم مفعول على صيغة (فِعال) إلا أنَّ الصفة نزعت عنه لمَّا نقل إلى الجمود، فإذا ذُكر انصرف المعنى إلى التنزيل، لا إلى الكتابة المعهودة، ومن نزع إلى هذا الوجه الإعرابي فقد جعل للمبتدأ المُبدلِ منه (ذلك) خبرين، فـ(لا ريب فيه): خبرٌ أول، و(هدى): خبرٌ ثانٍ، وإنْ كان الخلاف قائماً بين النحاة في تعدد الخبر مفرداً وجملة، فالظاهر جوازه كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه:20)، عند من أعرب الجملة الفعلية خبراً ثانياً للضمير المنفصل لا نعتاً للنكرة.

والباحث يرجح إعراب (الكتاب) بدلاً على إعرابه (نعتاً)؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا مقروناً بأل دخلت على مشتق، و(الكتاب) كما قلت سابقاً: نقل عن الوصفية إلى الجمود، أو هو مصدر جامد سُمِّي به المفعول للمبالغة، ولا أحسبُ أن أحداً من الناس يقرأُ الأية فينصرف ذهنُه إلى غير القرآن الكريم، أو الكتاب المقدس المنزل من عند الله، هذا من حيث الوضع، وأما من حيث المعنى، فالكتاب هو المقصود بالحكم، وقد قال ابن مالك:

التَّــابِعُ المَقْصُــودُ بِــالحُكْمِ بِــلَا وَاسِــطَةٍ هُــوَ المُسَــمَّى بَــدَلَا[3]

وأغلب أهل التفسير على أنَّ (ذلك) بمعنى (هذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة:196)، أي: هذه، وعليه فـ(الكتاب) هو القرآن الكريم، ولو بقي على الإشارة للبعيد فالمفسرون على أنَّ المراد به التوارة والإنجيل، أو اللوح المحفوظ، وأقوال أخرى[4]، وعليه

---

[1] الزمخشري، الكشاف (ج1/ 32).

[2] البيت في ديوان النابغة الذبياني، ص202 ، وعند الخليل، العين (ج7/ 381) بلا نسبة، والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/ 414)، والكشاف (ج1/ 32).

[3] ابن مالك، الألفية، ص49.

[4] ينظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية (ج1/ 124، 125).

فـ(الكتاب) على نية طرح المبدل منه، وهو مفيدٌ للتوكيد على تكرار العامل، ويقصد به الإيضاح للإبهام الكامن في الإشارة، ويستقل كذلك بنفسه عن متبوعه، ولا يكون هذا مواتياً في النعت.

وهناك آيات خَرَجت وهذه الآية من مشكاة إعرابية واحدة، وتُوجَّه التوجيه عينه، وهي قوله سبحانه وتعالى:

- ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة:253).
- ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران:140).
- ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ (آل عمران:175).
- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ (الإسراء:57).
- ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي﴾ (الزخرف:51).
- ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (الكهف:59).
- ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ (العنكبوت:43)، (الحشر:21).
- ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾ (الزمر:6).
- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى﴾ (الحجرات:3).

فـ(الرسل) في قوله تعالى: (تلك الرسلُ): خبرٌ لـ(تلك)، وجملة (فضَّلنا) نُصبت على الحال، وليس هذا مراداً في البحث، وبغيتنا أنه نعتٌ أو بدلٌ أو بيانٌ، على أن تكون جملة (فضلنا) خبراً للمبتدأ، وهذا الإعراب تواتر عند كثير من النحاة والمفسرين[1]، وينسحب على الآيات المذكورة، والتي جاء فيها المتبوع إشارة.

ولقد أحصيْتُ جملةً من الآيات يصحُّ أنْ تنتظم في هذا السياق، وقد أعربت عند أرباب النحو والتأويل بدلاً أو صفة وهي قوله تعالى:

- ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:35).

---

[1] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 136)، وهي عنده عطف بيان، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 201)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 599)، ولم يذكرا البدل، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 610)، الفاسي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (ج1/ 282).

والمعهود عند النحاة أن ما بعد الإشارة إن كان مشتقاً أعرب نعتاً، وإن كان جامداً أعرب بدلاً أو بياناً[1]، إلا أن يؤوَّل بمشتق فيعرب نعتاً، وقد ذكر السمين الحلبي (ت756هـ) أنَّ النعت في (الشجرة) على تأويل: (هذه الحاضرةَ من الشجر)[2]، وفي كلامه نظر يُضعف هذا الوجه؛ "لأن الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسُه إذا وقع نعتاً كـ(مررت بزيد هذا)، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يَجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له"[3]، والذي تفوح رائحة التكلف في تأويله هو إلى البدل أقرب، وعليه فالبدل هو الأولى والأرجح فيها إنْ كان جامداً أو مؤوّلاً، وإن كان واضح الاشتقاق فالنعت به حقيق قمن، وقد ذكر أبو حيان (ت745هـ) في الارتشاف أنَّ مصحوب أل الواقع بعد اسم الإشارة إن كان (مشتقّاً) فلا خلاف بين النحاة أنه نعت ولكن الوصف به ضعيفٌ، وإن كان جامداً فسيبويه يسميه نعتا، وبعضهم يجعله عطف بيان وهو قول الزجاج وابن جني وابن السيد والسهيلي واختيار ابن مالك[4]، و على هذا المعيار يمكن معالجة هذه الآيات وهي قوله تعالى:

- ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَـذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ (البقرة:58).
- ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (البقرة:245).
- ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة:255).
- ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ (آل عمران:68).
- ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (النساء:75).
- ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي﴾ (المائدة:31).
- ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ﴾ (الأنعام:19).
- ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ﴾ (الأنعام:70).
- ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ (الأعراف:161).
- ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـذَا الأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ (الأعراف:169)

---

[1] ويكون النعت مقروناً بـ(ال)، فإن كانت عهدية أعرب نعتاً، وإن كانت جنسية أعرب بياناً. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص742، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3365)،

[2] السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 191).

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص742.

[4] ينظر: أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج4/ 1934)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3364).

- ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (يونس:37).
- ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف:3).
- ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ (إبراهيم:35).
- ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء:9).
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا﴾ (الإسراء:41).
- ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء:62).
- ﴿عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (الإسراء:88).
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الإسراء:89).
- ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف:6).
- ﴿وَيَقُولُونَ يَاوَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ (الكهف:49).
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف:54).
- ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنبياء:38)، (النمل:71)، (سبأ:29)، (يس:48)، (الملك:25).
- ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان:7).
- ﴿يَارَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان:30).
- ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (النمل:76).
- ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (العنكبوت:31).
- ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ (العنكبوت:34).
- ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الروم:58)، (الزمر:27).
- ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (السجدة:28).
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ﴾ (سبأ:31).
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ (فصلت:26).
- ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (الزخرف:31).

- ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ (الزخرف:52).
- ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ (النجم:59).
- ﴿أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ (الواقعة:81).
- ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا﴾ (الحشر:21).
- ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ (الملك:20).
- ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ (الملك:21).
- ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ (القلم:44).
- ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد:1، 2).
- ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ (التين:3).
- ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (قريش:3).

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ (البقرة:2، 3).

ف(الذين): على الجر[1]: نعتٌ لـ(المتقين)، أو بدلُ منه، أو عطف بيان، وكأن النحاة والمفسرين متواطئون على إعرابها وصفاً، وهو الذي أسانده وأتبناه، وكأنَّ سائلاً يقول: ولم اختص المتقون بأن يكون الكتاب لهم هدى؟، فيأتي الجواب في ذكر وصفهم الذي أحلهم ذلك المقام المنيف، والمنزل الشريف، ومنهم من جوَّز إعرابها بدلاً[2]، وذلك لأن الوصف بالموصول خلاف الأصل؛ بسبب تأويله بمشتق، وكونُ المبدل منه على نية الطرح ليس مسلماً به كما سلف، وأعرب أيضاً عطف بيان[3]، فما جاز أن يُعرب بدلاً صح أن يُعرب بياناً[4].

---

[1] ورويت بالضم والنصب على القطع أو الوقف التام. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/ 229).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 74)، أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 67)

[3] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 95)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج1/ 280)،

[4] ويفترق البيان عن البدل في خمس، (الأول): عطف البيان في تقدير جملة على الأصح، والبدل في تقدير جملتين، و(الثاني): البيان يطابق ما قبله تعريفاً وتنكيراً، وليس ذلك شرطاً في البدل، و(الثالث): البيان لا يجرى على المضمر، ولا ضير أن يبدل من الضمير، و(الرابع): البدل قد يكون غير المبدل منه في البعض والإشتمال والغلط، وليس كذلك عطف البيان. ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 205).

وهناك آيات تداخل فيها النعت والبدل والبيان، وينبغي أن تُوجَّه ذلك التوجيه، من غير إلتفات إلى الوجوه الإعرابية الأخرى التي انسحبت من ميدان بحثنا إشفاقاً علينا وهي قوله تعالى:

- ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ (آل عمران:133، 134).
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ (النساء:36، 37).
- ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ (المائدة:55).
- ﴿أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ﴾ (الأعراف:44، 45).
- ﴿إِنَّ اللّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ * الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا﴾ (الأعراف:50، 51).
- ﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ﴾ (الأعراف:،156، 157).
- ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ (الأنفال:2، 3).
- ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللّهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ عَاهَدتَّ﴾ (الأنفال:55، 56).
- ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ * الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللّهِ﴾ (الرعد:19، 20).
- ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (إبراهيم:2، 3).
- ﴿كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ * الَّذِينَ جَعَلُواْ الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر:90، 91).
- ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ * الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ﴾ (النحل:27، 28).
- ﴿كَذَلِكَ يَجْزِي اللّهُ الْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ (النحل:31، 32).
- ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ (النحل:41، 42).
- ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ﴾ (الكهف:100، 101).
- ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ (الكهف:103، 104).
- ﴿وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ (الأنبياء:48، 49).
- ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ (الحج:25).

- ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحج:34، 35).
- ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا من ديارهم﴾ (الحج:39، 40).
- ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ﴾ (الحج:40، 41).
- ﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج:46).
- ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ﴾ (الفرقان:1، 2).
- ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا * الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ (الفرقان:58، 59).

وأما على قراءة الخفض ل(الرحمنِ)[1]، فيتعين إعراب (الذي) صفةً، ولا تعرب بدلاً كراهية الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي[2].

- ﴿إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ * الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (الشعراء:77، 78).
- ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ﴾ (الشعراء:218).
- ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ (النمل:2).
- ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ (النمل:25)
- ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (العنكبوت:58، 59)
- ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ (لقمان:3، 4).
- ﴿الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ (السجدة:6، 7).
- ﴿لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ * الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (فاطر:6، 7).
- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر:17، 18).
- ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الزخرف:68، 69).

---

[1] قرأ بخفض (الرحمنِ) زيد بن علي بن الحسين، وقراءة الجمهور الرفع. ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج216/4)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 120)، والنعماني، اللباب (ج14/ 557)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج20/ 98).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القران (ج2/ 523)، والرازي، التفسير الكبير (ج24/ 478)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج260/5).

- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّى يُصْرَفُونَ * الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (غافر:69، 70).
- ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَاب * الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ (غافر:34، 35).
- ﴿وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى* الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ﴾ (النجم:31، 32).
- ﴿ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُور * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ (الحديد:23، 24).
- ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَاأُوْلِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الطلاق:10).
- ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير * الَّذِي خَلَقَ﴾ (الملك:1، 2).
- ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُور * الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ (الملك:2، 3).
- ﴿عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيم * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُون﴾ (النبأ:2، 3).
- ﴿يَاأَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيم * الَّذِي خَلَقَكَ﴾ (الانفطار:6، 7).
- ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِين * الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّين﴾ (المطففين:10، 11).
- ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَاد * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَاد * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا﴾ (الفجر:6، 7، 8).
- ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَة * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الأَفْئِدَة﴾ (الهمزة:6، 7).
- ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّين * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُون﴾ (الماعون:4، 5).
- ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاس * الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ (الناس:4، 5).

ولقد أحصيت حشداً من الآيات أعرب فيها الموصول نعتاً أو بدلاً، ولم يعرب بياناً، فرأيت أنْ أضمها إلى هذا الترتيب وألحقها بهذه الآيات؛ لأنَّها إلى النعت أقرب؛ والتوجيهُ والتخريجُ فيها على السواء، ولا ينتصبُ البيانُ حائلاً؛ لأنّي ومَن سايرتُهم بالبدل ألحقناه، كنهجٍ سرنا عليه وارتضيناه، وهذه الآيات هي قوله تعالى:

- ﴿اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء﴾ (البقرة:21، 22).
- ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِين * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ ﴾ (البقرة:145، 146).
- ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَاد * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾ (آل عمران:15، 16).

- ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُون * الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ (آل عمران:167، 168).
- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِين * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (آل عمران:171، 172).
- ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيم * الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ (آل عمران:172، 173).
- ﴿لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الأَلْبَاب * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ (آل عمران:190، 191).
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ (النساء:36، 37).
- ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾ (النساء:141)، والموصوف أو المبدل منه (الذين) في ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء﴾ (النساء:139).
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ (الأنعام:1).
- ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِين * قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُون﴾ (الأنعام:11، 12).
- ﴿وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾ (الأنعام:128).
- ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ (الأعراف:43).
- ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ (الأعراف:92)، والموصوف أو المبدل منه (الملأ) في ﴿وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأعراف:90).
- ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ﴾ (الأعراف:158).
- ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون * الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (يونس:62، 63).
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ﴾ (إبراهيم:39).
- ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ (الإسراء:111).
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ (الكهف:1).
- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء:3)، والمنعوت أو المبدل منه (الناس) في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ (الأنبياء:1).

- ﴿فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (المؤمنون:28).
- ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النمل:15).
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سبأ:1).
- ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾ (فاطر:34).
- ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ (الزمر:74).

وربما تسلل شيءٌ من الوهم أو الخلط إلى الدارسين، فحسب أن هذه الوجوه التي ذكرت تُجرى على مثل قوله تعالى:﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ (البقرة:16)، وما شابهها من آيات، والحقُّ أنها خبرٌ لاسم الإشارة، فإن قيل هي تابعٌ كالموصولات التي بُسطت من قبل فالسمين الحلبي أزال شُبْهَتَه، وردَّ قَوْلَتَه فأجاب: "فإنْ قيل: يكونُ «الذين» بدلاً من «أولئك» فالجوابُ أنه يصير الموصولُ مخصوصاً لإبداله من مخصوصٍ، والصلة أيضاً ماضيةٌ. فإن قيل: يكونُ «الذين» صفةً لأولئك ويصيرُ نظيرَ قولك: «الرجلُ الذي يأتيني فله درهمٌ» فالجوابُ: أنه مردودٌ بما رُدَّ به السؤالُ الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكونَ وصفاً له لأنه أعرفُ منه فبانَ فسادُ هذا القول"[1].

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ (البقرة:87، 253).

(ابن مريم): عطف بيان، أو بدلٌ عند العامة، لأنه أُجرى عليه مُجرى العَلَم، وبعضهم أعربه صفة(2)، وهو ضعيف؛ لأن الوصف بـ(ابن) إذا أضيف إلى علم صار معه كالشيء الواحد، وهذا يقربه إلى البدلية أو البيان، ثم إنَّ اسمه عيسى فقط؛ ولذا وجب إثبات الألف في الخط، إذ سقوطها من الرسم واجب حال وقوعها وصفاً بين علمين، وليس هو في هذا المقام وصفاً.

وعلى هذا الإعراب والتوجيه ينتظم قوله عز وجل:

- ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (النساء:157).
- ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قول الحق﴾ (مريم:34).

---

[1] السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 127).

[2] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج8/ 223)، والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ج2/ 17)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 292)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج2/ 263).

والوجوه الثلاثة في (ابن مريم) هي جائزة في (رسول) [1]، وإن كان البدل وجهاً ضعيفاً؛ لأنه بالمشتقات قليل، وتخريج ذلك أنه جرى مجرى الجوامد فأخذ حكمها، ويجوز في عيسى أيضاً النعت والبدل، والبدل أرجح لجموده، ولا غضاضة في إعرابه عطف بيان، وهو تحت جناح البدل، وفي آية مريم، (عيسى) خبر للإشارة، ويجوز فيه البدلية والبيان، ويمتنع النعت على أن يكون (قول الحق) خبرَ المبتدأ، وأما (ابن) ففيه التوابع الثلاثة على رأي من يرى البيان نوعاً قائماً بذاته.

الموضع الثامن: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾ (المائدة:107).

(الأوليان): هي خبرٌ لـ(آخران)، أو خبرٌ لمبتدأ مضمر، أو مبتدأٌ مؤخرٌ خبره (آخران)، أو فاعل لـ(استحق)، أو بدلٌ من (آخران) بمعنى البيان للمبدل منه نحو: (جاء زيدٌ أخوك)[2]، أو عطف بيان لـ(آخران) بيَّن الآخرَينِ بالأولَينِ، أو صفةٌ لـ(آخران).

وطرحاً لكل وجه غير التوابع كنهجنا، فإن البدلية هنا وجه ضعيف لأن البدل بالمشتق قليل، وخلاف الاصل، ووجه (البيان) عليه اعتراض، فالجمهور لا يجرونه في النكرة خلافاً لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، ومن جوَّزوه في النكرات اشترطوا التوافق في التعريف والتنكير، وما جاء في هذه الآية مخالف لأولئك وهؤلاء، فـ(الأوليان) معرفة، و(آخران) نكرة، وأما الوجه الثالث وهو النعت، فكيف تُنعت النكرات بالمعارف، والمطابقة بين النعت والمنعوت مشروطة مقررةٌ عند النحاة؟.

والزمخشري (ت538هـ) قد سوغ البيان من النكرات[3]، ولم يشترط التطابق، والأخفش (ت215هـ) أفتى _مخالفاً جمهور النحاة_ بجواز وصف النكرات بالمعارف[4].

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 405).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 635)،

[3] يرى الزمخشري أنَّ (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ(آيات بينات) في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (آل عمران:97)، وحجته أن النكرة لما تخصصت بالوصف قربت من المعرفة، و(مقام) وإن جاء بصيغة الإفراد إلا أنَّه جامع لآيات كثيرة. ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 387).

[4] أجاز الأخفش في (الأوليان) أن تكون صفة لـ (آخران)، وحجته أن النكرة وصفت فخُصَّصت فاقتربت إلى التعريف، فوصفت بوصف المعارف. ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 290)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 398).

والباحث يرى أن النعت أولى وأحقُّ؛ لأنهم كرهوا البدل بالمشتق، وعدوا ذلك خلاف الأصل، وكرهوا طول الفصل بين البدل والمبدل منه، كما هو في الآية وإن كان الفاصل غير أجنبي.

صحيحٌ أنَّ التطابق بين النعت والمنعوت، والبيان والمُبيَّن أمر متفق عليه، واجتراحُ ضدَّه مسلكٌ هو عند النحاة ضعيف عليل، يهدم ما شيدَه أهل اللسان من تقعيد وتأصيل، وهذا ما صدح به قبلي أبو حيان (ت745هـ) معترضاً مُضَعِّفاً[1]، والقومُ في كلامهم قد اقترفوا خلاف ما أصَّلوه، ونقيض ما قعَّدوه كقول الخليل (ت170هـ): (مررت بالرجل خير منك)، وأعربوا الجملة نعتاً بعد المعرف بأل الجنسية، وذلك بتأويل المعرفة نكرة، إلا أن الأمر في هذه الأية مخالفٌ في التأويل، ففيها أوِّلت النكرة بالمعرفة، مع جواز تأويل (الأوليان) بالنكرة للجهل بهما، فاجتمع المسوغان، قرب النكرة من المعرفة بالتخصيص، وقرب المعرفة من النكرة بالابهام، فقوي النعت، ولعل في إعرابهم ما يوحى بهذا فقد أعربه أبو البقاء (ت616هـ) فقال: "أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَآخَرَانِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَقَدْ وُصِفَ، وَالْأَوْلَيَانِ لَمْ يُقْصَدْ بِهِمَا قَصْدَ اثْنَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا"[2] .

الموضع التاسع: ﴿أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة:117).

(ربي): أعربت إذا استثنينا القطع بالوجوه الثلاثة[3]، نعتاً للجلالة على تأويلها بمشتق، وبدلاً على نية تكرار العامل، وكونه مصدراً، وعطف بيان غرضه الكشف والتوضيح؛ لأنه منفرداً يدل على المقصود بخلاف الصفة، ويقدم الباحث من حيث الوضع البدلَ على النعت، ويرى ثلاثتها متناغماً مع قول المفسرين من حيث المعنى، وهذه التوجيهات تنسجم مع شبيهاتها من الآيات القرآنية وهي قول المولى عز وجل:

- ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام:23).
- ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف:38).
- ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾ (الدخان:8).

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 398).

[2] العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 470).

[3] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 476)، ولم يذكر أنها بيان، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 658)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج7/ 623)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج7/ 70)، وأعربها صفة، ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج3/ 53)، ولم يذكر أنها بيان، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج7/ 433)، وقد أعربها بدلاً.

- ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الجاثية:36).
- ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا * رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النبأ:36،37).
- ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (المزمل:8، 9).

الموضع العاشر: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ (الأنعام:74).

(آزر): أعربت بدلاً، أوعطف بيان، أونعتاً[1]، والأكثرون على أنها بدلٌ[2]، وتوجيه ذلك أنَّ (آزر) هو والد إبراهيم –عليه السلام–، فإن كان علماً ممتنعاً من الصرف، فهو مخفوض بالفتحة على البدلية، على نية تكرار العامل، وهو المقصود بالحكم، وإن قصد به اللقب لوالد إبراهيم إذ لُقِّب بالصنم (آزر) لأنه عبده فهو عطف بيان أو بدل، وأما إعرابه صفة فلا يتأتى إلا إذا كان من الوزر، بمعنى المخطئ على قول الزجاج (ت311هـ)، أو المعوج على قول الفراء (ت207هـ) وسليمان التيمي (ت143هـ)[3]، أو الشيخ الهرم كما قال الضحاك[4].

ولئن قال معترض: وكيف أعربت نعتاً للعَلَمِ وهي نكرة؟، فالجواب: على إرادة الألف واللام، وإن لم يلفظها، وهذا ما أشار إليه القوم (الزجاج، والفراء، والتيمي، والضحاك) حين قدروا النعت بـ(المخطئ، أو المعوج، أو الشيخ الهرم)، وبعضهم[5] جعل تقديره: (لأبيه عابد آزر)، على أن تكون (عابد) صفة لـ (أبيه)، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأخذ

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 39)، وأعربه بياناً، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (ج1/ 266)، ولم يذكر الصفة، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 100)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج8/ 229)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (ج3/ 151)، والفاسي، البحر المديد (ج2/ 135)، ولم يذكر الصفة.

[2] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 304)، ومكي، المشكل في إعراب القرآن (ج1/ 258)، والعكبري، التبيان في علوم القرآن (ج1/ 510).

[3] هو أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمي؛ لأنه نزل في تيم، كان مقدماً في العلم والعمل، من المشهود لهم بالورع والعبادة، وكان صواماً قوَّاماً. ينظر: الأصبهاني، حلية الأولياء (ج3/ 28) وما بعدها، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج6/ 323– 327)،

[4] هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم، صاحب التفسير، كان يؤدب الأطفال، وذكره ابن حبيب من أشراف المعلمين وفقهائهم، حملت به أمه عامين، توفي في خراسان سنة 102هـ. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 325)، والعبر (ج1/ 94) ، والزركلي، الأعلام (ج3/ 215).

[5] ينظر: النعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج8/ 229).

حكمه الإعرابي، أو تُخرَّج المسألة بأنْ يُقال: "إنَّ ذلك مقطوع منصوب بفعل تقديره: إذن المعوج أو المخطئ، وإلا تبقى فيه الصفة بهذه الحال"[1].

والباحثُ لا يُقرُّ الصفة على المعنى الذي تأوَّله أصحاب هذا الرأي وخرَّجوه، وهواه مع مَن ردُّوه وضعَّفوه، ويرى بأنَّ ما التمسوه من تخريج وتأويل حول وصف المعرفة بالنكرة إنما هو ضربٌ من التحامل والعنت، إذ كلُّ محذوفٍ يُباح تقديرُه لابدَّ من دليل على حذفه، وإلا تُرِك الأمر كلاً مباحاً لكل من هبَّ ودبَّ، وهذا يملأ الساحة بفسادٍ يصعبُ أنَّ يُجَبَّ، والأَوْلَى على معنى الوزر أن تعرب حالاً على تقدير: (وهو في حال عوجٍ وخطأ)، ومن قرأ بضم الراء في (آزرُ)[2] فقد حسم المسألة وأتى بالجلاء، وأعربت مبنية في محل نصب على النداء، وحينها تخرج (آزر) عن الوصف إلى العلمية، إذا لا يجوز حذف حرف النداء مع الصفات، وإن جاء حُكم عليه بالشذوذ[3].

ومما يشابه هذا التوجيه ويرجح فيه البدل على النعت قوله تعالى:

- ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ* اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (إبراهيم:1، 2).

الموضع الحادي عشر: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف:26).

أوْجَهُ أعاريب هذه الآية على قراءة الرفع في (لباس) أن يقال: (لباس): مبتدأ أول، و(ذلك): مبتدأ ثانٍ، و(خير): خبر المبتدأ الثاني، والجملة (ذلك خير): خبر المبتدأ الاول[4]، وله وجوه أخرى؛ ولكنَّ الوجه الذي هو موضع الدراسة أن يكون (لباس): مبتدأ، و(ذلك): نعت، أو بدل، أو عطف بيان، و(خير): خبر المبتدأ، وقد ذكر ذلك عند أكثر المفسرين والنحاة[5]، فعلى العطف والبيان، يكون المعنى: أن اللباس الذي أنزله الله عز وجل ليواريَ سوءاتهم هو لباس

---

[1] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 310).

[2] هي قراءة أبيّ بن كعب، وابن عباس، والحسن ومجاهد، ويعقوب. ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 258)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 310).

[3] ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج3/ 151)، والألوسي، روح المعاني (ج4/ 184).

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 253)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج9/ 69).

[5] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 389)، والرازي، التفسير الكبير (ج14/ 222)، العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 562)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 31)، والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (ج3/ 221)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج8/ 383)، ولم يذكر الصفة.

التقوى، فلباس التقوى هو اللباس الأول، وقد أعاده ليؤكد على خيريته، ومعنى الصفة أن قوله (ذلك) أشير به إلى اللباس كأنه قيل: ولباس التقوى المشار إليه خير[1].

وبعض النحاة لم يرَ في (ذلك) شيئاً من التبعية إلا النعت[2]؛ لأن النعت عندهم قد يكون أعرف من المنعوت، فجوّزوا أن يُنعت الأعمُّ بالأخصُ ، ولكنَّ الحوفي[3]، لا يرى للنعت وجهاً في هذا المقام؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف واللام، والأصل أن يكون النعت مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً، فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو[4].

ويرى الباحث أن كلام الحوفي صحيح من حيث الوضع والتقعيد والصنعة، فالنحاة لا يجوزون النعت إلا بما هو دون المنعوت تعريفاً[5]؛ لأن المتكلم إنما يبدأ بما يكون أعرف عند السامع، وأبينَ في تحصيله، وإذا عُكس الأمر فبُدِئ بالأعم حدث تناقض يخلُّ بالتفهيم؛ و هذا ما حدا بأبي حيان (ت745هـ) أن يقول: "ونصوص أئمتنا على أن النعت يكون دون المنعوت في التعريف، أو مساوياً، أما أن يكون أعرف فلا"[6]، ولكنَّ الحوفي يتهم مَن يخرج عن ذلك بالسهو، وهذا القول يُردُّ بمكانة من أجازوه، حتى عدَّه ابن عطية (ت542هـ) من أنبل الأقوال[7]، وخير ما يدفعُ اعتراض الحوفي قول من قال: "القائل بكونه نعتاً لا يجعله أعرفَ من ذي الألف واللام"[8]، ثم إنَّ شيخ النحاة سيبويه (ت185هـ) قطع دابر الإشكال حين قال:

---

[1] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج14/ 222).

[2] ومنهم: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 375)، والنحاس، إعراب القرآن (ج2/ 49)، والفارسي، الحجة في القراءات (ج3/ 8)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 562)، والباقولي، إعراب القرآن (ج3/ 897).

[3] هو أبو الحسن على بن إبراهيم بنِ سعيد بنِ يوسف الحوفي الشبراوي إمام فاضل و عالم بالنحو والتفسير في عهد الدولة الفاطمية، ولد عام (358هـ)، في شبرا بمصر، له (البرهان في تفسير القرآن)، و(البرهان في إعراب القرآن)، و(الموضح في النحو)، وتُوفي سنة (430هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج13/ 194)، والداوودي، طبقات المفسرين (ج1/388).

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 253)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 203)

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج2/ 7)، وابن الحاجب، أمالي بن الحاجب (ج2/ 518)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 307، 308)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/ 439)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 630)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 319).

[6] أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج4/ 1911)

[7] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج2/ 389).

[8] السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 254)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج9/ 70).

"والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: مررتُ بصاحبك أخي زيد، ومررتُ بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا"[1].

وعليه فيترجح عند الباحث إعراب (ذلك) نعتاً لـ(لباس التقوى)، وقد جاء على التوجيه نفسه آيات تشبهها وهي قول الله عز وجل:

- ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ (آل عمران:125).
- ﴿فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا﴾ (التوبة:28).
- ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَـذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾ (يوسف:15).
- ﴿اذْهَبُواْ بِقَمِيصِي هَـذَا﴾ (يوسف:93).
- ﴿آتِنَا غَدَاءنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ (الكهف:62).
- ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾ (الأنبياء:63).
- ﴿فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلاَءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (الفرقان:17).
- ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا﴾ (النمل:28).
- ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾ (يس:52).

الموضع الثاني عشر: ﴿قَالُواْ آمَنَّا بِرِبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ (الأعراف:121، 122)، و(الشعراء:47، 48).

(ربِّ موسى): يجوز في (ربِّ) أن تكون نعتاً لـ(رب العالمين)، أو بدلاً منه، أو عطف بيان، وقد جاءت الوجوه الثلاثة عند بعض المفسرين والنحاة[2]، وأُعْرِبَ عند بعضهم بدلاً أو عطف بيان[3]، وفائدة إضافة الرب إلى موسى وهارون إبانةُ الزوال عن ربوبية فرعون وإيضاحُ الإطاحةِ بأُلوهيته، وما ادعاه لنفسه من الملك، وأوهم به الجهلاء والدهماء ، وهذا معنى البيان،

---

[1] سيبويه، الكتاب (ج2/ 7).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 323)، والنعماني، اللباب في علوم الكتاب (ج9/ 265)، والطنطاوي، التفسير الوسيط (ج5/ 351)

[3] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 588)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 140)، وابن هشام، المغني، ص738، والزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج2/ 456)، والألوسي، روح المعاني (ج5/ 27)، وصافي: محمود، الجدول في إعراب القرآن (ج19/ 73)،

وأما البدلُ فدفعٌ لظنِّ من يحسبهم على ملتهم القديمة، فأبدل الثاني من الأول، والنعتُ إيضاح أنَّ ربَّ العالمين الذي آمن به السحرة، هو الرب الذي يعبده ويدعو إليه موسى وهارون.

وأنبل الوجوه الثلاثة عند الباحث أنه بدلُ مطابق؛ لما فيه من بيان وتخصيص للمبدل منه، إذ ذكر الشيء مرتين، إحداهما بالعموم، والأخرى بالخصوص، وتقدير الجملتين فيه يسير.

وقد جاء على التوجيه السابق قول المولى عز وجل:

- ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الصافات:180).
- ﴿سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الزخرف:82).
- ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الدخان:6، 7).

الموضع الثالث عشر: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا﴾ (الأعراف:148).

(جسداً): فيها ثلاثة أوجه إعرابية، فإن شئت أعربتها بدلاً من (عجلاً)، أو عطف بيان، أو نعتاً، والثلاثة حاضرة في بعض مصنفات المفسرين والنحاة[1]، وأكثرهم أعربه بدلاً[2]، وأعربه الحوفي (ت430هـ) نعتاً[3]، وأجازهما الشوكاني (ت1250هـ) معاً[4].

والوجه الأحسن أن يُعرب بدلاً من (عجلاً)؛ لأن (جسداً) اسم جامدٌ، والنعت بالجامد عند النحاة خلاف الأصل وإنْ أُوِّل بمشتق، وأما عطف البيان فهو عند جمهور النحاة قليل أو ممتنع في النكرات، وقد جُلِيَ أمرُه فجعلناه بدلاً، وإقرار البدلية فيه إنما هو دفعٌ لتوهم كونه صورة عجلٍ منقوشةً، أو مخطوطاً أو مرقوماً، وعليه توجَّه آية (طه) وهي قوله تعالى:

- ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾ (طه:88).

ولكن النعت يترجح على البدل مع جواز الوجهين عند النحاة والمفسرين ، وذلك في قوله تعالى:

- ﴿رَبَّنَا هَؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ﴾ (الأعراف:38).

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 595)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 344)، والنعماني، اللباب (ج9/ 316)، والألوسي، روح المعاني (ج5/ 60)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج10/ 149)

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 160)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج35/3)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج1/ 605)، وأبو الفداء، روح البيان (ج3/ 242)، ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج3/ 455)، وغيرهم.

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 177).

[4] الشوكاني، فتح القدير (ج2/ 282).

فـ(ضعفاً) أي: مضاعفاً[1]، أو متضاعفاً[2]، أو مضعَّفاً[3]، فهي وصف مشتق، فأعربت عند الأكثرين نعتاً[4]، والضعف: (الشيء الزائد على مثله مرة أو أكثر)[5]، فهو اسم، فأعربت عند بعضهم بدلاً[6]، والفرق بين هذه وتلك بيِّنٌ واضحٌ، وفق معايير الاحتكام التي نستند إليها.

وما قيل في (جسداً) من إعراب وتوجيه يقال في (قبسٍ) في قوله تعالى:

- ﴿أَوْ آتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (النمل:7).

ويُقالُ في (رسولاً)، و(صعداً) من قوله الله عز وجل:

- ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا*رَّسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ (الطلاق:10، 11).
- ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ (الجن:17).

الموضع الرابع عشر: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة:30).

(ابنُ): يصح إعرابه خبراً لـ(عزيرٌ)، والجملة الاسمية مقول القول، وفي هذه الحالة لا يحسنُ أنْ يُحذفَ التنوين من (عزيرٌ)، بل يكسر التنوين لالتقاء ساكنين، ولا تحذف ألف (ابن) من الخط[7]، وقد قرأ بالتنوين ابن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، وأبان بن تغلب، وعاصم والكسائي ويعقوب، وقرأ الباقون بغير تنوين[8] على أن يكون (عزير) علماً أعجمياً لا ينصرف، والصحيح أنَّ سقوط التنوين إنما هو لالتقاء ساكنين[9]، و(عزيرٌ) عند بعضهم[10]: خبرٌ لمتبدأ مضمر تقديره (صاحبنا)، وما يعنينا في تجوالنا أنَّ (ابن) يُعربُ نعتاً لـ(عزير)، أو بدلاً منه، أو بياناً[11]، فمن أعربه بدلاً أو بياناً أثبت التنوين في (عزيرٌ)، ومن أعربه صفة اكتفى بضمة، وحذف

---

(1) الزمخشري، الكشاف (ج2/ 103)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 399).

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 50).

(3) ينظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص307.

(4) ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 567)، وصافي: محمود، الجدول (ج8/ 405)، ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج3/ 349)، الهرري، حدائق الروح والريحان (ج9/ 318).

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج3/ 316)، والرازي، التفسير الكبير (ج14/ 238).

(6) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 268)، والنعماني، اللباب (ج9/ 109).

(7) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 326).

(8) ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 115)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص318، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج2/ 279)، والصفاقسي، غيث النفع، ص272.

(9) ينظر: الشوكاني، فتح القدير (ج2/ 402).

(10) النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 115)، وعدَّه أحسن أقوال النحاة.

(11) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 458)، والنعماني، اللباب (ج10/ 69)،

التنوين؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد[1]، والمشهور إثبات التنوين في (عزيرٌ)، وعليه فـ(ابن) بدلٌ أو عطف بيان، والباحث يقدم النعت على البدل في هذا الموضع؛ لأنه جاء موضحاً للمنعوت متضمناً للمدح، متساوياً مع المنعوت، فما أضيف إلى شيء أخذ رتبته في التعريف، ومن حيث الوضع فالعلم تساوى مع المضاف إلى علم، وإن كان اسم الجلالة أعرف المعارف[2]، والبدل على نية تكرار العامل، وطرح المبدل منه، وهو المقصود بالحكم، (وابن الله) حينها هل يقصد بها عزيرٌ، أم يراد المسيح عيسى، فلهذا كان النعت أولى من بقية التوابع.

وهناك آيات كثيرة جاءت على هذا الإعراب والتوجيه، فأعربت نعتاً أو بدلاً أو عطف بيان، وربما طرأ ضعف على وجه من هذه الوجوه أو خالف به جمهور النحاة، وسأعرض من باب الإيجاز وجوه الإعراب لهذه التوابع مع الالتفات إلى توجيه ما يقتضيه البحث، مجتنباً تكرار ما سلف من توجيه، مكتفياً بالتعليلات التي دونت.

الموضع الخامس عشر: ﴿وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ﴾ (إبراهيم:16).

أكثر المفسرين على إعراب (صديد) عطفَ بيان[3]، فيكون تشبيها بليغاً لمبهمٍ، وهو (ماء)، كأنه قال: ويسقى من ماء، ثم أراد أن يبين ما أبهمه فأردف بقوله (صديد)، فيكون الصديد هو الماء؛ ولكنه السائل من جلود أهل النار، والحوفي (ت430هـ) قال: "(صديد) نعتٌ لـ(ماء)"[4]، وابن عطية (ت542هـ) قد أعربه نعتاً لماء، وليس بماء، ولكنه لما كان بدل الماء في العرف عندنا يعني أُطلق عليه ماء، كما تقول: (هذا خاتمٌ حديدٌ)[5]، فـ(صديد) على النعت مشتق، وهو اسم مفعول على صيغة (فعيل)، أي: مصدود عنه؛ لكراهيته، وذكر أبو حيان (ت745هـ) قولاً يجعله نعتاً، ولكن على إسقاط أداة التشبيه كما تقول: (مررت برجلٍ أسدٍ، التقدير (مثل صديدٍ)[6]، فعلى قول الحوفي، وابن عطية هو الصديد نفسه، وليس بماءٍ حقيقة، وعلى ما ذكر أبو حيان ليس بصديد، ولكنه يشبهه.

---

[1] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 327)، والعكبري، التبيان (ج2/ 640)

[2] ينظر: العاصمي: عبد الرحمن، حاشية الآجرومية، ص7.

[3] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج13/ 618)، والزمخشري، الكشاف (ج2/ 546)، والرازي، التفسير الكبير (ج19/ 79)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج3/ 195)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج5/ 39)، والشوكاني، فتح القدير (ج3م 120)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج211/13)، وغيرهم.

[4] أبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 419).

[5] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 331).

[6] أبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 419).

والأولى بـ(صديد) أن تكون بدلاً من (ماء)؛ لأنَّ من أغراض البدل البيان، ثم إنَّ البصريين لا يجيزون البيان في النكرات؛ لأن المبهم لا يُبيِّن مبهماً، وكل ما جاء على هذه الشاكلة أعربوه بدلاً، وإن أجاز ذلك الكوفيون، وظاهرهم على قولهم الفارسي (ت377)[1].

الموضع السادس عشر: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾ (النور:63).

قُرِئت (نَبِيِّكم)، فقدمت النون على الباء[2]، وعلى هذه القراءة فإعراب (نبيكم): بدل من الرسول، أو عطف بيان له، أو نعت[3]، فالبدل على تكرار العامل، وتقدير جملتين، والبيانُ على أنَّه بالإضافة إلى الضمير أصبح أعرف من الرسول، فالضمير أعرف المعارف عند جمهور النحاة[4]، وأما النعت فقد ينتصب اعتراضٌ عليه، وهو كيف يُنعت الأعم (الرسول) بالأخص (نبيكم)، وقد تقرَّر ذلك آنفاً، والنحاة يمنعون أن يكون النعت أعرف من المنعوت، بل مثله أو أقل، وجواب ذلك: أنَّ (الرسول) علم بالغلبة على محمد –صلى الله عليه وسلم–، والمضاف إلى الضمير (نبيكم) في قوة العلم، وبذا تساويا.

والبدل عند الباحث مقدمٌ على النعت؛ لأن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم، وهو أعرف من المحلى بـ (ال)، ولا يكون النعت أعرف من المنعوت، مع جواز الأمر لكونهما معرفتين.

الموضع السابع عشر: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ (سبأ:16).

(خمط): يصح إعرابه بدلاً من (أكل)، أو بياناً له أو نعتاً له[5]، فإذا كان المراد بـ(خمط) الشجر المسمَّى بالخمط، فلا يصح أن يكون نعتاً لأكل؛ لأن (الخمط) شجرٌ، ولا ينعت الأكل بالشجر، ولا يُبدل من (أكل) أيضاً؛ لأن البدل أهم من المبدل منه؛ ولأن المبدل منه

---

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص659، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3380)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 46)، والازهري، شرح التصريح (ج2/ 148)

(2) هي قراءة الحسن بقديم النون الموحدة على المكسورة بعدها ياء مشددة مخفوضة. ينظر: البنَّاء: أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء العشر في القراءات الأربعة عشر، ص414.

(3) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج5/ 237)، والنعماني، اللباب (ج14/ 166)

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/ 349)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 146)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج2/ 113)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/ 290).

(5) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل (ج4/ 245)، ولم يذكر الصفة، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (ج2م 164)، وأعربه بدلاً أو عطف بيان، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج5/ 440)، والنعماني، اللباب (ج16/ 45، 46)، والفاسي، البحر المديد (ج4/ 487)، وأعربه صفة أو بياناً، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج23/ 263)، وأعربه صفة.

على نية الطرح عند النحاة، والبدل كذلك هو عين المبدل منه، وكذلك عطف البيان؛ لأنه كالبدل المطابق، والمتعيِّن: "أن يكون (خمط) هنا صفة يقال: شيء خامط، إذا كان مرًّا"[1].

وقُرِئت (أُكُلِ) بالكسر من غير تنوين مضافة إلى (خمط)[2]، ومن قرأ بها جعل الأُكُل ثمراً، والخمط شجراً، فأضاف الثمر إلى الشجر، كما يقال: (تمرُ نخلٍ، وعنبُ كرمٍ، وثوبُ خزٍّ)[3]، وهي بهذا تخرج عن التبعية.

والذي أراه بعد ما سلف من توجيهات، أنْ تُعربَ بدلاً؛ لأنَّ جُلَّ أقوال المفسرين على أنَّ (الخمط) شجرٌ الأراك، وثمره يُقال له البرير، وهو مرُّ الطعم[4]، ويكون التقدير (ذواتي أكُلِ أُكُلٍ خمط)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، في كونه بدلاً، ولا يسوغ الوصف إلا بتأويل (خمط) إلى اسم مشتق كما جعلها الزمخشري (ت538هـ) على تقدير: (ذواتي أكُلٍ بشع)[5]، والتأويل بالمشتق، وإن كان دارجاً فهو خلاف الأَوْلَى، فكيف والوصف بالأسماء ليس مطرداً عند النحاة كما قال أبو حيان (ت745هـ)؛ وإنْ جاء منه شيءٌ، نحو قولهم: (مررتُ بقاعٍ عَرْفجٍ كلِّه)[6].

الموضع الثامن عشر: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح:29).

(رسولُ الله): أعرب (رسول) بدلاً، أو عطف بيان، أو نعتاً، على أنْ يكون (محمدٌ) خبراً لمبتدأ مضمر، وهذا الوجه أنبل الوجوه وأظهرها معنى؛ "إذ ليس المقصودُ إفادةَ أنَّ محمداً رسول الله، وإنما المقصودُ بيانُ رسول الله مَن هو بعد أن أجرى عليه من الأخبار...، فيُعتبر السامع كالمشتاق إلى بيان: مَنْ هذا المُتحدَّث عنه بهذه الأخبار؟، فيقال له: محمدٌ رسول الله"[7]، والآية لها وجوه إعرابية أخرى[8] أظهرها أن يرفع (محمدٌ) على الابتداء، و(رسول): خبرٌ له، ووجاهة هذا الإعراب أنه ظاهرٌ، خليٌّ من التأويل، وليس لنا إليه في دراستنا من سبيل.

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج22/ 172).

[2] قرأ بها أبو عمرو، ويعقوب. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج2/ 292)، أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 536)، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص459.

[3] مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 585، 586).

[4] النعماني، اللباب (ج16/ 45).

[5] الزمخشري، الكشاف (ج3/ 576).

[6] أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 536).

[7] ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج26/ 203).

[8] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 500)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج6/ 166)، والنعماني، اللباب (ج17/ 511)، والألوسي، روح المعاني (ج13/ 276)، والخفاجي، حاشية الشهاب (ج8/ 68).

ومنهم من اكتفى بإعرابه عطف بيان[1]، وفيه توجيه إلى ما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون من تبجيل وتكريم لهذا النبي –صلى الله عليه وسلم– فلا ينادونه باسمه، بل يكون (الرسول) بمنزلة البيان لاسمه تعظيماً، وتسويغ البيان بالمشتق أنه صار علماً بالغلبة.

والبدل فيه على تكرار العامل، مع قصد البدل (رسول) وإرادته بالحكم، وفيه من التوكيد على رسالته والتوضيح لمكانته ما فيه.

والنعتُ أحرى الوجوه من بين التوابع بالاطمئنان إليه، وأكثر أقوال المفسرين والنحاة عليه[2]؛ لأنَّ (رسول) مشتق، فهو اسم مفعول جاء على وزن (فعول)، أي: مُرسَل، ثم هو أقل من المنعوت تعريفاً، فالمضاف أعمُّ من العلم، وفيه توضيح وبيان ومدحٌ للمنعوت (محمد) بأعظم الخصائص والصفات، وهي الرسالة التي شُرف بها وكُرِّم.

الموضع التاسع عشر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة:26).

(بعوضةً) بالنصب[3]: تعربُ مفعولاً به ثانياً أو أولاً إذا كان (ضرب) متعدياً إلى مفعولين بمعنى التصيير[4]، وقيل: (لا يتعدى لاثنين إلا مع المثل خاصة)[5]، وتُعربُ مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني)، أو منصوبة بإسقاط (بين)، وهو المفضل عند الفراء (ت207هـ)، والتقدير: (ما بين بعوضة)[6] ، وإنْ كان بمعنى (يبيِّن) تعدى لمفعول واحد، وحكم على (ما) حينها بالزيادة للتأكيد على الخسة[7]، و(بعوضة): بدلٌ من (مثلاً)، أو أُعربت (ما): صفة لـ(مثلاً)؛ لتزداد

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 346)، والرازي، التفسير الكبير (ج28/ 88)،

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 678)، والواحدي: أبو الحسن، التفسير البسيط (ج20/ 325)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 140)، والعكبري، التبيان (ج2/ 1168)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج5/ 132)، والطيبي، فتوح الغيب (ج14/ 417).

[3] قرأ بالرفع ابن أبي عبلة وجماعة، على أن تعرب خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ(مثلاً)، أو (ما) استفهامية، وبعوضة خبرها، أو مبتدأ محذوف الخبر، والقراءة شاذة. ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ج1/ 66)، والألوسي، روح المعاني (ج1/ 209)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج1/ 274).

[4] وهذا اختيار البصريين. ينظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج2/ 272)

[5] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 163)، والنعماني، اللباب (ج1/ 462).

[6] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 22)، والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ج1/ 66).

[7] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج1/ 274).

النكرة شيوعاً، ونظير ذلك قولُهم: (لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه)[1]، وكقول امرئ القيس (ت80ق.هـ): [المديد]

وَحَـــــدِيْثُ الرَّكْـــــبِ يَـــــوْم هُنَـــــا وَحَـــــدِيْثٌ مَـــــا عَلَـــــى قِصَـــــرِهِ[2]

والعكبري (ت616هـ) جعل من أحوال (ما) أن تكون نكرة موصوفة، و(بعوضة): بدلٌ منها[3]، وقوله فيه نظر؛ لحاجته إلى تقدير صفة محذوفة من غير حاجة إلى ذلك، "فكان الأَوْلى أن يَجْعَلَ (بعوضةً) صفتَها بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ لإبهامِه فهي في معنى (قليل)، وإليه ذهب الفراء والزَّجاج وثعلب، وتكون (ما) وصفتُها حينئذ بدلاً من (مثلاً)، و(بعوضةً) بدلاً من (ما) أو عطفَ بيان لها إنْ قيلَ إنَّ (ما) صفةٌ لـ(مثلاً)، أو نعتٌ"[4].

وإعرابُ (بعوضةً) بدلاً هو ما أميلُ إليه من هذه التوابع، إذ الجمهور على منع البيان في النكرات، وهو مذهب البصريين[5]، وما جاء من المسموع عدُّوه بدلاً، وهو عندنا بدلٌ وإن كان في المعارف، وأما الصفة فالأصل أنْ لا تكون جنساً جامداً، إلا أنْ تُؤوَّل، ومتى حدث التأويل، وقع الضعف لخلاف الأصل، فالوجه الراجح ما خلا من تأويل، وهو البدلية، وينسحبُ هذا التوجيه على قوله تعالى:

- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران:159).

(ما): فيها وجهان من الإعراب[6]، الأول: زيادتها، وهذا غير مراد، والثاني أنها للتنكير، وينبني على ذلك إعراب (رحمة)، فلك أن تُعربها صفة لـ(ما) أي: وبشيءٍ رحمةٍ، أو بدلاً منها، "كَأَنَّهُ

---

[1] هذا المثل قالته الزباء لما رأيت قصيراً مجدوعاً، فأصبح مثلاً دارجاً لكل من يتستر تحت أمر ظاهري؛ ليحصل على أمر خفي. ينظر: الهاشمي، الأمثال، ص216، والشريف المرتضى، أماني المرتضى، ص313، والميداني، مجمع الأمثال (ج2/ 196)، واليوسي، زهر الأكم (ج1/ 208)، وهو شاهد على (ما) الزائدة أو النكرة، كما جاء عند: ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 216)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج2/ 1032)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج1/ 433)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 354).

[2] البيت لامرئ القيس، الديوان، ص101، و الأزهري، تهذيب اللغة (ج6/ 230)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج6/ 230)، وابن منظور، لسان العرب (ج15/ 485)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 122)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/ 737).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 43).

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 163).

[5] ومذهب الكوفيين على جوازه في النكرات، وقال بقولهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وغيرهم على المنع. ينظر: الأشموني شرح الألفية (ج2/ 56)، و السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 160)

[6] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 245)، والنعماني، اللباب (ج6/ 16)،

قِيلَ: فَبِشَيْءٍ أُبْهِمَ، ثُمَّ أُبْدِلَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْضِيحِ، فَقَالَ: رَحْمَةً"[1]، وقد جوز مكي (ت437هـ) فيها النعت والبدل، ونقل ذلك عن ابن كيسان (ت299هـ)[2]، ولكنَّ العكبري (ت616هـ) أعرب (رحمة) بدلاً من (ما) على اعتبارها نكرةً غير موصوفة، ونقل ذلك عن الأخفش (ت215هـ)[3] ، كأنَّه أبهم ثم بيَّن بالإبدال، وأُعرِبت بدلاً عن الأكثرين[4].

وكذلك الحال مع قول الله تعالى:

- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون:40).

الموضع العشرون: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة:83).

المشهور (قليلاً) بالنصب على الاستثناء؛ لأنه من مُوجَب، وقُرئت (قليلٌ) بالرفع[5]، على أن يكون (قليل) فاعلاً لفعل محذوف تقديره (امتنع)، أو مبتدأ وخبره محذوف على تقدير: (إلا قليلٌ منكم لم يتولوا)، أو توكيدٌ للمضمر المرفوع، وهذه الوجوه الثلاثة ذكرها أبو البقاء (ت616هـ) [6]، وقد شنَّع أبو حيَّان (ت745هـ) على القائلين بها، وعدَّها تخليطاً، ونزع عن أصحابها التمعن في النحو[7].

والإعراب الذي ينتظر منا توجيهاً هو الذي عدَّ (قليلٌ) من التوابع، حيث رُفع على الصفةً بتأويل (إلا) وما بعدها بمعنى (غير)، وقد عقد سيبويه (ت180هـ) لذلك باباً في كتابه[8]، ومثل له بقوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:22)، وجوز في نحو: (ما قام القومُ إلا زيدٌ) البدل والصفة، واحتج لذلك بالمسموع من كلام العرب، ولقد عرض السمين (ت756هـ) بعض شواهده، وزاد عليها قول أبي زبيد الطائي (ت بعد 40هـ): [الخفيف]

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 407).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 178).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 305).

[4] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج4/ 248)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 407)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج2/ 105).

[5] قراءة الرفع رويت عن أبي عمرو. ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 173)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 463)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 280)، والنعماني، اللباب (ج2/ 241)، والثعالبي، الجواهر الحسان (ج1/ 272).

[6] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 85).

[7] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 464).

[8] سيبويه، الكتاب (ج2/ 331).

لِـــــدَمٍ ضَـــــائِعٍ تَغَيَّـــــبَ عَنْـــــهُ أَقْرَبُـــــوهُ إِلَّا الصَّـــــبَا والجَنُـــــوبُ[1]

والوصف بـ(إلا) يكون للمعارف والنكرات، والظاهر والمضمر[2]، ومن النحاة من يرى أنَّ الوصف بها لا يكون إلا للنكرة أو المعرف بأل الجنسية[3]، واشترط له المبرد (ت285هـ) صلاحية البدل في موضعه[4].

ورفع (قليلٌ) أيضاً على البيان، قال ابن عصفور (ت669هـ): "إنما يعني النحويون بالوصف بـ(إلا) عطفَ البيان"[5].

ورُفِعَ كذلك على البدل من الضمير في توليتم، وجاز ذلك في تأويل ابن عطية (ت542هـ) مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي؛ لأن في (توليتم) معنى النفي وهو (لم تفوا بالميثاق إلا قليل)[6]، وهذا التخريج الذي جاء به في رأي أبي حيان، لم يذهب إليه نحوي[7]، ويصلحُ أن يسمَّى تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

وما أراه أقرب إلى الصواب أن يعرب (قليل) نعتاً؛ لأن النحويين يمنعون البدل من الموجب؛ والعلة عندهم أنَّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدلِ منه، فلا يصح عندهم (قام إلا زيدٌ)؛ لعدم دخول (إلا) على الموجب، "وتأويله الإيجاب بالنفْي يلزم في كل موجب باعتبار نفي ضده أو نقيضه فيجوز إِذَنْ: (قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ) على تأويل: (لَمْ يَجْلِسُوا إِلاَّ زَيْدٌ) ولم تبن العَرَب على ذلك كلامها، وإنما أجازوا: (قام القَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ) بالرفع على الصفة"[8].

ولكنَّ الأمر يختلف من حيث الترجيح في مثل قوله تعالى:

---

[1] البيت في وصف قتيل لا أهل له ولا أقرباء إلا ما يمرُّ عليه من ريح الصبا أو الجنوب، وروي الدبور. ينظر: أبو زبيد الطائي، ديوانه، ص34، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 281)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/ 2139)، السيوطي، همع الهوامع (ج2/ 270).

[2] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 283)

[3] قال صاحب "الضوابط" أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل السلمي ما معناه: "تجري إلا مجرى غير، فيوصف بها، وذلك إذا كان المستثنى منه نكره، نحو: قام كل أحد إلا زيد، فإن قلت: قام إخوتك إلا زيد، لم يجز إلا النصب، ولا يجوز الرفع على الصفة". ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 383)

[4] ينظر: المبرد، المقتضب (ج4/ 396).

[5] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 464)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 281)، والنعماني، اللباب (ج2/ 243)

[6] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 173).

[7] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 464).

[8] الثعالبي، الجواهر الحسان (ج1/ 272).

- ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلاَّ أَنفُسُهُمْ﴾ (النور:6).

إذ البدل مقدَّم على النعت؛ لأنه سُبق بالنفي، حتى أن الزمخشري (ت538هـ) لم يذكر غيره[1]، وجواز النعت على أنَّ (إلا) بمعنى (غير).

الموضع الحادي والعشرون: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيرَ إِخرَاجٍ﴾ (البقرة:240).

(متاعاً): في نصبه سبعةُ أوجه من الإعراب[2]، الأول: أنَّه منصوب بالمصدر (وصية) المنوَّن، على أن تكون (وصية) منصوبةً على المفعولية، أو مرفوعةً على الابتداء، لا أنْ تكون منصوبة على المصدرية؛ لأن المصدر المؤكِّد والمبين للنوع أو للعدد لا يكون عاملاً؛ لأنه لا يصلح في موضعه (أنْ) والفعل، و(ما) والفعل[3]، والثاني: منصوب بفعل تقديره (متعوهنَّ) أو (جعل)، والثالث: نائب عن المصدر، أي: منصوب بما نصب (وصية)، والتقدير : (يوصون متاعاً) مثل (قعدتُ جلوساً)، والرابع: حال من الموصِين، والتقدير (مُمَتِّعِين)، والخامس: حال من أزواجهم، والتقدير: (مُمَتَّعات)، والسادس: صفة لوصية، والسابع: بدل منها.

وأخَّرتُ الصفةَ والبدل؛ لأنهما المقصودان بالتوجيه، مع أنَّ نحاةً كباراً لم يعربوا (متاعاً) على التبعية، فالأخفش (ت215هـ) أعربه مصدراً[4]، والمبرد (ت285هـ) أعربها حالاً[5]، ونقل مكي (ت437هـ) القولين ليس غير[6].

و(متاعاً) على البدل؛ لأنه جنس جامد (اسم مصدر) من الفعل (متَّع)، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح:17)، وهو عينُ الوصية، والمقصودُ أيضاً بالحكم؛ لأنه مرادُ الشارع ممن مات زوجها أنْ تلزم العِدَّة التي أوصى الله بها، والبدل على نية تكرار العامل، ولعلَّ الوجه الإعرابي الثالث الذي جعله منصوباً بما نصب الوصية هو تأكيد على تكرار

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 216).

[2] ينظر: الجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، هامش (ج1/ 411)، والعكبري، التبيان (ج1/ 192)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 553، 554)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 591)، والنعماني، اللباب (ج4/ 240، 241).

[3] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/ 2828)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 229)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 4)، حسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 214).

[4] ينظر: الاخفش، معاني القرآن (ج1/ 192).

[5] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 120)

[6] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 132).

العامل، وأنه من جملتين، والثانية هي المعنية بالحكم، وهذا كله يشجعنا على تقديم البدل على الصفة؛ إذ الصفة في الغالب من مشتق، ولا تتأتي من غيره إلا بتأويل.

وما ذُكر من توجيه في (متاعاً) ينسحب على (غيرَ إخراج)، وهي التي حظيت بستة أوجه من الإعراب[1]، ذُكِرَ بعضٌ منها عند مشاهيرهم[2]، ويعنينا منها البدل والصفة، فهي بدل من (متاعاً)، أو صفةٌ له، واختيار البدل أولى؛ للأسباب التي ذُكِرت؛ ولأنَّ البدل للتوكيد، والعرب تؤكد الشيء بنفي ضده[3].

الموضع الثاني والعشرون: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (البقرة:259).

(على عروشها): من وجوه إعرابها أنْ تكون بدلاً من (قرية) بإعادة العامل، أي: (على قرية على عروشها)، والثاني أن تكون صفة لقرية متعلقة بمحذوف تقديره (ساقطةٍ على عروشها)[4]، والوجهان معتبران، إلا أنَّ البدل عندي أوجه وأنبل؛ لخلوه من التأويل والتقدير، بخلاف الصفة فهي على تقدير محذوف، ثم إنْ قُدِّر هذا المحذوف فهو الصفة، وشبه الجملة (على عروشها) متعلق به، وما أرتفق به حجةً على اختياري أنَّ تعلق (على عروشها) بالظاهر (خاوية) على وجه من وجوه الإعراب الأخرى، أولى من تعلقه بمحذوف مقدَّر يُعربُ صفة لقرية، ثم إنَّ الفصل بجملة الحال (وهي خاوية) بين النعت والمنعوت قبيحٌ، ولو أُعربت صفةً أولى لـ(قرية) لما كان ذلك مرضيَّاً، لأنَّ الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف، مع أنَّ الزمخشري لا يرى في ذلك حرجاً حين تعرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (الحجر:4)، وعلق الزمخشري (ت538هـ) على ذلك بقوله: "وإنما توسطت؛ لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف"[5]، ولعل الذي سهَّل هذا أنَّ جملة الصفة تشبه جملة الحال؛ لأن الحال صفة في المعنى.

وينضم إلى هذا الموضع من حيث ترجيح البدل على النعت قوله تعالى:

- ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء﴾ (البقرة:282).

---

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 592)، والنعماني، اللباب (ج4/ 241).

[2] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 120)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج2/ 200)، والعكبري، التبيان (ج1/ 192).

[3] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج2/ 473)

[4] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 208)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 632، 633)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 623)، والنعماني، اللباب (ج4/ 349)

[5] الزمخشري، الكشاف (ج2/ 570).

فـ(ممن ترضون) في محل نصب صفةً لـ(شهيدين)، أو في محل رفع صفةً لـ(رجل وامرأتان)، والتقدير: مرضيِّون، وكلاهما مشكل، ولذا ضعَّف أبو البقاء (ت612هـ) الوجه الأول للفصل بين النعت والمنعوت[1]، وضعَّف أبو حيان (ت745هـ) الوجه الثاني؛ لأن الوصف يشعر اختصاصه بالموصوف، فيكون قد انتفى هذا الوصف عن شهيدين[2].

وأما البدلية فهي من قوله: (من رجالكم) على تكرير العامل، والسمين الحلبي (ت756هـ) لام أبا البقاء (ت612هـ) على ترك تضعيف البدل، وفيه العلة التي ضعف بها الصفة، فقال: "ولم يذكر أبو البقاء تضعيفَه. وكان ينبغي أن يُضَعِّفَه بما ضَعَّفَ وجهَ الصفة، وهو للفصلِ بينهما"[3]، وضعفه أبو حيان؛ لأن البدل يختص بالشهيدين الرجلين، فيعرى عنه رجلٌ وامرأتان[4]، والبدل أحسن من النعت؛ لأنَّ حكمَ أبي حيان بضعفه فيه نظر؛ "لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إنْ أخذنا «رجالكم» على العمومِ، أو الكلِّ من الكلِّ إن أخذناهم على الخصوصِ، وعلى كِلا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمَّا عداه، وأمّا في الوصفِ فمسلَّمٌ، لأنَّ لها مفهوماً على المختارِ"[5].

ولكنَّ النعت مقدم على البدل في قوله تعالى:

- ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (التوبة:36).

وذلك لعدم الفصل بين النعت (في كتاب الله) والمنعوت (اثنا عشر)، والتقدير: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً مثبتةً في كتاب الله)[6] غير أن الفصل بين البدل (في كتاب الله) وبين المبدل منه (عند الله) واقع، حيث فصل خبرُ العاملِ في المُبدل منه (اثنا عشر شهراً) بينهما[7].

والنعت مقدَّمٌ على البدل كذلك في قوله تعالى:

- ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ﴾ (هود:120).

فـ(من أنباء): صفة أو عطف بيان[8] للمضاف إليه المحذوف، والتقدير: (وكلَّ نبأٍ من أنباء الرسل نقصُّ عليك...)، وذلك على تقدير المضاف إليه نكرة كما رأيت، فالمتعلق بالجار

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 228).
[2] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 730).
[3] السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 676).
[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 730).
[5] السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/ 676).
[6] المرجع السابق (ج1/ 676).
[7] مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 327)، والباقولي، إعراب القرآن (ج2/ 636).
[8] العكبري، التبيان (ج2/ 719)، وأعربها نعتاً، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 228)، وأعربها صفة، والسمين، الدر المصون (ج4/ 149)، والنعماني، اللباب (ج10/ 603).

والمجرور يعرب نعتاً، ويعرب (بياناً)، أي: بدلاً؛ لأن البصريين يمنعون البيان للنكرات؛ لأنَّ النكرة لا تُبيِّن مبهماً، والنعت مفضلٌ على البدل في هذا الموضع؛ لانتفاء الموانع التي عُرضت وضعاً ومعنى.

وقياساً على ما سلف من توجيه، وترجيح للنعت على البدل، تُعاملُ هذه الآية:

- ﴿أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ (إبراهيم:37).

فـ(عند بيتك): متعلق بمحذوف نعت لـ(وادٍ)، وهو أقل تعريفاً من المنعوت؛ لأن المنعوت نكرة مخصوصة بالوصف، ويصح فيه البدلية من (واد) عند العكبري (ت612هـ) ، على أن يكون بدلَ بعضٍ من كلٍّ، وهذا يلزمه ضميرٌ يربطه بالمبدل منه، ولذا قال السمين معلقاً:"وفيه نظر، من حيث أنَّ عند لا يتصرف"[1].

ويُرجح النعتُ على البدلِ أيضاً وعلى التوجيه نفسِه في قوله تعالى:

- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ (الحجر:26).

(من حمأٍ): أعربها الحوفيُّ (ت430هـ) بدلاً من (من صلصال) بإعادة الجار، والمعنى: (ولقد خلقنا الإنسان من حمأ مسنون)، أي: مصور من سنة الوجه وهي صورته[2]، وقال أبو البقاء (ت616هـ) في موضع جر صفة لـ(صلصال)[3]، والتقدير: (من صلصال كائنٍ من حمأ مسنون)، والمسنون، أي: المنتن، ويجوز أن يكون صفة للحمأ، وأن يكون صفة للصلصال، ولا ضير في تقدم الصفة الصريحة على غير الصريحة مع أنَّه خلاف الأولى عند النحاة[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ (الأنبياء:50)، ولا يُعدل عن الأصل في كلام الله إلا لنكتة، وهي "مناسبة المُقدَّم لما قبله في أن كلاً منهما من جنس المادة، وقيل: إنما أخرت الصفة الصريحة تنبيها على أن ابتداء مسنونيته ليس في حال كونه صلصالا بل في حال كونه حمأ"[5]

---

[1] العكبري، التبيان (ج2/ 771)، والسمين، الدر المصون (ج4/ 273)، والنعماني، اللباب (ج11/ 396).

[2] ينظر: الألوسي، روح المعاني (ج7/ 297)

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 780)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 476)، والسمين، الدر المصون (ج4/ 295)، والنعماني، اللباب (ج11/ 452).

[4] العكبري، التبيان (ج1/ 379).

[5] الألوسي، روح المعاني (ج7/ 279).

وما أميل إليه أنَّ النعت أوجه من البدل (والبدل وجيه)؛ لأنَّ النعت إذا اجتمع مع البدل فحكمه أن يتقدم عليه[1]، وعليه يقع اعتراض في وجه البدل، لو جعلنا (مسنون) صفة لـ(صلصال).

الموضع الثالث والعشرون: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء:90).

(حصرت صدورهم): فيها سبعة أوجه من الإعراب[2]، الأول: جملة دعائية لا محل لها من الإعراب[3]، والثاني: حال من فاعل جاءوكم بتقدير (قد)، والثالث: صفة لحال محذوفة على تقدير (أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم)[4]، وسماها العكبري حالاً موطئة[5]، والرابع: في محل جر صفة بعد صفة[6]، والخامس: بدل اشتمال من جاءوكم[7]، والسادس: خبرُ بعد خبر[8]، والسابع: جواب شرط مقدر[9].

والتداخل الذي نريده ما كان بين الصفة والبدل، فالبدل على أنَّه بدل اشتمال من جاءوكم؛ لأنَّ المجيء مشتملٌ على حصر، والصفة إمَّا في محل نصب لموصوف محذوف تقديره: (أو جاءوكم رجالاً حصرت صدورهم)، أو في محل جرٍ لموصوف ظاهر، وهو (قوم)، والبدل وإن جاز وجهاً إعرابياً إلا إنَّه مستبعد؛ لأنَّ الحصر صفةٌ للجائين، لا بدلٌ منهم، ويساند هذا الاختيارَ، الوجهُ الإعرابي الذي جعلها حالاً على تقدير (قد)، فالنعت صفة، والحال صفة في

---

[1] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 218)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج1/ 351).

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 411)، والنعماني، اللباب (ج6/ 552، 553).

[3] وهذا القول منقول عن المبرد، قد ردّه الفارسي، وسوَّغه ابن عطية. ينظر: المبرد، المقتضب (ج4/ 124)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/90).

[4] ينسب أبو حيان هذا الوجه إلى المبرد. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 14).

[5] العكبري، التبيان (ج1/ 379).

[6] واستدل أبو البقاء على هذا الوجه بقراءة بعض الصحابة بإسقاط (أو جاءوكم)، ونقله عنه أبو حيان بإسقاط (أو)، ونسب القراءة إلى أُبيّ. ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 379)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 14).

[7] نقل أبو حيان هذا الوجه عن العكبري. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 14)، ولم أجد العكبري في التبيان يذكر هذا الوجه من الإعراب.

[8] وهذا القول للزجاج. ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/ 89).

[9] وهذا القول نسبه السمين وغيره إلى الجرجاني، وحُكموا عليه بالضعف؛ لعدم الدلالة على ذلك. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 15)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 411)، والنعماني، اللباب (ج6/ 553).

المعنى، ولئن اعترض مخالفٌ بأنَّ جملةً أجنبية (أو جاؤوكم) فصلت بين النعت والنعت، فالردُّ عليه بما ورد من حذف (أو) كما في قراءة أُبيّ، أو حذف (أو جاؤوكم) كما قُرئ عن بعض الصحابة، ونقل ذلك العكبري.

الموضع الرابع والعشرون: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ ﴾ (المائدة:114).

(لأولنا وآخرنا): لها وجهان من الإعراب[1]، الأول: متعلق بمحذوف؛ لأنه وقع صفةً لـ(عيداً)، والثاني: بدلٌ من الضمير في (لنا) بتكرار العامل، واشترط العكبري (ت612هـ) أنَّ الصفة مشروطة بكون (لنا) خبراً أو حالاً من فاعل (تكون)، والبدل مقضيٌّ به إذا جعلنا (لنا) صفة لـ(عيداً)[2].

وجلاء ما صدح به العكبري أن (لنا) إذا كانت خبراً لـ(تكون) فإنَّ (عيداً) تُعربُ حالاً، وإن جعلنا (لنا) حالاً، أعربت (عيداً) خبراً لـ(تكون)، وعليه تمتنع البدلية للفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي أي: بالحال أو بالخبر، والأمر يختلف إذا حكمنا على (لنا) بأنها صفة لـ(عيداً) فتصح البدلية.

والبدل في هذا الموضع أرجح وأولى؛ ولا يضيرُ الفصل، فـ"الفصل بالخبر أو الحال لا يضرُّ؛ لأنه من تمامه، فليس بأجنبي"[3]، ولئن قيل: أليس بدل الكلِّ من ضمير الحاضر ممتنعاً عند النحاة سواء كان متكلماً أم مخاطباً ؟، فالردُّ على هذا الاعتراض أنَّ ذلك ممتنع عند جمهور البصريين[4]؛ لأن البدل إنما يؤتى به للبيان غالباً، والحاضر متميز بنفسه فلا فائدة في البدل منه، ولكنَّ الأخفش (ت215هـ)، والكوفيين، وقطرب (ت206هـ) يجيزون ذلك مطلقاً إذا أفاد معنى الإحاطة، وجزم أبو حيان (ت745هـ) أنَّ الاتفاق منعقدٌ على هذا فقال: " عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ، بَلْ إِذَا كَانَ الْبَدَلُ يُفِيدُ الْإِحَاطَةَ، جَازَ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾، وَكَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكُمْ صَغِيرِكُمْ وَكَبِيرِكُمْ)، مَعْنَاهُ: مَرَرْتُ بِكُمْ كُلِّكُمْ، وَتَكُونُ لَنَا عِيدًا كُلِّنَا. فَإِذَا

---

[1] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 652)، والنعماني، اللباب (ج7/ 611).

[2] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 474).

[3] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 652).

[4] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 1046)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 210)، والأشموني، شرح الألفية (ج3/ 8)،

جَازَ ذَلِكَ فِيمَا هُوَ بِمَعْنَى الْإِحَاطَةِ، فَجَوَازُهُ فِيمَا دَلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ، وَهُوَ كُلٌّ أَوْلَى، وَلَا الْتِفَاتَ لِمَنْعِ الْمُبَرِّدِ الْبَدَلَ فِيهِ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَنَاطُ الْخِلَافِ"[1] .

وقريباً من هذا التوجيه يفعلُ مع قوله تعالى:

- ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم﴾ (الأنبياء:80).

وهو بدل اشتمال من (لكم) بإعادة العامل وهو شبيهٌ بقوله تعالى: ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ (الزخرف:33)، وعليه يكون التقدير (وعلمناه صنعة لبوس لتحصينكم)[2]، وذلك بطرح المبدل منه، "فبين الإحصان وضمير (لكم) ملابسة الاشتمال، مبيِّنٌ لكيفية الاختصاص والمنفعة المستفادة من (لكم)"[3]، ويُعربُ (صفةً) إذا تعلَّق بالاستقرار[4]، الذي تعلق به الجار والمجرور، والتقدير: (وعلمناه صنعة لبوس مستقرٍ أو كائن لكم لتحصينكم)، والبدل هو الراجح؛ لأنه المقصود بالحكم، وظاهر بلا تأويل، بخلاف النعت الذي يتعلق بمحذوف، وما كان من غير تأويل يُقدم على المؤوَّل.

وفي هذا السياق من التوجيه يأتي قوله تعالى:

- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ (الأحزاب:21).

فـ(لمَنْ): بدلٌ من الكاف في (لكم)[5]، ومنع ذلك أبو البقاء (ت616هـ)[6]، وأبو حيان (ت745هـ)[7]؛ لأن ضمير المخاطب، وكذلك ضمير الغائب لا يُبدلُ منهما عند جمهور البصريين بدل شيء من شيء، وقد أجاز ذلك الكوفيون[8]، ولقد ردَّ السمين (ت756هـ) هذا الاعتراض، وحجته أنَّ البدل هنا بدلُ بعض من كل[9].

وأما النعت فالجار والمجرور (لمن كان يرجو) متعلق بمحذوف صفة لـ(حسنة).

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 264).

[2] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 103)، والنعماني، اللباب (ج13/ 560).

[3] الهرري، حدائق الروح والريحان (ج18/ 144).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 457).

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 531).

[6] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1055).

[7] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 466).

[8] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/ 86)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 210)،

[9] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 410).

الموضع الخامس والعشرون: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة:95).

(فجزاءٌ مثلُ): هي قراءة أهلِ الكوفة ويعقوب الحضرمي (ت205هـ)[1]، وعليها فـ(مثلُ): صفة لـ(جزاء)، والتقدير: (فعليه جزاء موصوف بكونه مثل ما قتله)[2]، أو أنْ يرتفع (مثل) على البدل من (جزاء)[3]، وكأنه فسر الجزاء فقال: (مثلُ ما قتل من النعم)[4] ،والأَوْلَى أن يُعرب (مثلُ) صفةً لـ(جزاء)، لأنَّه بمعنى (مماثل)[5]، والمشتقُّ إلى الصفة أقرب وأدق، وهي به أجدرُ وأحقّ، ومَن اعترض بأن المنعوتَ نكرة، والنعتَ معرفٌ بالإضافة، فجوابه أنَّ (مثل) موغلٌ في التنكير فلا يُعرَّف، هذا من حيث المبنى، وأمَّا من حيث المعنى، فالتقدير: (المَجْزِيُّ به المقتولَ مثلُ ما قتل الصائدُ)[6]، فمَن وقع في هذا الحرج يقدِّمُ مثلَ ما قتله من النعم قيمةً عند الأحناف، فله أن يشترى بالقيمة هدياً من النعم مماثلاً ما قُتل، وإن شاء عَدَلَ إلى شراء طعامٍ بقيمته أو يصوم، وعند المالكية والشافعية والحنابلة فالمماثلة في الخلقة[7]، فالجزاء حينئذ هو أحد هذه الوجوه الثلاثة على التخيير، وليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فالمثل هو الجزاء، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وهذا ما رشحت به قرائح أهل التأويل[8].

والبدل والصفة متقاربان في أداء المعنى، وبيان الحكم، غير أنَّ البدل يجعل الأهمية لـ(مثل)، وما (جزاءٌ) إلا تمهيدٌ وتوطئةٌ له، بخلاف النعت الذي يُعدُّ تكميلاً للمنعوت يوضحه أو يخصصه، وهذا ما يُرجِّحُ الصفة عندي، من غير تبخيس بـ(البدل) غير أنَّه لا ينفكُ عن تأويل.

---

(1) التميمي: أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ص248، والأزهري الهروي، معاني القراءات (ج1/ 338)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص235، والبناء، اتحاف فضلاء البشر، ص256، والقاضي: عبد الفتاح، البدور الزاهرة، ص96،

(2) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/ 607)، والنعماني، اللباب (ج7/ 517).

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 236)، والبغوي، معالم التنزيل (ج3/ 97)، والعكبري، التبيان (ج1/ 460)، العليمي، فتح الرحمن(ج2/ 342)، وآخرون.

(4) الثعلبي، الكشف والبيان (ج4/ 109).

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 678).

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج7/ 47).

(7) ينظر: الشوكاني، فتح القدير (ج2/ 89).

(8) ينظر: الطبري، جامع البيان (ج8/ 680)، والواحدي، التفسير البسيط (ج7/ 519)، والعليمي، فتح الرحمن (ج2/ 343)،

الموضع السادس والعشرون: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ (الأعراف:8).

(الحق): فيه ثلاثة أوجه من الإعراب[1]، فقد أعرب خبراً لمبتدأٍ مقدر، كجوابٍ لمن يسأل عن الوزن، فيقال له: (هو الحقُّ لا الباطل)، أو نعتاً لـ(الوزن) أي: (الوزن الحقُّ كائنٌ في ذلك اليوم)، أو بدلاً من الضمير المستكن في الظرف[2]، والأكثرون على أنَّه نعتٌ لـ(الوزن) [3].

والأرجحُ أن يُقدم النعتُ على البدل؛ لأن النعت بالمصدر جائزٌ بشروطه كما ذكرنا، ويصح أن يكون (اسم مفعول) على وزن فَعْل، كما أنَّ النعت يساوى المنعوت في التعريف، ولئن قال معترض: ألم يُفصل بين النعت والمنعوت؟ قلنا: بلى، ولكن الفصل بالخبر جائز كما أسلفنا في الفصل الأول عند جمهور النحاة، ثم إن القول بالبدل غريب لم ينقل إلا عن مكي، وما عليه الجم الغفير من العلماء خلاف ذلك.

الموضع السابع والعشرون: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف:52).

لا شاهد في (هدى ورحمةً) بقراءة النصب، وهي قراءة الجمهور؛ ولكن الشاهد فيها قراءة الخفض[4]، فيُعربُ (هدى) نعتاً لـ(كتاب) عند الكسائي والفراء[5]، وخرَّجه غيرهما على البدل[6]

وعلى كلا الوجهين ينتصبُ اعتراضُ الفصلِ بين النعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه، وذلك مقبولٌ، لأنه ليس بأجنبيٍّ، فالجملة (فصلناه على علمٍ) هي نعتٌ لكتاب، والنعت بالمصدر أيضاً لا اعتراض عليه كما في المشهور: مررت برجل عدلٍ، فيقدره الكوفيون بالوصف أي: (برجل عادلٍ)، ويقدره البصريون بـ(ذي عدل)، أو: (هو العدل)، مبالغة في العدل وكأنه

---

[1] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 282، 283)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 236)، النعماني، اللباب (ج9/ 21)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج9/ 235).

[2] نقل ذلك عن مكي (ت437هـ)، وهو وجه غريب لم أجد من المفسرين والنحاة من ذكره.

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 88)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 375)، والعكبري، التبيان (ج1/ 557)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 14).

[4] وهي قراءة زيد بن علي. ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 56)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 62)، والرعيني، تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص39، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج10/ 517).

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 380)، أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 62)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/ 279)، والنعماني، اللباب (ج9/ 137).

[6] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج10/ 240)، والزمخشري، الكشاف (ج1/ 678).

انحصر فيه، كما قال ابن جني (ت392هـ) "إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل"[1].

وكلا الوجهين وجيهٌ ظاهرةٌ صحتُه، جليِّة حجَّتُه، من أخذ بأحدهما أصاب، وأجاد معالجة الإعراب.

الموضع الثامن والعشرون: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ (الأعراف:160).

(اثنتي): حالٌ من المفعول في (قطَّعناهم) إذا كان متعدياً لواحد، أو مفعولاً به ثانياً إنْ كان متعدياً إلى مفعولين[2]، وجزم الحوفي (ت430هـ) بذلك[3]، وتمييز العدد محذوف تقديره (فرقة)، و(أسباطاً): بدلٌ من ذلك التمييز المقدر، أو بدل من (اثنتي عشرة) عند من أعربها مفعولاً به ثانياً، و(أمماً): نعت لـ(أسباطاً)، أو بدل منها بعد بدل[4]، وجعله الزمخشري بدلاً من (اثنتي عشرة)[5].

أمَّا النعتُ فسائغ؛ لأنَّه مطابق للمنعوت في التنكير، والجمع، وهو نكرة لتخصيص المنعوت؛ ولكنه على تأويلٍ بمشتق، فـ(أمماً) جمع أمَّة وهي (جنس)، والنعوت من غير المشتق قليل، ولا تتأتى إلا بتأويل (آمِّين)، فكل سبط كان أمَّة عظيمة، وجماعة كثيفة العدد، وكل واحدة كانت تؤمُّ خلاف ما تؤمُّه الأخرى، لا تكاد تأتلف[6]

والبدل لا إشكال فيه، ولا اعتراض عليه، فيكون إذا طرح المبدل منه على تقدير: (وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أمماً)، وهو المقصود بالحكم، وعلى نية تكرار العامل، والبدل عين المبدل منه؛ لأن الأسباط جمع (سبط) وهي الفِرَق والقبائل[7].

الموضع التاسع والعشرون: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ﴾ (الأعراف:168).

(منهم الصالحون): الجملة الاسمية في محل نصبٍ نعتاً لـ(أمماً)، أو بدلاً منها[8].

---

[1] ابن جني، الخصائص (ج3/ 262).

[2] العكبري، التبيان (ج1/ 599).

[3] ابن جني، الخصائص (ج3/ 262).

[4] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 76)، والعكبري، التبيان (ج1/ 599)، والسمين، الدر المصون (ج3/ 357)، والنعماني، اللباب (ج9/ 351)، والأنصاري: زكريا، إعراب القرآن العظيم، ص289، وصافي: محمود، الجدول (ج9/ 100)،

[5] الزمخشري، الكشاف (ج2/ 169).

[6] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 199)، والشربيني، السراج المنير (ج1/ 527).

[7] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج7/ 303).

[8] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 602)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج3/ 40)، والسمين، الدر المصون (ج3/ 365)، والنعماني، اللباب (ج9/ 368)،

والنعتُ على تقدير: (قطعناهم أمماً صالحاً بعضُها، أو موصوفاً بعضها بالصلاح) وهم المتدينون بدين موسى عليه السلام، وهو عندي أفضل من البدل؛ لأن النعت بالجملة عن المفرد كثير شائع، وهو هنا ظاهرٌ بريءٌ من التأويل، بخلاف البدل، فبدل الجملة من المفرد قليل، وإن كان جائزاً عند النحاة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (الفرقان:45)، ثم إنَّ البدلية قد "خصها المعرب بالحالية وتكون هذه الجملة حالاً مبدلة من الحال، أي: حال كونهم منهم الصالحون، وجوّزه غيره على المفعولية بجعل الجملة صفة موصوف مقدر هو البدل في الحقيقة أي قوما منهم الصالحون"[2].

وينضم إلى هذا التخريج والترجيح، قوله سبحانه:

- ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (هود:38).

فالجملة الفعلية إما صفة لـ(ملأ)، وإمَّا بدلٌ اشتمال من (مرَّ)[3]، أي: كان مرورهم متلبساً بالسخرية، وهذا بعيد جداً، لأن السخرية شيء، والمرور شيءآخر، والفجوة واسعة في المعنى بين البدل والمبدل منه.

الموضع الثلاثون: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (يونس:23).

(متاع): الشاهد فيها قراءة الخفض[4]، حيث يصحُ فيها النعت لـ (أنفسِكم)، على تقدير مضافٍ محذوف، فتقول: (على أنفسكم ذواتِ متاع الحياة)[5]، وأجاز أبو البقاء (ت612هـ) أن يكون (متاع) مصدراً بمعنى اسم الفاعل، أي: (مُمَتَّعات الدنيا)، وهو بذلك ينعت به من غير تقدير منعوت محذوف، وهذا يكون على المبالغة أو على جعل بمعنى اسم الفاعل[6].

وأُعْرِبَ (متاع): بدلاً من (أنفسكم)، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان بدل اشتمال، وإن كان ذلك كذلك، احتاج إلى تقدير ضمير محذوف يكون رابطاً بين البدل والمبدل منه، والتقدير (على

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 338)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص273، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3411)، والأزهري: خالد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص61.

[2] الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (ج4/ 230).

[3] ينظر: النسفي، مدارك التنزيل (ج2/ 58)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 150)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج4/ 97)، والنعماني، اللباب (ج10/ 483)، والزحيلي، التفسير المنير (ج12/ 67)،

[4] قراءة على غير المشهور لم أقف على صاحبها، وتُخرَّج على النعت لـ(أنفسكم) أو البدل منه، أو الجر بـ(لام) مقدرة. ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 20)، والنعماني، اللباب (ج10/ 298).

[5] ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 20)، والنعماني، اللباب (ج10/ 298)

[6] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 670).

أنفسكم متاع الحياة الدنيا لها)[1]، وفي البدلية إشكالٌ ظاهر، ولذا ضعَّفها العكبري قائلاً: "ويضعفُ أن يكون بدلاً إذا أُمكن أن يكون صفة"[2]، ولم أرَ في البدلية ما في النعت من الشارات والدلالات السابغة ، إذ البدل هو المقصود بالحكم، وهو أهم من المُبدل منه الذي يكون توطئة ليس غير، والتمعن في الآية يزيدك قناعة، ففي قولنا: (يعجبني زيدٌ خلقُه)، فالإعجاب إنما وقع على الخلق الذي اشتمل عليه المبدل منه، فهل يستقيم هذا لو أُنزل على الآية؟! ؛ ولذا ضعَّف السمين أيضاً البدلية قائلاً: "وإذا جعل بدلاً على ضعفه..."[3].

ويلحق بهذه الآية توجيهاً وإعراباً قوله تعالى:

- ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ (طه:131).

الموضع الحادي والثلاثون: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ * إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ (الحجر 7، 8).

(مَن): فيها خمسة أوجه من الإعراب[4]، الأول: في محل نصب على الاستثناء المتصل، والمعنى: (فإنها لم تُحفظ منه)، والثاني: استثناء منقطع إذا فسر ذلك بالمنع من دخولها والتصرف فيها[5]، والثالث: في محل جرٍّ بدل من (كل شيطان)، والرابع: نعت لـ(كل شيطان)، والخامس: في محل رفع على الابتداء، وحينئذ يكون الاستثناء منقطعاً.

والبدلية قال بها الحوفي (ت430هـ)، وأبو البقاء (ت616هـ)[6]، والتقدير: (إلا ممن استرق)، ولعلَّ الزجاجَ (ت311هـ) سبق هذين إلى هذا التأويل من غير تصريح بالبدلية حين جعل (مَن) في موضع خفضٍ على تقدير: إلا ممَّن استرق السمع، وقد نقل ذلك عنه مكي (ت437هـ) وضعَّفه وحكم عليه بالبعد[7]، وهذا الوجه فيه نظرٌ؛ لأن الكلام موجب، والبدل بعد الاستثناء إنما يكون مسبوقاً بالنفي.

والنعت وجهٌ ضعيفٌ؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت، وهو في الآية اسم موصول، والمنعوت مُنكَّرٌ، إذْ أُضيف إلى نكرة، ودلت (كل) على الشيوع والعموم.

ولكنَّ النعت يُقدم على البدل في مثل قوله تعالى:

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 20)، والنعماني، اللباب (ج10/ 298).

[2] العكبري، التبيان (ج2/ 670).

[3] السمين، الدر المصون (ج4/ 20).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 292)، والنعماني، اللباب (ج11/ 439).

[5] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج15/ 43).

[6] العكبري، التبيان (ج2/ 779)، والسمين، الدر المصون (ج4/ 292).

[7] مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 412).

- ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا﴾ (الحج:40).

وذلك لأنَّ البدلَ لا يجوزُ إلاَّ حيث سبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ في معنى النفي، وأمَّا إذا كان الكلام موجَباً أو أمراً فلا يجوزُ البدلُ؛ لأنَّ البدلَ لا يكون إلا حيثُ يكونُ العاملُ يَتَسَلَّطُ عليه[1]، فلو قلنا: (الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا) لم يصحَّ ذلك؛ لأنَّ الآية من الذي لا يتوجه إليه العامل، والزمخشري جعله بدلاً من (حق)، وتقديره (بغير موجب سوى التوحيد)[2]، وهذا تمثيلٌ منه للصفة لا للبدل، لجواز قولنا: (مررت بالقومِ إلا زيدٍ) على الصفة لا على البدل.

الموضع الثاني والثلاثون: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ (النحل:116).

(الكذبِ): بقراءة الخفض[3] فيها وجهان من الإعراب[4]، أحدهما: بدلٌ من (ما) الموصولة، والتقدير: (ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذبِ، أو للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ)، حيث جعله الكذبَ نفسَه؛ لأنه هو، وهذا الإعراب وجيه لا اعتراض عليه لا مبنى، ولا معنى، وثانيهما: نعت لـ(ما) المصدرية، كأنه قيل: لوصفها الكذبِ، بمعنى الكاذب، كقوله تعالى: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (يوسف:18)

وقال به الزمخشري (ت538هـ)[5]، وهذا القولُ وإن صح معنى إلا أنَّه مشكلٌ عند النحاة الذين لا يُجيزون أن يُنعت المصدر المنسبك من أنْ والفعل[6]، وقيس عليه باقي الحروف المصدرية، ولهذه العلة ردَّ أبو حيان (ت745هـ) هذا الوجه قائلاً: "وَهَذَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ لَا يُنْعَتُ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبِكِ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ: (يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْتَ السَّرِيعُ)، يُرِيدُ قِيَامُكَ السَّرِيعُ"[7].

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 515، 516)، والسمين، الدر المصون (ج5/ 153)، والنعماني، اللباب (ج14/ 102).

[2] الزمخشري، الكشاف (ج3/ 160).

[3] وقرأ بها الحسن وابن يعمر وطلحة والأعرج وابن أبي إسحاق وابن عبيد ونعيم بن ميسرة. ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج2/ 32)، والنحاس، إعراب القرآن (ج2/ 262)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 426)، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص354.

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 364)، والنعماني، اللباب (ج12/ 179)، والألوسي، روح البيان (ج7/ 481).

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 641).

[6] العكبري، التبيان (ج2/ 670).

[7] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 606).

الموضع الثالث والثلاثون: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ﴾ (الأحزاب:61).

(ملعونين): الأكثرون على إعرابها حالاً من الضمير في (يجاورونك)[1]، وجوز ابن عطية (ت542هـ) أن تُعربَ بدلاً من (قليلاً)، والتقدير عند طرح المُبدل منه: (ثم لا يجاورونك فيها إلا ملعونين)، ويجوز أن تُعرب نعتاً لـ(قليلاً)، والتقدير: (إلا قليلاً ملعوناً)، وإذا استثنينا الوجوه الأخرى كالنصب على الحال أو الذم، فإنَّ النعت أولى من البدل في هذا الموضع؛ لانتفاء الموانع؛ ولأنَّ البدل هو المبدل منه، والبعدُ بين القلة واللعنة في المعنى واضح، إلا أن تؤوَّل القلة معنوياً بالذل والصغار، الذي ينزلُ بمن تطاردهم اللعنات، غير أنَّ السياق من غير تأويل يدلُّ على الزمن بتقدير: (إلا زمناً قليلاً)، وعلى البدلية يكون التأويل: (إلا قليلين) على أن تعرب حالاً.

الموضع الرابع والثلاثون: ﴿تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (يس:5).

والشاهد في الآية على قراءة الخفض في (تنزيلِ)[2]، حيث أعربت نعتاً لـ(القرآن) المُقسم به أو بدلاً منه[3]، والمتبوع في أول السورة من قوله تعالى:﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ (يس:2)، فالنعت على تأويل المصدر (تنزيل) بمشتق، والتقدير: (والقرآن الحكيم المنزَّلِ من العزيز الحكيم)، والنعت بالمصدر لا ريب فيه بشروطه، والبدل على نية تكرار العامل، وإسقاط المبدل منه، والتقدير: (يس، وتنزيلِ العزيز الرحيم)، والبدلية هي قول الأكثرين من المفسرين[4]، وبه أقول، والصواب هو قراءتا الرفع والنصب؛ لأنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى[5]، وإنما تعرضنا لقراءة الخفض وهي غير مشهورة طلباً للتوجيه الذي سلكناه.

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 561)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج4/ 400)، والعكبري، التبيان (ج2/ 1060).

[2] قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بنصب اللام، وقرأ الآخرون برفعها، وقرأ بها أبو حيوة، واليزيدي، وأبو جعفر، وشيبة. ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص298، وأبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 49)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج2/ 353)، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص465،

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 475)، والنعماني، اللباب (ج16/ 196)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج23/ 506)

[4] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج26/ 252)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج7/ 159)، والأنجري، البحر المديد (ج4/ 577).

[5] ينظر: الطبري، روح البيان (ج19/ 401).

الموضع الخامس والثلاثون: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ (يس:58).

(سلامٌ): فيها ستة أوجه من الإعراب[1]، الأول: خبرٌ لـ(ما يدَّعون)، الثاني: بدلٌ من (ما يدَّعون)، والثالث: صفة لـ(ما) على أن تكون نكرة موصوفة، أمَّا الموصولة فيتعذرُ إعرابها صفة؛ لأنَّها معرفة، فلا توصف بنكرة، والرابع: خبر لمبتدأ مضمر على تقدير (هو سلام)، والخامس: مبتدأ وخبره محذوف تقديره (سلامٌ يُقالُ لهم قولاً) أو (سلامٌ عليكم)، والسادس: خبره (من رب).

والنعت والبدل هما المقصودان بالتوجيه فالنعت على أن تكون (ما) نكرة موصوفة، أي: ولهم شيءٌ سلامٌ، والغاية من التنكير التعظيم لمكانة أصحاب الجنة، وقد مرَّ بنا من قبل أن النعت بالمصدر جائز بشروطه ، وأمَّا البدلية فالزمخشري (ت538هـ)، والعكبري (ت616هـ) أعربا (سلامٌ) بدلاً[2]، على تقدير: (لهم سلامٌ يقال لهم قولاً من جهة رب رحيم)، وتعقب أبو حيان (ت745هـ) هذا الوجه مُعترِضاً عليه بأن البدلية تقتضي أن يكون (ما يدَّعون) خصوصاً، والظاهر أنَّه عموم في كل ما يدَّعونه، وإذا كان عموماً لم يكن بدلاً[3]، وليس أبو حيَّان بمُوفَّقٍ في اعتراضه؛ ولو كان الادِّعاءُ عموماً، وذلك بأنْ يكون بدلَ (بعض من كل) إذ السلام من الله على هؤلاء بعضٌ مما يتمنونه، أو يكون بدلَ اشتمال على أنَّ أمنياتهم يوم القيامة مشتملة على سلام من الله إما بواسطة ملائكته، أو بغير واسطة تقديراً لهم وتعظيماً، ولئن قيل: وأين الرابط في الآية، فالجواب: مقدرٌ، وهذا جائز عند النحاة كما هو معلوم[4]، وحضوره في القرآن خير شفيع[5].

وشبيه بهذه الآية من غير اعتراض ولا إشكال قول الله تعالى:

- ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة:26]

فـ(سلاماً) الأول: بدل من (قيل) على تقدير (لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا سلاماً سلاماً)، فالقيل هو السلام، والسلام هو القيل، وأعرب نعتاً[6]، ويجوز الوصف بالمصدر والتقدير (إلا

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 489)، والنعماني، اللباب (ج16/ 247)، درويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج8/ 217).

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 22)، والعكبري، التبيان (ح2/ 1085).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 76).

[4] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3409)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1669)

[5] ومن ذلك قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً} (آل عمران:97).

[6] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 712)

قيلاً سالماً من هذه العيوب)، كما يقال: رجل عدلٌ، وقومٌ صومٌ[1]، والأكثرون أجازوا فيه الوجهين[2]، ومنهم من أعربه مصدراً ، أي: يقول بعضهم لبعض: سلاماً سلاماً، وجائز أن ينصب بفعل محذوف أو بالمصدر[3]، والنعت والبدل كلاهما قول وجيه، ويتناسب مع الآية معنى ودلالة، ولا اعتراض على أحدهما مبنى وتركيباً.

الموضع السادس والثلاثون: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ * هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ (ق:31، 32، 33).

(مَنْ): اسم موصول مبني على السكون في محل جرٍّ بدلٍ أو بيانٍ لـ(كل)[4]، ويجوز أنْ تكون بدلاً من (كل) بعد بدل[5]؛ لأنَّ (كل) هي بدلٌ من المتقين، ولا يصح أن تكون بدلاً ثانياً من (المتقين)؛ لأنَّ الأبدال لا تتعدد لمُبدَلٍ منه واحد[6]، وأجاز الزمخشري أن يكون بدلاً عن موصوف أواب وحفيظ، والتقدير (لكل شخص أوَّاب)، فيكون (مَنْ) بدلاً مِن (شخص) المُقدَّر[7].

ويرى ابن عطية (ت542هـ) أنَّ (مَن) هي نعتٌ لـ(أواب)[8]، وقوله محلُّ اعتراض ونكير؛ لأنَّ المعارف لا تقع نعتاً للنكرات، فإنْ أوِّلت المسألة بشيوع الموصول، أو تخصيص النكرة بالوصف، فلن نجد تبريراً للوصف بـ(مَن)، وهي من الموصولات التي لا تقع وصفاً[9].

أما البيانُ فقبولُه على رأي الزمخشري (ت538هـ)، والذي يبيح مفارقة البيان لمتبوعه تعريفاً وتنكيراً، واحتسابه بدلاً يريحنا من الحرج، وعلى هذا سلك بحثنا ودرج.

---

[1] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج29/ 403).

[2] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1204)،

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 81)، والثعالبي، الجواهر الحسان (ج5/ 364).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 180)، والنعماني، اللباب (ج18/ 39).

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 389).

[6] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 539)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج6/ 180).

[7] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 389).

[8] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 166).

[9] من الموصولات التي يصح الوصف بها (الذي وفروعه، وذو وذات الطائيتان، و(ال) الموصولة، ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج1/ 69)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 386)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 539).

الموضع السابع والثلاثون: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (البروج:4، 5).

(النار): الأكثرون على أنَّها بدلُ من (الأخدود) بدل اشتمال[1]، لأنَّ الأخدودَ مُشتمِلٌ عليها، وينتهض هنا اعتراض بأنَّ الاشتمال يحتاج إلى رابط، وجواب ذلك أنَّ الرابط مقدرٌ بـ(النار فيه) عند البصريين، أو (ال) القائمة مقام الضمير في (النار)، كما يرى الكوفيون، حيث قدروه (ناره) ثم حذف الضمير، وعُوض عنه بـ(ال)، وزاد بعضهم[2] أنه بدل كل من كل، ولابدَّ حينئذٍ من حذف مضاف تقديره (أخدود النار) ، ووجه ثالثٌ لا ينتصب في منازعة الوجهين السابقين، عرض له العكبري (ت616هـ) [3]، وهو على تقدير (قُتل أصحاب الأخدود ذي النار)؛ لأنَّ الأخدود هي الشق في الأرض، فتكون ذي صفة حذفت فقام المضاف إليه مقامها، وهذا فيه تكلُّف وعنت، والاتِّكاء عليه خلاف الأولى، ولذا حكم عليه السمين بأنه ضعيف جداً[4].

الموضع الثامن والثلاثون: ﴿أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد:14، 15).

الشاهد هنا على قراءة النصب في(ذا)[5]، حيث نُصب على المفعولية من الفعل (أطعم)، وعليه أُعرب (يتيماً) نعتاً لـ(ذا) على تقدير: (أو أطعم في يوم من الأيام إنساناً ذا مسغبة يتيماً)، و(يتيماً) صفة مشبهة والنعت بالمشتقات مألوف، أو بدلاً منه على تقدير طرح المبدل منه (أو أطعم في يوم من الأيام يتيماً)، وكلا الوجهين وجيه، وإن كان البدل من المشتق قليلاً.

وبعد هذه الجولة الخصيبة التي استعرضنا فيها مواضع التداخل بين النعت والبدل، وجدنا أنَّ التداخل الحاصل بين النعت والبدل حاضرٌ في النعت الحقيقي، وليس للنعت السببي فيه

---

[1] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج2/ 576)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 809)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج3/ 623)، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (ج2/ 469)، والنيسابوري، غرائب القرآن (ج6/ 473)، والعليمي، فتح الرحمن (ج7/ 328)، والألوسي، روح المعاني (ج15/ 299)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/ 430)،

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج6/ 503)، والنعماني، اللباب (ج20/ 251)، والشوكاني، فتح القدير (ج5/ 500)، والقنُّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن (ج15/ 165).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1280).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 503).

[5] قرأ أبو عمرو، وابن كثير، والكسائي (فكَّ) فعلاً ماضياً، و(أطعمَ) كذلك، مع بقاء (ذي) مجرورة صفةً ليوم، ونصب (يتيماً) على المفعولية، وقرأ الحسن وأبو رجاء (فكَّ أو أطعمَ) فعلين، مع نصب (ذا) على المفعولية. ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج3/ 265)، والنحاس، إعراب القرآن (ج5/ 144)، وابن جني، المحتسب (ج2/ 362)، والبنَّاء، إتحاف فضلاء البشر، ص585.

نصيب؛ لأنَّ البدل هو عين المُبدل منه، والنعت السببيُّ ليس جارياً على ما هو له، فكيف يتداخلان؟

بدل الاشتمال وبدل البعض قليل في الدراسة قياساً ببدل الشيء من الشيء؛ لأن التداخل لا يتأتَّى إلا بالتقارب والتشابه، وهذا في بدل الكل أوفر حظاً وأغزر شهوداً، وأمَّا بدلُ الغلط فلا حضور له في القرآن كما ذكرنا سابقاً.

والنعت يقع مفرداً وجملة وشبه جملة، والبدل يأتي على هذه الأحوال كلها؛ ولكنَّ أكثر الدراسة فيما جاء مفرداً؛ لأنَّه الأصل، وكونه يأتي من جملة أو شبه جملة فهو خلاف الأصل.

ينبغي التأكيد على أنَّ كثرة التداخل بين هذين التابعين مردُّها إلى التشابه والتوافق بينهما في الغرض والغاية، إذْ إنَّ النعتَ موضِّحٌ كما أنَّ البدلَ موضِّحٌ في أمور كثيرة، وعلى تصنيفنا عطفَ البيانِ بدلاً كما انتهجتُ في البحث، فإنه كذلك يشبه الصفة من أربعة أوجه[1]:

فأحدها: أنه يبين المتبوع كبيان الصفة.

والثاني: أنَّ حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليه.

والثالث: أنَّه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة.

والرابع: أنَّه لا يجري على مضمر كالصفة.

ومع تعدُّدِ وجوه الافتراق بينهما كما ذُكِرت من قبل، إلا أنَّ التداخل بينهما حاضرٌ وبزخمٍ كبير لا يوجد في التوابع الأخرى؛ وسبب ذلك كما ظهر لي من خلال التتبع والاستقراء إنما هو في التأويل، كتأويل الجامد بمشتقٍ لتسويغ النعت، أو تأويل المشتق بجامدٍ للغلبة تسويغاً للبدل، وكذلك التسامح في التعريف والتنكير قرباً وبعداً، كالنكرة المخصوصة تقترب من المعرفة، والمعرف ب(ال) الجنسية يقترب من النكرة، والشأن كذلك حين يتوافق المَبنَى والمَعنَى في التابع على النوعين، فيكون التابع متمماً للمتبوع كالنعت، أو مقصوداً بالحكم والمتبوع توطئة له كالبدل، وعلى الوجهين لا تباين في المقصود ولاتناقض، ولا تنافر ولا تعارض.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 272)، والسيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 204).

المبحث الثاني: التداخل بين النعت والتوكيد

من الضروري في بداية هذا المبحث أن نمهِّدَ له بذكر الفروق التي نميزُ بها بين هذين التابعين، ولعلَّ ما سلف في الفصل الأول من تعريفات وحدود يضعُنا على المسار الدقيق، ويهيئُنا الأدوات التي نحسن بها الفصل والتفريق، ولا ضير هنا أن نضع خطوطاً فاصلة بين النعت والتوكيد، تكون عوناً لنا على التفنيد والتسديد، وحَكَماً لا ننزعُ عن خطته ولا نحيد.

الفرق بين النعت والتوكيد

هناك تباين واختلاف بين النعت والتوكيد، ألتقط جملة منها من خلال التجوال في مصنفات العلماء الأكابر[1]، وهي:

1- النعت فيه معنى زائدٌ على المنعوت، ولكنَّ التوكيد ليس فيه زيادة على المُؤكَّد، بل هو هو بلفظه أو بمعناه، فلو حُذف لبطل سرُّ التوكيد، ولذا جاز حذف المنعوت إذا عُقل من الكلام وإبقاء النعت؛ لإفادته المعنى الزائد على المنعوت، كقوله تعالى:﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ (سبأ:11)، والتقدير: (أن اعمل دروعاً سابغات)، وامتنع حذف المؤكَّد لفوات الغرض[2]، فالتوكيد اللفظي يفوت غرضه لو حذف في قوله تعالى:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون:36)، والتوكيد المعنوي يفوت غرضه إن حذف في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (ص:73).

2- يجوز القطع في النعت؛ وسرُّه أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذمٍّ، وهو موجود في الصفات، فجاز قطعها[3]، ولا يجوز في التوكيد؛ لأنَّ التأكيد لا يستفاد منه مدحٌ ولا ذمٌّ فامتنع فيه

---

[1] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 203، 204).

[2] أجاز الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف حذف المؤكَّد، وإقامة التوكيد مقامه، ومنع ذلك الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وابن يعيش وابن مالك وأبو حيان وغيرهم. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 298)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1953)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3300)، والصبان، حاشية الصبان (ج1/ 119).

[3] شرط القطع كما هو مقرر عند النحاة أن يكون المنعوت معلوماً بدون النعت. ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج3/ 204)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3348)

القطع[1]، بل امتنع القطع في النعت الذي بمعنى التوكيد كقوله تعالى:﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:13)، فلا يجوز القطع في (واحدة) على أن تكون خبراً أو منصوباً لمضمر[2].

3- النعوت إذا تعددت جاز عطفُ بعضها على بعض[3]، ولا يجوز ذلك في التوكيد المتعدِّد؛ ولئن بحثت عن العلَّة وجدتَّها في أنَّ ألفاظ النعت متعددة المعاني، وأنَّ ألفاظ التوكيد متَّحدة المعاني، فجاز العطف في النعوت لتعدد معانيها، وامتنع في التوكيد؛ لأنَّ الشيء لا يعطف على نفسه.

4- تؤكَّدُ النكرات بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها، أي التوكيد فيها لفظيٌّ لا معنويٌّ[4]، وتوصف، والسببُ في ذلك أنَّ معانيَ ألفاظها معارف، ولا تُؤكَّدُ النكراتُ بالمعارفِ، وأمَّا النعتُ فالنكراتُ تُنعت بما يوافقها في التنكير.

5- النعت مقصود منه إيضاح المحكوم عليه، وهو في نهاية الإيضاح، فليس بحاجة إلى إيضاح؛ لأنَّه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم أو الخطاب توضحهما، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه، فلا يحتاج إلى إيضاح، بخلاف التوكيد، حيث يكون بالضمائر دون الصفات؛ وذلك لأنه يقوِّي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح؛ ولذلك احتِيج إليه[5].

6- النعت يتبع المعرفة والنكرة، فكل منهما قابلة للنعت، وأمَّا التأكيد فلا يتبع إلا المعارف[6]، ولا يتلو النكرات إن كان معنوياً.

7- يُشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤوَّلاً بالمشتق، وليس كذلك التوكيد، فالمعنوي منه ألفاظ محصوره كلها جوامد، واللفظي قد يكون مشتقاً، ولكنه يغاير النعت، ففي مثل قولهم: (جاء زيدٌ

---

[1] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1954)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج2/ 975)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 340).

[2] ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 676)، والسامرائي: فاضل، معاني النحو (ج3/ 197).

[3] ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص186، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص296، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 159)، وحسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 497).

[4] أجاز بعض الكوفيين توكيد النكرة إذا كان مفيداً، وأجازه بعضهم مطلقاً، ومنع ذلك البصريون مطلقاً. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 369)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 227)، والمكودي، شرح الألفية، ص219، وابن الناظم، شرح الألفية (ج1/ 360)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 18).

[5] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 203).

[6] ينظر: ابن جني، اللمع، ص84، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص296، وعيد: محمد، النحو المُصفَّى، ص597، والسامرائي: فاضل، معاني النحو (ج4/ 152).

الفاضلُ الفاضلُ)، فالأول نعت، والثاني توكيد، ولكن من أبرز خصائص النعت أنَّه مباين لمتبوعه[1]، فليس الفاضلُ في اللفظ عين زيد، بل هو لمباين ومخالف له، أمَّا الفاضل الثاني والتي هي توكيد للأول، فهي عينه، فلا تعرب نعتاً.

8- ألفاظ النعت ليست محصورة، بل هي كثرة وافرة، بخلاف التوكيد المعنوي فإنَّ ألفاظه محصورة معدودة، وهي موقوفة على السماع، ولا يُقاس عليها، وهي: (نفسه، عينه، كلاهما، كلتاهما، كل، أجمع، أكتع، أبتع، أبصع) [2].

9- التوكيد اللفظي تحديداً يُجرَى في الألفاظ بأسرها المفردة منها والمركبة[3]، وليس النعت كذلك، فما كلُّ كلمة تُنعتُ أو يُنعتُ بها.

10- النعوت ليست محصورة في عددها وإن كثرت، بخلاف التوكيد، فإن كان معنوياً فالفاظه محصورة، كأنْ تقول: (جاء الرجلُ نفسُه عينُه)[4]، أو (جاء القوم كلهم أجمعون)[5]، وإنْ قلت (جاء الأميرُ نفسُه نفسُه) كانت الأولى معنوياً، والثانية لفظياً، والتوكيد اللفظي ايضاً محدود، فلا يزيد عن ثلاث مرات[6]، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "والله لأغزونَّ قريشاً، والله لأغزونَّ قريشاً، والله لأغزونَّ قريشاً"[7]، ومنه قول حميد بن ثور: [الطويل]

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَـلَاثُ تَحِيَّـاتٍ وَإِنْ لَـمْ تَكَلَّمِـي[8]

---

[1] ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص284.

[2] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 293)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3293)،

[3] ينظر: الجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/ 768).

[4] ولا يصح أن تقدم العين على النفس عند الجمع بينهما؛ لأنَّ الأصل في الإطلاق على الحقيقة هي النفس، والعين منقولة إليها، ولا يجوز أن تتعاطفا؛ لأنَّ الشيء لا يُعطف على نفسه. ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص263، والسامرائي، معاني النحو (ج4/ 136).

[5] وأما (أكتع، وأبصع، وأبتع عند الكوفيين)، و(كتعاء، بصعاء، بتعاء)، و(أكتعون، أبصعون، أبتعون)، و(كُتع، بُصع، بُتع)، فهذه كلها توابع (أجمع، جمعاء، أجمعون، جُمع)، لا تستعمل إلا بعدها، ولا تستعمل منفردة، وأما (أجمع) فيؤكَّد بها بعد كل كقوله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون} (الحجر:30)، وبدونها كقوله تعالى: {وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُون} (الشعراء:95). ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/220)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص360.

[6] ينظر: الأزهري، شرح التصريح (ج2/ 141).

[7] الحديث رواه ابن عباس رضي الله عنه، وصححه الألباني، وأخرجه أبو داود في سننه، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت، رقمه (3285)، (ج5/ 118).

[8] البيت في ديوانه، ص133، وابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 19)، والعكبري، التبيين على مذاهب النحويين، ص278، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 220)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 305).

11- النعت والتوكيد كلاهما لا تؤثر فيهما العوامل، أي لا يكونان مبتدأً، ولا خبراً، ،ولا فاعلاً، ولا مفعولاً، فليس لهما محل من الإعراب مطلقاً، بل تابعان لما قبلهما في الإعراب، ولكنهما يختلفان في التأثير في غيرهما، فالتوكيد لا يعمل في غيره، أي لا يكون له فاعل ولا مفعول ولا مجرور، فعندما نقول: (قام القوم أجمعون مرحبين بالأمير)، فـ(أجمعون) توكيد معنوي لا يؤثِّرُ في غيره، ولا يتأثر بشيء، وفي قولنا: (ظهر ظهر الحق)، فـ(ظهر) الثانية توكيد لفظي لا يؤثر في غيره، ولا يتأثر بشيء، والمرفوع (الحق) إنما رُفع بـ(ظهر) الأولى، وأما الثانية فتوكيد لفظي ليس غير.

مواضع التداخل بين النعت والتوكيد

لا شك أن تداخل النعت مع التوكيد لا يكاد يذكرُ قياساً مع البدل؛ لأن الفوارق بينهما فاصلةٌ لا يشوبها التباس، وإن توافقا في غرض البيان والإيضاح، وما وقع من تداخلٍ حُكِمَ بالضعف على أحدهما، وهناك تسعةٌ من المواضع التي وقفْتُ عليها في القرآن الكريم، وقد صحَّت نعتاً وتوكيداً، ويندرج تحتها ثمانية وستون آية جاءت في القرآن متشابهة في الحكم النحوي، وهذه المواضع التسعة هي:

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (الأنعام:125).

(حرجاً): في قول جميع أهل اللغة أن (الحرج) هو الشديد الضيق[1]، ورجلٌ حَرَجٌ وحرِج، أي: ضيق الصدر، وقد حرِج صدرُه، أي: ضاق فلا ينشرحُ لخير، وقرئ (حرجاً) بفتح الراء وكسرها[2]، قال الزجاج (ت311هـ): "الحَرَجُ في اللغة: أضيق الضيق، ومعناه أنَّه ضيقٌ جداً، فمن قال: رجلٌ حرَجُ الصدر، فمعناه: ذو حرجٍ في صدره، ومَن قال: حرِجَ جعله فاعلاً"[3]، وذكر السمين (ت756هـ) أنَّ الزجاج والفارسي فرقا بينهما فقالا: المفتوحُ مصدر، والمكسور اسم فاعل[4].

وأُعْرِبَ (حرجاً) نعتاً لـ(ضيقاً) عند جميع النحاة والمفسرين[5]، فهي نعت بالمصدر إنْ فتحت الراء، أو بالمشتق إن كسرت الراء، وكلاهما سائغ في الوصفية، و(حرجاً) أيضاً عند بعضهم مفعول به متعدد[6]، أي: مفعولاً ثالثاً، والفعل لا يتعدى إلى ثلاثة؛ ولكنَّه أشبه الخبر في تعدده، فكما جاز أن يأتي خبرٌ ثانٍ فأكثر لمبتدأ واحد، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في

---

[1] ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/ 436)، والجوهري، الصحاح (ج1/ 305)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/ 50)، والأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص226.

[2] قرأ نافع وعاصم في رواية (حرِجاً) بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها. ينظر: التميمي، السبعة في القراءات، ص268، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص202، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج2/ 262)، والقاضي: عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص110.

[3] ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج4/ 84)، والنحاس، إعراب القرآن (ج2/ 30).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 176)، والنعماني، اللباب (ج8/ 418).

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 64)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 343)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج2/ 181)، والسمين، الدر المصون (ج3/ 176)، و ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج3/ 220).

[6] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 537)، والأنصاري: زكريا، إعراب القرآن (ج1/ 268)، وصافي: محمود، الجدول (ج8/ 277، 278)، والخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (ج1/ 294).

موضع مفعول واحد، وإنما يكون هذا فيما يدخل على الابتداء والخبر، تقول (طعامك حلوٌ حامضٌ مرٌّ)[1]، فهذه ثلاثة أخبار عن الطعام معناها لطعامك جميعُ هذه الطعوم، فإن دخل فعل ناصبٌ تقول: (أصبح طعامُك حلواً حامضاً مالحاً)، فالآية قبل دخول (يجعل) على تقدير: (صدره ضيق حرج)، أي: خبرٌ بعد خبر.

وقد أعرب مكي (ت437هـ) (حرِجاً) بالكسر (كدَنِف) توكيداً لفظياً بالمعنى فقال: "ومعنى (حرِج) كمعنى (ضيِّق) كُرِّر لاختلاف لفظه للتأكيد"[2].

والتوكيد اللفظيُّ بالمرادف ورد عند النحاة، ومثلوا له بقولهم: (أنت بالخير حقيقٌ قمِنٌ)[3]، فـ(قمن): بمعنى (حقيق)، فكرر الكلمة بمعناها للتوكيد، وفيه شبه من التوكيد المعنوي؛ لأنه حصل بالترادف الذي يفيد التوكيد، وكذلك فيه شبه باللفظي على اعتبار أن المعنيين متحدان كأنهما كلمة واحدة كررت، ومثله قول طفيل الغنوي (ت13ق.هـ): [الطويل]

وقُلْـــنَ علـــى البـــرْديِّ أولُ مشـــربٍ نعـم جيـرِ إن كانـت رِواءً أسـافلُه[4]

فـ(جير) بمعنى (نعم)، فلا ضير أنْ تكون توكيداً بالترادف.

وقد سبق تعريف التوكيد عند النحاة، ولخصوصية اللفظيِّ فإنَّه وبإيجاز: "المكرر به ما قبله"[5]، وزاد ابن هشام (ت761هـ) فقال: "بإعادة اللفظ أو مرادفه"[6]، وهذه الإضافة من ابن هشام هي استدراك أدخل المترادفات في المعنى في باب التوكيد اللفظي.

وردَّ السمين (ت756هـ) على مكِّي هذا الرأي فقال: "إنَّما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينهما فارقٌ، فتقول: كرر لاختلاف اللفظ "[7]، وهنا الفرق بينهما قائم بالعموم والخصوص، فـ(حرجاً)

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 176)، والنعماني، اللباب (ج8/ 420).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 269).

[3] ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/ 1184)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص362، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3285)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 172)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 345).

[4] البيت في ديوانه، ص115، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 219)،وشرح الكافية الشافية (ج2/ 884)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص434، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/361)، وهمع الهوامع (ج2/ 495).

[5] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 301)، والجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/766)، والأزهري: خالد، شرح التصريح (ج2/ 141).

[6] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص550.

[7] السمين، الدر المصون (ج3/ 176).

أخصُّ من (ضيقاً)؛ فالحرج هو شدة الضيق وزيادته، فكلُّ حرجٍ ضيقٌ، وليس كلُّ ضيقٍ حرجاً ، ومنهم من قال بأنَّ (حرجاً) جمع حَرَجَة، مثل: قصَبة، وقصَب، وهي غيضة من شجر السَّلَم ملتفة لا يقدرُ أحدٌ أن يصل إليها، فأصل المادة من التشابك، وشدة التضايق[1].

وما أودُّ التنويه إليه هنا أنَّ التوكيد اللفظي بالترادف ليس محلَّ إجماع عند النحاة، فابن هشام (ت761هـ)[2]، وابن الناظم (ت686هـ)[3]، والسيوطي (ت911هـ) [4] من أبرز القائلين به، والأكثرون يخالفونهم، بل هناك من طرح التوكيد اللفظي برمته من جملة التوابع[5]، كابن مالك (ت672هـ) حيث قال: "إنَّ التوكيد المعنوي هو المعتدُّ به في التوابع"[6]، وقال ناظر الجيش (ت778هـ): "والحقُّ أنْ لا تبعية في جميع أنواع التوكيد اللفظي"[7].

وإنَّ الفرق في المعنى واضح كما رأينا بين (ضيِّق) و (حرج)، ولذا أغفل الأكثرون إعرابه توكيداً بالترادف، ولو أنَّك فتشت عن فروق بين المترادفات في اللغة بأسرها، لرصدت الكثير مهما تقاربت الدلالة، فكل لفظة لها إيحاؤها ومعناها الذي لا يشاركها فيه غيرها، وعليه وفق توجيهِ القومِ وردِّهم قولَ مكِّيّ فلن تجدَ لهذا النوع من التوكيد في كلامنا رسماً ولا وسماً، أو أنْ نخضع المسألة للنسبة في تقارب المعاني أو تباعدها، وهذا باب عريضٌ، يتعذر فيه التفويض.

الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ (هود:40).

عامة القُرَّاء بإضافة (كل) إلى (زوجين)، فلا تُنوَّن، وعليه فـ(اثنين) هو مفعول به لـ(احمل)، و(من كلِّ زوجين) في محل نصب على الحال من المفعول؛ لأنَّ شبه الجملة في محل نصب صفة للنكرة (اثنين)، فلما تقدمت أعربت حالاً، وعلى ذلك جاء قوله (زوجين) بمعنى العموم، أي: من كل ما له ازدواج، قال ابن عطية: "ولو كان المعنى: احمل فيها من كل زوجين

---

[1] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج9/ 544)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج4/ 188)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 640)، والسمين، الدر المصون (ج3/ 176)، والنعماني، اللباب (ج8/ 419)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج5/ 112).

[2] ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص550.

[3] ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص362.

[4] السيوطي، البهجة المرضية، ص398.

[5] السمين، الدر المصون (ج3/ 176).

[6] ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 289).

[7] ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3285).

حاصلين اثنين لوجب أن يَحْمل من كلِّ نوعٍ أربعةً، والزوج في مشهور كلامهم للواحد مما له ازدواجٌ"[1].

أو تكون (مِن) زائدة، و(كل): مفعول به، و(زوجين): مضاف إليه، و(اثنين): نعت لـ(لزوجين) على التوكيد[2].

والشاهد الذي نريد هو إعراب الآية على قراءة التنوين في (كلٍّ)[3]، حيث يكون المعنى (احمل فيها من كل حيوان)، فالتنوين عوض عن (حيوان)، و(زوجين): مفعول به لـ(احمل)، و(اثنين): نعت على التأكيد.

والنحاة والمفسرون عندما يقولون (نعتٌ على التوكيد) إنما يريدون بذلك النعت الذي يأتي مؤكداً للمنعوت[4]، وذلك بأن يكون مرادفاً له في المعنى، كما قالوا عن الحال بأنَّها مؤكِّدة في قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ (النمل:10)، فـ(مدبراً) حال، ولكنها بمعنى (ولَّى) فأكدت المعنى السابق بالترادف، ولا يخرجها ذلك عن الحالية، ولا يقحمها في بوتقة التوكيد.

والنعت المؤكِّد لا يخرجه اللقبُ عن البدلية إلى التوكيد بمعناه الاصطلاحي المعهود عند أرباب الفن، إلا أنِّي وجدتُ من يصرح بإعرابه توكيداً، وذلك كقول ابن عطية (ت542هـ): "وجاء قوله (اثنين) تأكيداً"[5]، وكذلك العكبري (ت616هـ) حين قال: "فعلى هذا مفعول احمل

---

[1] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 171).

[2] هذا جائز عند من يرى زيادة (من) مطلقاً بلا شروط، وهو الأخفش، والكوفيون يشترطون التنكير للاسم بعدها، والبصريون يشترطون عدم الإيجاب. ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 105)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 138)، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج1/ 219)، ووابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 22)، و السيوطي، همع الهوامع (ج2/ 255)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 71).

[3] قرأ حفص بالتنوين في (كلٍّ). ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج5/ 294)، والسرقسطي، العنوان في القراءات السبع، ص136، وابن شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص513، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص321.

[4] ينقسم النعت باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام: (الأول): نعت مؤسس، وهو الذي يدل على معنى جديد مثل (أعجبني العالم الجريءُ)، و(الثاني): نعت مؤكِّد، وهو الذي يدل على معنى يُفهم من الجملة بدون وجوده مثل: (تخيَّرت من الأطباء النِطاسيَّ البارعَ)، فلا يكون الاختيار إلا للبارع، و(الثالث): نعت موطِّئ: وذلك بأن يكون جامداً غير مقصود لذاته، وإنما جيء به توطئة للمشتق مثل (استعنت بأخٍ أخٍ مخلصٍ). ينظر: حسن: عباس، النحو الوافي (ج3/ 456).

[5] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 171).

(زوجين)، و(اثنين) توكيد له"[1]، ومثلهما أبو شامة (ت665هـ) حيث قال في (إبراز المعاني من حرز الأماني): "ويكون (زوجين) مفعولاً، و(اثنين) توكيداً"[2].

والصواب الذي يميل إليه الباحث أنَّ (اثنين) على قراءة حفص بالتنوين هي نعتٌ لـ(زوجين) حمَل معنى التوكيد، وقد جاءت عبارات الأكثرين على ذلك كما مرَّ، فقالوا: (نعتٌ على التوكيد)، والذين صرحوا بإعرابه توكيداً إنما أرادوا المعنى اللغوي للتوكيد، لا المعنى الاصطلاحي، إلا على اعتبار (اثنين) بمعنى (زوجين)، وبينهما توكيد بالترادف، وهذا بعيد.

وما سلف من توجيه وإعراب ينسحب على قوله تعالى:

- ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ (المؤمنون:27).
- ﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (الرعد:3).

الموضع الثالث: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (النحل:51).

(اثنين): فيها وجوه من الإعراب[3]، الأول: مؤكِّد لـ(إلهين)، وعليه أكثر الناس، أي: نعت لإلهين أريد به التوكيد، والفعل (اتخذ) يكون متعدياً لواحدٍ، أو متعدياً لمفعولين أحدهما (إلهين) وثانيهما محذوف تقديره: (معبوداً)، والثاني: مفعول به أول، وقد أخِّر، والأصل (لا تتخذوا اثنين إلهين) وفي هذا الوجه بعد.

ولئن قيل: إنما جمع العدد والمعدود في غير الواحد والاثنين، كأفراس ثلاثة، ورجال خمسة؛ لأن المعدود عارٍ عن الدلالة على العدد الخاص، فَلِمَ قلنا: (رجل واحدٌ، وفرَسَان اثنان)، والمعدودان فيهما دلالة على العدد؟، ولا حاجة إلى أن يوصف المعدود بواحد أو باثنين، والجواب عند الزمخشري (ت538هـ) أن الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالٍ على شيئين، هما الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدلالة على أنَّ العدد هو المعنيِّ الذي سيق الحديث إليه، أُتبع بما يؤكده، ويدل على الاعتناء به، والقصد إليه، فلو قلت (إله)، ولم تردف بواحد، لم يحسن، وكأنَّك بذلك تثبت الإلهية لا الوحدانية[4]، ولذا أفادت معنى التوكيد.

---

[1] العكبري، التبيان (ج2/ 698).

[2] أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص513.

[3] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 399)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 544)، والسمين، الدر المصون (ج4/ 333)، والنعماني، اللباب (ج12/ 77)

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 610).

وأكثر النحاة والمفسرين القدماء على أنَّ (اثنين) توكيدٌ لـ(إلهين)، وقد صرحوا بذلك دون ذكر النعت من قريب أو بعيد[1]، والمتأخرون ومعهم قليل من القدماء أعربوه صفة لـ(إلهين)[2]،

والقول الفصل الذي لا محيدَ عنه أنَّ (اثنين) صفة لـ(إلهين)، وقد جاءت مؤكدة للمعدود، وعناية به، والذين صرحوا بالتوكيد قصدوا به الغرض، وما أحسبهم يريدون التوكيد الاصطلاحي، ولكنهم درجوا على ذلك في زمانهم؛ لقرب عهد الناس باللغة، ودقة تمييزهم بين المصطلحات النحوية، وثقتهم بسليقة أهل زمانهم التي تكلؤهم بسياج من العصمة، فلا يدلف إليهم في الغالب شكٌ ولا التباس.

وينسحب هذا الحكم الإعرابي والتوجيهي على قوله تعالى من الآية نفسِها: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (النحل:51)، وكذلك على قوله تعالى:

- ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ (البقرة:213).
- ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء:1).
- ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾ (النساء:102).
- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المائدة:48).
- ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (الأنعام:98).
- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الأعراف:189).
- ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ (يونس:19).
- ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود:118).
- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (النحل:93).

---

[1] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 378)، والزجاج، معاني القرآن (ج3/ 204)، والفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج4/ 328)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 420)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 399)، والعكبري، التبيان (ج2/ 798)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج10/ 113)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 544).

[2] ينظر: النيسابوري، التفسير البسيط (ج11/ 418)، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (ج1/ 428)، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج3/ 233)، والألوسي، روح المعاني (ج7/ 401)، ، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج15/ 265)، وصافي: محمود، الجدول (ج14/ 332)، ودرويش: محي الدين، إعراب القرآن وبيانه (ج5/ 312).

- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:92).
- ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:52).
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (الفرقان:32).
- ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (لقمان:28).
- ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ (يس:29).
- ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (يس:49).
- ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس:53).
- ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾ (الصافات:19).
- ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ (ص:23).
- ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر:6).
- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ (الشورى:8).
- ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا﴾ (الزخرف:33).
- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ (القمر:31).
- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:13).
- ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ (الحاقة:14).
- ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (النازعات:13)

الموضع الرابع: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج:46).

ثبت من قبل أن (التي) موصولة في محل رفع نعت أو بدل أو عطف بيان[1]، وذكر بعضهم أنَّ (التي في الصدور) توكيدٌ[2]؛ لأنَّ التي في الصدور هي القلوب، ولها معنى زائد ذكره الزمخشري (ت538هـ)، وهو أنَّ حقيقة العمي في البصر، وإصابة الحدقة، وطمس نورها، واستعماله في القلب مجازٌ، فلما أُريد إثباتُ ما هو خلافُ ذلك، بأنَّ العمي في القلب لا في

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 157)، والنعماني، اللباب (ج14/ 111).

[2] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج2/ 228)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/ 432)، القرطبي، الهداية إلى بلوغ النهاية (ج7/ 4909)، وابن الجوزي، زاد المسير (ج3/ 242).

البصر، جاء بزيادة تعيين، وفضل تعريف، ليقرِّرَ أن مكان العمي في القلوب لا الأبصار، كما تقول: (ليس المضاء للسيف، ولكن للسانك الذي بين فكيك)[1]، وهذا غرضه التأكيد والمبالغة، إذ الاعتداد بعمى القلوب لا بعمى الأبصار، ووصف القلوب بالتي في الصدور للتأكيد، كقوله تعالى ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم﴾ (آل عمران:167)، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام:38)، فجملة (يطير بجناحيه) في محل جرٍ صفة لـ(طائر) على اللفظ، أو في محل رفع على المحل، وليست توكيداً بمفهوم التابع المعهود، وإن كانت تأكيداً في المعنى إذ الذي يطيرُ بجناحين هو طائر.

والقلبُ عند الإمام الرازي له معنى مغاير، فهو كناية عن الخاطر والتدبُّر[2]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (ق:37)، وعند قومٍ أنَّ محلَّ الذكر والفكر هو الدماغ، فبيَّن –سبحانه– أنَّ محله الصدر، وهذا يوافق قوله سبحانه: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ (الأعراف:179)، والتأويل الأول عليه أكثر المفسرين، وهو الذي مال إليه ابن عطية فقال: "هو مبالغة كما تقول: نظرت إليه بعيني"[3].

والقول الصائب الذي لا مناص منه في هذه المسألة وشبيهاتها أن (التي) نعتٌ أو بدل، و(في الصدور) صلة، ولذا كان العكبري (ت616هـ) أكثر وضوحاً حين أعرب (التي في الصدور) صفة مؤكدة[4]، وكلُّ ما ذكر في كلام النحاة والمفسرين من ألفاظ التوكيد إنما أريد به الأثر في الكلام (أي التوكيد بمعناه اللغوي)، ولا علاقة له أبداً بالتوكيد المعنوي، لأنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة، ولا شيء منها هنا، ولا بالتوكيد اللفظي فلا نرى تكراراً لفظياً، ولو فتح الباب على مصراعيه للتأويل والتخريج، وقلنا (التي في الصدور) هي القلوب، فهو توكيد بالترادف، فإنَّنا بذلك نفتح باباً يعيينا سدُّه، ونرمي بسهم يعجزنا ردُّه، بل في ذلك ركوب الشطط، والوقوع في الريبة والغلط.

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 162).

[2] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج23/ 233).

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج4/ 127).

[4] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 945).

الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ (النجم:20).

(الأخرى): أعربها أبو البقاء (ت616هـ) توكيداً فقال: "والأخرى توكيدٌ؛ لأنَّ الثالثة لا تكون إلا أخرى"[1]، وكذلك ابن جني (ت392هـ) فقال: "فالأخرى توكيد كما ترى"[2]، وقد صدح بعضُهم[3] بما لا يدعُ سبيلاً لوهم أو ريبة، فأعربها صفة يُرادُ بها التوكيد، وهذا هو القول الفصل، ولذا فسرها الزمخشري (ت538هـ) بأنها ذمٌّ وهي المتأخرة الوضيعة المقدار[4]، وهذا منه أجلى بيانٍ على أنَّها صفة ثانية لـ (مناة) وإن جاءت مؤكدة، ولقد جاءت لفظة (آخر) و(أخرى) في كلام العرب لوصف الثالث من المعدودات، كما هو ظاهر في الآية، وكما جاء في قول ربيعةَ بنِ مُكَدَّم (ت558م): [الكامل]

وَلَقَـــدْ شَـــفَعْتُهُمَا بِـــآخَرَ ثَالِـــثٍ ... وَأَبَـى الْفِـرَارَ لِـيَ الْغَـدَاةَ تَكَرُّمِـي[5]

وكقول عبيد بن الأبرص (ت25ق.هـ): [مجزوء الكامل]

جَعَلَـــتْ لَـــهُ عُـــودَيْنِ مِـــنْ ... نَشَـــمٍ وآخَـــرَ مِـــن ثُمَامَـــهْ[6]

ومثله قولُ أبي حيَّة النميري (ت183هـ): [البسيط]

وَكُنْـتُ أَمْشِـي عَلَـى رِجْلَـيْنِ مُعْتَـدِلًا ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ[7]

وشبيه من الآية قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان:67)، فـ(قواماً)، فهي في المعنى تأكيد لحالة (البينية) فلا إسراف، ولا اقتار، بل وسطية

---

[1] العكبري، التبيان (ج2/ 1188).

[2] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (ج2/ 125).

[3] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 201)، والطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (ج15/ 94)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 17).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 423).

[5] ينظر: القالي، الأمالي (ج2/ 272)، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج6/ 36)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 201)، وابن منقذ، لباب الآداب، ص212، والنويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (ج15/ 372)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 17)، والألوسي، روح المعاني (ج3/ 159)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج5/ 222).

[6] البيت في ديوانه، ص109، والأخفش، معاني القرآن وإعرابه (ج1/ 351)، والجاحظ، الحيوان (ج3/ 94)، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص68، والثعالبي، التمثيل والمحاضرة، ص372، والنيسابوري، مجمع الأمثال (ج1/ 255).

[7] ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين (ج3/ 52)، والقالي، الأمالي (ج2/ 163)، وابن جني، الخصائص (ج1/ 208)، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص247، والبغدادي،خزانة الأدب (ج9/ 359).

واعتدال وقوام، قال الزمخشري:" القوام: العدل بين الشيئين؛ لاستقامة الطرفين واعتدالهما، ونظير القوام من الاستقامة: السواء من الاستواء"[1]، وعليه فقد أعرب أبو البقاء (ت616هـ) (قواماً): خبراً لـ(كان)، أو (بين ذلك) هي الخبر، و(قواماً) حالٌ[2]، ولا يصح أن تُعرب توكيداً على أنَّها من التوابع، بل حال مؤكدة[3].

الموضع السابع، قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (الواقعة:10).

(السابقون): فيها أوجه من الإعراب[4]، الأول: مبتدأ وخبر، والآية على ذلك لها تأويلان، أحدهما: إرادة التعظيم والتفخيم، فهم الذين اشتُهرت حالهم بالسبق، وهذا كقول العجلي (ت285هـ): [الرجز]

أنـــا أبـــو الـــنَّجْمِ وشِـــعْري شِـــعْري للهِ دَرِّي مـــا أجـــنَّ صَـــدْرِي[5]

وثانيهما: اختلاف المتعلق في كلٍ منهما، والتقدير: (السابقون إلى الخيرات السابقون إلى الجنات)، والوجه الثاني: أن يكون(السابقون) الثاني توكيداً لفظياً للأول الذي أعرب مبتدأً، وجملة (أولئك المقربون): خبر المبتدأ، والجملة حينها تحتاج إلى رابطٍ هو اسم الإشارة، والوجه الثالث: أن يكون (السابقون) الأول مبتدأً، و(السابقون) الثاني نعتاً له، والجملة (أولئك المقربون) خبر المبتدأ، والوجه الرابع: أن يُوقف على (السابقون) الأول، ويكون (السابقون) الثاني مبتدأً، وخبره الجملة الاسمية بعده.

والتداخل الذي نُريد من هذه الوجوه، هو ما وقع بين التوابع، أعني النعت والتوكيد، فأكثر النحاة والمفسرين على أنَّ (السابقون) الثانية توكيد لفظي[6]، وذلك لأنَّه يثبت المعنى في

---

[1] الزمخشري، الكشاف (ج3/ 293).

[2] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 991).

[3] ينظر: الألوسي، روح المعاني (ج10/ 76).

[4] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/ 109)، والزمخشري، الكشاف (ج4/ 458)، والعكبري، التبيان (ج2/ 1203)، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (ج2/ 334)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 79)، والسمين، الدر المصون (ج6/ 254)، والنعماني، اللباب (ج18/ 378).

[5] البيت للشاعر في ديوانه، ص198، وعند المبرد، الكامل في اللغة (ج1/ 40)، وابن جني، الخصائص (ج3/ 340)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص46، وابن الشجري، الأمالي (ج1/ 373)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 304)، وأبي حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1110)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص863، والبغدادي، خزانة الأدب (ج8/ 307).

[6] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/ 109)، والزمخشري، الكشاف (ج4/ 458)، والنيسابوري، التفسير البسيط (ج21/ 217)، صافي، الجدول في إعراب القرآن (ج27/ 112).

النفس بالتكرار، وسمَّاه الفراء تشديداً[1]، وأعربه مكي (ت437هـ)، وابن عطية (ت542هـ)، والثعالبي (ت875هـ) نعتاً[2]، وعلى النعت يكون التقدير: (والسابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة والرحمة)

والأقرب للصواب أنْ يُعربَ (السابقون) الثانية توكيداً لفظياً؛ لأنَّ هذا الوجه قريبُ المنال، خليٌّ من الإشكال، وإعرابه نعتاً لا يرتقى إلى وضوح التوكيد وقوته، ولا يصل إلى جلائه ورتبته، إذ الشيء لا يوصف بلفظه على كل حال، وإنْ حصل ذلك فما من فائدة تنال، ثم إنَّ قبول النعت يحتاج إلى تأويل وتخريج ما لم يرد في ذهن المتكلم أو السامع تقاصر عن أداء الغرض، وعلى ذلك فمعنى الآية: السابقون من المؤمنين، ولعلهم المهاجرون السابقون إلى الخير أو البر أو الإيمان أو الجنة، فالسابقون الأولى جثة، والسابقون الثانية اسم فاعل مشتق جاء صفة للجثة، والنعت تتمة للمنعوت، وهو مع المنعوت كالشيء الواحد، بخلاف التوكيد الذي هو المتبوع نفسه، وليس تتمة له.

وحتى نزيد الأمر وضوحاً فإنَّ الخليفة (المنصور) لو أحرز نصراً لصحَّ أنْ نقول: (عاد المنصور المنصور)، على أن يكون المنصور الثاني نعتاً لا توكيدا؛ لأنه تمم (المنعوت) والذي هو علم منقول متسم بالجمود، ولو لم يكن المعنى حاضراً في الذهن لانصرف إلى المنصور نفسه بتكراره توكيداً وتثبيتاً، ولعلَّ من أعربوه صفة أرادوا بذلك التوكيد؛ فقد أطلق سيبويه (ت180هـ) على التوكيد صفة فقال: "وأما جميعهم فقد يكون على وجهين يوصف به المُضمَر والمُظهَر كما يوصف بكلهم"[3].

الموضع الثامن، قوله تعالى: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ (الواقعة:26).

(سلاماً): الثاني عند جمهور النحاة والمفسرين وإنْ لم يذكر إعرابه إلا القليل منهم هو توكيد لفظي[4]، إذ كُرر لتثبيت المعنى في الذهن، وفيه دلالة على شيوع السلام وكثرته فيما بينهم؛ لأنَّ المراد به سلامٌ بعد سلام، وما إعراضهم عن التصريح بإعرابه توكيداً إلا أنَّه ظاهر لا يخفى على من عنده مسحة علم، وتوضيح الواضحات من المعضلات، وأمَّا الوجه الثاني الذي أراه

---

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج3/ 122).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 711)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 240)، والثعالبي، الجواهر الحسان (ج5/ 361).

[3] سيبويه، الكتاب (ج2/ 116).

[4] ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل (ج5/ 179)، والألوسي، روح المعاني (ج14/ 139)، وصافي، الجدول (ج27/ 113)، والدعاس، إعراب القرآن (ج3/ 300).

جائزاً على ضعف، وإن لم ينبس به أحد، فهو الوصفية على أن يكون (سلاماً) الثاني غير (سلاماً) الأول، فليس هو هو بل نعت له بالمصدر، والنعت بالمصدر جائز، والتقدير (إلا قيلاً سلاماً سالماً)، ورجحان التوكيد على النعت في هذا المقام لأن المعنى ينصرف إليه من غير تأويل، وما هو بمتمم لمتبوعه، بل مؤكداً له على الموضع، بخلاف النعت الذي لا تُفهم دلالته إلا على التتمة للمتبوع وإيضاحه بالصفة، وكأنَّها وإياه شيءٌ واحدٌ.

وهذا التوجيه يُنزلُ على قوله تعالى:

- ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر:21، 22).

الموضع التاسع، قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ (الإنسان:23).

(نحنُ): فيها وجوه من الإعراب[1]، أولها: توكيدٌ لاسم (إنَّ)، وثانيهما: أن يكون فصلاً، وعلى هذين الوجهين فجملة (نزلنا) هي خبرُ (إنَّ)، وثالثهما: أن يكون (نحن) مبتدأً، وجملة (نزلنا) خبره، وجملة المبتدأ والخبر تكون خبراً لـ(إنَّ)، ورابعها: أن يُعرب (نحنُ) صفة لاسم (إنَّ).

أمَّا الفصل فلا محل له من الإعراب، ولا يجوز أنْ يكون (نحنُ) ضمير فصل هنا؛ لأن من شرط الفصل أن يقع بين معرفتين أو في حكمهما، وهذه ما ليس في الآية[2].

والتوكيد هنا مستساغ لا يُعدلُ عنه إلى الوصفية، بل هو أنبل وأرجح، وأنسب للمعنى القرآني المراد في الآية، وهذا ما ذكره الزمخشري (ت538هـ)، والنسفي (ت710هـ) بأنَّ تكرير الضمير بعد إيقاعه اسماً لـ(إنَّ) تأكيد على تأكيد لمعنى اختصاص الله بالتنزيل؛ ليستقر في نفس النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه إذا كان هو المنزل لم يكن تنزيله مُفَرَّقاً إلا حكمة وصوابا[3]، وقد ضُمَّ هذا التوكيد إلى (إنَّ) المؤكدة، وإلى المصدر المؤكِّد على سبيل المبالغة التي تدحضُ مزاعم المشركين بأنَّ القرآن سحرٌ أو كهانة، وترسخ الحقَّ الثابت القويم بأنَّه من عند العزيز الحكيم، وفي ذلك فائدتان[4]، الأولى: إزالة الوحشة عن قلب النبي صلى الله عليه وسلم، والحاصلة من طعن الجهلة الكفار بالكتاب الذي نزل به الروح الأمين، وذلك بتعظيم الله وتصديقه لهذا الوحي المبين، والثانية: تقويته على تحمل التكاليف والأعباء، والصبر عليها، فما نزل القرآن مفرقاً إلا لهذه الحكمة البالغة، المبرأة من كل عيب ونقص وقصور.

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 450)، والنعماني، اللباب (ج20/ 49)، الهرري، حدائق الروح والريحان (ج30/ 517)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/ 326).

[2] ينظر: الزحيلي، التفسير المنير (ج29/ 302).

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 674)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج3/ 581).

[4] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج30/ 758).

وأما مَنْ قال بأنَّ (نحن) نعت للضمير المنتصب اسماً لـ(إنّ)، فمنهم النحاس (ت338هـ)[1]، ومكي (ت437هـ)[2]، وقد علل مكي لهذا الوجه الذي تبنَّاه بقوله: "لأنَّ المضمر يوصف بالمضمر، إذ هو بمعنى التأكيد لا بمعنى التحلية، ولا يوصف بالمظهر؛ لأنَّه بمعنى التحلية، والمضمر مستغنٍ عن التحلية؛ لأنَّه لم يضمر إلا بعد أن عرف تحليته وعينه، وهو محتاج إلى التأكيد ليتأكد الخبر عنه"[3].

وهذا الوجه لا شكَّ في ضعفه إذ كيف ينعت مضمرٌ بمضمرٍ، وهذا عند النحاة ممتنع[4]، إلا ما كان من الكسائي (ت189هـ) فقد أجاز نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم، و لكنَّه جوز نعت ضمير الغائب بالمظهر، تقول: مررت به العاقلِ[5]، أما نعت المضمر بالمضمر كالحالة هذه التي جاء بها مكِّي، فهذا مالم يقل به أحدٌ، والإجماع منعقد على منعه، وليته عدل عن النعت إلى التوكيد صراحة، وهو الذي يُؤوَّل كلامُه عند الوهلة الأولى من قراءته إلى التوكيد، فكيف يصرف وجهته إلى النعت، ويستبدله بالذي هو أوجه وأرجح، وأدلُّ وأوضح؟.

وفي كتاب الله جملة من الآيات هي وهذه الآية في الحكم سواء من حيث الإعراب والتخريج، وهي قول المولى سبحانه وتعالى:

- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة:12).
- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:13).
- ﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة:32).
- ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة:35).
- ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (البقرة:127).
- ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيم﴾ (البقرة:128).
- ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيم﴾ (البقرة:129).

---

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج5/ 68).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 787).

[3] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 787، 788).

[4] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص639، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3367)، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 130).

[5] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1931).

- ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب﴾ (آل عمران:8).
- ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (آل عمران:35).
- ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُون﴾ (المائدة:24).
- ﴿قَالُوا لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾ (المائدة:109).
- ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾ (المائدة:116).
- ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾ (المائدة:118).
- ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (الأعراف:19).
- ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِين﴾ (الأعراف:92).
- ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُون﴾ (يوسف:69)
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾ (الحجر:9).
- ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيم﴾ (الحجر:49).
- ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِين﴾ (الحجر:89).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُون﴾ (مريم:40).
- ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُّبِين﴾ (الأنبياء:54).
- ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه:12).
- ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه:42).
- ﴿قُلْنَا لاَ تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى﴾ (طه:68).
- ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُون﴾ (المؤمنون:111).
- ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْغَالِبِين﴾ (الشعراء:40).
- ﴿أَن يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِين﴾ (القصص:30).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ (يس:12).
- ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِين﴾ (الصافات:116).

- ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ (ص:35).
- ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (غافر:8).
- ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ (غافر:21).
- ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف:76).
- ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان:49).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ (ق:43).
- ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾ (النجم:52).
- ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (المجادلة:18).
- ﴿وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الممتحنة:5).

وهذه الأيات التي ذُكرت هي من توكيد الضمير المتصل بالمنفصل، ويجوز في الضمير المنفصل المرفوع: (أنا، نحن، هو، هي، هما، هم، هنَّ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ) أن يقع توكيداً للضمير المتصل سواء كان في محل رفعٍ مثل: (اسكن أنت)، أو في محل نصبٍ مثل: (قصدتكم أنتم)، أو في محل جرٍ مثل: (مررت به هو)، وهذا كله من التوكيد اللفظي بالترادف، وقد لخص ابن مالك (ت672هـ) حكمه في خلاصته فقال:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ[1]

وبعد العرض السابق للتداخل بين النعت والتوكيد يتبينُ أنَّه أقل بكثير من التداخل بين النعت والبدل، بل وجدنا أنَّ الحالات التي رُصدت، يحكم على أحد وجوهها بالضعف قطعاً، وربما طرح أحد الوجهين أصلاً من التبعية كما رأينا في بعض الحالات، بخلاف النعت والبدل، إذ يجد الدارس من التقارب والتشابه والتداخل ما يضعه في حيرة من أمره في الترجيح بينهما، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ التوكيد نوعان كلاهما محصور، فالمعنوي الفاظه معدودة، واللفظي واضح المعالم بالتكرار، وهذه الأشياء فاصلة وحاسمة بينه وبين كل تابع آخر، فلا يلتبس أمره مع غيره من التوابع إلا نادراً وفي أقل الأحوال كما رأينا، وإنما يكون الالتقاء بيِّناً جليِّاً بين النعت والتوكيد في الغرض، إذ من أغراض النعت التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:13)، فـ(واحدة) هي نعت ولكنه جاء في هذا الموضع للتوكيد، فهو ظهير

---

[1] ابن مالك، الألفية، ص46.

للتوكيد في المعنى لا في المبني، ومن أغراض النعت التوضيح، وهو كذلك من أغراض التوكيد، إذ يحصل بهما زيادة بيان، ولكن النعت قد يأتي ويراد به التخصيص كما في النكرات، والتوكيد لا يحصل به تخصيص[1].

[1] المراد بالتوضيح رفع الاشتراك اللفظي في المعارف، والتخصيص هو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات. ينظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني (ج3/ 86).

المبحث الثالث: التداخل بين النعت والعطف

إن التداخلَ بين النعت والعطف أقلُّ من سابِقَيه؛ لما سنذكره بعد ذلك من أسباب ونسجله من نتائج، وقبل أن نتلمسَ مواضعه بالدرس والتوجيه، ينبغي سَرْدُ الفروق بين هذين التابِعَيْن، وهذا هو المسلك الذي درج البحث عليه، وفيه العون والإفادة في الوقوف على نتائج دقيقة، واستنتاجات وثيقة، تأخذ بيدنا إلى الحكم الصحيح، وسلامة التأويل والترجيح .

الفرق بين النعت والعطف

1- النعت والعطف كلاهما تابعٌ إلا أنَّ العطف تابع بواسطة حرف من حروف النسق، ولابد من هذه الواسطة وهي الحرف، إذ التوابع الأخرى ومنها النعت بلا وساطة حرف[1].

2- النعوت تتعدد، وهي -ما لم تُقْطع- لمنعوت واحد، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (البروج:14، 15، 16)، فـ(الودود، ذو، فعَّال) نعوت ثلاثة لمنعوت واحد وهو (الغفور)، وقد تُعربُ أخباراً عند من يجيزون تعدد الخبر كابن درستويه (ت347هـ)[2]، وتكون هذه الأخبار بمثابة أحكام تعددت لمحكوم عليه واحدٍ، وفي المسألة خلاف عند النحاة[3]، وأمَّا المعطوفات فتتعدَّد؛ ولكن لا تكون لمعطوف عليه واحد إلا إذا كان الواسطة حرفاً مما يقتضي التشريك أو التعقيب مثل الواو والفاء، ولا يكون للترتيب، مثل: (ثم)، فعندما نقول: (قرأت الآية والقصيدة والخطبة والرسالة ثم النشيد)، فيتعين أن يكون النشيد معطوفاً على الرسالة لا على الآية، وإنما عُطف على الآية كل من القصيدة، والخطبة، والرسالة[4]، وإذا تعددت الصفات لتعدد الموصوفين وجب العطف وامتنع النعت فنقول: (مررت برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وفقيهٍ)، فكل رجل منهم له صفة من هذه الصفات.

---

[1] ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/ 1202)، وحسن، النحو الوافي (ج3/ 664).

[2] هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، كان عالماً نحوياً راوياً للحديث، يتبع المذهب البصري، ويدافع عنه، وكان أبوه من كبار المحدثين وأعيانهم، أخذ من ابن قتيبة، والمبرد، والدوري، وأخذ منه الدارقطني، وأبو علي القالي، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، والرد على الخليل، والمقصور والممدود، وكتاب أخبار النحويين. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/ 44)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 374).

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 249)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1137)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/ 1033).

[4] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 578).

3- النعت والمنعوت كالشيء الواحد، ويأتي لتوضيح المنعوت إذا كان معرفة، أو تخصيصه إذا كان نكرة، ومن أغراضه الثناء، والذم، والترحم، والتوكيد، والتعميم، والإبهام، والتفصيل، ولكنَّ المعطوف شيءٌ غير المعطوف عليه، ويشتركان في اللفظ (الإعراب) والمعنى إذا عطف بـ(الواو، الفاء، ثم، حتى، أم، أو)، ففي قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ (المائدة:2) ، فالفضل والرضوان يشتركان في المعنى فهما مما يُبتغى، واشتركا كذلك في اللفظ، فكلاهما منصوب، الأول على المفعولية، والثاني على التبعية، وأمَّا إذا كانت الواسطة (بل، لكن، لا)، فالاشتراك بين العطف والمعطوف عليه يكون في اللفظ (الإعراب)، ولا يكون في المعنى، ففي قولنا: (جاءني عليٌّ لا زيدٌ)، فعليٌّ مشترك مع زيدٍ في اللفظ وكلاهما مرفوع، ولكن تفرقا في المعنى فالمجيء وقع من عليٍّ، ولم يقع من زيدٍ، وليس فيما قيل نفي ولا طمس للمعاني التي يفيدها كل حرف من حروف العطف، وإن تقارضت فيما بينها في المعاني[1]، وليس هذا حاضراً في النعت؛ لأنه بلا واسطة.

4- العامل في النعت باتفاق النحاة هو العامل في المنعوت نفسِه، وقد سبق الحديث في هذا الشأنِ تفصيلاً في المبحث الثاني من الفصل الأول؛ ولكنَّ العاملَ في العطفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العطفِ.

5- يجوز أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الكلام، وقد ورد ذلك في المسموع شذوذاً لا يُقاسُ عليه، إذ الأصل أنْ التابع أياً كان نوعه لا يتقدم على المتبوع، فممَّا سُمع من ذلك قول ذي الرُّمَّة (ت117هـ): [الطويل]

وأنـــتَ غـــريمٌ لا أظُـــنُّ قَضَـــاءَه ولا العَنَـزيُّ القـارظُ الـدهر جائيـاً[2]

---

[1] ومثال ذلك مجيء (ثم) بمعنى الواو، مثل: (لما انقضى الليل، واستتار الكون، ثم طلعت الشمس، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم)، ومجيئها بمعنى الفاء التي تفيد التعقيب، مثل: (شرب العاطش ثم ارتوى)، وقد تقع الفاء بمعنى (ثم) لغرض بلاغي وهو التنويه إلى سرعة الزوال كما في قوله تعالى في وصف الدنيا: ﴿كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاء فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ (الكهف:45)، وتأتي (أو) بمعنى الواو إذا أُمنَ اللبس، وذلك عند الأخفش (ت215هـ)، والجرمي (ت225هـ)، وجماعة من الكوفيين،ومنه قول شوقي (ت1351هـ) في مدح النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–: (فإذا رحمتَ فأنت أمٌّ أو أبٌ)، وهذا التقارض لابد له من قرينة حفظاً لقانون اللغة ونظامها. ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 577، 578).

[2] البيت في ديوانه، ص289، وعند ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص211، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 73)، وشرح الكافية الشافية (ج5/ 142)، وأبي حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 147)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 402).

والتقدير: (جائياً هو ولا العنزي)، ومثل ذلك قول الأحوص (ت105هـ): [الوافر]

ألا يـــا نخلـــةٌ مـــن ذاتِ عـــرقٍ عليـــكِ ورحمـــةُ اللهِ الســـلامُ[1]

والتقدير: (عليك السلامُ ورحمة الله)، وهذا إنَّما هو مما شذَّ وخالف القياس، وقد يجوز في الضرورة الشعرية، والأولى أنْ يُعرض عنه.

وأمَّا النعت فلا يتقدم على المنعوت وإلا أصبح شيئاً آخر ليس من النعت في شيء، فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحاً لمباشرة العمل، جعل المنعوت بدلاً من النعت، كقوله تعالى: ﴿لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾ (إبراهيم:1، 2)، في قراءة الجرِّ[2]، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال، ومن ذلك قول كُثيِّر عزَّة (ت105هـ): [مجزوء الوافر]

لِمَيَّـــــةَ مُوحِشَـــــاً طَلَـــــلُ يَلُـــــوحُ كَأَنَّـــــه خِلَـــــلُ[3]

فعلى النعت (لمية طلل موحشٌ)، فلما تقدم النعت وهو نكرة أعرب حالاً.

6- لم يردْ في كلام العرب نعتٌ على التوهم، ولم يُطرح هذا على بساط البحث عند النحويين؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، وهو تابعٌ على الحقيقة لا على الوهم، وإن حذف من الكلام أو حذف متبوعه، غير أنَّ العطف قد يكون على التوهم، وأجازه البغداديون مطلقاً، ووافقهم

---

[1] البيت في ديوانه، ص239، وعند ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/326)، (ج2/ 226)، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/331)، وابن جني، الخصائص (ج2/ 388)، وابن الشجري، الأمالي (ج1/ 122، 276)، والفهري، كنز الكتاب ومنتخب الأدب (ج1/ 369)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 192)، والحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب (ج2/ 264)، والعيني، المقاصد النحوية (ج1/ 497)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 777)، والزبيدي، تاج العروس (ج26/ 140).

[2] قرأ بالرفع نافع وابن عامر وأبو جعفر، ووافقهم رويس في الابتداء خاصة، وقرأ باقي السبعة والأصمعي عن نافع بالجر. ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص549، وأبو حيان، البحر المحيط (ج6/ 406)، وابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص257، والبنَّاء، اتحاف فضلاء البشر، ص341، والصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص340.

[3] البيت منسوبٌ لذي الرمة في الخصائص، فميَّة محبوبة ذي الرمة، وأما كثير فمحبوبته عزة، ونسب في الخزانة والمغني إلى كثير. ينظر: الخليل، الجمل في النحو، ص103، سيبويه، الكتاب (ج2/ 123)، وابن جني، الخصائص (ج2/ 494)، والجوهري، الصحاح (ج3/ 1025)، والسهيلي، نتائج الفكر، ص183، 327، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 443)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/ 220)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج4/ 7)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/ 211).

البصريون على الجملة وإن اختلفوا في التأويل[1]، وحكاه سيبويه من قبلُ وجعله الفرَّاء قياساً[2]، ومثلوا له بقولهم: "ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ"[3]، وله شواهد ليست بقليلة من نظم العرب كقول زهير بن أبي سلمى (ت13ق.هـ): [الطويل]

بدا لي أنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً[4]

فـ(سابقٍ) جُرَّت على توهم دخول الباء على خبر ليس (مدرك)، ومثله قول الشاعر: [البسيط]

ما الحازمُ الشهمُ مقداماً ولا بطلٍ إنْ لمْ يكن للهوى بالعقلِ غلَّابا[5]

فـ(بطلٍ) جُرَّ على توهم دخول الباء الزائدة على خبر (ما) العاملة عمل ليس وهو (مقداماً)، ومن شواهد العطف على التوهم قول عمرو بن قعاس المرادي: [الوافر]

ألا رجلٍ جزاهُ اللهُ خيراً يدلُّ على مُحصَّلةٍ تُبِيتُ[6]

فـ(رجلٍ) خفض على توهم وجود (مِن) الزائدة قبله، وقد جعلوا من هذا الضرب قول الله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون:10)، فقد عطف (أكنْ) المجزوم على (أصَّدَّقَ)، وهو عطف على المعنى، وذلك أنَّ المعطوف عليه يُراد به

---

[1] ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 309).

[2] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج4/ 316).

[3] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص619، العيني، المقاصد النحوية (ج2/ 748)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 230)، السامرائي، معاني النحو (ج1/ 267).

[4] البيت لزهير في ديوانه، ص169، وعند ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 252)، وابن ولَّاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص55، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/ 53)، وابن جني، الخصائص (ج2/ 355، 426)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج8/ 82)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص337، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 155، 326)، (ج2/ 460)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/ 427)، وابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص512.

[5] البيت بلا نسبة عند ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 386)، وأبي حيان، التذييل والتكميل (ج4/ 316)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص619، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/ 1245)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ 709)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 869)، وهمع الهوامع (ج3/ 230).

[6] لم يعزه سيبويه إلى أحد في الكتاب (ج2/ 308)، والفارابي، معجم ديوان الأدب (ج1/ 319)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج4/ 142)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/ 68)، والحميري، شمس العلوم (ج3/ 1477)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/ 155)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج4/ 1758)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 778)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/ 1984)، والعيني، المقاصد النحوية (ج3/ 1280)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج4/ 195).

السبب، والمعطوف لا يُراد به السبب، فـ(أصدَّقَ) منصوب بعد فاء السببية، وأمَّا المعطوف فليس على تقدير الفاء، وإلا لكانت (أكن) منصوبة لا مجزومة، ولكنه جزم؛ لأنه جواب الطلب، فجمع بين معنى التعليل والشرط، وهذا نظير قولهم: (هل تدلني على بيتك أزرْك)، فكأنه أراد: (إنْ تدلني على بيتك أزرْك)[1] ، وقد يَعترضُ مَنْ يقول: وكيف تنسبون إلى كتاب الله الوهم، وما علم أنَّ المراد بالوهم هنا ليس على حقيقته، فهذا محال لا يليق بذات الله تعالى، وإنما يُراد أنَّ الثاني لم يتبع الأول في الإعراب، وكأنَّه غلِط في أنْ ذكرَ الناصبَ، ومقصودُه الرافعُ ومراعاته، فهُمْ لم يلحظوا اشتراك الثاني مع الأول، وكأنَّ ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أنْ يشاركه فيه، ولا يقع في ذلك الإلتباس المشين، إلا من حرم الاغتراف من الشيوخ الراسخين، وهذا ما صرَّح به أبو جعفر بن الزبير حين أنكر عليه أحدهم القول بالتوهم في القرآن، فعلَّل غضبة المُنكِر المُشنِّع بالجهل وعدم الدراية بمصطلح أهل الفن، ونظره وحده في المسائل دون شيخ[2].

7- المنعوت لا يكونُ إلا اسماً مفرداً ظاهراً علماً أو إشارة، ولا يكونُ مضمراً، ولا فعلاً، ولا جملةً، لا شبهَ جملةٍ، ولكنَّ المعطوف عليه يكون هذه الأشياءَ كلَّها، فيأتي مفرداً، وجملة (اسمية أو فعلية)، وشبه جملة، وفعلاً، واسماً (ظاهراً أو مضمراً).

8- النعت يأتي مفرداً (نكرة أو معرفة)، ويأتي جملةً أو شبه جملة[3] إذا كان المنعوت نكرة محضة[4]، ولا تغيير في حالة المنعوت سوى ما ذكر، وأمَّا المعطوف فيأتي مفرداً كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ (النمل:15)، وجملة اسمية كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (الصافات:172، 173)، وجملة فعلية كقوله صلى الله عليه وسلم: "ذهب

---

[1] ينظر: السامرائي، معاني النحو (ج3/ 266).

[2] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج5/ 198).

[3] يدخل النعت بـ(شبه الجملة) في عداد النعت بالمفرد إذا تعلق بالاسم، وفي عداد النعت بالجملة إذا تعلق بفعل، ففي قوله تعالى: ﴿لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ﴾ (البقرة:266)، فإذا تعلق شبه الجملة بـ(كائنة)، كان النعت مفرداً، وإذا تعلق بـ(تكون) كان جملة.

[4] النكرة المحضة هي المبرأة من التخصيص، والنكرة تُخصَّصُ بوصفٍ، كـ(رجلٌ طويل)، أو بإضافة إلى نكرة، كـ(رجلُ عقيدة)، أو بالتصغير، كـ(رُجيل)، وهي تنزل من النكرة المحضة منزلة المعرفة من النكرة، والجملة بعدها تُعربُ حالاً على اعتبار المعنى، وتعرب نعتاً على اعتبار اللفظ، كالجملة بعد (ال) الجنسية فهي حال على اعتبار اللفظ، ونعت على اعتبار المعنى.

الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجرُ إن شاء الله"[1]، وشبه جملة كـ(قابلته في الجامعة ثم في السوق)، ويعطف الفعل على الفعل كـ(غضبَ وخرجَ زيدٌ)، ويعطف الفعل على الاسم المشبه بالفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (الحديد:18)، ويعطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الأنعام:95).

9- النعت والبدل ومعهما البيان والتوكيد في جميعها بيان لمتبوعها، والتابع في العطف غير المتبوع، والتابع في النعت هو المتبوع والتوكيد والبيان هو المتبوع.

مواضع تداخل النعت والعطف

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (البقرة:53).

الإعراب الظاهر لـ (الفرقان): اسم معطوف على الكتاب بحرف الواو، ويكون المعنى على ذلك أنَّ الكتابَ شيءٌ، والفرقانَ شيءٌ آخر، ولقد منَّ الله بهما على موسى عليه السلام، وهذا من عطف الصفات بعضها على بعض، وشرط ذلك أن تكون الصفات مختلفة المعاني[2]، ولقد ذكر أهل التأويل للفرقان معانيَ كثيرة منها[3]: النصر؛ لأنه فرَّق بين العدو والولي في الغرق والنجاة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، ومنه قيل ليوم بدر يوم الفرقان، وقد يُراد بالفرقان الآيات التي أوتيها موسى من عصا ويدٍ وغيرهما؛ لأنها فرقت بين الحق والباطل، أو الشرع الفارق بين الحلال والحرام، أو القضاء الذي فرق بين الحق والباطل، أو البرهان الفارق بين الكفر والإيمان، أو هو الفرج من الكُرب؛ لأنهم كانوا مستعبدين مع القبط، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ (الأنفال:29)، وأولى الأقوال بتأويل الآية عند ابن جرير الطبري (ت310هـ) أنَّ الفرقان المذكور في الآية هو الكتاب الذي فرق به بين الحق والباطل وهو نعت للتوراة وصفة لها[4]، ويكون تأويل الآية حينها: "وإذ آتينا موسى التوراة التي كتبناها له في

---

[1] الحديث رواه أبو داود في سننه (ج4/ 40)، رقم الحديث (2357) من حديث عبد الله بن عمر _رضي الله عنهما_ وإسناده حسن كما حكم عليه الدارقطني في سننه (ج3/ 156)، ورقم الحديث (2259).

[2] ينظر: أبو حيان (ج1/ 323).

[3] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج1/ 677)، والواحدي، التفسير البسيط (ج3/ 581)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 326، 327)، والشوكاني، فتح القدير (ج1/ 102)، والشنقيطي، أضواء البيان (ج2/ 52).

[4] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج1/ 677).

الألواح، وفرقنا بها بين الحق والباطل. فيكون الكتاب نعتا للتوراة، أقيم مقامها استغناء به عن ذكر التوراة ثم عطف عليه بالفرقان، إذ كان من نعتها"[1].

وقد تكون الواو عاطفة لجملة على جملة بحذف مقدر، وهذا قول الفراء (ت207هـ)، وقطرب (ت206هـ)، فالفرقان عندهما هو القرآن الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وتقدير الآية: (وإذ آتينا موسى الكتابَ ومحمداً الفرقانَ)[2]، وذلك حتى لا يقع (الفرقان) مفعولاً ثانياً لـ(آتينا)، وهو الذي نزل على محمدٍ صلى الله عليه وسلم، ولم ينزل على موسى _عليه السلام– ومثل ذلك قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (الحشر:9)، فهي على تقدير: (تبوَّؤوا الدار وألفوا الإيمان)؛ لأنَّ الإيمان لا يُتبوَّأ، ونظير ذلك في النظم قول الشاعر: [الطويل]

تـــراهُ كـــأنَّ اللهَ يجْـــدعُ أنفَـــه وعينيـــهِ إنْ مـــولاهُ ثـــابَ لـــه وَفْـــرُ[3]

والتقدير: (يجدعُ أنفه ويفقأ عينيه)، وكذلك قول الراعي النميري (ت90هـ): [الوافر]

إذا مـــا الغانيـــاتُ بَـــرَزْنَ يومـــاً وزجَّجْـــنَ الحواجـــبَ والعُيُونَـــا[4]

والتقدير: (وزججن الحواجب وكحلن العيونا)؛ لأنَّ العيون لا تُزجج.

---

[1] ينظر: الطنطاوي، التفسير الوسيط (ج1/ 129).

[2] ينظر: الثعالبي، الكشف والبيان (ج1/ 197)

[3] البيت يُنسب إلى خالد بن الطيفان، ونسبه بعضهم إلى الزبرقان بن بدر، وقد ورد عند الجاحظ، الحيوان (ج6/ 337)، وابن جني، الخصائص (ج2/433)، والعسكري، الصناعتين، ص181، والمرتضي، الأمالى (ج2/ 259)، والزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار (ج2/ 376)، وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج5/ 212)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 419)، وابن منظور، لسان العرب (ج8/ 41)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1655).

[4] البيت في ديوانه، ص232، وصدره (وهزةٍ نسوة من حي صدق)، وفيه (يزججن)، والفراء، معاني القرآن (ج3/ 123، 191)، والنحاس، إعراب القرآن (ج4/ 219)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج10/ 244)، والجوهري، الصحاح (ج1/ 319)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج9/ 204)، والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/ 409)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 499)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 254، 262)، (ج3/ 350)، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص313، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1490)، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 500)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 535)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 755)، وهمع الهوامع (ج2/ 245)، (ج3/ 189).

وما ذكره الفراء وقطرب، وحكما به ضعيفٌ معنىً ومبنىً، بل وصمه النحاس (ت338) بالخطأ في الإعراب والمعنى[1]، أمَّا الإعراب؛ فلأنَّ المعطوفَ على الشيء مثلُه، وهذا يخالفه، وأمَّا المعنى فلقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾ (الأنبياء:48) .

وقد يُراد بالكتاب والفرقان شيءٌ واحدٌ وهو التوراة[2]، كأنَّه قيل: الجامع بين كونه كتاباً منزَّلاً، وفرقاناً يفرق بين الحق والباطل، نحو: "رأيت الغيثَ واللَّيثَ"[3]، أي: رأيت رجلاً يجمع بين صفتي الجود والشجاعة، ومثله في النظم قول الشاعر: [المتقارب]

إلَـــى المَلِـــكِ الْقَـــرْمِ وَابْـــنِ الْهمـــامِ وَلَيْـــثِ الْكَتِيبَـــةِ فـــي المُـــزْدَحَمْ[4]

وإنما العطفُ هنا دفعٌ لوهم مَنْ يستبعدُ اجتماع الصفتين أو الثلاث لموصوف واحدٍ، حيث وصف الملك بثلاث صفات: القرم وهو السيد العظيم المجرب، وابن الهمام أي وارث الهمة كابراً عن كابر، وليث الكتيبة أي الشجاع، وكلها لموصوف واحد كما رأيت، وذلك العطف سائغ لاختلاف الصفات في المعنى وإن كانت لموصوف واحد.

وقد يُفسَّرُ كلٌّ من الكتابِ والفرقانِ بالتوراة التي أنزلت على موسى، فهما شيء واحدٌ، وإنما ساغ عطف الشيء على مثله وهما في المعنى سواء، وذلك لما اختلفا لفظاً، ومثل هذا قول: عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ العبادي (ت35ق.هـ): [الوافر]

فَقَـــــدَّمَتِ الأَدِيـــــمَ لراهِشَـــــيْهِ وأَلْفَـــى قولَهـــا كَـــذِباً وَمَيْنَـــا[5]

---

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 53).

[2] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 225)، والنعماني، اللباب (ج2/ 76)،

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 140)، والرازي، التفسير الكبير (ج3/ 514)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج1/ 89)، والطيبي، فتوح الغيب (ج2/ 486)، والنيسابوري، غرائب القرآن (ج1/ 288).

[4] البيت بلا نسبة عند الفراء، معاني القرآن (ج1/ 105)، (ج2/ 58، 286)، والجصاص، أحكام القرآن (ج3/ 81)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج5/ 352)، المرتضي، غرر الفوائد ودرر القلائد (ج1/ 205)، والأصبهاني، إعراب القرآن (ج1/ 184)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 384)، والفهري البونسي، كنز الكتاب ومنتخب الأدب (ج1/ 464)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/ 399)، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص295، والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج2/ 339)، والجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/ 799)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 107).

[5] ويُروى (وقددت)، والراهش: عرق في باطن الذراع، والمين بمعنى الكذب، والبيت عند الفراء، معاني القرآن (ج1/ 37)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/ 207)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/ 221)، والنحاس، إعراب القرآن، ص53، و وابن قدامة، نقد الشعر، ص70، والثعلبي، الكشف والبيان (ج1/ 196)، والمرتضي، غرر الفوائد ودرر القلائد (ج2/ 258)، والخفاجي، سر الفصاحة، ص186، 219، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 54)، والقزويني، الإيضاح (ج3/ 175)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص467.

فعطفَ المين على الكذبِ، وهما بمعنى واحدٍ لاختلاف اللفظ، ومنه قول حسان بن ثابت (ت54هـ): [المتقارب]

وجـــــــدْناهُمُ كاذبـــــــاً إلٰهـــــــم وذو الإلِّ والعهـــــــدِ لا يكـــــــذبُ[1]

فقد عطف بالواو العهدَ على الإلِّ، وهما بمعنى واحدٍ، وما كان ذلك ليكون لولا الاختلاف بينهما في اللفظ، ومثل ذلك أيضاً قول الحُطَيْئة (ت45هـ): [الطويل]

ألا حبـــذا هنـــدٌ وأرضٌ بهـــا هِنْـــدُ وهِنْدٌ أتـى مـن دونـها النـأي والبُعْد[2]

فالنأي والبعد معناهما واحدٌ، وعطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظ، ومثل ما مضى أيضاً قول عنترة (ت22ق.هـ): [الكامل]

حُيِّيـــتَ مِـــنْ طَلَـــلٍ تَقَـــادَمَ عَهْـــدُهُ أَقْـــوَى وَأَقْفَـــرَ بَعْـــدَ أُمِّ الهَيْـــثَمِ[3]

فعطف الإقفار على الإقواء وهو هو؛ لاختلافهما لفظاً، وإنْ اتفقا معنى.

وهذا الذي اقتحم علينا بشواهده الثرَّة إنْ قُبلَ من الشعراء، فلا يُرتضى في كلام الله تعالى، ولذا قال النحاس: "وهذا أيضاً بعيدٌ، إنما يجوز في الشعر...، ، وأحسنُ ما قيل في هذا قولُ مجاهد فرقاناً بين الحقِّ والباطلِ الذي علَّمَهُ إيَّاه"[4].

---

[1] نسبه ابن كثير إلى حسان بن ثابت، ولم يرد في ديوانه، وورد بلا نسبة عند الطبري، جامع البيان (ج11/ 359)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج5/ 14)، والواحدي، التفسير البسيط (ج10/ 307)، والرازي، التفسير الكبير (ج15/ 532)، والنعماني، اللباب (ج10/ 55).

[2] البيت في ديوانه، ص71، وعند الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/ 185)، ابن طباطبا، عيار الشعر، ص170، والعسكري، الصناعتين، ص108، والخفاجي، سر الفصاحة، ص103، وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج3/ 12)، وابن منقذ، البديع في الشعر، ص160، وابن الجوزي، زاد المسير، ص555، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 54، 194)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/ 399)، والنويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (ج7/ 90)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 122).

[3] البيت من معلقته المشهورة، وهو عند القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص350، وثعلب، قواعد الشعر، ص57، والنحاس، إعراب القرآن (ج4/ 228)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج1/ 197)، والزوزني، شرح المعلقات السبع، ص246، والتبريزي، شرح ديوان عنترة، ص150، وابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (ج2/ 169)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/ 399)، والعيني، المقاصد النحوية (ج3/ 1150)، والألوسي، روح المعاني (ج3/ 321).

[4] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 53).

والوجه الثاني من وجوه الإعراب قدح به الكسائي (ت189هـ)، وهو أنَّ (الفرقان): نعت لـ (الكتاب) على أنْ تكون الواو صلة زائدة مقتحمة لا تعمل العطف[1]، والكوفيون مع شيخهم الكسائي هم القائلون بزيادة الواو واقتحامها، وقال بقولهم أبو الحسن الأخفش (ت215هـ)، وأبو العباس المبرد (ت285هـ)، وأبو القاسم بن برهان العكبري (ت456هـ)[2]، وقد مثل النحاة لزيادة الواو بقوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر:73)، فهي زائدة مؤكدة، وحجَّتُهُم حذفُها في الآية الأخرى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر:71)، ومثلها قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ (الأنبياء:96، 97)، فالواو في (واقترب) زائدة؛ لأنَّ الفعل جواب (إذا)، وكذلك قوله تعالى:﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ *وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (الانشقاق:1-5)، والتقدير: (أذنت)، لأنّها جواب إذا، والواو زائدة للتوكيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات:103، 104)، فالواو في (وناديناه) زائدة، ولهم شواهد من النظم كثيرة منها قول الأسود بن يعفر (ت22ق.هـ): [الكامل]

حتى إذا امتلأتْ بطونُكُمُ ورأيتمُ أبناءكم شبُّوا

وقلبتمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا إنَّ الغدُورَ الفاحشُ الخَبُّ[3]

فـ(قلبتم) هو جواب (إذا)، فلا تسبق بحرف العطف، ولذا حكموا على الواو بالزيادة، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر الأخطل (ت92هـ): [الطويل]

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 326)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج1/ 261).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 374)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/ 11، 12)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 190، 191)، ويرى الأخفش أنَّ زيادة الواو لا تحسن إلا في باب (كان) مثل: (كنَّا ومَنْ يأتنا نأته)، فلا تطرد زيادتها عنده في غير باب (كان). ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 356).

[3] البيتان في ديوانه، ص19، وعند المبرد، المقتضب (ج2/ 81)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/ 311)، والعسكري، جمهرة الأمثال (ج2/ 125)، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج2/ 121)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 420)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/ 11)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 355)، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص72، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص165، والعلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص53، 146، والبغدادي، خزانة الأدب (ج11/ 44).

فلما رأى الرحمنُ أنْ ليس منهمُ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاهُ عن الغدْرِ
وصبَّ عليهم تغْلِبُ ابنةُ وائلٍ وكانُوا عليهم مثلَ راعيةِ البكرِ[1]

(وصبَّ) هي جواب (لما)، والواو قبلها زائدة عند من يرى زيادتها ممن ذكرنا، ومن زيادتها قول مروان بن حفصة (ت182هـ): [الطويل]

فما بالُ من أسعى لأجبُرَ عظمَهُ حفاظاً وينوى من سفاهتِه كَسْرِي[2]

(وينوي): الواو في هذا الموضع أيضاً زائدة، ومن شواهد زيادتها قول الشاعر المخضرم أبي العيال الهذلي: [الكامل]

ولقد رمقْتُكَ في المجالسِ كلِّها فإذا وأنت تُعينُ مَنْ يبغيني[3]

(وأنت) الواو فيها زائدة، والتقدير (فإذا أنت تعين من يبغيني).

وهذه الشواهد على كثرتها ردَّها البصريون الذين ينكرون زيادة الواو؛ لأن الواو عندهم حرفٌ وضع لمعنى، فلا يجوزُ الحكمُ بزيادتِه ما أمكنَ أنْ يجزي على أصله[4]، وكلُّ ما جاء عند الكوفيين من شواهد يمكن أن تكون الواو فيها عاطفة على أصلها، وخرجوها بتقدير محذوف، فمثلاً خرَّجوا الآية على تقدير: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا)، ويُجرى ذلك في كل ما سلف من شواهد، وعليه رفضوا زيادة الواو ولم يقنعوا بما جادت به قرائح القوم.

---

(1) البيت في ديوانه، ص442، 443، وعند ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 355)، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص72، وأبي الفداء، الكناس في النحو والصرف (ج2/ 144)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3430، 3438، 3489)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج11/ 54)، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية (ج3/ 526).

(2) البيت عند المبرد، الكامل في اللغة (ج1/ 218)، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج4/ 289)، والقالي، الأمالي (ج2/ 172)، والتوحيدي، البصائر والذخائر (ج3/ 110)، والزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار (ج1/ 303)، والبصري، الحماسة البصرية (ج1/ 62)، والمستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد (ج4/ 544)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص474، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 781)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/ 205).

(3) البيت عند السكري، أشعار الهذليين، ص412، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 356)، وعند ابن هشام بلا نسبة، مغني اللبيب، ص،474، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3438)، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية (ج8/ 263).

(4) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 376).

وقول الكسائي والكوفيين هو ما أميل إليه، وأتكئُ عليه؛ وذلك لتواتر الشواهد على قولهم من القرآن، ومن نظم أرباب الفصاحة والبيان، ثم إنَّ قول البصريين بأنَّ الواو حرف معنى، ولا تزادُ حروف المعاني، فهذا قول مردود، فأكثر النحاة، ومنهم البصريون متفقون على أنَّ (مِنْ، الباء، ما، الكاف) تُزاد في القرآن وفي كلام العرب[1]، وهي من حروف المعاني، وثالثة الأثافي في ركوني إلى قولهم: إنَّ شواهدهم على ظاهرها من غير تأويل، والبصريون يخرجون الشواهد بتأويل وتقدير محذوف، وما يُخرَّجُ من غير تقدير أقوى مما يُقدَّرُ والله أعلى وأعلم.

وأمَّا تحرُّجُهم من نسبة الزيادة إلى القرآن، وفرارهم من ذلك تحرزاً من الحكم على القرآن بأنَّ فيه ما لا معنى له، فقد أجاب عنه السمين (ت756هـ) بقوله: "وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً لا يَعْنُون أنه يجوزُ سقوطُه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أُسْوَةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن"[2].

الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ (البقرة:124).

(من ذريتي) فيها ثلاثة أقوال[3]، الأول: صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول، والمفعول الثاني، والعامل فيهما محذوف تقديره: (واجعل فريقاً من ذريتي إماماً)، والعكبري (ت616هـ)

---

[1] أول من صرح بذلك سيبويه (ت180هـ) في الكتاب عند حديثه عن الجر بالباء، والمبرد (ت285هـ) في (المقتضب)، وإن اضطربت أقواله بين الجواز والمنع، إلا أنَّ الرجلين ومَن رضي هذه الوجهة لم يميلوا إلى الاستشهاد لزيادة الحروف من القرآن، ولعلَّ أول من صرح بالزيادة في القرآن أبو عبيدة بن المثنى (ت210هـ) في (مجاز القرآن)، والفراء (ت207هـ) في (معاني القرآن)، وتوسع في ذلك ابن قتيبة (ت276هـ) في (تأويل= =مشكل القرآن)، والزجاج (ت311هـ) في (معاني القرآن وإعرابه)، وابن يعيش (ت643هـ) في (شرح المفصل)، والرضي (ت686هـ) في (شرح الكافية)، وابن هشام (ت761هـ) في (مغني اللبيب)، ومن المفسرين أيضاً: البيضاوي (ت685هـ) في (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، وأبو حيان (ت745هـ) في (البحر المحيط)، والسمين الحلبي (ت756هـ) في (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، وحديثاً ابن عاشور (ت1393هـ) في (التحرير والتنوير)، وأمَّا الزمخشري (ت538هـ)، وابن عطية (ت542هـ)، والرازي (ت606هـ)، فقد قالوا بالزيادة في مواضع، ومنعوها في أخرى، ويُعدُّ شيخ المفسرين الطبري (ت310هـ) من أوائل من رفضوا القول بالزيادة في القرآن، ومن المُحدثين عباس حسن (ت1398هـ) الذي منع الزيادة في القرآن في كتابه (لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن).

[2] السمين، الدر المصون (ج2/ 245).

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 361)، والنعماني، اللباب (ج2/ 452)، والأبياري، الموسوعة القرآنية (ج8/ 200).

صاحب هذا الوجه[1]، والقول الثاني: أنَّ (من ذريتي) عطف على الكاف في (جاعلك)، كأنه قال: (وجاعلُ بعضِ ذريتي)، كما يُقال لك: سامْنحُك على جهدك وساماً، فتقول: والعاملين، والزمخشري (ت538هـ) هو الذي صدح بهذا الرأي، فقدَحَ زِنَادَه، وركَزَ أوتادَه[2]، والقول الثالث: أنَّ (ومن ذريتي) متعلقٌ بمحذوف، والتقدير: (واجعل من ذريتي إماماً)؛ لأنَّ إبراهيم _عليه السلام_ فَهِمَ من قوله: (إنِّي جاعلُك للناس إماماً) الاختصاصَ، فسأل اللهَ تعالى أنْ يجعل من ذريته إماماً، وهذا الوجه لأبي حيان (ت745هـ)، وهو الذي يقتضيه المعنى عنده[3].

والقول الأول هو الراجح؛ لأنَّ تعلقَ الجار والمجرور بنعتٍ محذوفٍ شائعٌ مشهورٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ (الحج:19)، والفعل (جعل) يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وكما يصح أن يتعلق الجار والمجرور بخبر المبتدأ مثل: (القوة في الاعتصام)، يصح كذلك أن يتعلق بأحد المفعولين كما في الآية، هذا من حيث المبنى، أمَّا من حيث المعنى، فأقوال أكثر المفسرين من أهل التأويل على ذلك.

ورأي أبي حيَّان ما هو عن رأي أبي البقاء ببعيد، إنْ أراد بالتعلُّقِ التعلُّقَ المعنويَّ، فيكون (من ذريتي) مفعولاً به ثانياً تقدم على الأول، وهو متعلِّق بمحذوف؛ وجاز تقديمه لأن انعقادَ المبتدأ والخبر من هذين مستساغٌ، إذ نقول: (من ذريتي إمام)، وهنا يتأخر المبتدأ ويتقدم الخبر وجوباً، والفارق بين قوله وبين قول أبي البقاء أنَّ (من ذريتي) لا تكون عند أبي حيان إلا مفعولاً ثانياً؛ لأنه مقام خبر المبتدأ، وكما أن المبتدأ لا يكون شبه جملة، فكذلك القائم مقامه بعد دخول النواسخ، وعلى ذلك لا يكون التقدير: (واجعل إماماً من ذريتي)، لوقوع الإشكال، فيكون (من ذريتي) متعلقاً بنعت للنكرة (إماماً)، والنكرة لا تقع مبتدأ، لأن الخبر حكم، فلا يحكم على منكور مجهول، ثُمَّ لو قدَّرنا هذا المفعول الثاني المحذوف لأعرب مفعولاً به أولاً، وهذا ما صرح به أبو البقاء.

وإن أراد التعلق الصناعي فيتعدي (جاعلٌ) إلى مفعول واحدٍ، وهذ كما قال السمين (ت756هـ): ليس بظاهر[4].

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 112).

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 184).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 603).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 361).

ولقد ذكر ابن عطية (ت542هـ) أنَّ قول إبراهيم عليه السلام: (ومن ذريتي) هو على جهة الدعاء، والرغبى إلى ذلك، أي: ومن ذريتي يا ربِ فاجعل، أو هو على طريقة الاستفهام عنهم، والتقدير: (ومن ذريتي يا رب ماذا يكون؟)[1].

وأما القول الثاني الذي تبنَّاه الزمخشري فضعيفٌ؛ لأنَّ جمهور النحاة من البصريين يمنعون العطف على الضمير المتصل الذي وقع في محل جرٍّ إلا بإعادة الخافض[2]؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، أو لأنَّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أنْ لا يجوز العطف عليه، كما لا يصح العطف على التنوين، ودليل استوائهما قولهم: (يا غلام)، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وذلك لأنهما على حرف واحد فاشتبها، وهما يكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المضمر[3]، وحجتهم أيضاً الإجماع على عدم جواز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فكما لا يحوز قولنا (مررت بخالدٍ وك)، فكذلك يمتنع عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يُقال (مررت بك وزيدٍ) على أن يكون (زيد) معطوفاً على الكاف المخفوضة؛ لأنَّ الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أنْ يكون معطوفاً كذلك لا يصح أنْ يكون معطوفاً عليه[4] ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (ت156هـ) بخفض (الأرحام)[5] في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (النساء:1)، حتى نقل القرطبي عن المبرد (ت285هـ) قوله: "لو صليت

---

[1] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 206).

[2] ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾ (فصلت:11)، وقوله سبحانه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون:22)، وقوله عز وجل: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة:133)، وهذا مذهب الأكثرين عند ابن الناظم، شرح الألفية، ص386، ومذهب الجمهور عند ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/ 240)، ومذهب البصريين عند ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 379).

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ج2/ 382).

[4] ينظر: المرجع السابق، ص382.

[5] هي قراءة حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ج2/ 379)، وأبو شامة، إبراز المعاني في حرز الأماني، ص411، وابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص155، والصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص164، والقاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص242.

خلف إمام يقرأ بخفض (الأرحام)، لأخذت نعلي ومضيت"[1]؛ لأنَّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز عنده إلا بإعادة الخافض، والتقدير: (تساءلون به وبالأرحام)، والبصريون يخرجون القراءة على تقدير قسم، فالواو في (والأرحام) هي واو القسم، وجوابه: (إن الله كان عليكم رقيباً)، أو على تقدير حرف جر (وبالأرحام) حذف لدلالة الأول عليه، وقد أجاز ذلك الكوفيون، ويونس (ت182هـ)، والأخفش (ت215هـ) من البصريين، وظاهرهم ابن مالك فقال:

وعودُ خافضٍ لدي عطفٍ عَلَى ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتَى في النظمِ والنثرِ الفصيح مُثْبتاً[2]

وعندهم من الأدلة شعرها ونثرها ما ينتهض حجةً وبرهاناً على مذهبهم، فمن القرآن غير قراءة حمزة السابقة، قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (النساء:127)، فـ(ما) في موضع خفضٍ؛ لأنَّه عطف على الضمير المخفوض في (فيهنَّ)، والتقدير: (يفتيكم فيهنَّ وفي ما يُتلى عليكم)، وردُّ البصريين أنَّ (ما) في موضع رفع بالعطف على (الله)، والخفض فيه ليس مسلماً به، والتقدير: (الله يفتيكم فيهن ويفتيكم ما يتلى عليكم)، وهو القرآن، وإن انعقد التسليمُ بالجرِّ، فلأنَّه معطوف على (النساء)، لا على الضمير المخفوض في (فيهن).

ومن شواهدهم النثرية قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء:162)، فـ(المقيمين) مجرور؛ لأنه معطوف على الكاف في (إليك)، والتي هي في موضع خفض بحرف الجر، والتقدير: (يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة من الأنبياء)، أو معطوف على الكاف في (قبلك)، والتي هي في موضع خفض بالإضافة، والتقدير: (وما أنزل من قبلك، ومِن قبلِ المقيمين الصلاة)، وهذا التوجيه لا يقبل به البصريون بل امتنع عندهم، ولا يسلمون بالجر في (المقيمين) بل هو منصوب بفعل محذوف تقديره (أعنى)، وإن سلموا بالجر فهو عندهم معطوف على (بما)، وليس على الضمير في (إليك).

ومما احتجوا به على مذهبهم من التنزيل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (الحجر:20)، فـ(مَن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج5/ 3)، وهذا القول من المبرد فيه من المبالغة والمغالاة والحِدَّة ما فيه؛ لأنَّه يناهض قراءة من السبعيات، وكل قراءة جاءت متواترة من القراءات فهي حجة، لا يطعن فيها، ولا يُشنَّع على صاحبها، ولعلَّ جرأة المبرد على القرَّاء كانت سبباً في إعراض الناس عن ميراثه النحوي المتمثل في المقتضب وغيره، على ما فيه من قيمة وفيرة، ومنفعة غزيرة، وقراءة حمزة هذه من القراءات السبع.

[2] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص48.

(لكم)، والتقدير: (وجعل لكم فيها معايش ولمن لستم له برازقين)، والبصريون يأبَوْن ذلك ولا يسلمون بالخفض، وعندهم أنَّ (مَنْ) في محل نصب عطفاً على (معايش).

ومما احتجوا به قوله سبحانه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة:217)، فـ(المسجدِ) مجرور عطفاً على الهاء المخفوضة في (به)، والتقدير: (وكفرٌ به وبالمسجد الحرام)، ولكنَّ البصريين لا يسلمون بذلك؛ لأنَّ (المسجد) عندهم مجرور بالعطف على (سبيل الله)، وليس على الضمير في (به).

وأمَّا شواهد النظم فكثيرة منها قول الشاعر: [البسيط]

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ[1]

والشاهد في البيت أنَّ (الأيام) خُفضَ عطفاً على الكاف في (بك)، والتي هي في محل جرٍّ بالباء، والتقدير: (فما بك وبالأيام من عجب)، والبصريون يرون أنَّ الجرَّ في (الأيام) على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك).

ومثل ذلك قول مسكين الدارمي (ت89هـ): [الطويل]

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا ... وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[2]

---

[1] البيت لم يُعز لقائل معين، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب (ج2/ 383)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج3/ 30)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 119)، وابن جني، اللمع في العربية، ص97، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص184، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج10/ 6575)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 380)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 282)، وابن مالك، شرح الكافية (ج3/ 1350)، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص147، وأبو الفداء، الكناس في النحو والصرف (ج1/ 230)، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج3/ 240)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 159)، والمكودي، شرح الألفية، ص231، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1647)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 221)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 123).

[2] البيت للشاعر في ديوانه، ص53، وعند الآمدي، الموازنة بين أبي تمام والبحتري (ج3/ 331)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج5/ 358)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 380)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 283)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 377)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص387، ناظر الجيش ، تمهيد القواعد (ج7/ 3500)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1648)، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني (ج3/ 170)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 125)، والسواري: جمع سارية وهي الإسطوانة، وفيه وصف لطول أجسامهم، والغُوط، بضم الغين: جمع غائط، وهو المكان المطمئن من الأرض، والنفانف: جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيئين، أو هو المهواة بين الجبلين.

فـ(الكعب) مخفوض عطفاً على الضمير في (بينها)، والضمير مخفوض بالإضافة، والتقدير: (وما بينها وبين الكعب غوط)، وعند البصريين أنَّ (الكعب) مجرور على تقدير تكرار (بين) مرة أخرى، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها.

ومن شواهدهم قول عباس بن مرداس (ت18هـ): [الوافر]

أَكِرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[1]

والشاهد في البيت أنَّ (سواها) مخفوضة؛ لأنها عطف على الضمير في (أفيها)، وهو في محل جرٍّ، والتقدير: (أفيها كان حتفي أم في سواها)، والبصريون يرون أنَّها في موضع نصب على الظرفية، ولا يسلمون بالخفض؛ لأنَّ (سواها) لا تقع إلا منصوبة على الظرف.

ومن شواهدهم قول الشاعر: [الكامل]

هَلَّا سَأَلْتِ بذي الجماجمِ عَنْهُمُ وأبي نَعِيمٍ ذي اللِّواءِ المُحْرِقِ[2]

والشاهد في البيت أنَّ (أبي) مخفوض عطفاً على الضمير في (عنهم)، والذي هو في محل جر بـ(عن)، والتقدير: (هلا سألت بذي الجماجم عنهم وعن أبي نعيم)، وقول البصريين في هذا الموضع كقولهم في بيت مسكين الدارمي السابق.

ولقد تعمدت أن أكثر من الشواهد التي ساقها القوم من مدرسة الكوفة؛ للتأكيد على وجاهة رأيهم، فالمسألة وإن خالفت قواعد البصريين التي توصلوا إليها بالتتبع والاستقراء في كلام العرب، إلا أنَّ ورودها في نظم العرب، ونثرهم، خصوصاً في القرآن الكريم، يخرجها من دائرة الشذوذ، ويكتب لها القبول، حتى وإن تأولها البصريون، وتكلفوا في تخريجها، وليس للبصريين ولا لغيرهم من النحاة أن يخطِّئوا قراءةً الإمام الحجة، والثقة الثبت حمزة الزيات (ت156هـ)، وهو أحد القرَّاء السبعة، وكانت قراءته متواترة كما شهد فيه سفيان الثوري (ت161هـ) فقال: "ما قرأ

---

[1] هذا البيت من جملة أبيات قالها العباس بن مرداس السلمي لخفاف بن ندبة في أمر شجر بينهما، وهو أبلغ ما قيل في الشجاعة. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/ 145)، والقيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب (ج4/ 1140)، ابن الأبار، إعتاب الكتاب،ص90، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 377)، شرح الكافية الشافية (ج3/ 1252)، والمستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد (ج4/ 12)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 547)، والمقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (ج3/ 210، 563)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 125).

[2] البيت بلا نسبة عند الفراء، معاني القرآن (ج2/ 86)، وابن الأنباري، الإنصاف (ج2/ 381)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 377)، وشرح الكافية الشافية (ج3/ 1252)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3500)، والرعيني، تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص169، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 160).

حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر"[1]، وشهد بعدالته وديانته إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين (ت233هـ) فقال: "سمعت محمد بن فضيل يقول: ما أحسب أنَّ الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة"[2]، ولقد دافع عبد الخالق عضيمة (ت1403هـ) عنه وعن القرَّاء أمام هجمة بعض النحاة فقال: "ويؤسفني أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها، وعولوا عليها"[3].

وطَعْنُ النحاةِ كالمازني (ت247هـ)، وابنِ قتيبة (ت276هـ)، والمبردِ (ت285هـ)، وابنِ جنِّي (392هـ)، والزمخشريِّ (ت538هـ) في القرَّاءِ ليس في أمانتهم، ولكن في ضبطهم ودرايتهم، وقد صرَّح بذلك ابن جنِّي فقال: "ولم يُؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكنْ أُتُوا من ضعف دراية"[4]، وكرَّر هذا المعنى الزمخشري متحيزاً إلى النحاة حين قال: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"[5].

وهذا الذي تفوَّه به النحاة عن القرَّاء فيه من إدعاء العصمة ما فيه، وكأنَّ قواعدهم وقوانينهم التي أصَّلوها لا تقبل الطعن ولا تحتمل الخطأ، ثم قدَّموها على الروايات المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصحِ مَنْ نطق بالضاد، ولو كان في هذا الزهو والتعالي دحضٌ لنظم قالته العرب لكانوا غير معذورين، فكيف وهم يصادمون قراءة متواترة صحيحة، ويرمون الرواة باتهامات قبيحة، وقد نقلت تواتراً عن الأكابر بلهجة فصيحة، وهذا ما أثار حفيظة الإمام الرازي (ت606هـ) فقال: "إِنِّي لَأَتَعَجَّبُ كَثِيراً مِنْ تَكَلُّفَاتِ هَؤُلَاءِ النَّحْوِيِّينَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ وَجَدُوا شِعْراً مَجْهُولاً يَشْهَدُ لَمَا أَرَادُوهُ فَرِحُوا بِهِ، وَاتَّخَذُوهُ حُجَّةً قَوِيَّةً، فَوُرُودُ هَذَا اللَّفْظِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَشْهُودِ لَهُ مِنَ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ بِالْفَصَاحَةِ، أَوْلَى بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَاسْتِقَامَتِهَا"[6]، وودتُ لو أنَّ النحاة جميعاً اقتدوا بأبي حيان

---

[1] ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/ 263)، والزركلي، الأعلام (ج2/ 277).

[2] ينظر: الحموي، معجم الأدباء (ج3/ 1219)، والذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص69، وميزان الاعتدال (ج1/ 605)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/ 263)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 28).

[3] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج1/ 19).

[4] ابن جني، الخصائص (ج1/ 73، 74).

[5] الزمخشري، الكشاف (ج1/ 330).

[6] الرازي، التفسير الكبير (ج5/ 294).

(ت745هـ)، الذي كان نزيهاً لا يتعصب للنحو على حساب الحق، فقال وهو بصريُّ الهوى: "فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه"[1]، بل وزاد ما يُبرهِنُ على تجرُّدِهِ فقال: "وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ"[2]، وهذا الاعتدال صدح به من قبل ابن المنير السكندري (ت683هـ) في كتابه: (الانتصاف من الكشاف) فقال: "ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة"[3]، ولقد ردَّ القرطبي (ت437هـ) على النحويين الذي رفضوا قراءة حمزة فقال: "مِثْلُ هذا الكلامِ مردودٌ عند أئمةِ الدين؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي – صلى الله عليه وسلم– تواتراً يعرفه أهل الصنعة...، فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي–صلى الله عليه وسلم– واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يُقلَّدُ فيه أئمة اللغة والنحو"[4]، وما أقطعُ به أنَّ النحاة لو قبلوا بالقراءة ولم يردوها، لكان خيراً لهم وأقوم، وأرشد سبيلاً وأسلم، إذ هناك من الوجوة الإعرابية المتعددة التي تحتملُها القراءةُ ما يكون ملاذاً لهم وعصمة، وسعةً في التأويلِ ورحمة، فلا يُبخِّسُ نحويٌّ في روايةِ قارئٍ فيجيءَ يوم القيامةِ خصمَه.

من خلال العرض السابق نطمئنُّ إلى جواز العطفِ على الضميرِ المخفوضِ من غير إعادة الخافض، وشيوعُ ذلك في كلامِ العربِ شعرِهِ ونثرِهِ يبعثُ القبولَ والرضا، وتكرارُهُ في القرآنِ في غير موضعٍ يملأُ النفسَ بذلك قناعةً، ويكسوها ثوب اليقين، ولكن عند الترجيح بين الوجوه الإعرابية نقدِّمُ المتفقَ عليه بلا خلافٍ ولا اعتراض، على ما تباينت فيه الآراءُ وتعاسر المخاض، ولذا اعترض أبو حيان (ت745هـ) على إعراب (من ذريتي) عطفاً على الكاف في (جاعلك)، والقول ما قال؛ لأنَّ الكاف في موضع جرٍّ ولا يصحُ العطف عليها إلا بإعادة الجار، ولم يعدْ في الآية، ثم ذكر علَّة أخرى من حيث المعنى وهي أنَّ (مِنْ) لا يمكنُ تقديرُ الجارِّ مضافاً إليها؛ لأنها حرفٌ، وتقديرها مرادفةً لـ(بعض) حتى تَصِحَّ الإضافةُ إليها لا يصحُّ، وثالثة الأثافي أنه لا يَصِحُّ أن يُقدَّرَ العطفُ من باب العطفِ على موضعِ الكاف لأنَّه نصبٌ فَتُجْعَلَ (مِنْ) في موضعِ نصبٍ لأنَّه ليسَ مِمَّا يُعْطَفُ فيه على الموضعِ في مذهبِ سيبويهِ لفواتِ المُحَرِّزِ[5].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 754).

[2] أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 500).

[3] ينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن (ج1/ 38).

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج5/ 4).

[5] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 603)، والسمين، الدر المصون (ج1/ 361)، والنعماني، اللباب (ج2/ 452).

والمحرزُ هو العاملُ الطالبُ للمحلِّ، وهذا ردٌّ على من يمثل للمسألة بقوله: (سأكرمك) فتقول: (وزيداً)، فالكاف في محل نصب مفعول به، و(وزيداً) يجوز فيها النصب على المعية، أو على المفعولية لفعل محذوف تقديره: (أكرم)، حذف لدلالة الأول عليه، أو عطفاً على ضمير النصب، وليس هذا نظير ما ذكرنا، إذ الإشكالُ في المخفوض لا في المنصوب، فلا خلاف في العطف على الضمير المتصل الذي جاء في محل نصبٍ من غير شروط[1]، كقوله تعالى: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾ (المرسلات:38).

الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً﴾ (الإنسان:14).

(دانية): التي هي محل التوجيه قُرئت بالخفض، وقرئت بالرفع، وقُرئت بالنصب[2]، أمَّا قراءة الخفض فهي نعت لمنعوت محذوف، جُرَّ بحرف مقدر، والجملة على ذلك: (في جنةٍ دانية)، ثم حذفت (جنة) فقامت (دانية مقامها)، وأبو البقاء (ت616هـ) هو الذي حكى الجرَّ[3]، وقوله ضعيف؛ لأنَّه عطف على المجرور من غير إعادة الجار، وهو نسق على الضمير المجرور

---

[1] يعطف على الضمير المنفصل بلا شروط سواء كان في محل رفع كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ (الزخرف:70)، أم في محل نصبٍ كقولك: (ما قابلتُ إلا إياك وزيداً)، وأمَّا الضمير المتصل فيعطف عليه بلا شروط إذا كان في محل نصب كما مثَّلنا، وإن كان في محل رفع فالأحسن أن يفصل بينه وبين المعطوف عليه بضمير منفصل كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ (الأنبياء:54)، أو بفاصل غير الضمير، كالفصل بالمفعول به(ها) في قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ (الرعد:23)، أو (لا) كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام:148)، أو بالضمير المنفصل و(لا) معاً كما في قوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ﴾ (الأنعام:91)، وأما العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل فجائز بلا ضعف عند الكوفيين، وحكم عليه بالضعف عند البصريين وإن جاء كثيراً في الشعر، ومثَّل له سيبويه في النثر بقولهم: (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ)، فـ(العدمُ) معطوف على الضمير المستتر المرفوع في (سواءٍ)، وأمَّا الضمير المتصل الذي جاء في محل خفضٍ فقد فصِّل فيه القول وهو محل الدراسة. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 28)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/ 360)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 359)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 393).

[2] قراءة الخفض شذوذ، وقرأ بالرفع أبو حيوة، وقرأ العامة بالنصب، وهناك قراءة شاذة، وهي قراءة قرأ بها أبيٌّ (ودانٍ عليهم ظلالها)، وقرأ الأعمش (ودانياً عليهم ظلالها). ينظر: اليشكري، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة، ص654، والعكبري، التبيان (ج2/ 1259)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 362)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج10/ 448).

[3] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج2/ 1259).

في (لا يرون فيها)، والتقدير حينئذ: (لا يرون فيها ولا في جنة دانية)، وهذا جائز عند الكوفيين كما فصلناه في الموضع السابق.

وأمَّا على قراءة الرفع فالظاهر أن تُعرب (ظلالها) مبتدأ مؤخر، و(دانية) خبر مقدم، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال، والمعنى على ذلك كما ذكره الزمخشري (ت538هـ) أنَّهم لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً، والحالُ أنَّ ظلالهم دانية عليهم[1]، وهناك وجه إعرابيٌ آخرُ وهو أنْ تُعرب (دانية): مبتدأً، و(ظلالُها): فاعلاً لاسم الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وهذا الوجه ضعيفٌ، وقد تشبث به الأخفش (ت215هـ)، ونوَّه بذلك ابن مالك (ت672هـ) مشككاً في جوازه أو مُقلِّلاً فقال:

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقدْ ... يجوزُ نحوَ فائزٌ أولو الرَّشَدِ[2]

وفي قوله: (قد يجوز) دليل على القليل الذي لا يخضع للقياس، وقد نُقل عن سيبويه (ت185هـ) جواز ذلك على ضعف، فقال: "وزعم الخليلُ أنَّه يستقبحُ أن يقول: قائم زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ"[3]، ويرى الأخفشُ والكوفيون جواز ذلك وأنه حسن، وأمَّا مذهب البصريين عدا الأخفش فمنع ذلك[4].

وأمَّا (دانية) على قراءة النصب التي قرأ بها العامة ففيها أوجه[5]، الأول: هي حالٌ عطفاً على (متكئين)، وهو قول الزجاج (ت311هـ)، وجوز أيضاً وجهاً ثانياً أن تُعرب نعتاً لـ(الجنة) الملفوظ بها[6]، والوجه الثالث نقله الزمخشري، وهو أنها حال معطوفة على حال[7]، فـ(متكئين) حال من الضمير في (وجزاهم)، و(لايرون)، أي: غير رائين هي حالٌ أخري، و(دانية) حالٌ كذلك عطفت على محل (لا يرون)، وفائدةُ الواوِ بيانُ أنَّ الأمرين مجتمعان لهم، كأنه قيل: "وَجَزَاهُمْ جَنَّةً جَامِعِينَ فِيهَا بَيْنَ الْبُعْدِ عَنِ الْحَرِّ وَالْقُرِّ وَدُنُوِّ الظِّلَالِ عَلَيْهِمْ"[8]، والوجه الرابع أنَّها نعتٌ لمحذوف تقديره: (وجنةً دانيةً).

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 671).

[2] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص17.

[3] سيبويه، الكتاب (ج2/ 127).

[4] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج1/ 472)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 195).

[5] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 443)، والنعماني، اللباب (ج20/ 30).

[6] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/ 259).

[7] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 671).

[8] أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 362).

أمَّا العطف على الحال (متكئين) عند الزجاج، ففيه التبعية على اللفظ، فـ(متكئين) نصب على الحال لفظاً وعلامة النصب فرعية وهي الياء، ودانية نصب اتباعاً على اللفظ بعلامة أصلية، أي: نوع الحال مفرد، وهذا هو الفارق بين ما جاء به الزجاج، وما صدح به الزمخشري، فقد عطف الزمخشري (دانية) المنصوبة لفظاً على جملة (لا يرون فيها) المنصوبة محلاً، والعطف على المحل جائز عند النحاة، وهو أظهر سلطاناً، وأوفر حظاً من العطف على التوهم[1].

أمَّا الوجه الثاني للزمخشري، فالواو فيه عاطفة، وقد عطفت حالاً (دانية) على أحوال (متكئين، لا يرون)، وصاحب الحال هو الضمير في (وجزاهم)، وعليه فهي اسم معطوف منصوب تابع في إعرابه لما سبقه من أحوال، ولا تُعرب حالاً؛ لأنَّ صاحبها (ظلالها) غير صاحب الحالين السابقتين، إلَّا على اعتبار الجملة الاسمية (دانية عليهم ظلالها) حالاً، فهي حال لأصحاب الجنة متناغمة مع الحالين الأُخْرَيَيْن، وهذا إنَّما يُقطع به على قراءة الرفع فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب على الحالية، والواو وقتئذٍ تكون حالية لا عاطفة، والحال إذا تعددت لمفرد عند النحاة فقد تكون بعطف كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران:39)، أو بغير عطف فتقول: (لقيت زيداً راكباً مصاحباً عمراً مفارقاً محمداً)، وكلاهم سائغ لفظاً ومعنى، وهذا ما أجمله ابن مالك (ت672هـ) في خلاصته بقوله:

والحالُ قدْ يجيءُ ذا تَعَدُّدِ ... لمفردٍ فاعلمْ وغيرِ مُفْرَدِ[2]

وفي قوله (فاعلم) تنبيه للدارس بعدم الالتفات إلى من منع ذلك وردَّه، وهذا تبكيتٌ بما زعمه ابن عصفور (ت669هـ) من أنَّ عاملاً واحداً لا ينصبُ أكثرَ من حالٍ واحدٍ لصاحبٍ واحدٍ قياساً على الظرفِ، فكما يمتنع قولهم: (قمتُ يوم الخميس يوم الجمعة)، يمتنع كذلك (جاء

---

[1] شرط العطف على المحل إمكان ظهور المحل في الفصيح، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً)، وشرط العطف على التوهم صحة دخول العامل المتوهم، وكثرة دخوله شرط للحسن، ولذاحسُن (لست قائماً ولا قاعدٍ)، ولم يحسُن (ما كنت قائماً ولا قاعدٍ)، والفرق بينهما أنَّ العامل في العطف على المحل موجود دون أثره، وأما في العطف على التوهم فمفقود دون أثره. ينظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني (ج3/ 131)، والسامرائي، معاني النحو (ج1/ 262).

[2] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص33.

زيدٌ ضاحكاً مسرعاً)[1]، وهذا الذي جاء به ابن عصفور هو مذهب كثير من المحققين منهم أبو علي الفارسي (ت377هـ) كما نقل صاحب التذييل والتكميل[2]، وعليه يعربون (مسرعاً) في المثال السابق نعتاً للحال، أو حالاً من الضمير المستتر في (ضاحكاً).

وأمَّا الوجه الثالث الذي تُعرب فيه (دانية) نعتاً لموصوف مقدر، ففيها من الجلاء والوضوح ما يلقي بها خارج المقارنة القائمة في الدراسة، فحذف المنعوت، وقيام النعت مقامه سائغ في اللغة، وجارٍ على ألسنة الناطقين بها، ويكثر ذلك في الصفات (المشتقات)، فما من وصفٍ إلا ونقدِّرُ له –إن شئنا– موصوفاً محذوفا من الجوامد، فتقول: (مررت بباكٍ وشاكٍ)، والتقدير: (مررت بطفلٍ باكٍ، ورجلٍ شاكٍ)، ولا يأخذ الوصف إعراب الموصوف إلا حال حذفه، وإلا بقي على الوصفية، مع جواز إعراب (باك) في قولنا: (مررت بباكٍ) نعتاً لمنعوت محذوف، وهذا فيه تقدير، وهو خلاف الأولى، والأحسن أن يعربَ إعراب المحذوف، فما ناب عن شيء أخذ حكمه عند النحاة، ولذا فالحكم على (دانية) بأنَّها نعتٌ لمنعوت محذوف حسنٌ، وأحسن منه أنْ تكون معطوفةً بالواو نزولاً عند حكم موصوفها قبل حذفه، وحينها تُدرجُ في العطف لا في النعت.

وأمَّا الوجه الرابع وهو زجَّاجيُّ المَنْبَع، فإعراب (دانية) نعتاً، ولكن لملفوظ وهو (جنة) في الآية التي قبل سابقتها، وهي قوله تعالى: ﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ (الإنسان:12)، وهذا الوجه بعيدٌ لسببين، الأول: طول الفصل بين النعت (جنة)، والمنعوت (دانية)، وطباع العرب تأنف من الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه، فقد جاء بين النعت والمنعوت عطفٌ (حريراً)، وحالان (متكئين)، (لا يرون)، وليس ذلك من الفصل السائغ بين النعت والمنعوت، والذي جاء تفصيله في المبحث الثالث من الفصل الأول، ثم من المعروف عند النحاة إذا اجتمعت التوابع أو بعضُها قُدِّم النعت، فالبيان، فالتوكيد، فالبدلُ، فالنسق، كما في البيت الآتي:

قَدِّمِ النعْتَ فالبيانَ فأكِّدْ ثمَّ أبدلْ وجئْ بعطفِ الحروف[3]

وهذا الوجه قد تقدم فيه النسق (حريراً) على النعت (دانية)، وهذا خلافُ ما نطق به الفصحاء، ونقيضُ ما قعَّده السادة الكبراء، وغيرُ ما جرى على ألسنة البلغاء.

---

[1] ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص242، وابن هشام، أوضح المسالك (ج2/ 277)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ 482)، والسيوطي، همع الهوامع (ج2/ 315)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 273).

[2] أبو حيان، التذييل والتكميل (ج9/ 132).

[3] الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج2/ 51)، وحسن: النحو الوافي (ج3/ 435)، والنجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (ج3/ 236).

وثاني الأسباب: أنَّ النعتية مشروطة بزيادة الواو في (ودانية)، والحكم بزيادتها مرهونٌ بوروده في القرآن في موضع مشابه وقد حذفت، ولقد فصَّلنا القول في زيادة الواو وذلك في الموضع الأول من هذا المبحث بما فيه الكفاية، ولا نجرؤ هنا على الحكم بزيادتها، فإنْ يُفتحْ هذا الباب تتسعْ ساحة التأويل، وتترامَ أروقة التفصيل والتحليل والخوض والتعليل، ويختلطْ صالح التوجيه بفساده، ويُؤخذْ كلامُ الله على غير مراده، ولئن تراخت الضوابط والقيود، فيما نُقلَ من المنثور والمنشود، فإن الأمر يختلف مع كلام الله تعالى، إذ يتوجب الاحتراس، ويُجتنبُ الالتباس، فأشقى الناس، وأبعدهم غوراً في الضياع والإفلاس، من قال على الله بغير علم، واجترأ على كتابه بدون فهم.

الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ (التكوير:21).

(ثَمَّ): قرئت بفتح الثاء، وضمِّها[1]، أمَّا على القراءة المشهورة وهي فتح الثاء، فـ(ثَمَّ) ظرف مكان العاملُ فيه اسمُ المفعول (مُطاع)، والمعنى: "مطاع في السموات أمين على وحي الله جلَّ وعزَّ ورسالاته، فهذا التمام"[2]، وأفاد الزمخشري (ت538هـ) أنَّ قراءة الجمهور بفتح الثاء في (ثَمَّ) فيها تعظيم للأمانة وبيان؛ لأنها أعظم صفاته المعدودة[3]، وعليه فـ(أمين): صفة خامسة لـ(رسول)، حيث إنَّ (كريم): صفة أولى، و(ذي قوة): صفة ثانية، و(مكين): صفة ثالثة، و(مطاع): صفة رابعة، وشبه الجملة (عند ذي العرش): في الأصل صفة لـ(مكين)، فلما تقدم عليه أُعرِب حالاً ،وهذه الأوصافُ سيقت لأمين وحي السماء جبريل –عليه السلام–، وهذا قول الجمهور[4]، وقيل الرسول في الآية هو محمد –صلى الله عليه وسلم–، والنعوت تتعدَّدُ لمنعوتٍ واحدٍ، مع جواز كون النعت الأول للمنعوت، ثم إذا تكررت كان كل واحدٍ منها نعتاً لما قبله[5]، ولا تقطع النعوتُ إذا كان المنعوت مفتقراً لها وإن كثرت، كقولهم: (مررت بزيد الكاتب الفقيه التاجر)، فالاتباع هنا لازم إذا شارك المنعوت يشاركه في اسمه ثلاثة: كاتب فقيه، كاتب تاجر، فقيه تاجر، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

---

[1] قرأ أبو جعفرٍ، وأبو حَيْوَةَ، وأبو البَرَهْسَمِ، وابن مِقْسَمٍ بضم الثاء، على أنها حرف عطف، وقرأ الجمهور بفتحها على الظرفية. ينظر: اليشكري الكامل في القراءات العشر، ص658، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 444)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 418)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج31/ 171).

[2] النحاس، إعراب القرآن (ج5/ 102).

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 712).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 418).

[5] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3366).

وإنْ نُعُوتٌ كثُرتْ وقدْ تَلتْ مُفْتَقِراً لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعت[1]

ويجوز القطع والإتباع للجميع أو للبعض إن يكن المنعوت معيناً بدونها كلها، كما في قول خرنق بنت هفَّان القيسية (ت50ق.هـ) في رثاء زوجها وابنها وقتلى قومها: [الكامل]

لا يَبْعَدَنْ قومِي الذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النازلون بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزُرِ[2]

فالشاهد في البيتين جوازُ رفع (النازلون والطيبون) على الإتباع، ويجوز قطعهما مع النصب بفعل مقدر؛ وذلك لأنَّ الموصوف متعينٌ بدونها ،والقطع في الآية جائزٌ من حيث اللغة، ومن حيث المعنى، إلَّا أنَّ مثل هذه الأمور لا يُفتى فيها حتى تثبت قراءةٌ تؤكد الحكم، وإلا بقي على حاله من الإتباع توقيفاً لا نتقدم عليه ولا نتأخر.

وأمَّا (ثُمَّ) على قراءةِ جعفرٍ وأصحابِه، فهي حرفُ عطفٍ، و(أمين) معطوف على (مطاع)، وحرف العطف (ثم) يفيد التراخي، والتراخي هنا في الرتبة؛ لأنَّ الثانية أعظم من الأولى[3]، و(ثُمَّ) في الأصل تفيد المهلة والتراخي، ولكنها في الآية بمعنى الواو[4]، والمعنى: (مطاع وأمين)؛ وذلك لأنَّ جبريل _عليه السلام_ كان بالصفتين معاً في حال واحدة، فلو قال قائل بالترتيب والمهلة كالمعهود في (ثم) فالمعنى لو صح به أثر: أنَّه مطاعٌ في الملأ الأعلى، ثم أمينٌ عند انفصاله عنهم إلى الأرض حال وحيه على الأنبياء عليهم السلام[5].

وبعد هذه الوقفات التوجيهية التي أسهبنا فيها الإيغال، تبدَّى لنا شحاحة مواضع التداخل بين النعت والعطف؛ وما ذلك إلا لوجود الواسطة (حرف العطف) كمعلم فارق، لا يقع التداخل إلا على تقديره إذا كان محذوفاً، أو على زيادته إذا كان بارزاً، وإلا فالنعت نعت، والعطف عطف، وبينهما برزخ لا يبغيان.

---

[1] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص45.

[2] البيت للشاعرة في ديوانها، ص43، ومن شواهد سيبويه، الكتاب (ج1/ 202)، وعند القالي، الأمالي (ج2/ 158)، والمرزباني، أشعار النساء، ص106، والحميري، شمس العلوم (ج10/ 6673)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 612)، والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج1/ 278)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص323، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 283)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 671)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 327)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 123)، والمقري، نفح الطيب (ج4/ 544).

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 487).

[4] تأتي (ثُمَّ) قليلاً بمعنى الواو فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على الترتيب، ومن ذلك قول ابن مالك في أول منظومته: (كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم)، فـ(ثم) هنا بمعنى الواو، وهذا قليل جائز. ينظر: حسن، النحو الوفي (ج3/ 577).

[5] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 418).

الفصل الثالث

التداخل بين بقية التوابع

الفصل الثالث

التداخل بين بقية التوابع

المبحث الأول: التداخل بين التوكيد والبدل

لقد وردت في دراستنا حالاتٌ للتداخل بين التوكيد والبدل، يأتيك خبرُ توجيهها عما قليل، وسبقَ في الفصل الأول أنْ نثرنا العديدَ من التعريفات لكل تابعٍ، وقد شملت رؤيةَ القدماءِ ورؤيةَ المحدثين لهذا التابع، ليحسن بنا الوقوف على ما تداخل منها، ويتسنى لنا كشفُ الإبهامِ عنها، فلا سبيل إلى الإفادة من التأويلات، والإجادة في التوجيهات إلا بالنظر العميق في الحدود والتعريفات، والتوكيد والبدل بينهما وجوه اتفاق، ومواطن افتراق، إليك ما تيسر منها، قبل الإيواءِ إلى محطات التداخل والتوجيه، وما فيها من أبعاد التأويل ومراميه، والله الموفقُ أن يعيننا على تحصيل ما نبتغيه، وما يعصمنا به عن مناهيه، ويبلغنا مراضيه.

الفرق بين التوكيد والبدل

من خلال التنقيب في كتب النحو، رشَحَت بعضُ الفروق بين التوكيد والبدل، لابد من عرضها؛ لتذلِّل لنا السير في بيان المسائل آمنين؛ ومنها:

1- البدل منه ما يكون بعضاً، أو اشتمالاً، أو مبايناً، كما مرَّ من قبل، ولكنَّ التوكيدَ ليس إلا المؤكَّدَ نفسَه، سواء كان معنوياً كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (البقرة:161)، أم لفظياً كقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "أيُّما امرأةٍ نَكَحَت نفسَها بغير إذن وليِّها، فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ"[1].

2- يجوز في البدل أن يتعدد، كما في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ (غافر:3)، فقد قرر ابن الحاجب (ت646هـ) أنَّ (ذي) بدلٌ بعد بدل[2]، ولكنَّه تابعٌ للبدل الذي سبقه، لا للمبدل منه الأول، فـ(ذي) بدل من (شديد)، أما التوكيد المعنوي واللفظيُّ، فالمؤكَّدُ فيهما واحدٌ، فمن المعنوي (جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)، فالمؤكِّداتُ الخمسُ لمؤكَّدٍ واحدٍ، وهو (القوم)، واللفظيُّ كذلك، ولكنَّهم منعوا التكرارَ فوق ثلاث[3]؛ لأنَّ الغالب فيما ثبت ونقل لنا من كلام مَنْ يُعتدُّ بفصاحتهم لم يكرروا المؤكَّدَ أكثر من ثلاث، وهذا ما ثبت في الكثير من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- إلَّا ما كان من تحذيره -صلى الله عليه وسلم- من شهادة الزور أو قول الزور، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ[4].

3- يشترك البدل والتوكيد اللفظي في الأسماء والأفعال[5]، فمن التوكيد قولك: (ظهر ظهر الحق)، ومن البدل قولك: (إنْ تطعْ ربَّك تخضعْ لأمره تفُزْ)، والمبدلُ منه، أو المُؤكَّد يقعان أسماءً،

---

[1] رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ج3/ 72) رقم الحديث (1566)، وهو عند الجعبري، رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، ص443، رقم (434)، وابن كثير، تحفة بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، ص300، رقم (246)، والشوكاني، نيل الأوطار (ج6/ 141) رقم (2658)، والحديث حسَّنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، ورواه الزُّهري عن عروة عن أُمِّنا عائشة -رضي الله عنها وعن أبيها-.

[2] ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/ 152).

[3] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 526).

[4] الحديث صحيح متفق عليه، واللفظ للإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ذكره المنذري في مختصر صحيح مسلم (ج1/ 18)، رقم (46)، والحنبلي، المُحَرَّر في الحديث (ج1/ 648).

[5] ينظر: الخبَّاز، توجيه اللمع، ص257.

وأفعالاً، وقد مُثِّل لمجيء المتبوع فعلاً بـ(ظهر، وتخضع)، وأمَّا مجيء المُبدلِ منه اسماً فمثالُه (فدية) من قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (البقرة:184)، وأما مجيء المؤكَّدُ اسماً فمثاله (أخاك) الأولى من قول مسكين الدارمي (ت89هـ): [الطويل]

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخاً لهُ كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ[1]

4- يبدل الاسم من الاسم كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (النجم:45)، والفعل من الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (الفرقان:68، 69)، وهو بدل اشتمال، وتُبدلُ الجملة من الجملة[2]، كقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ (يس:20، 21)، وجوَّز أبو البقاء إبدالُ الجملة الاسمية من الفعلية[3] مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ (البقرة:253)، فالمبدل منه (فضلنا)، وتبدل الجملة من المفرد[4] كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (الغاشية:17)، ويُبدل

---

[1] والبيت للشاعر في ديوانه، ص29، وعند الفراهيدي، الجمل في النحو، ص84، وسيبويه، الكتاب (ج1/ 256)، والدينوري، عيون الأخبار (ج3/ 4)، ابن عبدربه، العقد الفريد (ج2/ 161)، وابن جني، الخصائص (ج2/ 482)، والثعالبي، المنتحل، ص218، وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج7/ 43)، والحميري، شمس العلوم (ج5/ 3165)، (ج10/ 7022)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1957)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج4/ 75)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1781)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/ 65).

[2] بدل الجملة من الجملة يكون بعضاً كما مثلنا، ويكون اشتمالاً كقول الشاعر: (أقول له ارحل لا تقيمن عندنا)، ويكون غلطاً كقولهم: (عُدْ قاومْ)، ولا يكون بدل كلٍّ؛ لأنَّه يفترق عن التوكيد باختلاف اللفظين، وكون المقصود بالنسبة هو الثاني، وذلك لا يتحقق في الجمل، وخاصة تلك التي لا محل لها من الإعراب، وبعضهم أجازه بشرط أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على تحقيق المراد مثل (اقطع قمح الحقل احصده). ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3421)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 201)، وحسن، النحو الوافي (ج3/ 686).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 201).

[4] أجاز ذلك ابن جني (ت392هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وابن مالك (ت672هـ)، ولا يكون إلا بدل اشتمال كما قال السيوطي، واعترض بعضهم على مجيء (كيف) بدلاً من الإبل؛ لأن (كيف) لا يدخلُ عليها الجار إلا شذوذاً، ولم يُسمع في (إلى)، وإن سُمع في (على)؛ ولأنَّ (إلى) مُتَعَلَّقَةٌ بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدم عليه؛ ولأنَّ الجملة التي بعدها تصيرُ حينئذ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر معلق، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال والمعنى (إلى الإبل كيفية خلقها)، وإطلاق التبعية على الجمل مجازٌ؛ لأنَّ الجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل. ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 1049)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص273، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني (ج3/ 195).

المفردُ من الجملة[1] كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا * قَيِّمًا﴾ (الكهف:1)، وأجاز بعضُهم[2] إبدالَ الفعلِ من اسم مُشَبَّهٍ بالفعلِ والعكس، مثل: (محمد مُتَّقٍ يخافُ ربَّه)، أو (محمدٌ يخافُ ربَّه مُتَّقٍ)، والأرجح أنْ تكون خبراً بعد خبر، وأمّا التوكيد المعنوي فلا يقع إلا في الأسماء؛ لأنَّها ألفاظ محصورة، ليست من الأفعال والحروف في شيء، وما يُؤكَّدُ بها لا يكون إلا اسماً، ظاهراً، كقوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ (آل عمران:119)، أو ضميراً متصلاً بارزاً، مثل: (نجُوا كلُّهم)، أو مستتراً، مثل: (عُدْ أنت نفسُك)، أو ضميراً منفصلاً، مثل: (هم أجمعون على خير).

5- لا يجوز القطعُ في ألفاظِ التوكيد المعنوي واللفظي مطلقاً على الصحيح الراجح؛ لأنَّ القطع يتعارض مع الغرض الذي سيق له التوكيد، فلا تقولُ: (مررت بزيدٍ نفسُه، نفسَه)، أو (قابلتُ محمداً محمدٌ) لا إلى الرفع ولا إلى المفعولية، بل أوجبوا في (كل) إذا جاءت نعتاً أن تتبع ولا تُقطع[3]، وأما البدل فقطعه جائزٌ إلى الرفع أو النصب، إذا كان تفصيلاً للمبدل منه، وافياً به، كقولك: (مررت برجالٍ، عالمٌ، وشاعرٌ، وكاتبٌ) ويحسُنُ مع الفصل[4] نحو: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾ (الحج:72)، ويتعيَّنُ القطعُ إذا كان غيرَ وافٍ به، مثل قوله -صلى الله عليه وسلم-: "اجتنبوا الموبقات، الشركُ باللهِ والسِّحرُ"[5]، والتقدير: (وأخواتها)، بدليل ذكر هذا المحذوف في موضع آخر.

6- ألفاظ التوكيد المعنوي كلُّها معارف، منها ما عرِّف بإضافته إلى الضمير، مثل: (النفس، العين، كل، جميع، كلا، كلتا، عامة)، ومنها ما عرِّف على نية الإضافة على رأي سيبويه، مثل: أجمع وأخواتها، وأكتع وأخواتها، وأبصع وأخواتها، وأبتع وأخواتها؛ أو لأنَّ هذه الألفاظ فيها معنى الشمول والإحاطة، فأفادت ما أفادته العلمية[6]، وهذه المعارف لا تُؤكَّدُ بها النكرات عند

---

[1] ومنع ذلك بعضهم، وأجازه أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 136).

[2] ومنهم ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 371).

[3] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج1954/4)، وحسن، النحو الوافي(ج516/3)

[4] ينظر: الكرمي، دليل الطالبين لكلام النحويين، ص50.

[5] الحديث في صحيح البخاري باب الطب (ج7/ 3413)، رقم (5764)، ومسلم في باب الإيمان (ج1/ 92)، رقم (145)، ورواه أبو هريرة -رضي الله عنه-.

[6] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 975)، وأبو الفداء، الكناس في النحو والصرف (ج1/ 234)، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص296، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 340).

البصريين، وجوَّز الكوفيون والأخفش (ت215)، وابن مالك ذلك بشرط الإفادة، وفي ذلك قال ابن مالك (ت672هـ):

وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِل وعنْ نحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِل[1]

وأمَّا البدلُ فيكون معرفة، ونكرة، وتُبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة كما بيَّنَّا من قبل.

7- التوكيد لفظياً كان أو معنوياً هو من جملة الأول، وأمَّا البدل فمن جملة أخرى؛ لأنَّه على نية تكرار العامل.

8- نقل السيوطي (ت911هـ) عن ابن برهان العكبري (ت456هـ) قوله: "المناسبة بين التوكيد والبدل أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يتقدم على صاحبه، وأنَّ إعرابها كإعراب ما يجريان عليه، وأنك في التوكيد مسدِّدٌ لمعنى المؤكَّدِ، وكذلك في البدل، تعني بالأولِ فتبدل منه"[2].

9- لا يجوز -على الراجح- حذفُ المؤكَّدِ، وقيامُ المُؤكِّدِ مقامَه؛ لفوات الغرض من التوكيد ونقضه[3]، وأمّا البدل فهو على نية طرح المبدل منه، وإن بقي في الكلام رسمه، فقولك: (جاء زيدٌ أخوك) بمعنى (جاء أخوك)؛ لأنَّ البدل هو المقصود بالحكم، وهذا قائم على التخيلِ، ولكنْ إذا قيل: (جاء أخوك)، فلا رائحة للبدل فيه، ولا يصح التقدير لجعله بدلاً، بمعنى: لا يجوز القول بأنَّ المبدل منه محذوفٌ وقام قام البدل مقامه، فذاك افتراض في غير محلِّه.

10- الفصل بين البدل والمبدل منه بغير الأجنبي جائز عند النحاة، وشائع في كلامهم، ومنه ما جاء في أفصح كلامٍ كلامِ الله تعالى، كما رأينا في المبحث الثالث من الفصل الأول، غير أنَّ الأمر في التوكيد محلُّ خلاف، إذ لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكَّدِ على الصحيح الراجح من أقوال النحاة، وإن جوَّز ذلك رأسُ الكوفةِ الفراءُ (ت207هـ) [4].

---

(1) ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص46.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 210).

(3) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة، فأجاز ذلك الخليلُ، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف، وسوغوا (الذي ضربتُ نفسه زيدٌ) على حذف الضمير من (ضربته)، ومنع ذلك الفارسي، والأخفش، وابن جني، وثعلب وابن مالك. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 74)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1953)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3299).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 309) الحاشية، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 353).

11- التوكيد كالصفة؛ ولذا لا يكون أعرفَ من المؤكَّد، فلا يؤكَّدُ ظاهرٌ بمضمرٍ، فقولك: (مررت بزيدٍ به)، فـ(به) على البدلية لا على التوكيد؛ عند البصريين وكذلك (رأيتُ زيداً إياه) لأنَّ إبدال المضمر من الظاهر، والظاهر من المضمر، والمضمر من المضمر جائز عند النحاة[1]، ويرى الكوفيون وابن مالك (ت672هـ) أنَّ الضمير في هذه الأمثلة توكيدٌ لا بدل؛ لأنهم منعوا إبدال المضمر من المضمر، وإبدال الضمير من الظاهر، وعدَّ ابن مالك المثال الذي ذكروه من صنع النحاة، ولو ثبت فهو عنده تأكيد لا بدل[2]، ولزوم قول الكوفيين في هذا الموضع يحسم الإشكال في مثل: (مررت بك بك)، إذ الضمير توكيد لفظيٌّ، ولو صحَّ جعله بدلاً لما كان للتوكيد اللفظي مثالٌ يخصُّه.

مواضع التداخل بين التوكيد والبدل

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة:83).

(قليلاً): بقراءة النصب مستثنى منصوبٌ؛ لأنه من موجب، وعند سيبويه مستثنى منصوب على التشبه بالمفعول به، وعند المبرد مفعول على الحقيقة؛ لأنَّ التقدير: (استثنيت كذا)[3]، وبقراءة الرفع[4] فيها ستة أوجه من الإعراب[5]، أولها وأحسنها: مرفوع على الصفة بتأويل (إلا) وما بعدها بمعنى (غير)[6]، ويمثل النحاة لذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:22) ، وشواهده في شعر العرب كثير، ومن ذلك قول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

---

[1] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه(ج3/ 152).

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 267)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 332)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1963)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج2/ 1047)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 368)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3392)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 182).

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 173).

[4] قرأ بالرفع في (قليلٌ) ابن مسعود، ورُويت عن أبي عمرو، وقرأ بذلك قوم، وهي قراءة شاذة، وبقية القرَّاء بالنصب على الاستثناء. ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 85)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 463)، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج1/ 242).

[5] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 85)، السمين، الدر المصون (ج1/ 280، 281)، والنعماني، اللباب (ج2/ 241، 242)، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج1/ 245).

[6] لقد عقد سيبويه باباً في كتابه سماه (ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير)، ومثل له بـ(لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا)، وذكر له شواهد من القرآن ومن نظم العرب. ينظر: سيبويه، الكتاب (ج2/ 331).

أُنِيخَتْ فأَلْقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغَامُها[1]

ومن المقرر عند النحاة أنَّ (إلا) يوصف بها النكرة والمعرفة والظاهر والمضمر، وبعضهم قصرها على النكرة أو المعرَّف بلام الجنس؛ لأنَّه في قوة النكرة، واشترط المبرد صلاحية البدل في موضعه[2]، وبعضهم سمَّى هذا الوصف صناعياً[3].

والوجه الثاني: أنَّه عطف بيان، وهذا رأي ابن عصفور، فعنده أن النحويين إنما يعنون بالوصف بـ(إلا) عطفَ البيان، وقولُه هذا فيه نظرٌ[4].

والوجه الثالث: أنَّ (قليلٌ) مرفوع بفعل محذوف تقديره (امتنع قليلٌ).

والوجه الرابع: يُعربُ فيه (قليلٌ) مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير (قليلٌ منكم لم يتولوا).

والوجه الخامس: توكيدٌ للمضمر المرفوع المستثنى منه في(توليتم)، وسيبويه وأصحابه يسمون التوكيد نعتاً ووصفاً[5]، والأوجه الثلاثة الأخيرة ذكرها العكبري (ت616هـ)[6].

والوجه السادس: أنَّ (قليلٌ) بدلٌ من الضمير في (توليتم)، وهذا قول ابن عطية[7]، وحكم عليه بالبدلية، ولم يتقدمه نفيٌ؛ لأنَّ (توليتم) معناه النفي على التأويل، أو المعنى، أي (لم تفُوا بالميثاق إلا قليلٌ)، ويمثل النحاة لذلك بقول الأخطل (ت92هـ): [البسيط]

---

[1] البيت في ديوانه، ص280، وعند الفراهيدي، العين (ج8/ 42)، وسيبويه، الكتاب (ج2/ 332)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 409)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 286)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج298/1)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج5/ 547)، والقيرواني، العمدة في محاسن الشعر (ج1/ 321)، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج4/ 382)، وابن منظور، لسان العرب (ج3/ 95)، (ج12/ 51)، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 515)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/ 218)، (ج2/ 729)، وهمع الهوامع (ج2/ 269)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/ 418)، و(أنيخت): أُبْركت، و(البغام): صوت همهمة غير مفهوم، والمعنى: بركت هذه الناقة وألقت بصدرها فوق الأرض، التي لا يسمع فيها من الأصوات غير همهمة هذه الناقة، الشاهد: مجيء (إلا) مع ما بعدها (بغامها) بمعنى (غير).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب (ج4/ 411)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 300)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 283)، والسيوطي، همع الهوامع (ج2/ 270).

[3] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 282).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 280)، والنعماني، اللباب (ج2/ 243).

[5] قال سيبويه: "فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام"، ويعني بالصفة التوكيد. ينظر سيبويه، الكتاب (ج2/ 391).

[6] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/ 85).

[7] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 173).

وبالصَّرِيمةِ منْهم منْزِلٌ خَلقٌ عافٍ تغَيَّرَ إلَّا النُّؤيُ والوتدُ[1]

والتداخلُ المتعلقُ بالتوابع في هذه الآية، إنما هو في الوجهين الأخيرَيْن، حيث أعربت (قليل) توكيداً، وأعربت بدلاً، فأمَّا البدليةُ فوجه ضعيف عند النحاة؛ لأنَّهم يشترطون النفي قبل الاستثناء، ولا يجيزون في (زيد) البدلية من نحو قولهم: (قام القوم إلا زيدٌ)، وعلّتُهم التي يحتجون بها قوية، وعليها قوام المعنى، إذ البدلُ يحلُّ محلَّ المُبدَلِ منه، فيصير الكلام (قام إلا زيدٌ)، وهو ممتنع[2]، وأمَّا اعتباره منفياً على المعنى، فهذا باب واسع للتأويل، فلا يسلم إثباتٌ من جعله نفياً على التأويل، حتى قولُهم (قام القومُ إلا زيدٌ)، تصير على ذلك التأويل (لم يجلسوا إلا زيدٌ)، ولو أُطلق العنانُ لمثل هذه الشطحات، لفسدت اللغة، وهُدِّمت قواعدها، واخترقت حصونها، وما بقي شيء على أصوله.

وأمَّا التوكيد الذي ذكره أبو البقاء، فإنما أراد به النعت والصفة، اتباعاً لسنن البصريين وشيخهم سيبويه، إذا ليس (قليلٌ) من التوكيد في شيء، فالمعنوي منه ألفاظه محصورة، وليس منها (قليل)، واللفظي إنما يكون بالتكرار، ولا تكرار في الآية لـ(قليل) لا لفظاً ولا معنى.

الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ (البقرة:245).

(مَنْ): اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع على الابتداء، و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، وعليه فـ(الذي) نعتٌ للإشارة، أو بدلٌ منه.

ويجوزُ أنْ يكونَ (من ذا) بمنزلة الاسم الواحد على هذا التركيب كقولك: (ماذا صنعت)، وهذا الوجه يعترض عليه العكبري (ت616هـ)، ويرى أنَّ (ما) أشدُّ إبهاماً من (مَن)؛ لأنَّ (مَنْ) لمن يعقل[3]، ولا يلتفت السمينُ (ت756هـ) إلى هذا التعليل؛ لأنَّ النحويين نصُّوا على أنَّ حكم (مَنْ ذا) حكمُ (ما ذا)، ولا معنى عنده لهذا المنع لهذه العلة[4].

---

[1] البيت في ديوانه، ص114، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 281)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1527)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج2م 224)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/ 2139)، والعيني، المقاصد النحوية (ج3/ 1083)، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 503) والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 540)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 670).

[2] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/ 303)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 305)، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص216، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 1527)، والعيني، المقاصد النحوية (ج3/ 1084).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 194).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 594).

والوجه الثاني الذي هو محل الاستشهاد بالآية أنَّ (ذا) بمعنى (الذي)، وفيه حينئذٍ تأويلان[1]، الأول: أنَّ (الذي) الثانية توكيد لـ (ذا)؛ لأنه بمعناه، والتقدير: (من الذي الذي يقرض)، والثاني: أنَّ (الذي) خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (ذا)، والتقدير: (من الذي هو الذي يقرض)، و(ذا) وصلته خبرٌ لـ(مَن) الاستفهامية، وقد جوَّز ابن مالك هذين الوجهين، وهما ضعيفان.

والتداخلُ بين التوابع في هذه الآية إنما هو في الاسم الموصول (الذي)، فالموصول إمَّا بدلاً أو توكيداً، والتوكيدُ وجه ضعيف لسببين، الأول: أنَّ (ذا) لا تكون موصولة إلا على لغةٍ من لغات العرب هي (طي)، والاعتداد بلهجة تخالف باقي اللهجات يُجرِّئُ على ردِّه، والزهادة فيه، والسبب الثاني: أنَّ مجيء (ذا) الموصولة بعد (مَن) الاستفهامية محلٌّ خلاف بين النحاة[2]، وليس ما اختُلف فيه، وإن رجحت كفَّتُه، كالذي أُتُّفق عليه.

وأمَّا البدلية أو النعت فهو الوجه الراجح الذي عليه أكثر النحاة والمفسرين[3]؛ لانتفاء الموانع والاعتراضات.

ومن الآيات التي جاءت على هذا التوجيه قوله تعالى:

- ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة:255).
- ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ﴾ (آل عمران:160).
- ﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ (الأحزاب:17).

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون ، ص594، والنعماني، اللباب (ج4/ 254).

[2] الخلاف قائمٌ والأصحُّ عند الجمهور وقوعُ ذلك وجوازه، قال بذلك سيبويه، والمرادي، وابن هشام، وغيرهم، وقال أبو حيان: "لا نعلم خلافاً في جعل (ذا) موصولة بعد (ما) الاستفهامية، وأما بعد (مَن) ففيه خلاف وأكثر أصحابنا أجازوا ذلك، ومن النحويين من لا يجيز ذلك". أبو حيَّان، التذييل والتكميل (ج3/ 42، 43).

[3] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 121)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 133)، والعكبري، التبيان (ج1/ 193)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج3/ 237)، النسفي، مدارك التنزيل (ج1/ 202)، أبو حيان، البحر المحيط (ج2/ 565) ، والشربيني، السراج المنير (ج1/ 158)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج1/ 238)، والشوكاني، فتح القرير (ج1/ 300)، والألوسي، روح المعاني (ج554/1)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج3/ 383)، وصافي، الجدول في الإعراب (ج2/ 512)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج1/ 362)، والأبياري، الموسوعة القرآنية (ج4/ 46)، والدعاس، إعراب القرآن الكريم (ج1/ 102).

- ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (الحديد:11).

الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران:154).

(كلَّهُ): قُرئت بالرفع والنصب[1]، فعلى قراءة الرفع فـ(كلُّه): مبتدأ، وشبه الجملة (لله) خبرٌ له، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرٍ للحرف الناسخ، وهذا هو الأظهر والأوجه الذي عليه أكثر النحاة والمفسرين[2]، ويجوز أنْ يُعرب على مذهب الفراء (ت207هـ)، والجرمي (ت225هـ)، والزجاج (ت311هـ) توكيداً لـ(الأمر)، ورفعه على المحل[3]؛ لأنَّ (إنَّ) الناسخة واسمها في محل رفع بالابتداء.

وعلى قراءة النصب، وعليها العامة من جمهرة القراء، فتعرب (كلَّه): توكيداً معنوياً لـ(الأمر)، وهو قول أكثر النحاة والمفسرين[4]، ومنهم من أعربها نعتاً لـ(الأمر)[5]، ومنهم من أعربها بدلاً من (الأمر)[6].

---

[1] قرأ أبو عمرو ويعقوب (كلُّه) بالرفع، وقرأ الجمهور بالنصب في (كلَّه). ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 243)، والتميمي، السبعة في القراءات، ص217، والنحاس، إعراب القرآن (ج1/ 185)، والفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج3/ 90)، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص170، والأزهري، معاني القراءات (ج1/ 276)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص177.

[2] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان (ج3/ 187)، والواحدي، التفسير الوسيط (ج1/ 507)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 528)، وابن الجوزي، زاد المسير (ج1/ 337)، والرازي، التفسير الكبير (ج9/ 395، 396)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج4/ 242)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج2/ 44)، والعليمي، فتح الرحمن (ج2/ 46)، والألوسي، روح المعاني (ج2/ 308)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج4/ 137).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 394)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 239)، والنعماني، اللباب (ج5/ 616)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج5/ 202).

[4] ينظر: النحاس، الجامع لأحكام القرآن (ج1/ 185)، والفارسي، الحجة في القراءات (ج3/ 90)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص177، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 177)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 528)، والرازي، التفسير الكبير (ج9/ 396)، والقرطبي، جامع القرآن (ج4/ 242) والألوسي، روح المعاني (ج2/ 308)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج4/ 137)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج5/ 202).

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 243)، والأخفش، معاني القرآن (ج1/ 236)، والسمرقندي، بحر العلوم (ج1/ 256)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج3/ 187)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج4/ 242)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 239)، النعماني، اللباب (ج5/ 616).

[6] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 236)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج3/ 187)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 177)، والعكبري، التبيان (ج1/ 303).

وإعرابُ (كُلَّهُ) توكيداً في هذا الموضع أقوى من النعت والبدل وأرجح، وأبينُ للمعنى منهما وأوضح، فالقوم لمَّا جاء سؤالُهم مؤكَّداً بـ(مِنْ) الزائدة مرتين في قولهم: (هل لنا من الأمر من شيء؟)، جاء الجواب مؤكَّداً بما هو زائدٌ عن سؤالهم، حيث أُكِّد الجواب بـ(إنَّ)، وكذلك بالتوكيد المعنوي (كلَّه).

صحيحٌ أنَّ (كلّ) يُنعت بها؛ ولكن إذا أضيف إلى مثل المنعوت لفظاً ومعنى، ويقصد بها حينئذ المبالغة في النعت، والدلالة على الكمال، كقول الأشهب بن رُميلةَ النهشلي: [الطويل]

وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْج دماؤهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[1]

فـ(كل) في البيت نعتٌ لـ(القوم)؛ لأنه أُضيف إلى المنعوت لفظاً ومعنى، بخلاف مجيئه في الآية مضافاً إلى ضميرٍ يعود على المنعوت، وهذا هو التوكيد نفسُه، ويرى المرادي (ت749هـ) أنَّ (كلاً) لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر، وعلى ذلك نصوص النحويين[2].

وأمَّا (البدلية) في (كلَّه) فهي وجهٌ إعرابيٌّ معتبرٌ لفظاً ومعنى، فعلى نية تكرار العامل يكون التقدير: (إنّ كلَّ الأمر لله) والجملة مؤكَّدة بـ(إنَّ)، ولكنه خلاف الأولى، فلا يُقدَّم هذا الوجه على التوكيد؛ لأنَّ إعرابه توكيداً أبلغ في جوابهم، لأنه توكيدٌ بعد توكيدٍ، ثم إنَّ الذهن ينصرف إليه قبل كلِّ وجهٍ من الوجوه المذكورة، وما أحسنَ التعاضد بين السليقة والتوجيه!

وعلى التوجيه نفسِه نتعامل مع قوله تعالى:

- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه﴾ (الأنفال:39).
- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (التوبة:33).
- ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح:28).
- ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصف:9).

---

[1] البيت عند الفراهيدي، العين (ج8/ 209)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 146)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/ 43)، والجوهري، الصحاح (ج1/ 335)، وابن الشجري، الأمالي (ج3/ 57)، والسهيلي، نتائج الفكر، ص139، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 394)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 73، 192)، وابن منظور، لسان العرب (ج2/ 349)، (ج15/246، 255)، والعيني، المقاصد النحوية (ج1/ 448)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 517)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 149)، والبغدادي (ج6/ 7، 25، 26)، (ج8/ 210)، و(الذي) أي الذين، و(حانت): هلكت، و(فلج): اسم مكان بين البصرة وضرية.

[2] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج2/ 970).

الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (آل عمران:170، 171).

(يستبشرون): فيها بدون حرف عطف أربعةُ أوجهٍ من الإعراب[1].

الأول: استئنافٌ متعلقٌ بهم أنفسِهم دون الذين لم يلحقوا بهم؛ لأنَّ متعلق البشارتين مختلفٌ، فمتعلق البشارة الأولى (بالذين لم يلحقوا بهم)، ومتعلق البشارة الثانية (بالنعمة والفضل).

والثاني: تأكيد لفظي لـ(يستبشرون) الأولى؛ لأنه قصد بالنعمة والفضل بيانَ متعلقِ الاستبشار الأول، وهذا القول ينسبُ إلى الزمخشري(ت538هـ)[2]، وفيه رائحة الاعتزال المتناثرة في كتاب الزمخشري، إذ يرى على طريقة المعتزلة أنَّ النعمة والفضل أجرٌ لهم على إيمانهم، يجب في عدل الله وحكمته أنْ يحصلَ لهم ولا يضيع، وهذا مخالفٌ لعقيدة السلف من أهل السنة والجماعة، الذين يعتقدون أنَّ الله يجازي المحسنين بفضله ومزيده، ويدخلهم الجنَّة بكرمه ورحمته، إذ أهل السنة لا يوجبون على الإيمان الأجر والمثوبة، ولا يرون تحصيله حقاً لازماً على الله، وهذا الفهم السلفي الذي يمثل عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة بسطه ابن عطية (ت542هـ) في تفسيره للآية فقال: " ثم أكد تعالى استبشارهم بقوله: (يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ) ثم بيَّن تعالى بقوله: وَفَضْلٍ فوقع إدخالُه إياهم الجنَّةَ الذي هو فضلٌ منه لا بعملِ أحدٍ، وأمَّا النعمةُ في الجنَّةِ والدرجاتُ فقد أخبرَ أنَّها على قدرِ الأعمال"[3].

الثالث: بدلٌ من الفعل الأول؛ لأنَّه لما كان متعلِّقُه بياناً لمتعلِّق الأول حسُنت البدلية، إذ كيف يجوز بدلُ فعلٍ من فعلٍ موافقٍ له لفظاً ومعنى؟.

الرابع: حالٌ من فاعل (يحزنون)، والفعل هو هو العامل في الحال، والتقدير: (ولا هم يحزنون حال كونهم مستبشرين بنعمة)، واستبعد السمين (ت756هـ) الحالية لسببين، أحدهما: أنَّ الظاهرَ اختلافُ مَن نفى عنه الحُزنَ ومَن استبشر، وثانيهما: أنَّ نفيَ الحُزنِ ليس مقيداً ليكون أبلغ في البشارة، والحال قد قيدته، وفوتت بذلك المعنى.

وما يعنينا من الوجوه السابقة التابعان، البدلُ والتوكيدُ، فالبدليةُ دون التوكيدِ قوةً ووجاهةً؛ لأنَّ إبدالَ فعلٍ من فعلٍ يوافقُه في اللفظ والمعنى وجهٌ بعيد، وهو أقربُ إلى التوكيد، والنحاة يجيزون أنْ يتَّحدَ لفظ البدل مع لفظ المُبدلِ منه بشرط أنْ يكون في البدل زيادةُ بيان، وشاهدُهم

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 260)، والنعماني، اللباب (ج6/ 54).

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 440).

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 541).

على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (الجاثية:28)، وذلك على قراءة النصب في (كلَّ) الثانية[1]، حيث جاءت بدلاً من (كل) الأولى، وقد اتحد اللفظان؛ لأنَّ في البدل زيادة بيان، حيث ذكر معها سبب الجثوِ وهو دعاؤها إلى كتابها، ولولا هذا البيان لأعربت توكيداً لفظياً، وأحسب أنَّ الذين أعربوا (يستبشرون) بدلاً من الأولى مع اتفاقهما لفظاً ومعنى، عمدوا إلى ذلك لما بين اللفظين من اختلاف في المتعلق، فمتعلق البدل غير متعلق المبدل منه، أو الاستبشار الأول لإخوانهم، والاستبشار الثاني لأنفسهم، فصحت عندهم البدلية

والذي أطمئن إليه أنْ تعرب توكيداً لفظياً؛ لأنَّ البدلية في هذا المعنى تؤوَّل إلى وجه التوكيد، هذا على صحةِ إثباتِ أنَّ البدل هنا فيه زيادة بيان عن المبدل منه، ولا أرى ذلك واضحاً وضوحه في الجاثية.

الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران:188).

هذه الآية فيها خمسُ قراءاتٍ[2]، ولكلٍّ منها تأويل نحوي نلخِّصه في هذا الإعراب[3]:

على قراءة ابن كثير (ت120هـ)، وأبي عمرو (ت154هـ) فيها خمسة أوجه، فإنْ أُسند الفعلُ (يحسبَنَّ) إلى ضمير غائبٍ (الرسول أو غيره)، فهناك وجهان، **الأول:** إعرابُ (الذين) مفعولاً

---

[1] الجمهور على الرفع في (كل) على الابتداء، وقرأ يعقوب بنصبها على البدل. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج2/ 377)، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص404، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (ج2/ 262)، والداني، المكتفَى في الوقف والابتدا، ص195، والأهوزي، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، ص330، واليشكري، الكامل في القراءات، ص636، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص555، والبنَّاء، إتحاف فضلاء البشر، ص502، والقاضي، البدور الزاهرة، ص294.

[2] قرأ ابن كثير وأبو عامر (لا يَحسَبَنَّ، فلا تحْسبُنَّهم)، وقرأ الكوفيون (لا تَحسَبَنَّ، فلا تَحْسَبَنَّهم)، وقرأ نافع وعامر (لا يَحسَبَنَّ، فلا تحسَبَنَّهم)، وقرئ شذوذاً (تحسَبُنَّ، فلا تحسَبُنَّهم)، (لا يَحسبَنَّ، فلا يحْسَبَنَّهم). ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج3/ 101)، والداني، جامع البيان في القراءات السبع (ج3/ 1409)، والسرقسطي، العنوان في القراءات السبع، ص82، وأبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 467)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 281).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 467)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 281)، والنعماني (ج6/ 104).

أولاً، والثاني محذوفٌ لدلالة المفعولِ الثاني للفعلِ الذي بعده عليه، وهو (بمفازة)، ويتسلط الفعل الثاني (فلا تحسبنهم بمفازة) على الضمير المتصل به مفعولاً أولاً، وعلى (بمفازة) مفعولاً ثانياً.

والثاني: أنَّ (الذين) مفعول أولٌ لـ(يحسبنَّ)، ومفعولها الثاني (بمفازة) الملفوظ به بعد الفعل الثاني، والضمير (هم) في (تحسبنهم) مفعول أول، ومفعوله الثاني محذف لدلالة المفعول الثاني للفعل الأول (بمفازة) عليه، وهذا وجه بعيدٌ؛ للفصل بين المفعول الثاني للفعل الأول بكلام طويلٍ من غير حاجة، والفاء على هذين الوجهين من الإعراب عاطفةٌ تفيد السببية.

وإنْ أُسند الفعل الأول (يحسبنَّ) إلى الموصول، ففيه أوجه ثلاثة:

أولها: أنَّ مفعولي (يحسبنَّ) حُذفا معاً اختصاراً؛ لدلالة مفعولي (تحسبنهم بمفازة) عليهما، وعليه قول الكميت الأسدي (ت126هـ): [الطويل]

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرى حبَّهم عاراً عليَّ وتحسبُ[1]

والتقدير: (وتحسبُ حبَّهم عاراً)، فحَذف مفعولي الفعل الثاني، وفي الآية حَذف مفعولي الفعل الأول.

وثانيها: أنَّ الفعل الأول (يحسبنَّ) لغوٌ لم يقع على شيء، أي: لم ينصب مفعولاً ولا مفعولين، فهو لم يحتج إلى مفعولين، فهذا الفعل مُلغى كما قرَّر أبو علي الفارسي (ت377)[2]، ومن شواهد ذلك قول الأعشى (ت7هـ): [الطويل]

وما خِلْتُ أبقى بيننا من مودةٍ عِراضُ المَذاكي المُسْنِفاتِ القلائصا[3]

---

[1] البيت في ديوانه، ص516، وعند الفارسي، المسائل الحلبيات، ص73، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص491، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 73)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج6/ 9)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج2/ 59)، وابن عقيل، شرح الألفية (ج2/ 55)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/ 4537)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/ 494)، والمكودي، شرح الألفية، ص87، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج2/ 210)، (ج4/ 132)، العيني، المقاصد النحوية (ج2/ 869)، (ج3/ 1090)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/ 377)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 549)، وشرح شواهد المغني (ج1/ 35)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج4/ 314)، (ج9/ 137)، والهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب (ج2/ 153).

[2] ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج3/ 103).

[3] والبيت في ديوانه، ص151، وعند الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص20، وابن منظور، لسان العرب (ج9/ 136)، (ج11/ 226)، و(المسنفات) جمع مُسنِف أو مِسْناف وهي الضامر أو المتقدم من الإبل، و(القلائص) جمع قلوص وهي الناقة.

فالشاهد في (خلت)، فهي من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولكنها لم تقع في البيت على مفعول، فهي ملغاة لا مفعول لها.

وثالثها: أن يكون المفعول الأول محذوفاً، والمفعول الثاني هو (بمفازة)، ويكون (فلا يحسبنهم) تأكيداً للفعل الأول، وهذا الرأي للزمخشري (ت538هـ)[1]، وعليه فقد حَذف من أحد الفعلين ما أثبت نظيره للآخر، فحذف المفعول الأول من الفعل الأول، وأثبته للثاني بالضمير المتصل، وحذف المفعول الثاني من الفعل الثاني، وأثبته للمفعول الأول، وعلى الوجوه الثلاثة يكون (يحسبنَّهم) توكيداً للفعل الأول (يحسبنَّ)، وأعربه مكي (ت437هـ) بدلاً من الفعل الأول[2]، وتسمية مثل هذا بدلاً فيها نظرٌ، وكأنه يريد أنها في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، ولذلك قال بعضهم: "والثاني معادٌ على طريق البدل مشوباً بمعنى التأكيد"[3]، والفاء على القول بالبدلية أو بالتأكيد هي زائدة ليست عاطفة، ولا جواباً.

وأمَّا قراءة (فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ) فأصلها (يحسبونَنَّهم)، فحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذف الضمير (واو الجماعة) لالتقاء ساكنين.

وأمَّا قراءةُ الكوفيين فالفعلان مسندان إلى ضمير المخاطب (الرسولِ أو غيرِه ممن يصلحُ للخطاب)، والكلام هنا كسابقه في قراءة أبي عمرو وابن كثير، مِنْ أنَّ الفعلَ الأولَ مسندٌ لضميرٍ غائبٍ، والفعل الثاني تأكيدٌ للأول أو بدلٌ منه، والفاء زائدةٌ كما تقدَّم في توجيه قراءة أبي عمروٍ وابن كثيرٍ، على قولنا: إن الفعلين مسندان للموصول؛ لأنَّ الفاعل فيهما واحدٌ، وزيادة الفاء في كلام العرب لها شواهد كثيرة، منها قول النَّمِرِ بن تولب (ت14هـ): [الكامل]

لا تَجْزَعِي إنْ منفساً أهلكْتُهُ ... وإذا هلكْتُ فعندَ ذلك فاجْزَعِي[4]

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 451).

[2] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 183).

[3] السمين، الدر المصون (ج2/ 281)، والنعماني، اللباب (ج6/ 106).

[4] البيت في ديوانه، ص15، وعند سيبويه، الكتاب (ج1/ 134)، والمبرد، المقتضب (ج2/ 76)، الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة، ص326، والهروي، إسفار الفصيح (ج2/ 867)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص77، وأساس البلاغة (ج2/ 292)، والعكبري، اللباب في علل الإعراب (ج1/ 422)، والبصري، الحماسة البصرية (ج2/ 34)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/ 625)، وأبو الفداء، الكناس في فنَّيْ النحو والصرف (ج2/ 103)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص527، والعيني، المقاصد النحوية (ج2/ 984)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج1/ 314).

والتقدير: (فاجزعي عند ذلك) فزيدت (الفاء) في (عند)، ومثله قول الشاعر: [الكامل]

لمَّا اتَّقَى بيدٍ عظيمٍ جِرْمُها فتركْتُ ضاحِيَ كَفِّه يَتَذَبْذَبُ[1]

فالشاهد زيادة الفاء في جواب (لمَّا) في قوله (فتركت)، وكذلك قول حاتم الطائي (ت46ق.هـ): [الطويل]

وحتَّى تَرَكْتُ العائداتِ يَعُدْنَهُ يَقُلْنَ فلا يَبْعَدْ وقُلْتُ لهُ ابْعَدِ[2]

والشاهد في (فلا) حيث زيدت الفاء أيضاً في هذا الموضع والقول بزيادة الفاء لغير معنى هو مذهب الأخفش (ت215هـ)، وليس مذهب الجمهور من النحاة الذين يتصدون لذلك بالتأويل[3]، ومن شواهد زيادتها قول الشاعر: [الطويل]

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُم وأُكْرُومَةُ الحَيّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيا[4]

والشاهد في البيت: (خولان فانكح فتاتهم)، حيث رفع (خولان) على تقدير مبتدأٍ محذوف (هذه خولان)، فلا يصحُّ عند سيبويه أن تكون (خولان) مبتدأً، وجملة (فانكح فتاتهم) خبراً له؛

---

(1) البيت بلا نسبة، وهو في الحاشية عند ابن الأثير، البديع في علم العربية (ج2/ 569)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 356)، وأبي حيان، البحر المحيط (ج3/ 294، 467)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 281)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص220، والنعماني، اللباب (ج6/ 107)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/ 473)، صافي، الجدول في الإعراب (ج23/ 136)، قوله: (جرمها) أي جسمها، والـ(ضاحي) البارز، و(يتذبذب) أي يروح ويجيء.

(2) البيت في ديوانه، ص15، وعند ابن جني، سر صناعة الإعراب(ج1/ 279)، والواحدي، التفسير البسيط (ج6/ 248)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 467)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 281)، والنعماني، اللباب (ج6/ 107).

(3) نص ابن يعيش، وابن هشام، وصاحب الخزانة على أنَّ سيبويه لا يثبت زيادة الفاء في الخبر، وقد زيدت ضرورة. ينظر: سيبويه، الكتاب (ج1/ 138)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 250)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص132، والبغدادي، خزانة الأدب (ج1/ 315).

(4) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد سيبويه (ج1/ 139)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج5/ 297)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 250)، (ج5/ 14)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/ 331)، وابن منظور، لسان العرب (ج14/ 239)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج4/ 106)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج2/ 143)، والدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ 147)، والعيني، المقاصد النحوية (ج2/ 979)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/ 468)، (ج2/ 873)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج11/ 61).
شرح المفردات: (خولان): اسم قبيلة، و(الأكرومة): فعل الكرم، و(الحيَّان): حيُّ أمها وحيُّ أبيها، والمعنى: رب قائلة لي أن أنكح فتاة من خولان، وهي أصيلة الجدَّين مصونٌ وباقيةٌ كما هي.

لأن دخول الفاء على الخبر عنده ممتنع[1].

وأمَّا قراءة نافع وابن عامر، بالغيبة في الأول وبالخطاب في الثاني، فوجهها أنهما غايرا بين الفاعلين، والكلام فيهما يؤخذ مما تقدم، فيؤخذ الكلام في الفعل الأول من الكلام على قراءة أبي عمرو وابن كثير، وفي الثاني من الكلام على قراءة الكوفيين بما يليق به، ولكن يمتنع هنا أن يكون الفعل الثاني بدلاً من الأول أو توكيداً له؛ وذلك لاختلاف الفاعلين، وتكون الفاء في هذه الحالة عاطفة ليس غير، ومنهم من قال بأنَّ الفاء زائدة، والثاني بدل من الأول[2]، ولا عطف على هذه الحالة، ودليله أنَّ الكلام لم يتمَّ، فلم يذكر المفعول الثاني، ويعترض السمين على كلام الفارسي، ويرى أنَّ فيه نظراً لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما[3].

وقراءة الخطاب فيهما مع ضمِّ الباء فيهمان، فالفعلان مسندان لضمير المؤمنين المخاطبين، والكلام في المفعولين كالكلام فيهما في قراءة الكوفيين.

وأمَّا قراءة الغيبة وفتح الباء فيهما، فالفعلان مسندان إلى ضمير غائب، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام في القراءة التي قبلها، والثاني من الفعلين توكيد أو بدل، والفاء زائدة حينئذٍ؛ لاتِّحاد الفاعل.

وعليه فالوجه الأنبل والأرجح في التبعية كما يرى الباحث هو إعرابُ الفعل الثاني توكيداً، والفاء زائدةٌ وكثرة الشواهد على زيادتها تثقِّل ميزان الأخفش، وأمَّا البدل فعلى اعتبار زيادة بيان في البدل ليست في المبدل منه، وهي هنا (بمفازة من العذاب)، وهذا مشروط بكون هذه الزيادة مفعولاً ثانياً (تحسبنهم)، وأما على جعل (بمفازة) مفعولاً ثانياً للفعل الأول، فتضعف البدلية، ويقوى التوكيدُ على كل حال.

الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنعام:59).

---

[1] ذكر ابن يعيش (ت646هـ) أنَّ الأسماء على ضربين، منها ما هو عارٍ عن معنى الشرط والجزاء، ومنها ما يتضمن الشرطَ والجزاء، فالأول نحو زيدٍ وعمروٍ وشبههما، فما كان من هذا القبيل لا تدخل الفاء في خبره، فلا تقول: (زيدٌ فمنطلق)، وأجاز الأخفش ذلك، وحكى: (أخوك فوجد)، واحتج بشواهد من كلام العرب منها (خولان فانكح فتاتهم)، ولكن سيبويه يتأول ما ورد من كلام العرب نثراً ونظماً على أنها عاطفة، وهو من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية. ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 132)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 250).

[2] ينظر: الفارسي، الحجةعلى القراء (ج3/ 108).

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 281).

(إلا في كتاب مبين) استثناء فيه غموض[1].

فيصحُّ إعرابه خبراً، والمبتدأُ (ولا رطبٌ ولا يابسٌ) بقراءة الرفع[2]، وهو وجه ضعيف، والوجه الراجح وفقَ هذه القراءة أن تُعرب كلٌّ من (رطب، ويابس) معطوفاً على محلِّ (ورقة) المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والمرفوعة محلاً على الفاعلية.

ويجوز أنْ تُعربَ توكيداً (تكريراً) لقوله: (إلا يعلمها)؛ لأنَّ معناهما واحدٌ، وهذا الوجه صدح به الزمخشري[3]، وقد سلك أبو حيَّان (ت745هـ) قريباً من حكم الزمخشري (ت538هـ) السابق، فهو استثناءٌ جارٍ عنده مجرى التوكيد؛ لأنَّ قوله: (ولا حبةٍ ولا رطبٍ، ولا يابسٍ) معطوفٌ على (من ورقةٍ)، والاستثناء الأول منسحبٌ عليها كما تقول: (ما جاءني من رجلٍ إلا أكرمته، ولا امرأةٍ)، فالمعنى: إلا أكرمتها، ولكن لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد، وحسَّنَهُ كونُه فاصلَةَ رأسِ آيةٍ[4].

ويرى الجرجاني (ت471هـ) أنَّ الكلامَ تمَّ عند قوله: (ولا يابسٍ)، فيكون (إلا في كتاب مبين) خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره (هو)؛ لأنَّ اتصاله بالكلام السابق يفسد المعنى[5]، ويعترض السمين (ت756هـ) على هذا القول مؤكِّداً أنَّ فساد المعنى إنما كان من حيث اعتقد أنه استثناءٌ آخر مستقلُ، ولا فساد في المعنى إذا جعله استثناء مؤكداً للأول[6].

والعكبري (ت616هـ) ينحو شبيهاً مما قرَّره الجرجاني، فـ(إلا في كتاب مبين) هي عنده بمعنى (إلا هو في كتاب مبين)، ولا يجوز عنده أنْ يكون هذا استثناء يعملُ فيه (يعلمها) لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب)، وهذا يقلب المعنى إلى الإثبات، أي: (لا يعلمها في كتاب)، وإذا لم يكن إلا في كتاب وجب أن يعلمها في كتاب،

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 80)، والنعماني، اللباب (ج8/ 189).

[2] قرأ بالرفع الحسنُ، وابنُ أبي اسحق، وابن السميفع، وقرأ الآخرون بالخفض. ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 255)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 536).

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 31).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 536).

[5] يرى الجرجاني أنَّ (إلا) بمعنى (الواو)، والتقدير: (وهو في كتاب مبين)، والعربُ تضع (إلا) موضع واو النسق كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (البقرة:150)، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ (النساء:148)، وهذا الرأي الذي قاله الجرجاني، ومن قبله الأخفش هو قول الكوفيين، وابن مالك، وإنزاله على الآيات ضعيف جداً، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح. ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 49)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3425).

[6] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 80).

فإذن يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول، أي (وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يعلمها)[1].

وما نبتغيه من هذا العرض أنْ نخلص بإعرابين مختلفين لـ(إلا في كتاب مبين)، وهما البدلية والتوكيد؛ لأنَّ مدار بحثنا التوابع.

فالوجه الأول: فـ(في كتاب): جار ومجرور، و(مبين): نعت للكتاب، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر لمتبدأ محذوف، وتقديره: (هو في كتاب مبين)، وجملة الاستثناء في محل نصب بدل من جملة الاستثناء في (إلا يعلمها)، والبدل بدل كلٍّ إن قصد بالكتاب الكناية عن علم الله المتيقَّن، وبدل اشتمال إنْ كان المراد به اللوح المحفوظ.

والوجه الثاني: هو التوكيدُ اللفظي على المعنى ؛ بناءً على أقوال أهل التأويل، فالكتاب المبين عند مقاتل (ت150هـ) هو اللوح المحفوظ[2]، وهو قول ابن عباس (ت68هـ) وأكثر المفسرين[3]، ويرى الزجاج (ت311هـ) أنّه كناية عن علم اللهِ المُتَيَقَّنِ[4]، وعلى كلا التأويلين، فهو موافق في المعنى لـ (إلا يعلمها)، ويكون التقدير (يعلمها في كتاب مبين)؛ لأن الاستثناء مفرغ.

وما يرجحه الباحث ويظاهره هو البدلية؛ لكونِ البدلِ هو عينَ المبدل منه، وهذا ظاهر عند أهل التأويل، وهو المقصود بالحكم؛ فكلُّ حركات الإنسان وسكناته مسجلةٌ عليه في كتابٍ لا يضلُّ ربي ولا ينسى، ثم هو من جملتين على تكرار العامل، وهذا من الوضوح بمكان، والبدل على نية طرح المبدل منه، وهذا في الآية يصحُّ ويستقيم، ولا يحيد عن التأويل البيِّن السليم.

والتوكيد وإنْ أجازه النحاة على المعنى إلا أنَّه ضعيف؛ ذلك لانحصاره في نوعين، والمعنوي منهما في ألفاظ معدودة، وليس الأمر هنا من التوكيد المعنوي، ولا هو من التوكيد اللفظي

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 502).

[2] ينظر: مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان (ج1/ 564).

[3] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج9/ 283)، والسمرقندي، بحر العلوم (ج1/ 454)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج5/ 137)، والواحدي، التفسير البسيط (ج11/ 244)، والسمعاني، تفسير القرآن (ج2/ 111)، والبغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (ج3/ 151)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج4/ 405)، وابن الجوزي، زاد المسير (ج2/ 337)، والرازي، التفسير الكبير (ج13/ 12)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج7/ 5)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج2/ 30)، والخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (ج2/ 119)، والعليمي، فتح الرحمن (ج2/ 408)، والشوكاني، فتح القدير (ج2/ 517).

[4] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/ 257).

(التكرار)، بل كُرِّرَ المعنى فعدُّوه توكيداً، مع أنَّ من النحاة من يطرحه في حجْر البدلية، وذلك أقومُ سبيلاً، وأحسنُ تأويلاً.

الموضع السابع، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ (الأعراف:150).

ومثلها **قوله تعالى:** ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ (طه:86) .

في قوله تعالى (أسفاً) وجوه من الإعراب[1]:

الأول: حالٌ ثانيةٌ عندَ مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحال[2]، والذين لا يجيزون ذلك يُعربونها حالاً من الضمير المستتر في (غضبان)، فتكون الحالُ متداخلة.

الثاني: بدلٌ من (غضبان)، فهو بدل بعضٍ من كُلٍّ إنْ فسَّرنا الأسِف بالشديدِ الغضبِ، وهذا التأويل قال به أبو الدرداء (ت32هـ)، وعطاءٌ (ت114هـ) عن ابن عباس (ت68هـ)، وهو اختيار الزجاج (ت311هـ)[3]، واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ (الزخرف:55)، أي أغْضَبُونا، وأمَّا إنْ فسَّرْناه بـ(الحزين)، فهو بدل إشتمال، وهذا تأويل ابن عباس (ت68هـ)، والحسن (ت110هـ)، والسُّدِّي (ت128هـ)، ومالك بن دينار(ت131هـ)[4]، وعليه يُحملُ قولُ عائشة رضي الله عنها (ت58هـ): "إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ"[5]، أي: حزين، وقولُ أبي نوَّاس (ت198هـ): [المديد]

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 346)، والنعماني، اللباب (ج9/ 321).

[2] قال بتعدد الحال مع اتحاد صاحبها الأخفش، وابن جني، وتبعهما ابن مالك قياساً على الخبر والنعت، وذهب الفارسي إلى المنع، وتبعه ابن عصفور وجماعة قياساً على الظرف. ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج9/ 132)، الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص234، والسيوطي، همع الهوامع (ج2/ 315)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ 273).

[3] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/378)، والرازي، التفسير الكبير (ج15/ 371)، والنيسابوري، غرائب القرآن (ج3/ 321).

[4] ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن (ج13/ 121)، ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (ج5/ 1569)، والواحدي، التفسير الوسيط (ج2/ 412)، والبغوي، معالم التنزيل (ج2/ 235).

[5] ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج3/ 179)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج30/ 257)، والطبري: محب الدين، الرياض النضرة في مناقب العشرة (ج1/ 169)، والحنفي، تحفة الصَّدِيق في فضائل أبي بكرٍ الصِدَّيق، ص36.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ على زمنٍ يَنْقَضِي بالهَمِّ والحَزَنِ[1]

فـ(أسِفاً): أي حزينٌ، أو شديد الغضب، قال الواحدي (ت468هـ): "والقولان متقاربان؛ لأنَّ الغضبَ من الحزنِ، والحزنَ من الغضب"[2]، وبناء على ذلك صحت البدلية.

الثالث: توكيدٌ لفظيٌ على المعنى، وهذا القول مستساغٌ عند أصحاب (أنت بالخير حقيقٌ قمنٌ)، ولكنَّ التوكيد بالموافق أولى من التوكيد بالمرادفات[3].

وما يعتدُّ به الباحث أنَّ التوكيد بالمرادف وجه ضعيفٌ، وهو خلاف الأَوْلَى، وأنَّ البدل (أسِفاً) هو المقصود بالحكم، مع طرح المبدل منه (غضبان)، والآية تبين ما كان عليه موسى من الغضب حين أخبر بأنَّ قومَهُ قد فُتنوا وأضلهم السامري، فلما رجع إليهم ووجد فتنتهم في عبادة العجل اشتدَّ غضبه وهو الأسف، فالغضب له حالةٌ مختلفةٌ عن حالة الأسف، وطرحها يُفوِّت هذا المعنى، ثم إنَّ البدل فيه نظرٌ كما قال السمين (ت756هـ)؛ لعسر إدخاله في أقسام البدل إلا على التقريب[4].

---

[1] البيت لأبي نواس، وليس الشاعر ممن يُستشهد بشعره، ولم أعثر عليه في ديوانه، وعند السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة (ج2/ 842)، وابن الحاجب، الأمالي (ج2/ 637)، والمستعصمي، الدر الفريد (ج7/ 311)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 277)، والمرادي، توضح المقاصد والمسالك (ج1/ 229)، والدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ 23)، والعيني، المقاصد النحوية (ج1/ 482)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج1/ 345)، (ج9/ 547)، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 180)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 362).

[2] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج9/ 366).

[3] قد يجيء اللفظ عرضاً بعد كلمة تسبقه، فيوافقها في وزنها وضبط آخرها، مثل: (محمد حسن بسن)، (اللص شيطانٌ نيطانٌ)، (الحسود عفريتٌ نفريتٌ)، (هو جائع نائع)، (هي عطشانة نطشانة)، (الغادر قبيح شقيح)، وهذه الألفاظ وإن دلت على التوكيد فليست من التوابع في شيء، بل هي لتزيين الكلام؛ لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها، بل يسمى ذلك إتْباعاً، فهذه الثواني تبعٌ، لا توابع، ويرى صاحب تأويل مشكل القرآن أنهم أرادوا توكيد الصفة فاستكرهوا إعادتها ثانية؛ لأنها كلمة واحدة فغيروا منها حرفاً ثم أتبعوا الأولى. ينظر: الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ص150، وحسن، النحو الوافي (ج1/ 107)، والسامرائي، معاني النحو (ج1/ 30).

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 346).

وأصحُّ الوجوه أن تُعرب حالاً على الوجه الأول، وعلى ذلك أكثر النحاة والمفسِّرين[1]، ومنهم من أضاف إلى الحال وجهاً ثانياً وهو البدلية، على التأويل الذي ذكرناه[2].

الموضع الثامن، قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (الأنفال:41).

الـ(ما) في (أنَّما) فيها أقوال[3]:

الأولُ: أنَّها موصولة بمعنى (الذي)، وحقُّها أنْ تنفصلَ عن الناسخِ كتابةً، ولكنها جاءت على هذا الرسم التوقيفي، و(غنمتم): صلتُها، العائد محذوفٌ تقديره (غنمتموه)، والفاءُ في قوله: (فأنَّ لله) مزيدة في الخبر؛ لأنَّ المبتدأ ضُمِّن معنى الشرط، وعليه فـ(ما) في محل نصب اسم (أنَّ)، وخبرهُا جملةُ: (فواجبٌ أنَّ لله خمسَه) بعد تقدير الخبر (واجب).

الثاني: شرطيةٌ، وعاملها (غنمتم)، واسم (أنَّ) حينئذٍ ضميرُ الشأن، وهذا ممتنع عند سيبويه البصريين إلا لضرورة، وإن تمذهب به الفراء (ت207هـ)[4].

الثالث: مصدريةٌ، والمصدرُ بمعنى المفعول، والتقديرُ: (أنَّ مغنومَكم)، و(أنَّ) وما دخلت عليه مفعول به، أي: واعلموا أنَّ غُنْمَكُم.

والشاهدُ الذي يحتاج إلى توجيه هو (فأنَّ) ففيها قولان كلاهما تابعٌ:

أحدهما: أنْ تكون الفاءُ زائدةً، و(أنَّ) الثانية بدلٌ من الأولى.

وثانيهما: أنْ تكون (أنَّ) الثانية توكيد للأولى، وهذا القول ذكره مكي (ت437هـ)، وحكم عليه بعدم الجواز؛ لأنَّ الأولى تبقى بغير خبر؛ ولأنَّ الفاء تحول بين التأكيد والمُؤكَّد، ولا يحسن زيادتها في هذا الموضع[5].

وما قاله مكيٌّ في التوكيد، وهو بقاء (أنَّ) الأولى بغير خبر، ينسحب كذلك على البدلية؛ لأنَّ البدل على نية طرح المبدل منه، وهو المقصود بالحكم، والمبدلُ منه ليس مراداً، والتقدير: (واعلموا أنَّه حقٌّ لله)، وعليه بقيت(أنَّ) الأولى بلا خبر، والفاء تخرجه عن البدلية إلى العطف،

---

[1] ينظر: النسفي، مدارك التنزيل (ج1/ 606)، أبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج3/ 274)، وصافي، الجدول في الإعراب (ج9/ 81، 82)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج3/ 458)، والدعاس، إعراب القرآن الكريم (ج2/ 268)، والخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (ج1/ 344).

[2] ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان (ج3/ 194)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج10/ 151)، والعكبري، التبيان (ج1/ 595).

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 420)، والنعماني، اللباب (ج9/ 516، 517).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج5/ 326).

[5] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 315).

إلا أن تكون زائدة، وليس البدل من مواضع زيادتها[1]، ثم لا يكون البدل موفقاً للمبدل منه لفظاً ومعنى، وقد جاءت (أنَّ) متوافقة مع سابقتها لفظاً ومعنى، وهذا مشروط في البدلية كما ذكرنا من قبل بزيادة بيان في البدل عن المبدل منه، وكأنّه قال: (واعلموا أنَّ غُنمكم أنَّ خمسه حق لله)، فزاد المعنى عن المبدل منه بأنَّ الخمس هو المَعْنِيُّ بالحكم، وذلك مستساغ في عرض الأحكام الشرعية للأمة عند تقسيم الغنائم، إذ الخمس لله ورسولِه ولذي القربى واليتامى والمساكين، فتتفقُ في هذه الوجوه، والأخماسُ الأربعةُ تُوزَّعُ على المقاتلين في سبيل الله، وهذا كلامٌ طيِّب وفقه عادلٌ صيِّب، ولكنَّ أرباب السلوك، يرى الواحد منهم أنه وما يملك عبدٌ مملوك.

الموضع التاسع، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (الأنبياء:31).

(فجاجاً): لها وجهان من الإعراب[2]:

الأول: مفعول به أول لـ(جعل)، و(فيها) متعلق بمحذوفِ مفعولٍ به ثانٍ، أو بالفعل (جعل).

الثاني: منصوبٌ على الحال من (سبلاً)؛ لأنَّه في الأصل صفة له، فلما قُدِّم على الموصوف انتصب حالاً، كقول الشاعر: (لميَّةَ موحشاً طللُ)، والأصل: (لميَّة طللٌ موحشٌ)، والأمر هنا كذلك، والتقدير: (وجعلنا فيها سبلاً فجاجاً)، فلما قُدِّم (فجاجاً) على الموصوف انتصب حالاً منه، والدليل على صحة هذا التقدير قوله تعالى في موضع آخر: ﴿لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ (نوح:20)، ولا شكَّ أنَّ التقديم والتأخير في الكلام ليس اعتباطاً، بل له غرضٌ، ويتركُ دلالته في المعنى، والفجُّ هو الطريق الواسع، والفرق بينهما من جهة المعنى أنَّ أحدهما وهو (سبلاً فجاجاً) إعلامٌ بأنَّه جعل فيها طرقاً واسعةً، ولكن لم يُعلمْ كيفيةُ خلقِها، أي: أنها خلقت إبتداء كذلك، أم غيرت من حالة إلى حالة؟، والثاني (فجاجاً سبلاً) بيَّن بها أنها كانت فجاجاً غير نافذة، مانعة لقاصديها من السلوك، ثم جعلت نافذةً مُسْلَكَةً امتناناً[3]، فحينَ خلقَها على تلك الصفةِ فهو بيانُ لما أُبْهِمَ ثَمَّ، والإبهام كما يرى أبو حيان (ت745هـ) هو أنَّ الوصفَ لا يلزمُ أنْ

---

[1] زيادة الفاء جائزة عند الأخفش، ممتنعة عند البصريين، ويتأولها سيبويه بالضرورة، وتزاد في خبر المبتدأ مثل (زيدٌ فكريمٌ)، وقيد الفرَّاء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً، وتزادُ أيضاً في جواب (لمَّا) مثل قول الشاعر: (لما اتقى ببدٍ عظيم جرمها فتركتُ...)، أو في معمول الطلب إذا وقع جزاء للشرط كقول الشاعر: (وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي)، ولم يقل أحدٌ بزيادتها في البدل. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 168)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 356)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 445، 446).

[2] ينظر: السمين، الدر المصون ()، والنعماني، اللباب (ج13/ 489).

[3] ينظر: الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (ج10/ 340).

يكونَ الموصوفُ مُتَّصفاً به حالة الإخبار عنه، وإن كان الأكثرُ قيامه به حالة الإخبار، فتقول: (مررت بوحشيٍّ القاتلِ حمزة)، فلم يكن وحشيٌّ متلبساً بالقتل حال المرور به[1].

(سبلاً): فيها أيضاً وجوه من الإعراب:

أولها: مفعول به لـ(جعل) حال كون (فجاجاً) حالاً، على تقدير: (وجعلنا فيها سبلاً فجاجاً)، فلما قدمت الصفة أعربت حالاً، وبقيت (سبلاً) على حالها.

ثانيها: بدلٌ من (فجاجاً)[2]، والتقدير: (وجعلنا فيها سبلاً)، وهذا ما صرَّح به القرطبي (ت671هـ) بقوله عن (سبلاً): " تَفْسِيرُ الْفِجَاجِ، لِأَنَّ الْفَجَّ قَدْ يَكُونُ طَرِيقًا نَافِذًا مَسْلُوكًا وَقَدْ لَا يَكُونُ"، ولأنَّ البدل مقصود بالحكم

ثالثها: توكيد لفظي بالمرادف[3]، على أنَّ الفجاج هي السبل، فكُرِّر المعنى للتوكيد، وقد مرَّ بنا ذلك في مواضع كثيرة.

والبدليةُ والتوكيدُ وجهان في إعراب (سبلاً) عند إعراب (فجاجاً) مفعولاً به، وإلَّا فلا، ولذلك قال البيضاوي (ت685هـ): " وإنما قدم فجاجاً وهو وصف له ليصير حالاً فيدل على أنه حين خلقها خلقها كذلك، أو ليبدل منها سُبُلًا فيدل ضمناً على أنه خلقها ووسعها للسابلة مع ما يكون فيه من التوكيد"[4]، أقول: وفي كلامه إشارة إلى البدلية والتوكيد، والبدلية أولى وأرجح من التوكيد، للعلة التي تكررت معنا من قبل، وهي ضعف التوكيد اللفظي بالمرادف.

الموضع العاشر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج:46).

الشاهد في الآية (التي)، وقد سبق التعرض لها في المبحث الأول من الفصل الثاني وهو التداخل بين النعت والبدل، فأعربت نعتاً للقلوب، وبدلاً منها، وعطف بيان، وجيء بهذه الآية هنا لتوجيه التداخل بين البدل الذي هو أحد الوجوه السابقة، وبين وجه إعرابي آخر، وهو التوكيد؛ لأنَّ القلوبَ لا تكونُ في غيرِ الصدورِ، ولكن هل لذكر الصدور معنى زائدٌ؟، فالزمخشري (ت538هـ) يرى بأنَّ المتعارفَ عليه عند الناس، والمُعتَقَدَ في دواخلِهم كونُ العمي

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 426).

[2] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 917)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج11/ 285)، وصافي، الجدول في إعراب القرآن (ج17/ 24)، والخرَّاط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (ج2/ 719).

[3] ينظر: ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص90، وشذور الذهب، ص550، ومغني اللبيب، ص351، والعيني، المقاصد النحوية (ج2/ 709)، والجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/ 766)، والسامرائي، معاني النحو (ج4/ 151).

[4] ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل (ج4/ 50).

على حقيقتِهِ في البصر، فهو محلَّه، حيث تُصابُ الحدقةُ، فيُطمسُ نورُها، واستعماله في القلب استعارةٌ ومثلٌ، فلما أُريدَ إثباتُ ما هو خلافُ المعتقد، من نسبة العمى إلى القلوب حقيقةً، ونفيِهِ عن الأبصارِ احتاج هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيينٍ، وفضلِ تعريفٍ؛ ليتقرَّرَ أنَّ مكان العمى هو القلوب لا الأبصار، كما تقول: (ليس المضاء للسيف، ولكن للسانِك الذي بين فَكَّيْك)، فـ(الذي بين فكَّيكَ) تقريرٌ لما ادَّعيتَه للسانِهِ وتثبيتٌ؛ لأنَّ محلَّ المضاءِ هو هو، لا غير، وكأنك قلت: (ما نفيتُ المضاءَ عن السيف، وأثبتُّه للسانِك فلتةً مني ولا سهواً، ولكن تعمَّدتُ به إياه بعينِه تعمُّدا)[1].

وابنُ عطيَّة (ت542هـ) يميلُ إلى قولِ الزمخشري هذا، فيقول: "هو مبالغةٌ، كما تقولُ: نظرتُ إليه بعيني، وكقولك: يقولون بأفواههم[2].

ويرى الرازي (ت606هـ) أنَّ القلبَ في الآية كنايةٌ عن الخاطرِ والتدبُّرِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (ق:37)، وعند قومٍ أنَّ محلَّ الذكرِ هو الدِّماغ، فبيَّن سبحانه أنَّ محلَّه الصَّدر، والبرهانُ على أنَّ الفهمَ مُتحقِّقٌ بالقلبِ قولُهُ سبحانه: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (الأعراف:179).

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّ التوكيد هنا وجه ضعيف؛ لا ينهضُ إلى مصافِّ الوجوه الثلاثة الأخرى؛ إلَّا أنْ يُرادَ به المعنى اللغوي، الذي يتحققُ بالترادفِ، فالقلوب التي في الصدور، ولا شيء في الصدور إلا القلوب، وحينئذٍ هي ليست من التوكيدِ الاصطلاحيِّ في شيءٍ، بل أفادت معنىً بلاغياً زائداً على التوكيد، وهو المبالغةُ في إثباتِ ما يخالفُ المعتقدَ المعروفَ، والتأكيدُ على ما يُغايرُ الإرثَ المألوف.

الموضع الحادي عشر، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان:22).

في الآية التي بين أيدينا من وجوه الإعراب وفنونه وتأويلاته ما يطول فيها المقام، وتتباين فيه الاجتهادات والأفهام، وبإمكان الطامحين في الاستزادة من الخير أنْ يقصدوا رياضه، ويردوا حياضه[3]، ولكنَّ الشاهدَ الذي نُسدِّد التوجيه إليه، ونسلط الضوء عليه، هو (يومئذٍ)، فما وجوه إعرابها؟.

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 162، 163).

[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج4/ 127).

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 273)، والعكبري، التبيان (ج2/ 983)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 97)، والسمين، الدر المصون (ج5/ 250)، والنعماني، اللباب (ج14/ 509)،

الأول: خبرٌ لـ(لا) النافية للجنس في (لا بشرى)[1]، وذلك إذا كان (بشرى) مبنياً مع (لا)، ليس منوناً، وتكون (للمجرمين) خبراً أيضاً لـ(لا) بعد خبرٍ.

الثاني: متعلق بمحذوف نعت لبشرى، أو متعلق بما تعلق به الخبر، ويكون (للمجرمين) خبراً لـ(لا) النافية للجنس.

الثالث: خبرٌ لـ(لا)، و(للمجرمين) كذلك خبرٌ بعد خبر، أو هي خبرٌ لـ(لا)، و(للمجرمين) صفة لـ(بشرى)، وذلك إن كان اسم (لا) النافية للجنس معرباً في نية التنوين، وهذا الوجه يُقطعُ فيه برأي أبي إسحق، إذْ يرى أنَّ اسم (لا) النافية للجنس معربٌ، وليس مبنياً، مُبَرِّزاً حذفَ التنوينِ بكثرةِ الاستعمال، ويُستدلُ عليه بالرجوع إليه في الضرورة كقول الشاعر: [الوافر]

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً يَدلُّ على مُحَصَّلَةٍ تُبيتُ[2]

والبيت على رواية الخفض في (رجلٍ) لا شاهد فيه، وعلى رواية النصب يتأوله سيبويه والبصريون على تقدير: (ألا ترونني رجلاً).

الرابع: وهو رأي أبي البقاء العكبري (ت616هـ)، حيث جوَّز أنْ يكونَ (يومئذ) منصوباً بـ(بشرى)، على تقدير أنَّها منونةٌ غير مبنية مع (لا)، ويكون الخبرُ (للمجرمين)[3].

الخامس: وهو للعكبري والزمخشري (ت538هـ)، فقد جوَّزا أنْ يكون (يومئذ) تكراراً لـ(يوم يرون)[4].

وموضع دراستنا إنما هو في الوجهِ الخامس، فقد يُراد بالتكرير البدلُ، وقد يُراد به التوكيدُ اللفظي، وقد اعترض أبو حيان (ت745هـ) على هذا الوجه وردَّه سواء أُريدَ به التوكيدُ اللفظيُّ أم أُريدَ به البدلُ؛ لأنَّ (يوم) منصوبٌ بـ(اذكر)، أو مِنْ الفعل المقدر: (يعدمون البشرى)، والعامل

---

(1) نشب خلافٌ بين النحاة، هل الخبر لـ(لا) نفسِها كما يقرِّر الأخفش، أو للمبتدأ الذي هو مجموع (لا) وما بُني معها كما يؤكِّد سيبويه، وحجة الأخفش أنَّ (لا) كبقية النواسخ تقتضي اسماً وخبراً، فعملت في كل واحدٍ منهما، وحجة سيبويه أنَّ (لا) والاسم الذي دخلت عليه في موضع رفع على الابتداء، والخبر لهذا الاسم الذي ضم (لا) مع ما دخلت عليه فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. ينظر: الخباز، توجيه اللمع، ص164، وابن هشام، مغني اللبيب، ص412.

(2) البيت لم يعزه سيبويه إلى أحد، وقد سبق تخريجه في المبحث الثالث من الفصل الثاني في معرض التفريق بين النعت والعطف، ص229.

(3) ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 983).

(4) ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 273)، والعكبري، التبيان (ج2/ 983).

في التابع هو العامل في المتبوع، والمعروف أنَّ ما بعد (لا) العاملة في الاسم لا يعمل فيه ما قبلها، وعلى تقدير ما ذكره الزمخشري والعكبري يكون العاملُ فيه ما قبل (لا)[1].

ولا يرى السمين (ت745هـ) هذا الاعتراض في محلِّه، ويرى أنَّه ليس بظاهر، ويجيب عنه بأنَّ الجملةَ المنفيةَ معمولةٌ للقولِ المضمرِ الواقعِ حالاً من (الملائكة)، و(الملائكة) معمولةٌ لـ(يرون)، و(يرون) معمول لـ(يوم) خُصِّصَا بالإضافة، فـ(لا) وما في حيزها من تتمة الظرف الأول من حيث إنها معمولة لبعض ما في حيزه، فليست بأجنبية، ولا مانعةٍ من أنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها[2].

وعليه فجائز في (يومئذ) أن تُعربَ بدلاً، أو أنْ تُعربَ توكيداً، ولا أرى ترجيح أحد التابعين على الآخر، فكلٌّ منهما وجه معتبرٌ له تأويله وفق أدوات التوجيه والترجيح التي تناوشنها بها المواضع السابقة.

الموضع الثاني عشر، قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُون * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِين﴾ (الشعراء:132، 133).

التبعية في هذه الآية نوعان[3]:

الأول: البدل، فقد جعلوا (بأنعامٍ) بدلاً من (بما تعلمون)، وذلك بإعادة العامل (أمدَّكم)، وهو شبيه بقول الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِين * اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾(يس:20، 21)، ويكون التقدير: (واتقوا الذي أمدكم بأنعام وبنين) بطرح المبدل منه، وقد صار الفعل (أمدكم) بدلاً من الأول وهو مساوٍ له في اللفظ، وذلك على اعتبار ما تعلق به من قوله: (بأنعامٍ وبنين)، وبدل الجملة من الجملة جائز إذا كانت جملة البدل أبين من الأولى.

الثاني: التوكيد اللفظي، حيثُ كُرِّرَ (أمدكم) للتوكيد، وأرى بأنَّه وجه ضعيف؛ لأنَّ الفعل له متعلق يخالف متعلق الفعل الأول، مما يُضعفُ إعرابه توكيداً لفظياً، والغريب أنَّ هذا الوجه رجَّحه أبو حيان (ت745هـ) على البدل، وعدَّه رأي الأكثرين من النحاة والمفسرين، واعترض على البدل؛ لأن إعادة العامل في البدل إنما تكون في حروف الجرِّ، ومن غير إعادة متعلقه، مثل: (مررت بزيدٍ بأخيك)، ولا يقولون: (مررت بزيد، مررت بأخيك) على البدل.

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 97).

[2] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 250).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 179)، والسمين، الدر المصون (ج5/ 282)، والنعماني، اللباب (ج15/ 61)، والألوسي، روح المعاني (ج10/ 108، 109)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج19/ 170).

ولا خلاف على التوكيد اللفظي، ففيه من البيان والظهور، ما ليس بمخفيٍّ ولا منكور؛ لأنَّ التوكيد بنوعيه محصور، والمحصور –غالباً– لا تختلط فيه الأمور، ولكنَّ اعتراض أبي حيان على إعرابه بدلاً يحتاج إلى تمحيص، ولعلَّه قصد في حجته بدل المفرد من المفرد، والمثال الذي جاء به يؤكِّدُ ذلك، وأمَّا المسألة هنا فخلافُ ما ذهب إليه؛ لأنَّها بدلُ جملة من جملة، فالجملة المبدل منها (أمدكم بما تعلمون)، والجملة التي جاءت بدلاً (أمدكم بأنعام وبنين)، وهي بدل بعض من كلٍّ؛ لأنَّ المدد المُبدلَ منه كثيرٌ لا يُحصر، وعديدٌ لا يُجحدُ ولا يُنكر، وأمَّا المددُ الذي جاء بدلاً، وقصد بالنسبة، فهو محدَّدٌ في الأنعام والبنين، أيْ: في بعضٍ من فيوض الله على خلقه، والنحاة يتمثلون بالآية في مصنفاتهم على البدلية[1]، وقد منعوا أنْ تُبدلَ جملةٌ من جملةٍ بدلَ كلٍّ؛ لأنَّه يفترقُ عن التوكيد باختلاف اللفظين، وكون المقصود بالنسبة هو الثاني، وذلك لا يتحقق في الجمل، وبخاصة التي لا محل لها من الإعراب[2].

وهذا التوجيه الذي ذُكر، يجري أيضاً على قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس:20، 21]

الموضع الثالث عشر، قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان:7]

في قوله: (كأنَّ في أذنيه وقراً) وجوهٌ إعرابية منها[3]:

الأول: حالٌ ثالثة من فاعل (ولَّى)، أو من الضمير المستتر في (مستكبراً)، والأرجح أن تكون حالاً من الفاعل في (يسمعها)[4]، والحالُ الأولى: (مستكبراً)، والحال الثانية: (كأنْ لم يسمعها).

الثاني: بدل من (كأنْ لم يسمعها)، والتقدير على طرح المبدل منه: (ولى مستكبراً كأنَّ في أذنيه وقراً).

الثالث: تبيينٌ، أي: جملة تفسيرية لا محلَّ لها من الإعراب.

---

[1] ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص400، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 1049)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص557، وأوضح المسالك (ج3/ 372)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3421)، والفاكهي، شرح كتاب الحدود، ص246، الأشموني، شرح الألفية (ج3/ 12)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 201)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 183).

[2] يصحُ في (أمدكم بأنعام وبنين) أن تكون مفسرةً لما قبلها، وحينها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة تفسيرية. ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 999)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج7/ 108).

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج5/ 386)، والنعماني، اللباب (ج15/ 439)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج22/ 232).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 411).

الرابع: جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، هي وسابقتها، وهذا الوجه جاد به الزمخشري (ت538هـ)[1].

الرابع: ربَّما يتوهم الدارس أنَّها توكيد لفظي، فـ(كأنَّ) تكرار لـ(كأنْ) المخففة من الثقيلة، وهذا ليس بصواب؛ لأنَّ الحرف –ما لم يكن جواباً– إذا كُرِّرَ وجب تكرير ما اتَّصل به[2]، ولم يكرر ما اتصل بالحرف، فانتفى عنه التوكيد اللفظي، وتمحضت البدلية، أو الحالية.

وبناءً على ما سلف من وجوه إعربية، فالتبعية هنا في البدل أو التوكيد، وقد أُسقطَ التوكيدُ للعلَّة التي ذَكرْتُ، ورجح ميزان البدل، وكذلك الحال، وعليه أكثر النحاة وأهل التأويل[3].

وما قيل في هذه الآية من التوجيه باعتماد البدل، وإسقاط التوكيد اللفظي ينسحب تماماً بتمام على قوله تعالى:

- ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا * إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ﴾ (الأحزاب:9، 10).
- ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الصافات:180).
- ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ * تَدْعُونَنِي لأَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ (غافر:41، 42).

الموضع الرابع عشر، قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ (الصافات:116).

في الضمير المنفصل (هم) ثلاثة أوجه من الإعراب[4]:

الأول: ضميرُ فصلٍ مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الثاني: بدل من واو الجماعة في (كانوا) في محل رفع.

الثالث: توكيدٌ للضمير المتصل (الواو) مبني على السكون، في محل رفع.

أمَّا الوجه الأول فهو ضمير فصل، والفصلُ مصطلحٌ بصريٌّ، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّه فصل به بين كون ما بعده خبراً، وكونه نعتاً، وبه يتعين الخبرُ وينتفي النعت، والكوفيون يسمونه عماداً؛ لأنَّه

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج3/ 492).

[2] ينظر: المكودي، شرح الألفية، ص221، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 33)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 348).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1043)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج4/ 213)، والشوكاني، فتح القدير (ج4/ 270)، والألوسي (ج11/ 79)، وصافي، الجدول (ج21/ 72)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج7/ 528).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 121)، والسمين، الدر المصون (ج5/ 511)، والنعماني، اللباب (ج16/ 338)، والالوسي، روح المعاني (ج12/ 132).

اعتُمدَ عليه في هذا المعنى[1]، وقد يكون ضمير الفصل للمفرد الغائب، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾ (الأنفال:32)، أو للجماعة، كالآية التي نستقي من رحيقها، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف:76)، أو للمتكلم المفرد كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ (الكهف:39)، أو لجمع المتكلمين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ (الصافات:165)، أو للمخاطب كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة:117)، والفصل أظهر الوجوه، وغرضه التوكيد، فهو يجيءُ بفضلِ توكيدٍ ليس في الإفراد، أي بمجموع الأول والفصل، فقولك: (زيد هو أفضل من عمروٍ)، فمجموع (زيد) و(هو) فيه مبالغة وتوكيد، وذكر سيبويه (ت180هـ) أنّ قولك: (زيد هو أفضل من عمرو) آكدُ من قولك: (زيدٌ أفضل من عمرو)؛ لأنَّ (هو) راجع إلى (زيد)، وكأنه ذكر مرتين، وذكر الشيء مرتين أبلغ من ذكره مرة واحدة[2].

وأما الوجه الثاني، وهو البدل، فذلك على نية تكرار العامل، وطرح المبدل منه، وعليه يكون التقدير: (كانوا الغالبين)، فيصير الضميرُ المنفصل متصلاً.

والوجه الثالث، وهو التوكيدُ وأمرُه ظاهرٌ، إذ يؤكَّدُ الضميرُ المُتَّصلُ بضميرٍ منفصلٍ، سواء كان مرفوعاً مثل: (قم أنت)، أو منصوباً مثل: (رأيتك أنت)، أو مجروراً مثل: (مررت به هو). ويسمى توكيدٌ لفظيٌّ بالمرادف.

والأرجح في (هم) أن يكون ضمير فصلٍ، وأما الوجهان الآخران وهما البدلية والتوكيد، فالتوكيد كِفَّتُه راجحةٌ، وتبعيتُهُ واضحة، من غير اعتراضات ولا اختلافات، ولكنَّ البدلَ هنا محلُّ خلافٍ، فلا يرى الكوفيون وابن مالك (ت672هـ) جواز إبدال الضمير من الضمير، إلا أن يكون بدل إضراب كقولهم: (إيَّاك إياي قصد عليٌّ)[3]، وما سوى ذلك فهو عندهم توكيدٌ وليس بدلاً.

وهذا التوجيه للتداخل بين التوكيد والبدل، يُنَزَّلُ أيضاً على قوله تعالى:

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 329)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/ 565)، والدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ 128)،

[2] نقل ابن الحاجب هذا القول ونسبه لسيبويه، ولم أعثر عليه في الكتاب. ينظر: ابن الحاجب، الأمالي (ج1/ 303).

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 333)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3392)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 192).

- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُون﴾ (البقرة:12).
- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُون﴾ (البقرة:13).
- ﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم﴾ (البقرة:32).
- ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة:35).
- ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيم﴾ (البقرة:37).
- ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيم﴾ (البقرة:54).
- ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (البقرة:127).
- ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيم﴾ (البقرة:128).
- ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيم﴾ (البقرة:129).
- ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب﴾ (آل عمران:8).
- ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (آل عمران:35).
- ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُون﴾ (المائدة:24).
- ﴿قَالُواْ لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾ (المائدة:109).
- ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾ (المائدة:116).
- ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾ (المائدة:118).
- ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (الأعراف:19).
- ﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِين﴾ (الأعراف:92).
- ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (الأنفال:61).
- ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ (يوسف:34).
- ﴿قَالَ إِنِّي أَنَاْ أَخُوكَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُون﴾ (يوسف:69).
- ﴿عَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم﴾ (يوسف:83).
- ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيم﴾ (يوسف:98).

- ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (يوسف:100).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:9).
- ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الحجر:49).
- ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾ (الحجر:89).
- ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء:1).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ (مريم:40).
- ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه:12).
- ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه:42).
- ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى﴾ (طه:68).
- ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنبياء:54).
- ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (المؤمنون:111).
- ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ (الشعراء:40).
- ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الشعراء:220).
- ﴿فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (القصص:16).
- ﴿أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص:30).
- ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (العنكبوت:26).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ (يس:12).
- ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ (الصافات:116).
- ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ (ص:35).
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر:53).
- ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (غافر:8).
- ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ (غافر:21).

- ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (غافر:56).
- ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (فصلت:36).
- ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف:76).
- ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الدخان:6).
- ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ (الدخان:42).
- ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان:49).
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ (ق:43).
- ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ (الذاريات:30).
- ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ (الطور:28).
- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم:43).
- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم:44).
- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ (النجم:48).
- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ (النجم:49).
- ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾ (النجم:52).
- ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (المجادلة:18).
- ﴿وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الممتحنة:5).
- ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ (المزمل:20).
- ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ (البروج:13).

ويحسُن هنا أن نذكِّرَ بأنَّ لام التوكيد من أعظم الفوارق بين الفصل والتأكيد والبدل كما قرَّر ابن يعيش (ت643هـ)[1]؛ لأنَّها تدخلُ على الفصل، ولا تدخلُ على التوكيدِ والبدلِ، ففي الفصل تقول: (إنْ كان زيدٌ لهو العاقل) و(إنْ كنَّا لنحنُ الصالحين)، وهذا غير جائز في التوكيد والبدل؛ لأنَّ هذه اللام تفصل بين البدل والمبدل منه، وبين التأكيد والمؤكَّد، ومنهم من يرى أنَّ (هو)

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 334).

ونحوها من المضمرات هي وصف وتأكيدٌ وباقية على اسميتها، وليست فصلاً، وفساد هذا القول يظهر بوقوعه (أي الفصل) بعد الظاهر، مثل: (كان زيدٌ هو القائم)، وبعد المضمر مثل (كنتَ أنت القائم)، ولا يؤكَّدُ به الظاهر فلا تقول (كان محمدٌ هو الفائزَ) على أنه توكيد، وبدخول لام التأكيد عليه، كما مُثِّل آنفاً.

الموضع الخامس عشر، قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ (محمد:4).

(حتَّى) الأولى غايةٌ لضرب الرقاب، لا لبيان غاية القتل، والإثخانُ يكون بالقهر والغلبة وكسر شوكتهم، و(حتَّى) الثانية غايةٌ لـ(شُدُّوا الوَثاق)، ووضع الحربِ أوزارها على معانٍ عدَّة[1]، فقد يكون المراد بذلك نزول عيسى -عليه السلام- كما ذكر مجاهد (ت104هـ)، أو حتَّى يُسلِمَ الجميع كما قال مقاتل (ت150هـ)، وقيل: حتى تقتلوهم، وأخبرَ ابن عطية (ت542هـ) أنَّ ظاهرَ اللفظ استعارة يراد بها لزوم الأمر أبداً[2]، ويجوز كما ذكر أهل التأويل أن يكونا غايتين لـ(ضربَ الرقاب)[3]، وعليه تكون (حتَّى) الثانية توكيداً أو بدلاً.

فالبدل على أنَّ المقصود بالحكم هو (وضع الحرب أوزارها)، وليس (الإثخان في قتل المشركين)، فقد يقع الإثخان فيهم، وتبقى دواعي الحرب قائمة، تحسباً من عودة الكرَّة لهم، أو لملمة فلولهم، أو استعادة عافيتهم والتحفز للحرب من جديد، ولذا فالتقدير على البدلية: (فضرب الرقاب حتى تضع الحربُ أوزارها)، على نية تكرار العامل، وطرح المبدل منه، فليس هو المقصود بالحكم.

والتوكيدُ هنا توكيدٌ لفظيٌّ، فـ(حتَّى) حرفُ جرٍّ للغاية، وقد كُرِّر هذا الحرف، مما يقتضي تكريرَ معمولِهِ الذي عمِل فيه، كما هو مُقرَّرٌ عند النحاة، ومعمول (حتى) الأولى (إذا أثخنتموهم)، ومعمول (حتَّى) الثانية (تضع الحربُ أوزارَها)، والحكم على المسألة بأنها توكيدٌ لفظيٌ، لا يتأتى إلا بالجمع بين (حتَّى) وما دخلت عليه، وإلا كانت بدلاً ليس غير، وهذا التوكيد يقتضي الترادف في المعنى بين الإثخان في المشركين، وبين وضع الحرب أوزارها، فيجوز فيه

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 317)، والرازي، التفسير الكبير (ج28/ 39)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج16/ 228)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 460).

[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 111).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج9/ 462)، والسمين، الدر المصون (ج6/ 147)، والنعماني، اللباب (ج17/ 431)

حينئذ التوكيد بالترادف، وليس بعد هذا التوجيه من شكٍّ في تقدُّم البدلِ على التوكيد رجاحةً ووجاهة.

الموضع السادس عشر، قوله تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا﴾ (الواقعة:4).

لـ(إذا) أربعة أوجه من الإعراب[1]:

الأول: خبرٌ، على أنْ تكون (إذا) الأولى مبتدأً في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ (الواقعة:1)، وذلك كقولنا: (إذا تزورني إذا يقوم زيد)، أي: وقتُ زيارتك إيَّاي وقتُ قيام زيد، وهذا على قول القائلين بأنَّ (إذا) تتصرف، وهذا الوجه إنما جوَّزه ابن جنِّي (ت392هـ)، وأبو الفضل الرازي (ت606هـ)، وابن مالك (ت672هـ) على قراءة من نصب (خافضةً رافعةً)[2] على الحال، وحكاه بعضهم عن الأخفش (ت215هـ)[3]، ونصب خافضة رافعة على الحالية فيه بعدٌ كما قال مكي (ت437هـ)؛ "لِأَن الْحَال فِي أَكثر أحوالها انما تكون لما يُمكن أَن يكون وَيُمكن أَن لَا يكون وَالْقِيَامَة لَا شكّ فِي أَنَّهَا ترفع قوماً الى الْجَنَّة وتخفض آخرين إِلَى النَّار لابد من ذَلِك فَلَا فَائِدَة فِي الْحَال"[4] غير أنَّ (إذا) ظرفٌ لا يتصرف عند جمهور النحويين، حتى قال الرضي (ت686هـ): "وعن بعضهم أنَّ إذا الزمانية تقع اسماً صريحاً، نحو: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو، وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب"[5].

الثاني: ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصبٍ على الظرفية، وجواب الشرط مقدرٌ يدل عليه جواب الشرط في الجملة السابقة، وتقديره: (فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة)، فهي جواب الشرط كما ذكر القرطبي[6]،

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 253)، والنعماني، اللباب (ج18/ 368).

[2] قرأ الجمهور بالرفع على الخبرية، وقرأ بالنصب الحسن، واليزيدي، والثقفي، وأبو حيوة، وابن مِقسم، وابن أبي عبلة، والزعفراني، على أنْ تُعربَ حالاً، والعامل فيها (وقعت) في الآية الأولى، وهما حالان معطوفان على جملة الحال السابقة (ليس لوقعتها كاذبة)، وقد يكون العامل في الحال فعل مضمر تقديره (وقعت) كما ذكر الفراء، وهو عند غيره من النحاة بعيدٌ قبيح. ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج4/ 216)، وابن جني، المحتسب (ج2/ 307)، واليشكري، الكامل في القراءات العشر، ص644، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 710)، والأصبهاني، إعراب القرآن، ص419، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص284، والعكبري، التبيان (ج2/ 1202)، والرعيني، تحفة الأقران، ص60.

[3] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص132.

[4] ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 710).

[5] ينظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/ 105)

[6] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج17/ 195).

والناصب لها حينئذٍ الفعل الذي بعدها (رُجَّت)، أو فعلٌ مضمر تقديره (وقعت)، أو على قول الزمخشري يكون الناصبُ لها (خافضة رافعة)، أي: "تخفض وترفع وقت رجِّ الأرض، وبسِّ الجبال؛ لأنَّه عند ذلك ينخفضُ ما هو مرتفعٌ، ويرتفعُ ما هو مُنخفضٌ"[1].

الثالث والرابع: بدل من (إذا وقعت)، أو تكرير لها، وذلك حال كون (إذا) الأولى ظرفاً قد نُصب بـ(رُجَّت).

أما البدل فهو على نية إعادة العامل، وهو المقصود بالحكم، وهذا كما تقول: (سآتيك إذا قام زيدٌ إذا خرج)، والمعنى المقصود: (سآتيك إذا خرج زيدٌ)، وهكذا المعنى في الآية: (إذا رُجَّت الأرض رجاً عند وقع الواقعة)[2].

والتوكيد نوعه لفظي، حيث كُرِّرت (إذا)، وهي تَخْفِضُ ما تُضاف إليه، فلابدَّ عند التوكيد من تكرار لفظ المضاف إليه المخفوض، وهو (وقعت الواقعة)، غير أنَّ ذلك لم يحدث، بل كُرِّر المعنى المرادف لها (رُجَّت الأرض)، وحيث إنَّ ارتجاجَ الأرضِ من أهوالِ يومِ القيامةِ، ومن أحداثها الكبرى، فصحَّ التوكيد، وقد سبق في مثل هذه الحالة أنْ نظاهر البدلية على التوكيد، مع جواز الوجهين، وذلك لأنَّ التوكيد اللفظي بالمرادف كما هو في هذا الموضع إنما يكون خلافُ الأصل.

الموضع السابع عشر، قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ (الممتحنة:1).(تُسِرُّون) فيها عدة أوجه من الإعراب[3]:

الأول: جملة استئناف لا محل لها من الإعراب، ولم يأت الزمخشري (ت538هـ)، وأبو السعود (ت982هـ) بغير هذا الوجه.[4].

الثاني: حالٌ ثانية بعد حال، فـ(تلقون) حالٌ انتصبت من (تتخذوا)، و(تُسرُّون) حالٌ انتصبت ممَّا انتصبت به (تلقون)، والتقدير: (لا تتخذوهم أولياءَ حال كونكم ملقين إليهم المودة مسرين إليهم بها).

---

[1] الزمخشري، الكشاف (ج4/ 456).

[2] ينظر: القيرواني، النكت في القرآن، ص479.

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 302)، والنعماني، اللباب (ج19/ 9، 10).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 512)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج8/ 256).

الثالث: بدل اشتمال من (تلقون)، وهو قول ابن عطية (ت542هـ)[1]، فإلقاء المودة يكون سرًّا وجهراً، فهو مشتمل عليهما، فأبدل (تسرون) من (تلقون) لبيان نوع الإلقاء، وهو بدل فعل من فعل، ومثله ثابت عند النحاة، وقد نوَّه إليه ابن مالك (ت672هـ) بقوله:

ويُبدلُ الفعلُ من الفعلِ كـ(من يصلْ إلينا يستعنْ بنا يُعنْ[2]

وشاع هذا الإعراب عند كثير من النحاة والمفسرين[3].

الرابع: جملة (تسرون) خبرٌ لمبتدأ مضمر، والتقدير: (أنتم تسرون)، وهذا الوجه ينسبُ أيضاً إلى ابن عطية[4]، ولا فرق بينه وبين الوجه الأول من حيث الاستئناف.

الخامس: توكيدٌ لـ(تلقون) بتكرير معناه، فـ(إلقاء المودة) و(إسرار المودة) بينهما ترادف، فعدَّه أبو البقاء توكيداً لفظياً بالترادف[5]، ولم أعثرْ لهذا القول عند العلماء على سندٍ ولا نصير، ولا مشايعٍ ولا ظهير، بل تفرد به العكبري، وعلى قوله اعتراضٌ بأنَّ الإلقاء ليس بمعنى الإسرار، فالأول أشمل وأعم، وأوسع دائرة وأتم، والحكم عليه بالبدل أقرب إلى الصواب، وأرشدُ إلى فهم معاني الكتاب.

الموضع الثامن عشر، قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ* إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (قريش:1، 2).

(إيلافهم): فيها وجهان من الإعراب، وهما التوكيدُ والبدل[6].

الأول: توكيدٌ لفظيٌّ، وقد اتصل بضمير ما أضيف إليه المُبدلُ منه، كما تقول: (لنصرةِ الدين لنصرته نعمل).

الثاني: بدلٌ من (إيلاف)، بدل مقيد من مطلق، أطلق الإيلاف في الأول، وقيده في الثاني برحلتي الشتاء والصيف تفخيماً لأمر الإيلاف، وتعظيماً له، وتذكيراً بسوابغ النعم، وهذا الوجه

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 294).

(2) ابن مالك، الألفية، ص49.

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج18/ 53)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج5/ 204)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 153)، والشوكاني، فتح القدير (ج5/ 251)، والألوسي، روح المعاني (ج261/14)، درويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/ 57).

(4) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 294).

(5) ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1217).

(6) ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 573)، والنعماني، اللباب (ج20/ 508)، والشوكاني، فتح القدير (ج2/ 665)، والجاوي، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (ج2/ 665)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج32/ 352).

عليه أكثر النحاة وأهل التأويل[1]، وهذان الوجهان من الإعراب ثابتان عند النحاة والمفسرين، وإن كان أكثر أهل التأويل على إعرابها بدلاً، إلا أنْ الذي يترجح عند الباحث أنها توكيد لفظي، وهو مكتمل الأركان، جليُّ البيان، لا يشوبه اضطراب، ولا يخالطه ارتياب، وإنْ لم يكن توكيداً لفظياً، فماذا يكون التوكيد إذن؟!.

وبعد هذه الجولة في مواضع التداخل بين التوكيد والبدل، وما عرضناه من توجيه، ينبني عليه تقديم وترجيح، ظهر لنا أن مكمن التداخل في التوكيد إذا كُرِّر مرادفه لا لفظه، وفي البدل إذا كرر فيه اللفظ، ووسيلة القطع في الترجيح أن يقدم التوكيد اللفظي إذا كان تكريراً للفظ المؤكَّد، أو لضمير ما أضيف إليه، فإن أضيف إلى معنى ما أضيف إليه الأول فهو بالبدلية أحق، ثم إنَّ المُظهرَ لا يؤكَّدُ إلا بظاهر مثلِه، ولا يؤكَّدُ بمضمرٍ، والتوكيد اللفظي بالمعنى من أسباب حصول هذا التداخل، والخيرُ في عدِّه الأقرب إلى البدلية، وأما التوكيد المعنوي، وغالباً ما يكون في (كل)، فمتى أضيف إلى ضمير يعود على المتبوع فهو إلى التوكيد أقرب، والله أعلى وأعلم.

---

[1] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان (ج10/ 301)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 845)، والكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل (ج2/ 1392)، والبغوي، معالم التنزيل (ج8/ 547)، والعكبري، التبيان (ج2/ 1305)، والقرطبي، الجامع لأحكام البيان (ج20/ 204)، والخازن، لباب التأويل (ج4/ 476)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج9/ 202)، والألوسي، روح المعاني (ج15/ 472)، وصافي، الجدول (ج30/ 409)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/ 591).

المبحث الثاني: التداخل بين العطف والبدل

عطفُ النسقِ لا كبيرَ فرقٍ في تعريفِه بين القدماءِ والمحدثين، فهو: "تابع لما قبله، يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحدُ حروف العطف"[1]، ولأنَّ حروفَ العطفِ محصورةٌ فلا إشكالَ في تعريفِه وتمييزِه عن بقية التوابع، والبدل وإن تعددت تعريفاته عند القدماء والمحدثين، فكلها تصدرُ من مشكاة واحدة، لخَّصها ابن مالك (ت672هـ) بأنَّه تابعٌ مقصود بالحكم بلا واسطة، وعليه فالتداخل بين التابعين قليل نادر، ومواضعه معدودة، وقبل أنْ نحاكمَ مواضع التداخل بين العطف والبدل، يحسُن بنا أن نذكر بعضاً من الفروق لعلها تكون شاهداً للفصل بين التابعين، أو دليلاً لترجيح إحدى الكِفَّتين.

الفرق بين العطف والبدل:

1- باب العطف أوسع من باب البدل[2]، فهناك عطفٌ على الموضع كقولك: (ما جاءنا من صغيرٍ ولا كبيرٌ)، وعطفٌ على اللفظ كقوله تعالى:﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ (الطور:29)، وعطف على التوهم كقولهم: (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ)، والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع، وليس منه شيءٌ على التوهم.

2- البدل في نية تكرار العامل، فاتِّباعه الضمير المجرور في الحقيقة اتباعٌ له وللجار جميعاً؛ لأنَّ البدل في قوة المصرح معه بالعامل، وليس المعطوف كذلك، فجاز قولك: (مررتُ به المسكينِ) كجوازِ قولك: (مررتُ بهِ وبزيدٍ)[3].

3- العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهو ظاهر كلام سيبويه[4]، وأمَّا العامل في المعطوف ففيه ثلاثة مذاهب[5]، قيل: حروف العطف، وقيل عامل مقدرٌ بعده، وقيل: العامل في المعطوف عليه بوساطة الحروف، وهو الصحيح، وقد فُصِّل الحديث عن هذا بأدلته وشواهده في المبحث الثاني من الفصل الأول.

4- عطف النسقِ تابع بوساطة، وهي حروف العطف، والبدل تابع من غير وساطة، بل على نية تكرار العامل، فقولك: (جاء أخوك زيدٌ) و(جاء أخوك وزيدٌ)، فالبدلية في الجملة الأولى

---

[1] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص272.

[2] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/ 207).

[3] ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص388.

[4] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص46.

[5] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3278).

من غير وساطة شيء، ولكن على تقدير: (جاء أخوك، جاء زيدٌ) بتكرار العامل، وأمَّا تبعيَّةُ (زيدٌ) في الجملة الثانية فهي بواسطة حرف العطف، وإلا أُلبسَ لباس البدل.

5- التابع في البدلِ هو عين المتبوع إذا كان كُلَّاً، أبو بعضاً منه، أو مما يشتمل عليه، وقد يكونُ مُغايراً للمُبدلِ منه كالبدلِ المباين، وأمَّا العطف، فالتابع فيه غير المتبوع قطعاً، فلا يعطفُ الشيءُ على مثلِهِ.

6- البدل مقصود بالحكم، والمبدل منه في نية الطرح، فقولك: (أنجزتُ التكاليفَ أكثرَها)، فليس المُراد الإخبار عن إنجاز التكاليف، وإنما إنجازُ أكثرها، وما (التكاليف) إلا تمهيدٌ لذكر المقصود، وهو الثاني، ولكنَّ النسقَ يشتركُ ما قبل حرف النسق، وما بعده في الحكم إذا كان حرف النسق (واوً)، أو (فاءً)، أو (ثُمَّ) أو (حتى)، أو (أم)، أو (أو) ، فقولك: (آخى الإسلامُ بين الأنصار والمهاجرين)، فالمؤاخاة حكمٌ شمل المعطوف والمعطوف عليه، وأمَّا العطف بـ(لكنْ، بلْ، لا)، فلا يشترك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، بل يناقضه، فقولك (ما جاء زيدٌ بل عليٌّ)، فالمجيء ثابت لعليٍّ لا لمحمدٍ.

7- المعطوفات المتعددة تقتضي أن يكون لها جميعاً معطوف عليه واحدٌ، وهو الأول الذي يسبقها كلَّها، إلَّا أن يفيد حرفُ النسق الترتيب كـ(الفاء) و(ثم)، فيجب حينها أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة، ولو لم يكن الاول[1]، وأمَّا البدلُ عند تعَدُّدِ الأبدال، فكلُّ واحدٍ منها بدلٌ من سابقه.

8- يُبدلُ المفردُ من المفردِ، والفعل من الفعلِ، والجملة من الجملة، والظاهر من المضمر، والمضمر من الظاهر، وكذلك في العطف، ولكن لا يُبدل مضمرٌ من مضمرٍ عند الكوفيين وابن مالك، ويُعربون شواهد البصريين على التوكيد اللفظي بالمرادف، ولكن الإجماعَ منعقد على جواز عطفِ الضمير على الضمير في نحو قوله تعالى:﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ (الأعراف:155).

9- لا تشترط المطابقةُ بين البدل والمبدل منه كما مثَّلنا لذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني، إذ تبدلُ النكرة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، وكذلك العطف، فتعطف المعرفة على المعرفة كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ﴾ (الصافات:114)، والنكرةُ على النكرةِ كما في قوله تعالى: ﴿فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ (الواقعة:42)، والمعرفة على نكرة كقولك: (وجدْتُ حارساً وصاحبَ الدار)، وتعطفُ النكرة على المعرفة، مثل: (خرجَ لاستلام مفاتيح القدس عمرُ وغلامٌ).

---

[1] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 574).

مواضع التداخل بين العطف والبدل

إنَّ الفروقَ البيِّنةَ الواضحةَ بين العطفِ والبدلِ، وما بينهما من تباينٍ وجلاءٍ، ترك أثراً في نُدرة مواضع التداخل، إذ حروفُ النَّسَقِ أكبرُ شاراتِ التمايز بين التابِعَيْن، ولا يقعُ تداخلٌ إلا إذا حُكمَ على حرف النسق بالزيادة، أو على افتراض وجود حرف نسق مقدر، وهذا ما سوف نلمسه من خلال التوجيه النحوي لما وقعنا عليه من مواضع التداخل بين العطف والبدل.

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيم * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ﴾ (الفاتحة:6، 7).

المشهور في (صراطَ) أنها بدلٌ من (الصراط) الأولى، وعلى ذلك أقوال النحاة والمفسرين[1]، وهو في حكم تكرير العامل، كأنَّه قيل: (اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم)، وهو بدل كُلٍّ من كُلٍّ، وبدلُ معرفة من معرفة، وفائدة البدل هنا التوكيدُ؛ لما فيه من التثنية والتكرير والتوضيح، والإشعارُ بأنَّ الطريق المستقيم هو طريق هؤلاء الذي فازوا بإنعام الله عليهم، فالتوضيح يرفع الإبهام عن نفس المتبوع، والتوكيد يرفع إبهامَ ما عسى أن يُتوهم في النسبة، ولقد ذكر ابن عاشور (ت1393هـ) سببين وجيهين لمجيء نظم الآية على الإبدال، ولم يكُن نظمها: (اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم المستقيمَ)، فالأول منهما: أنَّ المقصود من الطلب هو كون المُهدَى إليه وسيلة النجاة، والصبغة الواضحة السهلة السمحة، زاد على ذلك أنَّها سبيل المنعم عليهم من الأنبياء والصالحين، مما يزيده شرفاً على شرفٍ، وفضلاً على فضل، وثاني السببين: أنَّ البدلّ هنا فيه إجمال يعقبه تفصيل، مما يزيد تمكنَّ معنى الصراط في نفوس المؤمنين، فيكون له من الفائدة ما للتوكيد المعنوي، وفي تكريره مرتين يحصل له من الفائدة ما يحصل للتوكيد اللفظي[2]، ولا يُعنَى بالتكرير إعادة العامل فحسب، فهذا فيه أيضاً توكيد، ولكن أردت تكرار (الصراط، صراط)، حيث يقوى ذلك بتكرار اللفظتين.

---

[1] ينظر: المبرد، المقتضب (ج4/ 296)، والنحاس، إعراب القرآن (ج1/ 20)، وابن جني، اللمع، ص89، والثعلبي، الكشف والبيان (ج1/ 121)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج1/ 71)، والواحدي، التفسير البسيط (ج1/ 530)، والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص453، والزمخشري، الكشاف (ج1/ 15)، والباقولي، إعراب القرآن (ج1/ 165)، والرازي، التفسير الكبير (ج1/ 219)، والعكبري، التبيان (ج1/ 8)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/ 148)، البيضاوي، أنوار التنزيل (ج1/ 30)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج1/ 33)، والطيبي، فتوح الغيب (ج1/ 756)، أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 48)، والسمين، الدر المصون (ج1/ 80)، والنعماني، اللباب (ج1/ 757)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج1/ 18)، والشوكاني، فتح القدير (ج1/ 29)، والألوسي، روح المعاني (ج1/ 96)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج1/ 192)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج1/ 78).

[2] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج1/ 192).

والصراطُ المستقيمُ هو صراطُ مَن أنعمَ اللهُ عليهم من المتقدِّمين المُحقِّين المُستحقِّين للجنَّةِ، وهم أهل الإيمان والهدى منذ نشأة الخليقة، ولا يصحُّ عند الرازي (ت606هـ) أنْ يكون المُراد بالصراط القرآن أو الإسلام[1]؛ لأنَّ المُنعمَ عليهم ركبٌ ضاربٌ في شعاب الزمان، وليس محصوراً في أمة محمدٍ –صلى الله عليه وسلم–، وعلى هذا يُفهم بدلُ الكُلِّ في الآية، ولعلَّ تفسيرَ المُنعمِ عليهم قد جاءت في آية النساء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ (النساء:69)، وذكر الأنبياء على رأس قائمة التشريف؛ لأنَّ الهداية كما ذكر ابن القيم (ت751هـ) هي البيان والدلالة، ثم التوفيق والإلهام، وهو بعد البيان والدلالة، ولا سبيل إلى البيان والدلالة إلا من جهة الرسل[2]، وذكرَ الصِّراطَ دونَ السبيلِ أو الطريقِ وهي بمعنىً واحدٍ؛ ليذكر بصراطِ جهنمَ، الذي لا يفلحُ في العبور عليه إلا من لزموا الجادة، ولم يتنكبوا هذا الصراط المستقيم، المفضي إلى دار النعيم، فمَنْ هُدي اليوم إليه، هُدي إلى صراط جهنمَ فنجح في العبور عليه، وهذا يزرعُ في النفس بذور الخوف والخشية، فيكونُ الثباتُ في الدنيا على الاستقامة.

وجاء في إعراب (صراط) وجهٌ آخر، أثبته بعضهم[3]، وهو العطف، ولكنَّه مُشكِلٌ، وذلك أنَّ الصراط الثاني غير الأول، وكأنه نوى فيه حرفَ العطفِ مقدراً، وهذا من غريب المنقول، واختُلف في تعيين هذا الصراط، فقيل: هو العلم بالله والفهم عنه، وقيل: موافقة الباطن للظاهر في إسباغ النعمة، وقيل: التزام الفرائض والسنن، وهذا الوجه ضعيفٌ لا يُعتدُّ به، وفيه بُعدٌ عن التأويل الصحيح، وحَيْدةٌ عن المعنى الصريح، مما جرَّأ الألوسيَّ على القول فيه: "ولا يخفَى أنَّ هذا القول خروجٌ عن الصراط المستقيم، فلا نُتْعِبُ جوادَ القلمِ فيه"[4].

وعليه فالبدلُ هو الوجهُ المقبول، والإعرابُ المعقول، الذي يساندُه المنقول، من أقوال العلماء الفحول، والوجه الثاني غريبٌ ضعيف، لا يقبلُهُ أريب حصيف، أمَّا من حيث المعنى، فالتزام الفرائض والسنن، والعلم بالله والفهم عنه، وموافقة الباطن للظاهر، كلها شيءٌ من الصراط المستقيم الذي عطفت عليه، ولا أرى من البلاغةِ في حُسْنِ الطلبِ أن أطلبَ الاستقامةَ على

---

[1] الرازي، التفسير الكبير (ج1/ 219).

[2] ينظر: ابن القيم، التفسير القيم، ص13.

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/ 48)، والسمين، الدر المصون (ج1/ 80)، والنعماني، اللباب (ج1/ 210)، والألوسي، روح المعاني (ج1/ 96).

[4] الألوسي، روح المعاني (ج1/ 96).

الصراطِ، ثم أعطفُ عليه طلبَ هذه الأشياءِ التي هي من جملةِ المعطوف عليه؛ لأنَّ العطف بالواو فيه مشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في العامل، فمتى سألتَهُ الاستقامة على الصراط، فقد أغناك عن كل المطالب الأخرى، ومن ضمنها ما ذُكِرَ في تفسير (صراط) الثانية، وإنْ يُقبلْ هذا الوجه على ذلك التأويل يُحرم (النظم) من التوكيد والتوضيح الذي أفاد من المعاني الدلالية لمراد الله ما يحصى ولا يعدُّ، ولا يُرفض ولا يُردُّ.

وأمَّا من حيثُ المبنى فلا يُثْبَتُ حرفٌ من الحروف إلا بدليل عليه، وخاصة إذا كان في كلام الله، أو كلام رسوله –صلى الله عليه وسلم–، إذ لابدَّ من موضع مشابه لهذا الموضع وقد ثبت فيه حرف العطف؛ حتى يُحملَ عليه، ويُحالَ إليه، وهذه المجازفات لا تُعتَبَرُ إلا بقراءة ثابتة، ولا أتردَّدُ في الحكم على من ترك التأويل والتوجيه المضبوط، وزهد في المعنى المُيسَّر المبسوط، متكئاً على تخريجٍ معلول، وتأويل مشلول، لا أتردَّدُ أنْ أحكمَ عليه بالتكلف والعنتِ والمغامرة.

الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (البقرة:157).

الوجهُ الإعرابيُ المشهورُ في (رحمةٌ) أنَّها معطوفٌ على (صلواتٌ)، وإنْ كانت بمعناها؛ لأن الصلاة من الله على عباده رحمة وبركة، ومن الملائكة استغفارٌ، وصلاة المؤمنين دعاء[1]، وهذا من عطف المترادفات بعضِها على بعضٍ، ولها عند أهل المعاني دلالة وفائدة، وهي إشباع المعنى، والاتساع في اللفظ[2]، ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ (الزخرف:80)، فالنجوي من السرِّ، وقوله سبحانه: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ (الرحمن:68)، فالنخل والرمان من الفاكهة؛ ولكن أفردهما عن الجملة التي أدخلهما فيها؛ لفضلهما وحسن موقعهما[3]، وقوله عزَّ من قال: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة:238)، وهي منها فأفردها بالذكر ترغيباً فيها، وتعظيماً لشأنها، وعليه قولُ ذي الرُمَّة (117هـ): [البسيط]

---

[1] ينظر: السمعاني، تفسير القرآن (ج4/ 304)، والثعالبي، الجواهر الحسان (ج4/ 357)، والعليمي، فتح الرحمن (ج5/ 386)، والشنقيطي، أضواء البيان (ج8/ 247)، والزحيلي، التفسير الوسيط (ج3/ 2084).

[2] الواحدي، التفسير الوسيط (ج3/ 433).

[3] ينظر: الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ص152.

لمياءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وفِي اللِّثَاتِ وفِي أنْيَابِهَا شَنَبُ[1]

ف(حُوَّة)، و(لعس) بمعنى واحدٍ؛ لأنَّ اللعسَ حوةٌ، فكُرِّر لمَّا اختلف اللفظان، والعرب تفعل هذا كثيراً للغرض الذي ذُكِر، وقد عُدَّ ذلك عند بعضهم[2] من بدل الغلط أو النسيان، على أنَّ (الحُوَّة) هي السواد الخالص، و(اللعس) سوادٌ يشوبه حمرة.

ولا خلافَ على أنَّ (رحمة) معطوفٌ على (صلوات)، والمُعربون على ذلك مجمعون، والوجه الثاني وأراه ضعيفاً واهياً، وهو البدلية، وذلك بإسقاط حرف النسق، وطرح المبدل منه، والتقدير: (أولئك عليهم رحمة)، ويُحسب هذا في عداد بدل الكلِّ من البعض؛ لأنَّ رحمة الله أوسع من أنْ تُحصرَ في الصلوات التي هي بعض رحمة الله، وهذا النوع من البدل زائدٌ على أقسام البدل المعروفة والمتفق عليها عند النحاة، وهي: بدل كُلٍّ من كُلٍّ، وبدلُ بعضٍ من بعضٍ، وبدل اشتمال، بدلٌ مباينٌ وأنواعه ثلاثة: (بدل غلط، بدل بداء، بدل نسيان)، والنوعُ الخامسُ هو بدلُ كُلٍّ من بعضٍ، وهو نوع أثبته بعضُهم، ومثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ (مريم:60، 61)، فـ(جنات) كل، و(جنة) بعض، فعدُّوه بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، واستشهدوا عليه بظاهرِ قولِ عبيد الله بن قيس الرقيات (ت85هـ): [الخفيف]

نَضَّرَ اللهُ أعْظُماً دفنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ[3]

---

[1] البيت للشاعر في ديوانه، ص9، وعند الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ص152، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج119/2)، وابن جنِّي، الخصائص (ج3/ 294)، والمعافري، كتاب الأفعال (ج2/ 390)، والفهري، كنز الكتاب (ج2/ 791)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 328)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 206)، والعيني،المقاصد النحوية (ج4/ 1684)، والأشموني، شرح الألفية (ج3/ 6)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 178).

المعاني: (لمياء): المرأة في شفتيها سمرة، (حوَّة): في الشفة حمرة إلى سواد، و(اللعس): سواد بالشفة، و(الشنب): برد وعذوبة ورقة وماء في الأسنان.

[2] السمين، الدر المصون (ج1/ 80)، والنعماني، اللباب (ج1/ 209).

[3] البيت للشاعر في ديوانه، ص87، وعند ابن عبد ربه، العقد الفريد (ج1/ 247)، السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/ 144)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج12/ 8)، والهروي، الغريبين في القرآن والحديث (ج6/ 1853)، والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/ 279)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 35) وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 144)، وابن منظور، لسان العرب (ج5/ 213)، وأبي حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1481)، (ج5/ 2425)، والكرماني، تحقيق الفوائد الغياثية (ج1/ 379)، والعيني، المقاصد النحوية (ج1/ 221)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 179)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج8/ 10)، والزبيدي، تاج العروس (ج14/ 236).

وذلك على رواية النصب في (طلحة)، فـ(أعظماً) هي بعضُ (طلحة)، و طلحة الطلحات هو طلحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي، فأبدل كلٌّ من بعضٍ، ومِثْلُ ذلك قولُ امرئِ القيْس (ت80ق.هـ): [الطويل]

كَأَنِّي غَدَاةَ البَينِ يومَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ[1]

فـ(غداة) بعضُ (اليوم)، وقد أُبْدِلَ منها[2]، ولا أرى مسوغاً لابتداع نوعٍ خامس من أنواع البدل، ما استطعنا تأويل المأثورِ من كلام العرب المُتلبِّسِ بهذه الشبهة ليكون واحداً من الأبدال الأربعة، وحين يستقيم ويصحُّ تأوُّلُه بدلَ كلٍّ فذلك يزيدنا جرأةً على ردِّه.

وهناك وجه ثالث، أضعف من سابقه، فالتوكيد اللفظي بالترادف الذي تعرضنا له من قبل في المبحث السابق قد يُغري بإعراب (رحمة) توكيداً لفظياً بالترادف، وذلك على زيادة حرف النسق، وهذا وهمٌ بالغُ الإسفاف؛ لأنَّ التوكيد اللفظي بالترادف خلاف الأصل، ثُمَّ إسقاط حرف النسق من الآية من غير حاجةٍ إلى تأويل، ولا حُجّةٍ على ذلك ولا دليل، هو طعنٌ في التنزيل، فمسألة الحكم بالزيادة والنقص في كلام الله بابٌ تزلُّ فيه أقدام، وتطيشُ فيه أفهام، وتزيغُ فيه أقلام، والمعصوم من عصم الله، وكتب له الحفاظة والنجاة.

الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ (النساء:66).

(قليلٌ) قُرئت بالنصبِ، وقرئت بالرفع[3]، فقراءة النصب فيها وجهان[4]:

---

[1] البيت للشاعر في ديوانه، ص23، وعند الجاحظ، الحيوان (ج2/ 325)، والدينوري، الشعر والشعراء (ج111/1)، والجوهري، الصحاح (ج4/ 1435)، والميداني، مجمع الأمثال (ج2/ 421)، والحميري، شمس العلوم (ج10/ 6728)، وابن مالك.

[2] وهذا خلافُ ما عليه جمهور النحاة، الذين ردُّوا هذا النوع من البدل، وتأولوه، فالبيتان لا حُجَّة فيهما، فأصل الأول (أعظماً دفنوها أعظم طلحة)، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ويُصدِّق ذلك رواية الجرِّ الواردة في هذا البيت، وأمَّا البيت الثاني فـ(اليوم) يُطلق على القطعة من الزمن طالت أم قصرت، ولا يُقصدُ بها اليوم الممتدُ من طلوع الشمس إلى غروبها، وعليه فالأمثلة داخلة في عداد بدلِ كلٍّ من كُلٍّ. ينظر: السمين، الدر المصون (ج1/ 80)، والنعماني، واللباب (ج1/ 209).

[3] الجمهور على الرفع في (قليل)، وقرأ عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر قراءة سبعية بالنصب. ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج2/ 298)، والتميمي، السبعة في القراءات، ص235، والنحاس، إعراب القرآن (ج1/ 223)، ابن خالويه، الحجة في القراءات، ص125، الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج3/ 168)، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص180، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص206، والأهوازي، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، ص160، وابن الجوزي، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ص423، والرعيني، تحفة الأقران، ص87، 88.

[4] ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 386)، والنعماني، اللباب (ج6/ 473).

الأول: نُصبَ على الاستثناءِ، وإنْ كان الاختيارُ الرفعَ؛ لأنَّ المعنى موجود معه كما هو موجود مع النصب، ويزيد عليه بموافقة اللفظ، وهذا الوجه هو الأرجح والأوجه.

الثاني: صفةٌ لمصدر محذوف تقديره: (إلا فعلاً قليلاً)، وهذا قول الزمخشري (ت538هـ)[1]، ويُعيقُه ويقلقُه أنَّ (منهم) صفة لـ(قليلاً)، ومتى حُمل القليل على غير الأشخاص يرتبكُ التركيبُ ويضطربُ؛ لأنَّ الفائدة من (منهم) حينئذٍ مفقودة.

وقراءة الرفع في (قليلٌ) هي المختارة؛ لأنَّ الكلام غيرُ مُوجب، وهي محلُّ التوجيه في دراستنا، وفيها أيضاً وجهان من الإعراب[2]:

الأول: بدلٌ من فاعل (فعلوه)، فالواو فاعلٌ لـ(فعل)، و(الهاء) في محل نصب على المفعولية، و(قليلٌ) أبدلت من واو الجماعة بدل بعضٍ من كُلٍّ، والتقدير: (ما فعله أحدٌ إلا قليلٌ منهم)، وعلى هذا الإعراب جمهرة النحاة والمفسرين[3].

الثاني: عطفٌ على مذهب الكوفيين، الذين يحتسبون (إلا) من جُملةِ حروف النسق، وشايعهم الأخفش (ت215هـ) على ذلك[4]، وقد نقل أبو حيان (ت745هـ) أنَّ الكسائي (ت189هـ)، والفراءُ (ت207هـ) يذهبان إلى أنَّ (قليلٌ) تابعٌ على العطفية لا على البدلية[5]، وردَّ ثعلب (ت291هـ) البدلَ؛ لأنَّ البدلَ يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وهذا مخالفٌ؛ لأنَّ الأول منفيٌ عنه القيام، والثاني مثبتٌ له القيام[6]، والعطف توجد فيه المخالفة، فـ(إلا) إذ ذاك حرف عطف.

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 530).

[2] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 696)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 386)، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص245، ومغني اللبيب، ص98، والنعماني، اللباب (ج6/ 473)، والسيوطي، همع الهوامع (ج2/ 253)، والنجار، ضياء السالك (ج2/ 180).

[3] يُنظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 223)، السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/ 51)، والفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج3/ 170)، والباقولي، إعراب القرآن (ج3/ 861)، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص217، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج5/ 270)، والطيبي، فتوح الغيب (ج5/ 52)، والألوسي، روح المعاني (ج3/ 71)، وصافي، الجدول (ج25/ 37)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج2/ 253).

[4] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 163).

[5] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 212).

[6] ينظر: الأشموني، شرح الألفية (ج1/ 504).

وكلام الكوفيين هذا منافٍ لغرض كل من الاستثناء والعطف، فالاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فكيف يلتقيان؟، وأنَّى يتفقان؟.

والحاملُ للكوفيين على اعتمادِ (إلا) حرف نسقٍ في هذا الموضع وجودُ المخالفة المذكورة، فقالوا: كيف يكون البدلُ موجباً ومتبوعُه منفيٌّ؟، فالأولى أن يُحسبَ عطفاً؛ لأنَّ هذه المخالفةَ حاضرةٌ في العطف بـ(لكن)، وبـ(بل).

وقولهم ليس حُجَّةً؛ لأنَّها لو كانت حرف عطف لفُصلت عن العامل (قام) في قولنا: (ما قام إلا زيدٌ)، ثُمَّ المخالفةُ التي ذكروها تُقبلُ لو كان بدلَ كَلٍّ، ولكنه هنا بدلُ بعضٍ، والثاني مخالفٌ للأول في المعنى في بدل البعض من الكُلِّ، كما قرر أبو حيان (ت745هـ)؛ ولذا نقول: (رأيت القوم بعضهم)، فرؤية القوم إنما هي مجاز، ثم جاءت الحقيقة بعد ذلك في بيان من رأيت منهم، وهو البعض[1]، والمشروط إنما يكون في مشاركة البدل والمُبدل منه في العامل خاصة، وهذا حاضرٌ في الآية، إذ الفعل (فعل) اشترك فيه ما قبل(إلا)، أي: واو الفاعل، وما بعدها (قليل).

وقد جاء من البدل ما يكون فيه الثاني مخالفاً للأول، كقولك: (مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ولا عمروٍ)، فهذا بدلٌ لا عطفٌ؛ لأنَّ من شروط (لا) العاطفة أن تكون مؤكدة، ولو جاز هنا أن تكون عاطفة لجاز (مررت برجل لا زيد) كما تقول: (مررت بزيد بلا عمروٍ)، ولزوم تكريرها دليل على أنها ليست بعاطفة، وجواز المخالفة في النعت إثباتاً ونفياً مُجيزٌ لها في البدل.

واحتجَّ الكوفيون بمجيء ذلك في القرآن الكريم، وكلام العرب، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ (البقرة:150)، أي: (ولا الذين ظلموا)، ويؤيِّدُ ذلك ما روي عن بعض القرَّاء (إلى الذين ظلموا)[2]، أي: مع الذي ظلموا منهم، وكقولِه تعالى: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة:6)، أي: (مع المرافق)، وقولِه تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء:2)، وقولِه تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف:14)، وكقولهم في المَثَلِ: (الذَّوْدُ إلى الذودِ إبلٌ)[3]، وقولِ ابنِ مُفَرِّغ الحِمْيَرِي: [الخفيف]

---

[1] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/ 212).

[2] روى ذلك أبو بكر بن مجاهد عن بعض القرَّاء. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ج1/ 216)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن (ج1/ 376).

[3] ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج3/ 627)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج14/ 106)، والجوهري، الصحاح (ج2/ 471)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج9/ 416)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة (ج1/ 377).

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيْهِمْ فِي وُجُوهٍ إِلَى اللِّمَامِ الجِعَادِ[1]

أي: مع اللمام، ومثله قولُ ذي الرُمَّة (ت117هـ):

بِهَا كلُّ خَوّارٍ إِلَى كلِّ صَعْلَةٍ ضَهُولٍ ورَفضُ المُذْرِعات القَرَاهِب[2]

أي: كلُّ خوار مع كل صعلة.

والآية التي احتجُّوا بها لا تقومُ دليلاً كافياً، ولا برهاناً شافياً؛ لأنَّ الاستثناء فيها منقطعٌ، والمعنى (لكن الذين ظلموا يحتجُّون عليكم بغير حجة)، وذلك في القرآن حاضرٌ كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء:157)، أي: لكن يتبعون الظنَّ، ورأسُ الكوفيين الفرَّاء (ت207هـ) ضعَّف أنْ تكون (إلا) في الآية بمعنى الواو، وعدَّ القول بذلك صواباً في التفسير خطأً في العربية[3]، وأبو عبيدة (ت209هـ) الذي حكم عليها بالعطفية[4] ليس بحُجَّة، بل ضعيفٌ لا يُحسنُ النحو، وإنْ كان إماماً في اللغة وأيام العرب[5].

وأمَّا قراءة (إلى الذين ظلموا)، وما جاء من شواهدَ على مجيء (إلا) بمعنى (إلى)، فليس بحجة على مجيء (إلا) بمعنى الواو؛ لأنَّه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى

---

[1] البيت للشاعر في ديوانه، ص118، وعند ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/ 578)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج7/ 38)، والمعافري، كتاب الأفعال (ج2/ 375)، وابن سيده، المخصص (ج4/ 241)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 216)، وابن منظور، لسان العرب (ج3/ 28)، وأبي حيان، التذييل والتكميل (ج11/ 163).

المعاني: (الغرة الشادخة): المتسعة في الوجه، وتقال لغرة الفرس إذا كانت مستديرة وتيرة، فإذا سالت وطالت فهي شادخة، و(السوابق): جمع سابق، وهي الفرس، و(الغرة): بياض في جبهة الفرس، و(لمام): جمعُ لمة وهي خصلة الشعر إذا طالت فجاوزت شحمة الأذن، و(الجعاد): جمعُ جعْدة، وهي مؤنث جعد، والجعد ضد السبط، السبط: مسترسل الشعر.

[2] البيت للشاعر في ديوانه، ص31، وعند الفراهيدي، العين (ج2/ 98)، (ج3/ 407)، والأزدي، المنتخب من كلام العرب (ج1/ 610)، والمعافري، كتاب الأفعال (ج2/ 211)، والبطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (ج3/ 377)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/ 379).

المعاني: (الصعلة): النعامة، و(الخوار): الثور الوحشي، و(ضهول): تذهب وترجع، و(المذرعات) من البقر: التي معها أولادها، و(والقراهب): جمع قرهب، وهو المسن مطلقاً، أو الكبير الضخم من الثيران، وتطلق على السيد.

[3] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 89).

[4] ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج1/ 60).

[5] ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص538.

الأخرى، ثم إن الاختلاف في معاني القراءات كثير جداً، وهذا لا خلافَ فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أنْ تكون قراءة (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى (مع)، ومن قرأ بالتشديد فبمعنى (لكنْ)[1].

واحتجُّوا بقول الله تعالى: ﴿لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ (النساء:148)، والمعنى: (ومَنْ ظُلِمَ لا يحبُ أيضاً الجهر بالسوء)، وتُحملُ هذه الآية على سابقتها في أنَّ الاستثناء فيها منقطعٌ، والتقدير: (لكنْ من ظُلِمَ يجهر) فالأشهرُ في تفسير الآية أنها استثناءٌ، وليست نسقاً، فجَهْرُ المظلومِ مستثنى من الجهر الذي لا يحبُّه الله كما أبانَ الزمخشري (ت538هـ)، إذ لا حرج عليه أنْ يدعو على ظالمه، أو يُظهرَ ما فيه من السوء والعدوان، أو يردَّ الشتيمة على البادئ بالمثل[2].

ومن شواهدهم على مجيء (إلا) بمعنى الواو، قول الشاعر: [الوافر]

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ[3]

أي: والفرقدان، وليس البيتُ حُجَّةً، لأنَّ (إلا) استثناءٌ وليست حرفَ نَسَقٍ، ويُحملُ البيت عند البصريين على ما حُملت عليه الشواهد السابقة، وربما كانت هنا بمعنى (غير) والمعنى (كل أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقه أخوه)، وعلى هذا جاء التنزيل في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:22).

والوجه الأول الذي يحكم علي (قليلٌ) بالبدلية هو الرأي الذي يتبناه الباحثُ، ويميلُ إليه؛ لأنَّ الإجماع منعقد عليه، وهو منسجمٌ مع طريقة الكلام لفظاً ومعنى، وكلُّ اعتراضٍ عليهِ مردودٌ بأحسنِ جوابٍ، وأبْيَنِ خطابٍ، بخلاف العطف الذي طُعِنَتْ حُجَّتُه، وعُولجت أدلتُه.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 220، 221).

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 582).

[3] البيت من شواهد سيبويه، الكتاب (ج2/ 334)، ونسبه إلى عمرو بن معديكرب، ويُروي لسوار بن المضرب، وهو عند أبي عبيدة، مجاز القرآن (ج1/ 131)، والأخفش، معاني القرآن (ج1/ 124)، والجاحظ، البيان والتبيين (ج1/ 194)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 409)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/ 388)، (ج4/ 158)، والنحاس، إعراب القرآن (ج2/ 158)، (ج3/ 48، 167)، والفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج1/ 22)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج2/ 16، 216)، ومكي، مشكل إعراب القرآن (ج2/ 549)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص99، وابن الأثير، البديع في علم العربية (ج1/ 217)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 255)، والنويري، نهاية الأرب (ج1/ 65)، والسيوطي، همع الهوامع (ج2/ 270).

ولقد رأيت قولاً ثالثاً في الآية عند النحاس (ت338هـ)، والقرطبي (ت671هـ)، ونسباه إلى الكوفة، حيثُ أعربا (قليلٌ) تكريراً[1]، والتكريرُ هو التوكيد اللفظي، والتقدير: (ما فعلوه ما فعله إلا قليل).

وهذا التأويل الذي ذُكِرَ مغايرٌ لما نحنُ فيه، حيث وقع التكرير بين (ما فعلوه)، و(ما فعله)، وحديثنا عن (قليل)، ثم لا يستقيم قولهم إلا على جواز حذف التأكيد اللفظي، وهذا لم يقل به أحدٌ، وإلا لساغ لكلِّ من هبَّ ودبَّ أنْ يقدر التوكيد في كل موضعٍ من الكلام، وذلك جنوح إلى مغالاة، وولوجٌ في قفْرٍ لا يُدركُ منتهاه، والذين حسَّنوا حذف التوكيد اللفظي بالترادف كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام:148)، إنَّما استحسنوه لطول الكلام كما قال المبرد (ت285)[2].

الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ (النساء:75).

(والمستضعفين): قُرِئت بواو العطف، وبدونها[3]، فأمَّا قراءة الجمهور بواو النسق قبل (المستضعفين) ففيها وجوه ثلاثة:

الأول: معطوف على اسم الجلالة مجرور، وعلامة جرِّه الياء، والتقدير: (في سبيل الله وفي سبيل المستضعفين)، وهذا أظهر الآراء كما ذكر السمين.

الثاني: اسم مجرورٌ عطفاً على (سبيل)، وهو رأي المبرد (ت285هـ)، والزجاج (ت311هـ)[4]، والتقدير: (في سبيل الله وخلاص المستضعفين)، وقد نقل العكبري (ت616هـ) هذا الوجه عن المبرد، وعدَّه ليس بشيءٍ[5]، وعلَّل السمين (ت756هـ) هذا الردَّ بأنَّ أبا البقاء لم يظهر له هذا الوجه، وقدَّره بـ(وفي خلاص المستضعفين)[6].

---

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/ 223)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج5/ 270).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب (ج3/ 210).

[3] الجمهور على قراءتها بواو النسق، وقرأ ابن شهاب بدونها. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 711)، السمين، الدر المصون (ج2/ 394)، والنعماني، اللباب (ج6/ 496).

[4] ينظر: الزجاج، إعراب القرآن (ج2/ 77).

[5] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 373).

[6] ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 394).

الثالث: منصوبٌ على الاختصاص، وهو رأي الزمخشري (ت538هـ)[1]، والتقدير حينئذٍ: (وأخصُّ من سبيلِ اللهِ خلاصَ المُستضعفين)؛ لأنَّ سبيل الله عام في كل خير، وخلاص المؤمنين من عدوان الكافرين من أعظم القربات، وأفضل الخيور.

وهذه الوجوه الثلاثة ليست موضع دراستنا، ولكن التوجيه الذي نقصُده إنما هو في قراءة ابن شهاب (في سبيل الله المستضعفين)، من غير الواو، وفيها وجهان[2]:

الأول: أنْ يكون (المستضعفين) اسم مجرور بالياء عطفاً على الجلالة بحرف عطف مقدر، كقولهم: (أكلت لحماً تمراً سمكاً)، وحذف حرف النسق معلومٌ عند النحاة، وله شواهده في كلام الفصحاء، وإن قلَّت وندرت[3]، ويرى ابن خروف (ت669هـ) أنَّه لا يجوز حذف حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشعر، فلا يجوز (رأيت زيداً عمراً) على أنْ يكون (عمراً) معطوفاً على زيد، ويجوز حذفه من الجمل[4]، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء:23)، فقد عطف على هذه الآية آياتٌ أُخرُ، ولكن بحرف نسق مقدر، والذي عليه أكثر أهل الفنِّ أنَّ حذف حرف العطف دون المعطوف جائزٌ، والحذف مقصور على (الواو، الفاء، أو)؛ لورود الشواهد على ذلك، وابن مالك (ت672هـ) يعطف في منظومته على تقدير حرف العطف، فيقول:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفعِ ما يسْتَتِرُ كـ(افعلْ) (أوافقْ) (نغتبطْ) (إذ تشكرُ)[5]

ومن شواهدهم على عطف الجمل بحرف نسق مقدر قول الشاعر: [الخفيف]

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيْمِ[6]

فقد عُطفت جملة (كيف أمسيت) على جملة (كيف أصبحت) مع تقدير حرف النسق.

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج1/ 534).

[2] ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 394)، والنعماني، اللباب (ج6/ 496).

[3] منع ابن جني، والسهيلي، وابن الضائع حذف حرف النسق، وفيه نظر؛ لأنَّ الشواهد تدفعه، ومَنْ منع تأوَّل الشاهد على وجه لا يقبل ظاهراً، والصواب جواز ذلك لثبوته في موروث العرب. ينظر: ابن جني، الخصائص (ج1/ 291)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3508).

[4] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/ 176)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 481)

[5] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص13.

[6] البيت بلا نسبة، وهو عند: ابن عبد ربه، العقد الفريد (ج2/ 229)، وابن جني، الخصائص (ج1/ 291)، (ج2/ 282)، والعسكري، ديوان المعاني (ج2/ 225)، والسهيلي، نتائج الفكر، ص207، وابن مالك، شرح الكافية (ج3/ 1260)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 398)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 159)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 226).

ومن شواهدهم على عطف المفرد بحرف عطف مقدر قول ابن الأعرابي (ت231هـ): [الرجز]

وكَيْفَ لَا أَبْكِي علَى عِلَّاتِي؟ صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيْلَاتِي[1]

عطف الشاعر هنا القيلات والغبائق على الصبائح دون حرف عطف.

وقد جاء من الشواهد النبوية ما يثبت هذا الوجه، وذلك في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "تصدق رجلٌ من دينارِه، من درهمه، من ثوبه من صاع بره، من صاع تمره"[2].

الثاني: أنْ يكون (المستضعفين) بدلاً من سبيل الله، أي: (في سبيل الله سبيل المستضعفين)؛ لأنَّ سبيلهم سبيل الله تعالى، والبدل هو المُبدل منه، والبدل على نية طرح المبدل منه (وما لكم لا تقاتلون في سبيل المستضعفين)؛ لأنَّ القتال في سبيل الله من أعظم القربات، ومن أعظم غاياته كشف البلاء، ورفع العناء عن المستضعفين في الأرض.

والوجه الراجح عند الباحث من هذين التابعين هو الثاني، لأنَّه يخلو من تقدير، بخلاف العطف، فإننا نقدِّرُ لهُ حرفَ عطفٍ محذوفاً، ويستدل عليه بقرينة، وما لا يحتاج إلى تقدير أو قرينة أولى وأرجح من الذي يُقدَّرُ، أو يخُرَّجُ على إضمارٍ لمقدرٍ، وفوق هذا وذاك، فإنَّ التقدير فيه إشكالٌ معنوي؛ لأنَّ حروف العطف متباينة المعاني، فعندما نقول: (زرْ سعداً خالداً بكراً)، فإن قدرت الواو، فالزيارة لثلاثتهم، وإن قدرت (أو) كنت على الخيار، واستغنيت بزيارة أحدهم، وإنْ قدَّرت الفاء كُنت مُلْزَماً بالترتيب في الزيارة، وكذلك باقي حروف العطف، فلكل منها استخدامٌ يختلف عن الآخر.

---

[1] البيت بلا نسبة، ومنهم من نسبه إلى ابن الأعرابي، ولعلَّه أنشده من المرويات لأعرابي، وفيه رواية أخرى وهي (مالى لا أسقي حُبيِّباتي)، وهو عند الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج3/ 312)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج8/ 38)، وابن جني، الخصائص (ج1/ 291)، وسر صناعة الإعراب (ج2/ 279)، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج6/ 503)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/ 579)، (ج10/ 281)، والعلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص126، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3401)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج3/ 552).

المعاني: (العلات): جمع (علة) وهو ما يُتعللُ به، و(صبائح): جمع صبوح، و(غبائق): جمع غبوق، و(قيلات): جمع قيلة، وهي نوقٌ تُحلبُ صباحاً، ومساءً، ووقت القيلولة.

[2] الحديث رواه مسلم من حديث جرير، مختصر صحيح مسلم (ج1/ 145)، رقم (531)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياته (ج2/ 1297)، رقم الحديث (7862).

الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة:1).

(إلا ما يتلى عليكم): الاستثناء هنا متصلٌ إنْ أُريدَ بالمتلوّ عليهم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ﴾ (المائدة:3)، وهو استثناء منقطعٌ بمعنى (لكن) عند البصريين، وبمعنى (بل) عند الكوفيين، إنْ أُريدَ بالمتلُوّ الأنعامُ والظِّباءُ وبقرُ الوحشِ وحُمُرُهُ، لأنَّها حلالٌ، وما بعد (إلا) الاستثنائية مغاير لما بعدها، مخالفٌ له في تسلط العامل، فإن قصد بـ(ما يتلى) آية التحريم، كان الاستثناء متصلاً، فما بعد إلا محرمٌ عليهم، وما قبلها حلال لهم، وإن قُصد به أنواع ما يُؤكلُ من الدوابِّ فهو منقطع لأنَّ ما بعد إلا في الحِلِّ موافق لما قبلها.

والاستثناء إذا كان متصلاً جاز في (ما يُتلى) وجهان من الإعراب[1]:

الأول: أنَّ (ما) موصولة اسم مبنيٌّ على السكون في محل نصب على الاستثناء، و(يتلى عليكم) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وهذا الوجه هو الأظهر والأولى لأنه استثناء متصل من موجب، وحكمه النصب قطعاً عند النحاة[2]، ويمتنع فيه البدل.

الثاني: أنَّها في محلِّ رفعٍ نعتاً لـ(بهيمة) التى رُفعت على النيابة عن الفاعل، وهذا الوجه على أنْ تكون (إلا) بمعنى (غير)، وهي وما بعدها صفةٌ (لبهيمة)، ولا تجوز البدلية في هذا الوجه؛ لفساد المعنى، والشاهد المشهور عند النحويين من القرآن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:22)، فقد خرجت (إلا) من الحرفية إلى الاسمية، وينتهض إشكال في هذا الوجه، وهو أنَّ الموصوف (بهيمة الأنعام) مَعْرِفَةٌ، ويُشترط أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهه من معرفة يُراد بها الجنس كما ويُشترط أيضاً في الموصوف أن يكون جمعاً أو شبه جمع[3]، فمثال (إلا) الواقعة صفةً لجمعٍ حقيقي هو نكرةٌ حقيقيةٌ: (خرج لملاقاة العدوِّ جيشٌ كبيرٌ إلا القُوَّادُ والرماةُ)، ومثالُ (إلا) الاسمية الواقعة نعتاً لشبه الجمع الذي هو نكرة حقيقية أنْ تقولَ للخائن: (غيرُكَ إلا الخائنُ يستحق الصفح)، ومثالها نعتاً للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة: (يخشى

---

[1] يُنظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 476)، والنعماني، اللباب (ج7/ 167).

[2] ينظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه (ج1/ 496)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 48).

[3] ما يُشبه المعرفة ما كان من الأسماء محلى بـ(ال) الجنسية مثل (الإنسان)، وما يشبه الجمع هو ما كان مفرداً في اللفظ متعدداً في المعنى كـ(غير).

عقابَ الله العُصاةُ إلا الصالحون)، وأمَّا شبه الجمع الشبيه بالنكرة فهو كالمفرد المعروف، نحو: (الرجلُ إلا المريضُ يحتمل الأثقال)[1].

و(بهيمة الأنعام) موصوفٌ مُعرَّفٌ بالإضافة، فكيف يوصف بـ(إلا)؟ اللَّهُمَّ إلَّا أنْ تكون (ال) في (الأنعام) جنسية، فيجرى الحكم عليها.

وليس هذان الوجهان بُغْيتَنَا التي نريد، وإنما عرضناهما كتهيئةٍ وتمهيد، لندلفَ من خلالهما إلى ما نرومُه من توجيهٍ وتسديدٍ، وذلك بذكر الوجهين المذكورين عند ابن عطية (ت542هـ)، وقد نسبهما إلى الكوفيين[2]:

الأول: أنَّها، أي: (ما) اسم موصولٌ مبني على السكون في محل رفعٍ بدلاً من (بهيمة).

الثاني: أن تكون (إلا) حرف عطفٍ، وما بعدها معطوف على ما قبلها، ثم ذكرَ عدمَ جواز هذا الوجه عند البصريين إلا من نكرةٍ أو ما قاربها من أسماء الأجناس[3]، نحو قولك: (جاء الرجال إلا زيدٌ)، كأنك قلت: غيرُ زيدٍ بالرفع، وهو جائزٌ مقبولٌ عند بعضِ الكوفيين والفرَّاءِ، وأبو عبيدة، وكذلك الأخفشُ من البصريين[4].

والقول الأول وجه ضعيفٌ؛ لأنَّ ما قبل (إلا) موجبٌ لا منفيٌّ إلا أنْ يؤوَّلَ بمنفيٍّ فيكون المعنى: (ما حُرِّمت عليكم بهيمةُ الأنعام إلا ما يُتلى عليكم)، وهذا بابٌ إذا فتح من غير ضبطٍ أتْعبْ وأرهق، والتحرُّز من الانسياب فيه أوتى وأحق، ولا أدري كيف لابن عطية أنْ ينسب هذا الوجه للكوفيين، مع أنَّ البصريين والكوفيين أيضاً متفقون على أنَّ البدل لا يكون بعد (إلا) ما لم تسبقْ بنفي؟، فإن سبقت بموجب امتنع ذلك، والمسألة نوقشت من قبل بشواهدها.

الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ (الأنعام:142، 143).

---

[1] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 350، 351).

[2] ابن عطية، المحرر الوجيز (ج2/ 145).

[3] النعت والبدل لا يشترطُ المطابقة في التنكير في كليهما، ولقد وقع ابن عطية في هذا الوهم، فاشترط التنكير وهو يُريدُ النعت، لأن من شروط النعت بـ(إلا) أن يكون موصوفه نكرةً أو مايشبهها من أسماء الأجناس. ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 476).

[4] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 354)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3425)، السيوطي، همع الهوامع (ج2/ 270).

(ثمانية أزواج): فيها عدَّةُ أوجهٍ من الإعراب[1]:

الأول: بدلٌ من (حمولةً وفرشاً)، وهو أصح الوجوه، وقد نُقلَ عن الفراء (ت207هـ)، والزجاج (ت311هـ)[2].

الثاني: مفعولٌ به منصوبٌ بـ(كلوا)، والتقدير: (كلوا ثمانية أزواج)، وعليه فجملة (ولا تتبعوا خطوات الشيطان) مُعترِضةٌ بين الفعل ومفعوله، وهو قولُ علي بن سليمان[3]، وقدَّره: (كلوا لحمَ ثمانية).

ويرى العكبريُّ (ت616هـ) أنه منصوبٌ بـ(كلوا)، ولكن التقدير عنده: (كلوا مما رزقكم اللهُ ثمانيةَ أزواجٍ)، و(لا تسرفوا) معترضٌ بينهما[4]، والصوابُ أنْ يقول: (ولا تتبعوا) معترض بينهما؛ لأنَّ (ولا تسرفوا) مع الفعل (كلوا) الذي انصبَّ عليها بعيدةٌ عن هذه الجملة، ولأنَّ ما بعده أولى منه بالعمل كما ذكر السمين (ت756هـ)[5]، وعذره بغلط الناسخ عليه.

الثالث: عطفٌ على (جناتٍ)، والتقدير: (أنشأ جناتٍ وأنشأ ثمانية أزواج)، ثم حذف الفعل وحرف العطف، وهذا على مذهب الكسائي (ت189هـ)، وقد ضعَّف أبو البقاء هذا الوجه[6].

الرابع: مفعول به منصوب بفعل محذوف مقدَّر يدلُّ عليه السياق، والتقدير: (كلوا ثمانية أزواج)، وهذا الوجه أضعف من أنْ يُلتفت إليه، فنصبه بالظاهر أولى من نصبه بالمقدر.

الخامس: منصوبٌ على الحال، والتقدير: (مختلفةً أو متعددةً)، وصاحبُ الحالِ (الأنعام)، والعاملُ في الحالِ ما تعلَّق به الجار، وهو (مِن).

السادس: منصوبٌ على البدل من محل (مما رزقكم الله)، وهو بدل بعض، لأنَّ الثمانية أزواج هي بعض رزق الله.

---

(1) ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 544)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج4/ 671، 672)، اولسمين، الدر المصون (ج3/ 201، 202)، والنعماني، اللباب (ج8/ 476، 477).

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 359)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/ 141).

(3) هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر، من علماء النحو البغداديين، هاجر إلى مصر، وأقام بها ثلاث عشرة سنة، ثم خرج إلى حلب، من تصانيفه: (شرح سيبويه)، و(الأنواء)، و(المهذب)، عاد إلى بغداد، وتوفي بها سنة 315هـ، عن ثمانين سنة. ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص115، والقفطي، إنباه الرواة (ج2/ 276)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/ 301، 302)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 167، 168).

(4) العكبري، التبيان (ج1/ 544).

(5) ينظر: السمين، الدر المصون (ج3/ 202).

(6) ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 544).

والتوجيه في هذا الموضع يجري على الوجه الأول (البدل)، والوجه الثالث (العطف)، وأمَّا الوجه السادس فمطروح؛ لأنه بدل بعض، والتداخلُ بين البدل وبقية التوابع، إنما يُلتمس في بدلِ كل من كل، وأمَّا بقية الأبدال فلا تداخلَ بينها وبين التوابعِ الأخري في الكثير الغالب.

وما يرجِّحُه الباحثُ في هذا المَوْضِعِ هو الوجه الأول، أي البدل، فـ(ثمانية أزواج) بدلٌ من (حمولة وفرشاً)؛ والتقدير: (وأنشأ لكم من الأنعام ثمانية أزواج)، على طرح المبدل منه، وهو على تكرير العامل: (وجعل لكم من الأنعام حمولة وفرشاً جعل لكم ثمانية أزواج)، والبدل هو المقصود بالحكم، وقد فصَّلت السورة بعد ذلك هذه الأزواج في قوله تعالى: ﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾ (الأنعام:143)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ (الأنعام:144)، والأنعام عند جميع المفسرين محصورة في هذه الأصناف الأربعة[1]، فالبدل هو المبدل منه، فـ(حمولة وفرشاً) أنعامٌ سُخِّرت للناس، والحمولة: ما يحمل عليها المتاع كالإبل، وبعض البقر، والفُرُشُ: الصغير من الإبل، أو القريب من الأرض، ويُراد به أيضاً التي تذبح، لأنَّها تفترش الأرض عند ذبحها[2].

وأمَّا العطف فهو مذهب الكسائي، وهو ضعيفٌ مرجوح، فالإعرابُ الصريحُ أحقُّ بالترجيحِ من الإعرابِ المقدَّر، وقد جوزوا حذف واو النسق مع بقاء المنسوق كما مرَّ بنا في الموضع الرابع من هذا المبحث، وعلى ذلك شواهدُ من الشعر والنثر تؤازرُ مذهب الكسائي؛ وأمَّا حذف حرف النسق مع المنسوق إذا كان العطف بالواو أو الفاء فمستباحٌ عند النحاة لا حذر فيه[3]، ويمثلون له من القرآن بقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (النحل:81)، والتقدير: (الحرَّ والبرد)، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء:22)، والتقدير: (ولم تُعبِّدني)، وقوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ (الحديد:10)،

---

[1] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج5/ 266)، والرازي، التفسير الكبير (ج11/ 277)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج6/ 34)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج8أ/ 125).

[2] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج8/ 484)، والبغوي، معالم التنزيل (ج3/ 196)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج3/ 350)، الشوكاني، فتح القدير (ج2/ 192).

[3] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 2016)، و المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 1028)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص819، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 181)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 226).

أي: ومن أنفق من بعده، وقوله تعالى: ﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة:285)، أي: وأحدٍ، ومثل ذلك من المنظوم قول النابغة الذبياني (ت18ق.هـ): [الطويل]

فما كانَ بينَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمَاً أَبُو حَجَرٍ إلَّا لَيالٍ قَلائلُ[1]

أي: فما كان بين الخير وبيني، والشواهد كثيرة وفيرة.

الموضع السابع، وقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾ (الإسراء:23).

قبل ذكْرِ الوجوه الإعرابية في (كلاهما)، وتوجيه ما يخصُّ دراستنا من وجوه، لابد من بيانِ أَمْرٍ تقوم عليه وجوه الإعراب، وهو أنَّ (إمَّا يَبْلُغَنَّ) قُرِئت بوجهٍ آخر، وهو (إمَّا يَبْلُغانِّ) بألف التثنية قبل نونِ التوكيدِ المشدَّدةِ المكسورة[2]، فعلى قراءة الجمهور لا إشكال في الإعراب، فـ(أحدهما): فاعل للفعل (يبلغنَّ)، و(كلاهما): معطوف على أحدهما بـ(أو) مرفوعٌ بالألفِ؛ لأنَّه مُلحقٌ بالمثنى، ولكن على قراءة الأخوين (حمزة، والكسائي) ففي إعرابها أقوالٌ عدَّة[3]:

الأول، (يبلغانِّ): الألف ضميرٌ يعودُ على الوالدين لتقدمِ ذكرِهما وهو مبنيٌّ في محلِ رفعٍ، و(أحدُهما): مرفوع بدلاً من هذا الضمير، و(كلاهما): عطفٌ بـ(أو) على (أحدهما) مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه ملحقٌ بالمثنى، وهذه وجهة الزمخشري (ت538هـ)، وغيره من أهل الفنِّ وإليها نحَوْا[4].

---

[1] البيت للشاعر في ديوانه، ص155، وعند ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/ 1262)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص389، وأبي حيان، التذييل والتكميل (ج9/ 78)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 358)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3507)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/ 166)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1651)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 397)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 186)، وأبو حجرٍ كنيةُ النعمان بن الحارث الغساني.

[2] قرأ الجمهور (يبْلُغَنَّ) دون ألفٍ وبفتح النون المشدَّدة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (يبلغانِّ) بألف التثنية قبل نون التوكيد المشدَّدة المكسورة. ينظر: الأزهري، معاني القراءات (ج2/ 92)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص399، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص139، والأهوازي، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، ص229، والسرقسطي، العنوان في القراءات السبع، ص119، وابن الجزري، تحبير التيسير، ص436.

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 817)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 35)، والسمين، الدر المصون (ج4/ 382)، والنعماني، اللباب (ج12/ 252).

[4] ينظر: النحاس، إعراب القرآن (ج2/ 270)، والزمخشري، الكشاف (ج2/ 657)، وابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 448)، والرازي، التفسير الكبير (ج20/ 324)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج3/ 252)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج2/ 252)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج5/ 166)، والشوكاني، فتح القدير (ج3/ 260).

وهذا الوجه عليه إشكالٌ، فقوله (أحدهما) بدلُ بعضٍ من كُلٍّ، لا كُلٍّ من كُلٍّ؛ لأنَّه غيرُ وافٍ بمعنى الأول، وقولُه بعد ذلك: (أو كلاهما) عطفٌ على البدل، فيكون بدلاً، وهو من بدل الكُلِّ من الكُلِّ؛ لأنَّه مرادفٌ لألف التثنية، لكنه لا يجوز أنْ يكون بدلاً لعُرُوِّه عن الفائدة، إذ المستفاد من ألف التثنية مستفادٌ من (كلاهما)، فلم يُفِدْ البدلُ زيادةً على المُبدلِ منه، ولعلَّ هذا ما جعلَ أبا حيان (ت745هـ) يُعَقِّبُ عليه بأنَّ فيه نظرٌ وغيرُ جائزٍ[1].

وقد يقول قائل: لا ضيرَ أنْ لا يفيد البدلُ معنىً زائداً على المبدل منه، فيكون شأنه التوكيد، أي: بدلٌ مُؤكِّدٌ لا مؤسِّسٌ، وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يُجابُ عنه بأنَّه بدلٌ مُقَسَّمٌ، كما ذكر ابن عطية (ت542هـ)[2]، متمثلاً بقول كُثَيِّر عزة (ت105): [الطويل]

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[3]

ولقد تعقَّب أبو حيان هذا القولَ، ونفى أنْ يكونَ بدلاً مُقسَّماً، مُعلِّلاً بأنَّ شرطه العطف بالواو، وشرطه أيضاً ألا يَصْدُقَ المبدلُ منه على أحد قسميه، ولكنه هنا يصدقُ على أحد قسميه، والدليل على ذلك أنَّ الألف في (يبلغانِّ)، وهي المبدل منه، يصدق على أحد قسميها، وهو (كلاهما)، فليس من البدل المقسم، ومتى سُلّم له الشرطان لزم ما قاله[4].

الثاني: أنَّ الألف ليست ضميراً، بل علامة تثنية، لا محل لها من الإعراب، و(أحدهما): فاعل بالفعل قبله، و(أو كلاهما): عطف عليه، وهذا على لغة (أكلوني البراغيث)، ولكنَّ الاعتراض على هذا الوجه يكمن في أنَّ الفعل الذي تتصل به ألف التثنية، أو واو الجمع، أو نون الإناث، ينبغي أن يُسندَ إلى مُثنى أو جمع بنوعيه، نحو: قاما أخواك، نصروك قومي، ورأين الغواني، أو إلى مُفرَّق بالواو عطفاً على خلاف، والأرجحُ جوازه لسماعه في كلام الفصحاء، كقول ابن قيس الرقيات (ت85هـ):

---

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 35).

[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 448).

[3] البيت للشاعر من قصيدة يتغزل فيها بعزَّة، وهو في ديوانه، ص99، وعند سيبويه، الكتاب (ج1/ 433)، والمبرد، المقتضب (ج4/ 290)، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج4/ 58)، والمرتضى، الأمالى (ج1/ 46)، القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه (ج2/ 278)، والسهيلي، نتائج الفكر (ج1/ 244)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 266)، والبصري، الحماسة البصرية (ج2/ 123)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 333)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1686)، والأشموني، شرح الألفية (ج3/ 7)، والسيوطي، شرح شواهد المعني (ج2/ 814)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 213).

[4] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/ 36).

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ[1]

والفعل هنا مسندٌ إلى (أحدهما)، وليس مثنى، ولا مفرقاً بالعطف بالواو، ولذا طُعِن فيه.

الثالث: وقد نُقل عن الفارسي (ت377هـ)[2]، وهو أنَّ (كلاهما) توكيد، وهذا لابد من إصلاحه بزيادة، وهو أنْ يُجعلَ (أحدهما) بدلَ بعضٍ من كُلٍّ، ويُضمرَ بعده فعل رافع لضمير تثنية، ويقع (كلاهما) توكيداً لذلك الضمير، تقديره: (أو يبلغا كلاهما)، إلا أنَّ فيه حذفَ المؤكَّدِ، وإبقاء التوكيد، وفيه خلافٌ[3]، حيث أجاز ذلك الخليل (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، نحو: (مررت بزيدٍ ورأيت أخاك أنفسَهما)، بالنصب على تقدير: (أعنيهما أنفسَهما)، والرفع على تقدير: (هما أنفسُهما)، وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ المنقول عن الفارسي منْعُ حذفِ المؤكِّد، وإبقاء توكيده، فكيف يُخرَّج قوله على أصلٍ لا يُجيزه؟.

وقد نصَّ الزمخشري على منع التوكيد في (كلاهما)، وأثبت البدلية في نحو: (إمَّا يبلغانِّ كلاهما)؛ وعلل ذلك بأنه وقع معطوفاً على ما لا يصح أن يكون توكيداً للاثنين، فانتظم في حكمه، واستوجب أن يكون مثله[4]، وفسَّر السمين (ت756هـ) هذا الكلام بأنَّ (أحدهما) لا يصلح أن يقع توكيداً للمثنى، ولا لغيرهما، فكذا ما عُطف عليه؛ لأنه شريكه[5].

وتابع الزمخشري (ت538هـ) مناقشة المسألة، مبيناً اعتراضه على القائلين بأنْ يكون (كلاهما) توكيداً لـ(أحدهما)، إذ لا يضير عندهم أن يعطف التوكيد على البدل، فأجاب عن ذلك بأنَّه لو أُريد توكيدُ التثنية لقال (كلاهما) فحسب، فلما قيل (أحدهما أو كلاهما) عُلم أنَّ التوكيدَ ليس مراداً، فكان بدلاً مثل الأول[6].

---

[1] البيت من قصيدة للشاعر يرثي فيها مصعب بن الزبير، رضي الله عنه، وهو في ديوانه، ص246، وعند ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/ 581)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص159، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج6/ 204)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج2/ 93)، وابن عقيل، شرح الألفية (ج2/ 81)، والدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ 239)، والعيني، المقاصد النحوية (ج2/ 925)، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 389)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 406)، والسيوطي، همع الهوامع (ج1/ 578).

[2] في حذف المؤكَّدِ وإقامة التوكيد مقامه خلاف بين النحاة، فجوزه الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف، ومنعه الأخفش وثعلب، والفارسي، وابن جني. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1953)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص822، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ 294).

[3] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج3/ 448).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 657).

[5] ينظر: السمين، الدر المصون (ج4/ 382).

[6] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج2/ 657).

الرابع: أن يرتفع (كلاهما) بفعل مقدرٍ تقديره: (أو يبلغ كلاهما)، ويكون (أحدهما) بدلاً من ألف الضمير بدلَ بعضٍ من كُلٍّ، والمعنى: (إمَّا يبلغنَّ عندك أحدُ الوالدين أو يبلغ كلاهما).

ومن خلال عرض الوجوه الإعرابية لـ(كلاهما)، فالتداخل قد حصل بين العطف، والبدل، والتوكيد، أمَّا التوكيدُ فقد رأينا الضعف الذي سجَّله الزمخشري عليه، وبقي من التوابع وجهان آخرانِ في إعراب (كلاهما)، وهما البدلية والعطف، والباحثُ يُرجح العطف في هذا المقام على البدل؛ لأنَّ العطفَ واضح المعالم، وحرفه (أو) دليل قاطع، وبرهانٌ ساطع، يجنحُ إليه النحويُّ لأولِ وهله، وأمَّا البدل فدونه في الرجحان لأنَّ البدلية يلزمها الحكم على (أو) بالزيادة، ولا تُزاد (أو) في الكلام، كما تُزادُ (الواوُ) أو (الفاء)، ولم أقعْ على شاهدٍ من نظم العرب أو نثرهم أتَّكئُ عليه في إباحة حذف (أو)، فكيف والأمرُ يتعلق بالحكم عليها في كتاب الله عز وجل؟، الذي يستوجبُ منَّا مزيدَ احتراس عند إطلاق الأحكام النحوية على آياته خشيةَ الوقوع في محاذيرِ القولِ على الله بغيرِ علمٍ، وجرأةِ الافتئاتِ عليه، فنعوذُ باللهِ من الخُذلان، ومن أنْ نقعَ في شيءٍ من البهتان.

ومن خلال النظرة الفاحصة في هذا المبحث، وبعد التمعُّن في التوجيه الذي أنزلناه على مواضع التداخل بين البدل والعطف، تبيَّن لنا أنَّ التداخل بينهما قليل؛ لما بين التابعين من فروق واسعة، وتباينات شاسعة، وما من تداخل أو تقارب بين التابعين، إلا وتحسمهُ حروف النسقِ الحسمَ المُعتبر، الذي لا يبقي شكاً أو لبساً ولا يذر، وعليه فكل موضعٍ وقع فيه تداخل بينهما، فمردُّه إلى الحكم على حرف النسق بالزيادة حتَّى نُشْرِبَهُ البدَلِيَّةَ في صبغتِه، أو أنْ نفترض حرف نسقٍ مقدرٍ ليقبلَه العطفُ في حوزته، وعلى ذلك جرى التوجيه، وعماد الترجيح بينهما أنَّ ما يُقدَّرُ وهو في اللفظ مفقود، أوْ يُحكمُ عليه بالزيادة وهو في اللفظ موجود، هو وجه مرجوحٌ، ورائحة الضعف منه تفوح، وأنَّ ما تهوي إليه أذواقُ المتكلِّمين، وتميلُ إليه سليقةُ المُعْرِبين، دون مزاحمة التأويلات، وإقحام التقديرات، فهو المُقَدَّمُ على ما سواه، المُنْسجِمُ مع نظام اللغة في معناه ومبناه.

المبحث الثالث: التداخل بين التوكيد والعطف

إنْ كان التداخل قليلاً –كما رأينا– بين النعت والتوكيد، أو بين النعت والعطف، أو بين التوكيد والبدل، أو بين البدل والعطف، فإنَّه بين التوكيد والعطف أقل؛ لأنَّ التوكيدَ له ألفاظٌ محصورةٌ إنْ كان معنوياً، وجلاؤه ملحوظٌ إنْ كان لفظياً، وكذا عطف النسق، حروفه معروفة، يتبع ما قبله بواسطة هذه الحروف، فكيف يخفى أمرُ هذين التابعين؟، وكيف يختلطان؟

ولقد وجدت بعضاً من مواضع التداخل بين التوكيد والعطف، سأعرضُ التوجيه الذي يجلوها، ولكن بعد أنْ نسردّ على نهجنا المتبوع الفروق بين هذين التابعين؛ ليتسنى لنا النظرَ العميقَ، والتوجيه الدقيق، عند الممارسة والتطبيق.

أوجه الفروق بين التوكيد والعطف:

1- التوكيد مقصودٌ به بيانُ متبوعِهِ، فينزل منه منزلةَ الجزء، وهذا يقتضي أمرين[1]:

الأول: الضمير المجرور حال توكيده أقل شبهاً بالتنوين منه حال العطف عليه؛ لأنَّه حال توكيده يطلب التكميل بما بعده، و هو ما لا يطلبه التنوين، فليس لازماً أنْ يؤثرَ شبه التنوين في التوكيد ما أثره في العطف؛ لاحتمال ترتيب الحكم على أقوى الشيئين.

الثاني: شَبَهُ الضمير المجرور ببعض الكلمة، وإنْ مُنعَ من العطف، لا يمنع من التوكيد؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه، فكذا لا يمتنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده.

2- أكثر النحاة على أنَّ العامل في التوكيد هو العاملُ في المُؤكَّد، وأمَّا المنسوق فيعمل فيه العامل في المنسوق عليه بواسطة حرف النسق.

3- القياسُ أنَّ حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو أو الفاء مستباحٌ، كما قال ابن مالك (ت672هـ):

وَحَذْفَ مَتْبُوْعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ[2]

وأمَّا حذفُ المُؤكَّد مع بقاء التوكيدِ فممتنع قياساً[3]؛ لأنه نقضٌ للغرض، فالتوكيدُ مسوقٌ لتقوية المؤكَّد، وتبيين كونه مراداً به الحقيقة لا المجاز، والاستغناء عنه بالمؤكِّد بمنزلة الاستغناء

---

[1] ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص338.

[2] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص48.

[3] ذكرنا من قبل أنَّ خلافاً قائماً بين النحاة في هذه المسألة، حيث أجازها الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف، وصحَّ عندهم: (الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ)، على تقدير مؤكَّد محذوف، وهو الضمير في (ضربته)، ومنع ذلك الأخفش، وثعلب، والفارسي، وابن جني، وابن مالك. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1953).

بحرف التعريف عن المُعرَّف، أو بعلامة التأنيث عن المؤنث[1]، وعليه قرَّرَ ابن يعيش (ت646هـ) أنَّ حذف المؤكَّد، وكذلك حذفُ المبدلِ منه ضرورة[2]، أي: لا يُلجأ إليها في سعة الكلام وليست مَدْعاةً للقياس.

4- لا يجوز توكيدُ النكرة عند البصريين توكيداً معنوياً، سواءً أفاد أم لم يُفِدْ؛ لأنَّ التوكيد فيه تقوية للمؤكَّد، ولا يصلحُ ذلك مع النكرات، كما أنَّ الخبرَ حكم، والمبتدأ محكومٌ عليه، ولا يُحكم على مجهول، والكوفيون ومعهم الأخفش (ت285هـ)، وابن مالك (ت672هـ) يشترطون في توكيد النكرة الإفادة، وحصولها بكون هذه النكرة محدودةً، كاليوم والليلة والشهر والحول...، وأنْ يكون المؤكِّدُ من ألفاظ الإحاطة والشمول، ويحشدون كماً وافراً من الشواهد على صحة مذهبهم، بُسطت في كتب النحو[3]، وأمَّا العطفُ فلا ضير أنْ يكون المعطوف عليه نكرة، ولا يُشترط التطابق بين المعطوف والمعطوف عليه في التعريف والتنكير.

5- التوكيدُ معنوياً كان أم لفظياً هو عينُ المؤكَّدِ، فـ(كلّه) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران:154)، هي (الأمر) وليست شيئاً غيره، و(هيهات) في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون:36) هي الأولى لا تختلف عنها في شيء، وأمَّا في عطف النسق، فالمعطوف مغايرٌ للمعطوف عليه، إذ لا يعطفُ على مثله.

6- التوكيد لفظياً كان أم معنوياً لا يكون إلا لمؤكَّدٍ واحدٍ، وإنْ تعدَّد في الكلام، بخلاف المعطوفات فإنَّها تتبعُ السابقَ لها، ولا تتبع المعطوف عليه الأول، وذلك مع الحروف التي تفيد الترتيب والتعقيب كـ (الفاء)، (ثم)، وتشابه التوكيد فتكونُ للمعطوف عليه الأول مع حروف النسق الأخرى.

7- يُعطفُ المفردُ على المفرد، والفعل على الفعل، والجملة على الجملة، والضمير على الضمير، وذلك حاصل في التوكيد اللفظي، ولكنْ لا وجود له في التوكيد المعنوي؛ لأنَّه محصور في ألفاظ توقيفية لا يُزادُ عليها، ولا يُنقصُ منها.

8- يمتنع قطعُ التوكيد معنوياً كان أم لفظياً[4]، فلا يصحُّ الرفع ولا النصب في (جميعهم)، وذلك على القطع في: (سلمتُ على الضيوفِ جميعِهم)، ولا يجوز الرفع على الابتداء، ولا النصب على

---

[1] ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3299).

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 318).

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 369)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 296)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/ 976)، والمكودي، شرح الألفية، ص219، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/ 1583).

[4] هناك قول ضعيف في جواز قطع التوكيد، ولا يُعتدُّ به؛ لأنَّهم منعوا القطع في النعت الذي غرضه التوكيد، مع أنَّ القطع في النعت شائع مستساغ. ينظر: الصبان، حاشيته على شرح الأشموني (ج3/ 197)، والسامرائي، معاني النحو (ج3/ 197).

المفعولية بفعل مقدرٍ في (نبيلة) في مثل: (عشيرتُكَ نبيلةٌ نبيلة)، وأمَّا عطف النسق فالخلاف في قطعه قائم، والصواب أنَّ القطع جائزٌ فيه[1]، ويكثرُ في المعطوفات المتعدِّدَة التي كانت في الأصل نعوتاً، ثم صارت معطوفات بحرف العطف، وحجُّة القائلين بجواز ذلك أنَّ القطع ورد في أفصحِ كلامٍ قولِ الله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ (البقرة:177)، فـ(الصابرين) نُصبت بسبب القطع، ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعة التي ستبقتها، ومثلُها كلمة (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ (النساء:162)، ومن شواهدهم أيضاً في الشعر ما أنشده الكسائي (ت189هـ) لبعض فصحاء العرب، وهو مالك بن خياط العكلي: [البسيط]

وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ، وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً ... والقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيْهَا[2]

فالشاهد في البيت الثاني، وهو نصبُ الظاعنين بإضمار فعلٍ، ورفع (القائلون) على إضمارِ مبتدأٍ، ومثل ذلك ما أنشده الفراء لبعضهم: [المتقارب]

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثَ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمِ

وذا الرأي حِينَ تُغَمُّ الأمورُ ... بِذاتِ الصليلِ وَذاتِ اللُّجَمِ[3]

---

[1] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 435).

[2] البيت عند سيبويه، الكتاب (ج2/ 64)، والنحاس، إعراب القرآن (ج1/ 249)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/ 396)، وابن الأنباري، الإنصاف (ج2/384، 385)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/ 673)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج5/ 42)، وحسن، النحو الوافي (ج3/ 661).

المعاني: (نميراً): اسم قبيلة، و(الغاوي): أي المغوي، أي خوفهم من عدوهم حملهم على الظعن والهجرة، و(لم يظعنوا أحداً): أي لا يخافهم عدوهم فيظعن عن داره خوفاً، و(لمن نخليها): لم يعرفوا لمن يتركون ديارهم، ومن سيحل بعدهم؟ لخوفهم من القبائل.

[3] البيتان بلا نسبة عند الفراء، معاني القرآن (ج1/ 105)، والمرتضي، غرر الفوائد ودرر القلائد، ص205، والقيرواني، النكت في القرآن، ص277، والأصبهاني، إعراب القرآن، ص184، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 384)، وحسن، النحو الوافي (ج3/ 661)، والسامرائي، معاني النحو (ج3/ 195).

المعاني: (القَرْم) بفتح القاف وسكون الراء هو الجمل الذي أُعدَّ للضراب، ثم أُطلق على الرجل العظيم، و(الكتيبة): الجماعة والفصيلة من الجيش، و(المزدحم): مكان الازدحام وأشار هنا إلى المعركة، و(تغمُّ الأمور: أي تُستعجم وتُغطَّى على أهل الحل والعقد لكثرة ما فيها من إشكال، و(ذات الصليل)، و(ذات اللجم): كنايتان عن الحرب، والصليل: صوت السيف، و(اللجم): جمع لجام، وهو العنان يوضع في فم الدابة ليسهلَ قيادُها.

والشاهد هنا نصبُ (ليثَ الكتيبة)، و(ذا الرأي) بفعل مقدر، ولمْ يُجَرَّا عطفاً على (الملك القرم)؛ لأنَّ الاسم المعطوف جرى عليه القطع.

مواضع التداخل بين العطف والتوكيد

الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (آل عمران:184).

(والزبرِ والكتابِ): من غير باء الجرِّ هي قراءة الجمهور، وأمَّا ابن عامر (118هـ) فقد قرأها (وبالزُّبر) بإعادتها، وأما هشام بن عمَّار السلمي (ت245هـ)، وهو من رواه ابن عامر البحصي، فقد قرأها وحده عنه (وبالكتاب) بإعادتها أيضاً، وهي في مصاحف الشاميين كقراءة ابن عامر[1].

أمَّا على قراءة الجمهور، فـ(الزبرُ)، و(الكتاب) معطوفان على (البينات)، وهذه واضحة الحال، بعيدة عن الإشكال، فالواو العاطفة في (والزبر) شرَّكت (الزُّبُر) في الباء الأولى (بالبينات)، فاستغني كما قرَّر ابن عطية (ت542هـ) عن إعادة الباء[2]، ولكنْ على قراءة ابن عامر (بالبينات وبالزبر والكتاب المنير)، وقراءة هشام (بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير) فذلك على العطف بإعادة الجار[3]، و(البينات): هي المعجزات التي جاء بها الأنبياء لإثبات نبوتهم عند أقوامهم، فهي حجج قاطعة العُذر، وأدلة باهرةُ العقل، وآيات معجزة الخلق[4]، و(الزُّبُر): الكتب، جمع (زَبُور)، مثل (رسول)، وهو فعول بمعنى مفعول، أي: مزبورٌ بمعنى مخطوط، وقيل المواعظ والزواجر، من زبرته، أي: وعظته، أو حبسته، أو زجرتُه؛ لأنَّ الكتاب يُقصدُ للحكم، وأُريدَ بالزُّبُر: كتب الأنبياء والرسل التي فيها مواعظ وتذكير، كالتي جاء بها داودُ وعيسى بن مريم[5]، وإذا أُطلق (الزُّبُر) أُريدَ به الكتابُ، أيُّ كتابٍ، ومنه قول امرئ القيس (ت80ق.هـ):

---

[1] ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص185، والسخاوي، جمال القرَّاء وكمال الإقراء (ج2/ 574)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج3/ 459)، والسمين، الدر المصون (ج2/ 276)، والنعماني، اللباب (ج6/ 96)، والزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج1/ 117)، والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (ج1/ 167).

[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/ 549).

[3] ينظر: العكبري، التبيان (ج1/ 317).

[4] ينظر: الطبري، جامع البيان (ج6/ 286).

[5] ينظر: العليمي، فتح الرحمن (ج2/ 68)، 927، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج4/ 186)،

لِمَنْ طَلَلٌ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِي[1]

وقد يُراد بـ(الزبور): الصُّحُف[2]، وفسَّره الزجَّاجُ (ت311هـ) بالكتب السماوية، فهو جميع الكتب التوراة والإنجيل والفرقان؛ لأنَّ الزبور والكتاب بمعنى واحد[3]، بل قيده بالحكمة، فهو كل كتاب ذي حكمة[4]، وعلى هذا يتسع معنى الزبور، فيشمل الكتب المقدسة، وغير المقدسة، ما دامت مشتملة على حكمة أو رشاد.

و(الكتاب): يعني به التوراة والإنجيل، و(المنير): الذي ينير للناس طريق الهدى، ويرشدهم إلى الحقِّ البيِّن الواضح المضيء الذي لا لبس فيه[5]، أو هو المنير للأحكام الشرعية، وبيان ما اشتملت عليه من المحاسن العقلية، ومنير أيضاً للأخبار الصادقة[6].

ولقد جاءت آية أخرى في سورة فاطر بثلاث باءات، وهي قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (فاطر:25)، فالكلام في آل عمران مبني على الاختصار، وهو إقامة لفظ الماضي (كذبوك) في الشرط مُقام لفظ المستقبل، ولفظ الماضي أخف، وبناء الفعل بالمجهول فلا يحتاج إلى ذكر الفاعل، ثم حذف الباءات ليوافق الأول في الاختصار، بخلاف ما في فاطر، فإنَّ الشرط فيه بلفظ المستقبل، والفاعل مذكور مع الفعل، وهو قوله: (فإن يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم)، ثم ذكر بعده الباءات؛ ليكون كله على نسق واحد[7]، وأهل النحو مختلفون في ذلك، فمنهم القائل: (مررت بزيدٍ وعمروٍ)، و(مررت بزيدٍ وبعمروٍ) سواء، لا فرق بين الجملتين، وقال الخليل: (مررت بزيد وعمروٍ) مروراً واحداً، كأنك مررت بهما في حال

---

(1) البيت للشاعر في ديوانه، ص158، وعند النحاس، عمدة الكتاب، ص231، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج1/ 436)، القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه (ج1/ 173)، والحميري، شمس العلوم (ج7/ 4529)، وابن منظور، لسان العرب (ج8/ 199)، والزبيدي، تاج العروس (ج19/ 248).

(2) ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج9/ 451).

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/ 407).

(4) ينظر: الجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور (ج1/ 455)، والواحدي، التفسير البسيط (ج6/ 230)، والرازي، التفسير الكبير (ج9/ 451)، وابن الهائم، التبيان في تفسير غريب القرآن، ص133، والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (ج2/ 322)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج5/ 329)، ولم أجدِ النص المذكور في معاني القران وإعرابه.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان (ج6/ 286)، والبغوي، معالم التنزيل (ج2/ 145).

(6) ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص159.

(7) ينظر: الكرماني، أسرار التكرار في القرآن، ص94، الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج1/ 167)،

واحد، فكذلك جاءت الرسل بالبينات والزبر في حالٍ وفي وقتٍ واحدٍ، وأمَّا (مررت بزيدٍ وبعمروٍ) مرورين، وهذا لا يكون في وقت واحدٍ، وكذلك قوله: (جاؤوا البينات)، ثم جاء بـ(الزبر).

والتداخل الذي وقع بين التوابع في هذه الآية هو في قوله تعالى: (وبالكتابِ المنير)، ففي ذلك وجهان[1]:

فالوجه الأول: هو العطف، فقد عُطِف (بالكتاب) على (بالزُّبر)، مع إعادة الجار، والكتاب المنيرُ لابد وأن يكون من الزُّبُر، وإنَّما حسُن هذا العطف؛ لأنَّ الكتاب المنيرَ أشرفُ الكتب، وأحسنُ الزبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ﴾ (الأحزاب:7)، وَوَجْهُ زيادة الشرف فيه إمَّا كونه مشتملاً على جميع الشريعة، أو كونه باقياً على وجه الدهر[2]، وهذا الوجه الإعرابي (النسق) خيرُ ما يُعتدُّ به، ويُركنُ إليه، ويُفهمُ المعنى ويُخرَّجُ عليه؛ إذ ليس فيه إشكالٌ ولا اعتراض، وما أسرعَ ما ترنو إليه النفس وتميل، وهو غنيٌّ عن التأويل والتعليل، وحسبك بحرف النسق من شاهدٍ ودليل.

والوجه الثاني: هو التوكيد؛ لأنَّ المُؤَكَّدَ المجرور بالحرف، لابدَّ عند توكيده توكيداً لفظياً من إعادة الخافض مع التوكيد، فـ(بالكتابِ): توكيدٌ لفظيٌّ على المعنى لـ(بالزُّبُر) على أنْ يُعَدَّ حرفُ النسقِ زائداً، لأنَّ الكتاب واحدٌ من الزبر، وهو أحدها، سواء كان مقصوداً به التوراة أو الإنجيل أو غيرهما.

ولست أرى للتوكيد الاصطلاحي محلاً في هذا الإعراب، بل البدليةُ أقربُ من التوكيد في مثل هذه الكلمة؛ لكونِ (الكتاب) جزءاً من الزُّبُر، وما يغلب على ظنِّي أن المقصود بالتوكيد عند من أعربه توكيداً هو اللغوي منه، فالترادف يفيد التوكيد.

الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ (الفرقان:66).

(مُسْتَقَرًّا): منصوبٌ على التمييز أو الحالية عند النحاة والمفسرين[3]، و(مقاماً): منصوبٌ عطفاً على (مستقراً)، والمعطوف عليه اسم مكان من الفعل (استقرَّ)، والمعطوف اسم مكان من الفعل (أقام)، وعليه فهما مترادفان في المعنى، وعطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما، إذ لا

---

[1] ينظر: السمين، الدر المصون (ج2/ 276)، والنعماني، اللباب (ج6/ 96).

[2] ينظر: الرازي، التفسير الكبير (ج9/ 451).

[3] ينظر:الزمخشري، الكشاف (ج3/ 292)، والرازي، التفسير الكبير (ج24/ 481)، والبيضاوي، أنوار التنزيل (ج4/ 130)، والنسفي، مدارك التنزيل (ج2/ 548)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج8/ 128)، والنعماني، اللباب (ج14/ 565)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج6/ 229)، والألوسي، روح المعاني (ج10/ 45).

يجوز عطف الشيء على نفسه، فلمَّا اختلفا لفظاً واتفقا معنى ساغ العطف وحسُن تنفيراً من عذاب جهنم، وتأكيداً على شرِّها، وسوء مقرِّها.

وقد يكونان مختلفين في المعنى، فتصيرُ الآية من عطف الشيء على مغايره، وذلك إذا قُصدَ بـ(المستقر) مكانُ العصاة، فهُم لا يُخلَّدون في جهنم، وقُصد بـ(المُقام) مكان إقامة الكفَّار، فهم خالدون فيها أبداً، وهذا وجْهٌ من وجوه تأويل الآية عند المفسرين[1]، ولست نصيراً لهذا القول؛ لأنَّ الله عز وجل قال عن أهل الجنة في السورة نفسها: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ (الفرقان:76)، وهم خالدون فيها، لا يتحولون عنها، ولا يخرجون منها، وكذلك قوله تعالى من السورة نفسها: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾ (الفرقان:24)، وأصحاب الجنة لهم مستقرٌّ لا يبغون عنه حولاً، ولا يرضون سواه بدلاً، كما قال سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ (الكهف:108) ، وعليه فقد عُطِف (مقاماً) على (مستقراً) في الآية، وهما مترادفان، والاستقرار والإقامة بمعنى واحدٍ، وجاز العطف لاختلافهما لفظاً كما هو مقرَّرٌ عند النحاة[2]، كقوله تعالى: ﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلاَ أَمْتًا﴾ (طه:107)، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللّهِ﴾ (يوسف:86).

وهناك وجه إعرابيٌّ آخر في (مقاماً) قد يدلفُ إليه، ويتجرأُ عليه المُتكلِّفون إذا وجدوا الباب مفتوحاً، وألِفوْا القَفْزَ على مطيَّةِ التأويل مسموحاً، وهو إعرابُه توكيداً لفظياً على الترادف على قاعدة (أنت بالخير حقيق قمن)، وهذا يلزمه الحكم على حرف النسق بالزيادة، ولا يكون ذلك **كذلك** إلا بقراءة صحيحة سقط منها حرف النسق، وإلا فالواجبُ أنْ يبرأَ كلامُ الله من كلِّ تكلُّفٍ يصرفُه عن الإبانة التي قال الله عنها: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ (الحجر:1)، وأن ننهج الجادة التي جاء بها النبي –صلى الله عليه وسلم– وعنوانها: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ (ص:86).

---

[1] ينظر: الطيبي، فتوح الغيب (ج11/ 286)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (ج19/ 71)،

[2] ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص186، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/ 54)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص467، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 187).

الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ (الأنعام:32)، ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ (محمد:36)، وكذلك قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ﴾ (الحديد:20).

(لعبٌ): مرفوع على الخبرية، و(لهوٌ): مرفوع عطفاً على (لعب)، وما اشتغلت به من غير ضرر في الحال، ولا منفعة في المآل، ولم يمنعْك من مهام أمورك فهو لعبٌ، فإنْ شغل عن مهام الأمور صار لهواً، فآلات الملاهي لهْو؛ لأنها تشغل عن الواجبات، وما دون ذلك لعبٌ كالنرد والشطرنج[1]، وقيل: باطل وغرور[2]، أو لعبٌ في الأبدان، ولهو في القلوب[3]، ويُقال: لعب ولهوٌ أي أكلٌ وشربٌ، وقيل: اللعب الأولاد، واللهو النساء[4]، والعطف هنا كما ذكر صاحب المنار[5] يحسُن فيه الترتيب الوجودي، بتقديم اللعب على اللهو الذي هو طريق الترقِّي؛ لأنه انتقال من عبثٍ ليس له عاقبة نافعةٌ إلى لهو فائدته سلبية عاجلة؛ ولذلك بيَّن بعده أنَّ عمل المؤمنين المتقين فيها، ومنه التمتع بلذاتها، هم عليه مأجورون.

وجاء (اللهو) مقدماً على (اللعب) في قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ (العنكبوت:64)، وهو عند النحاةِ لا يُلتفت إليه؛ لأنَّ العطف بالواو لا يفيد الترتيب عند جمهور النحاة، بل مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه[6]، ولكنَّ البلاغيين لهم في ذلك نكاتٌ، فلا يقعُ ذلك في كتاب الله إلا لفائدة، وتقديم اللعب هو الأصل، وما جاء على الأصل لا يُعلَّلُ، والترتيب في سورة الحديد جاء على الأصل حيث اللعب أولاً، وهو عفواً من الأطفال دون قصد، ثم اللهو وهو ما صاحبه القصد، ولا يأتي القصد من الطفل، ولا يحصل إلا من ذي الفكر، ثم الزينة التي تكون في الصبا، وبعده التفاخر الذي هو شأن الشبان، ثم التفاخر في الأموال والأولاد الذي هو شأن الشيوخ[7]، وهذا أوضح دليل على التخالف بين المتعاطفين في المعنى، والذي فيه النكتة، ويحتاج إلى تعليل، والتماس الفائدة والحكمة إنما هو السياق في سورة

---

[1] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج27/ 217).

[2] ينظر: البغوي، معالم التنزيل (ج7/ 290)، والخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (ج4/ 150).

[3] ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ج1/ 790).

[4] ينظر: السمعاني، تفسير القرآن (ج5/ 374).

[5] ينظر: رضا، تفسير المنار (ج7/ 306).

[6] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 132)، والعلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص67، وابن هشام، مغني اللبيب، ص463، وعيد، النحو المصفى، ص609.

[7] ينظر: رضا، تفسير المنار (ج7/ 306).

العنكبوت حيث تقدم اللهو على اللعب، وقد علَّق عليها صاحب المنار قائلاً: "وَهِيَ قَدْ وَرَدَتْ فِي سِيَاقِ إِقَامَةِ الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَذَكَرَ فِيهَا اللهْوَ قَبْلَ اللَّعِبِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّدَلِّي الْمُؤْذِنِ بِالِانْتِقَالِ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى مَا هُوَ دُونَهُ فِي نَظَرِ الْعُقَلَاءِ، فَإِنَّ اللَّعِبَ مِنَ الْعَاقِلِ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ الْعَبَثُ أَقْبَحُ مِنَ اللهْوِ؛ إِذِ اللهْوُ تُقْصَدُ بِهِ فَائِدَةٌ وَلَوْ سَلْبِيَّةً، وَاللَّعِبُ هُوَ الْعَبَثُ الَّذِي لَا تُقْصَدُ بِهِ فَائِدَةٌ أَلْبَتَّةَ، فَهُوَ شَأْنُ الْأَطْفَالِ لَا الْعُقَلَاءِ الْعَالِمِينَ بِالْمَصَالِحِ، الَّذِينَ يَقْصِدُونَ بِكُلِّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، إِمَّا دَفْعَ بَعْضِ الْمَضَارِّ، وَإِمَّا تَحْصِيلَ بَعْضِ الْمَنَافِعِ"[1].

من جملة التأويلات السابقة يتبيَّنُ أنَّ اللهو غير اللعب، فالعطف هنا من عطف الشيء على مغايره، وهذا هو الظاهر في كلام أهل التأويل، وإنْ قال قائل: هما مترادفان وهذا بعيدٌ، حكمنا أيضاً عليه بالعطف على الترادف الذي غرضُه التوكيد، وأمَّا الوجه الأبعد، وقد ذكرته افتراضاً، ولم أجدْ قائلاً به من النحاة ولا من المفسرين، فهو إعراب (لعب) توكيداً لفظياً على الترادف، وهذا تهورٌ وغلط، وفيه ما فيه من التكلفٌ والشطط.

الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ (القمر:9).

(فكذبوا): جملة فعلية معطوفة بحرف الفاء على جملة (كذبت)[2]، و(عبدنا) في الآية هو نوحٌ –عليه السلام–، أي: "كذبوه تكذيباً بعد تكذيبٍ، فكان كلما ذهب قرنٌ مكذِّبٌ، تبعهُ قرنٌ مكذِّبٌ"[3]، وهذا الذي سوَّغ العطف؛ لأنَّ التكذيبَ الأول غيرٌ التكذيب الثاني زماناً ومكاناً وشخوصاً، والنظمُ مبنيٌّ بأسلوب شيِّقٍ تحرزاً من الثقل الحاصل بإعادة الجملة إعادة ساذجة مبتذلة، ولذا فُرِّع التكذيبُ الخاص لنوحٍ –عليه السلام– على التكذيب العام الذي هو سجيَّتهم، فقوم نوح الذين يعبدون الأصنام، يكذِّبون كل رسول، ويخاصمون كل رسالة، ونوحٌ عليه السلام من جملة مَنْ كُذِّبوا، فتمحضت مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، وعليه فليس قوله: (فكذبوا) الثاني تكراراً؛ لأن الأول مطلق، والثاني مقيد[4]، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾ (القمر:29)، فـ(عقر) خصوص بعد عموم، ثم من ناحية خصوصه إسهاباً، فهو بمثابة ذكره مرتين، ثم إضافة نوح إليه، وتشريفه بالعبودية، وحذف المُكذَّب في الأولى، وإثباته في جملة العطف دليل على أنَّ تكذيبهم الثاني أبشع من تكذيبهم الأول.

---

[1] ينظر: رضا، تفسير المنار (ج7/ 306).

[2] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج28/ 231).

[3] النسفي، مدارك التنزيل (ج3/ 401)، والعليمي، فتح الرحمن في تفسير القرآن (ج6/ 461).

[4] ينظر: الشوكاني، فتح القدير (ج4/ 382)، والقاسمي، محاسن التأويل (ج9/ 91).

وهذا الوجه الإعرابي (العطف) يتداخل مع وجه آخر، وهو (التوكيد اللفظي)، وهذا تخريج الزمخشري (ت538هـ)، فقد جوز ذلك قائلاً: "فإن قلت: ما معنى قوله: (فكذبوا) بعد قوله: (كذبت)؟، قلت: معناه كذبوا فكذبوا عبدنا، أي: كذبوه تكذيباً عقب تكذيب، كلما مضى منهم قرنٌ مُكذِّب، تبعهُ قرنٌ مُكذِّب، فهذا معنى حسنٌ يسوغ معه التنازع"[1]، ولكن هنا يمتنع التنازع، ولا يجوز أنْ تكون المسألة من بابه، إذ لو كان الأمر كذلك لكان التقدير: (كذبت قبلهم قوم نوح عبدنا فكذبوه)، ولو لُفظ بهذا لكان تأكيداً، إذ لم يُفد غير الأول، وشرط التنازع أن لا يكون الثاني توكيداً[2]؛ ولذا منعوا أن يكون من ذلك قول الشاعر: [الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِ احْبِسِ[3]

والشاهد هو التوكيد اللفظي في (أتاك)، (احبس)، وهذه للتوكيد، وليست من التنازع في شيءٍ؛ لأنَّ عملها معدوم، ولو كان التنازع في البيت حاضراً لقيل: (أتاك أتوك) أو (أتوك أتاك).

الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الحشر:18).

(اتقوا الله): الأولى جملة فعلية أمرية ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وقد عُطف عليها (بالواو) جملتان، الأولى: (ولتنظر نفسٌ ما قدمت لغد)، الثانية: (واتقوا الله)، وعليه فجملة (اتقوا الله) الثانية فيها وجهان من الإعراب:

الأول: عطفٌ على (اتقوا الله) الأولى؛ لأنَّ المعطوفات بالواو، وإنْ كثرت، فهي للمعطوف عليه الأول، ولئن قال معترضٌ: وهل يُعْطفُ الشيءُ على مثلِه؟، فالجواب: أنَّ الذي سوَّغ هذا –كما ذكر الزمخشري (ت538هـ)– هو تغايرُ متعلق التقْوَيَيْن، فمتعلقُ الأولى أداء الفرائضِ؛ لاقترانه

---

[1] الزمخشري، الكشاف (ج4/ 433).

[2] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج7/ 64)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/ 1771).

[3] البيت بلا نسبة عند ابن جني، الخصائص (ج3/ 105)، وابن مالك، شرح الكافية (ج2/ 642)، (ج3/ 1185)، وابن الناظم، شرح الألفية، ص184، 363، وأبي حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1957)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج3/ 1668)، وابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص513، وابن عقيل، شرح الألفية (ج3/ 214)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/ 1772)، (ج7/ 3305)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ 169)، (ج5/ 30)، والمكودي، شرح ألفية ابن مالك، ص110، والأشموني، شرح الألفية (ج1/ 450)، والأزهري، شرح التصريح (ج1/ 480)، والسيوطي،همع الهوامع (ج3/ 173).

بالعمل، ومتعلقُ الثانيةِ تركُ المعاصي؛ لاقترانه بالتهديد والوعيد[1]، والتقدير: (اتقوا الله في أداء الواجبات، واتقوا الله في ترك المعاصي)

الثاني: توكيدٌ لفظيٌّ بتكرار الجملة الفعلية التي تحث على التقوى، وفيه زيادة لحرف النسق (الواو)، وزيادة الواو غيرُ جائزة عند البصريين وهي من أبعد الأقاويل، ويرى الكوفيون أنها تأتي زائدةً، وعندهم شواهدُ على ذلك واستدلالات من شعر العرب، ومن آيات الذكر الحكيم[2]، سبق أنْ فُصِّلَ فيها القول في الموضع الأول من مواضع تداخل النعت والعطف، وذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

والذي يراه الباحثُ في هذه الآية أنَّ جملة (واتقوا الله)، وإنْ أفادت معنى التوكيد إلا أنها إلى العطف أقربُ منها إلى التوكيد، وذلك لسببين، **الأول:** اختلاف متعلق جملة المعطوف عليه، عن متعلق جملة العطف كما ذُكر آنفاً، والأمر بالتقوى قد يَخرجُ بالتنغيم من معنى إلى آخر، فقد يُوجَّه إلى المرء، ويكونُ الغرضُ منه التثبُّت، كمن ينقلُ خبراً غريباً فيُقالُ له: اتق الله، والمراد بذلك التثبت من الخبر، أو إعادة النظر فيه، وقد تُقال لمَن تُريدُ إعلامَه أنَّك محتاطٌ منه، وتعرفُ عنه؛ ليكفَّ عن غلوائه، ويتراجع عن إغوائه، كقولك: (اتق الله) لمن يمكر بك ويكيد، لينزع عن ذلك ويحيد، وقد يُوجَّه الأمر بها للطائع تثبيتاً له على طاعته، واستزادة من صلاحه واستقامته، كما وُجِّه إلى خيرِ مَن دبَّ على وجه الثرى في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ (الأحزاب:1)، وقد يوجَّه للعصاة زجراً لهم عن معاصيهم، وتنفيراً من مساويهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (البقرة:282).

والثاني: مجيء الفصل بين الأولى والثانية بجملة العطف (ولتنظر نفسٌ ما قدَّمت لغد)، وهي أجنبية محضة، ولولا هذا الفصل لكانت إلى التوكيد أقرب، إذ الفصل بين التوكيد اللفظي وبين متبوعه ممتنع على الصحيح الراجح، وإنْ جاز عند بعضهم في التوكيد المعنوي مشروطاً بألَّا يكون أجنبياً محضاً.

الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ (القيامة:34، 35).

---

[1] الزمخشري، الكشاف (ج4/ 508).

[2] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/ 107، 108)، والمبرد، المقتضب (ج2/ 80)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 374-378)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/ 11، 12).

(أولى لك فأولى)، أي: ويلٌ لك مرةً بعد مرةٍ، وأهلكك الله هلاكاً أقربَ لك من كل شرٍّ وهلاك[1]، وهي كلمةُ دعاءٍ وتهديدٍ يُخاطب بها من أشرف على الهلاك، فيُحثُّ بها على التحرزِ منه، أو يخاطبُ بها مَن نجا من الشر ذليلاً، فيُنْهَى أنْ يقع في الأمر ثانياً، وأكثر ما يجيء مكرراً[2]، كقول الخنساء (ت24هـ):

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا[3]

و(أولى) عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) هي علمٌ لمعنى الويل، فصار بمنزلة رجلٍ اسمه أحمد[4]، وأنَّ وزنه (أفعل) من الويل، أي: (أويل لك)، فحدث قلبٌ طلباً للتخفيف، فتقدمت اللام، وتأخرت الياء، فصارت الياء متحركة بعد فتحٍ فقلبت ألفاً فأصبح وزنها (أفلع) في صورة وزن (فعلى)، أو هو اسم تفضيل من (ولى)، وفاعله ضمير محذوف عائدٌ على مقدَّرٍ معلومٍ في العرف، فيقدره كلُّ سامعٍ بما يدلُّ على المكروه[5]، وعليه فمعناه: "أنك أجدرُ بهذا العذاب وأحق وأولى به"[6]، ويرى أبو البقاء (ت616هـ) أنَّ في وزن (أولى) قولين، أحدهما (فعلى)، والألف فيه للإلحاق لا للتأنيث، وثانيهما (أفعل)، وهو على القولين عَلَمٌ للوعيد لا ينونٌ[7].

(أولى): مبتدأٌ مرفوع بعلامة مقدرة للتعذر، و(لك) شبه الجملة متعلق بخبرٍ محذوف، على معنى: (القربُ من العذابِ مستقرٌ لك)، وقيل: (أولى) خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، والتقدير: (العذاب أولى لك) أو (الذم أولى لك)، وقيل: اسمٌ للفعلِ الماضي مبنيٌّ على السكون، والفاعل ضمير مستتر يعود على ما يُفهم من السياق تقديره: (وَلِيَكَ المكروهُ لك)، معناه وليك شرٌّ بعد شرٍّ[8]، و(لك): اللام حرف جرٍّ زائدٍ للتبيين، أي: لتبيين المفعول به، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفعل، وجملة اسم الفعل دعائية لا محل لها من الإعراب.

---

[1] ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان (ج30/456).

[2] السمين، عمدة الحفاظ (ج1/ 139).

[3] البيت للشاعرة في ديوانها، ص204، عند المبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج4/ 43)، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج3/ 224)، (ج6/ 31)، وابن جني، الخصائص (ج3/ 46)، والمرتضي، غرر الفوائد، ص122، وابن الشجري، الأمالي (ج1/ 371)، وابن منظور، لسان العرب (ج15/ 412)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/ 3884)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج9/ 346).

[4] ينظر: الفارسي، كتاب الشعر، ص18.

[5] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج29/ 363).

[6] البغوي، معالم التنزيل (ج6/ 991).

[7] ينظر: العكبري، التبيان (ج2/ 1255).

[8] ينظر: العبري، التبيان (ج2/ 1255)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج30/ 456).

(فأولى): الفاء عاطفة للتعقيب، و(أولى) معطوف عليه على سبيل التأكيد المعنوي، وقد حذف خبرها (لك)؛ لدلالة السياق عليه، وعُقِّب بالفاء للدلالة على أنَّ الدعاء عليه بالهلاك يُعقبُ بدعاء آخر، وعليه قرَّر القرطبي (ت671هـ) أنَّ التكريرَ فيهِ على معنى ألزمُ لك على عملِكَ السيِّءِ الأولِ ثم على الثاني والثالث والرابع[1].

ويجوز في (فأولى) أن تكون خبراً لمتبدأ محذوف، كونها اسمَ تفضيلٍ من الولي، أي: القرب، وتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على جملة اسم الفعل بحرف الفاء[2].

ولأنَّ الشيء لا يعطفُ على مثله فقد جاز العطف هنا على اعتبار أنَّ المعطوف عليه وهي جملة اسم الفعل تغاير المعطوف وهو الجملة الاسمية، حتى وإن أفادت معنى التوكيد، وأما التوكيد اللفظي فهو وجه ثانٍ في إعراب (فأولى) على أنْ تكون (أولى لك) جملة اسمية، و(فأولى) جملة اسمية أخرى حذف خبرها، وقد كُرِّرت لفظاً ومعنى، وزيدت الفاء بينهما.

والأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وقليلاً ما يأتي في المفردات كالأسماء والأفعال والحروف، مع ضرورة إعادة وتكرار ما يلحق بالحروف، إلا أن يكون حرف جواب، والكثير الغالب أيضاً عند توكيد جملة بجملة أن يقترن، أي: يُعاد التوكيد بحرف عطف، كما في الآية، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ (المدثر:19، 20)، وفي مواضع أخرى سنأتي عليها، والأكثر أنْ يكون هذا العاطف هو (ثم)، وجعل الرضي (ت686هـ) (الفاء) مثل (ثم) كما هو في هذه الآية[3].

والوجه الذي يرجحُ عند الباحث هو التوكيد اللفظي المتمثل في التكرار لما اتفق لفظه ومعناه، ثمَّ إنَّ العطف هنا صوري؛ لأنَّ بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تُعطف الثانية على الأولى عطفاً حقيقياً، وربما أسقط حرف النسق وأكدت الجملة بالجملة من غير حاجة إلى (ثم) أو (الفاء)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشرح:5، 6)، وهذا قليلٌ، وفيه ما فيه من تأكيد على ملازمة اليسرِ للعسر، وغرس عواطف الأمل والتفاؤل في النفوس، فالعسرُ لما كُرِّر معرَّفاً بـ (ال) العهدية، أي: العسر الذي هم فيه فهو عسرٌ واحد، واليسر لما

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج19/ 116).

[2] ينظر: صافي، الجدول في الإعراب (ج29/ 172)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج9/ 218)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج30/ 365).

[3] ينظر: ابن مالك، شرح الكافية (ج3/ 1184)/، وابن الناظم، شرح الألفية، ص362، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 301)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 347)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 141)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 175)، والنجار، ضياء السالك (ج3/ 165).

كُرِّرَ منكَّراً فهو يُسرانِ، وذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم: "لن يغلب عسرٌ يسرين"[1]، وعليه لا يكون العطف هنا لائقاً بهذه الإيحاءات القرآنية الراشدة، إذ الفاء للترتيب والتعقيب، و(ثم) للترتيب والتراخي، وكلاهما لا يحسنُ مجيئه عطفاً للتوكيدِ على المؤكَّد، وفي قوله (مع) إشارة إلى ذات المعنى، ونأيٌ عن عطفٍ يَكْثُرُ في توكيد الجمل توكيداً لفظياً.

والأمر كذلك في (أولى لك فأولى) الثانية، فقد عطفت بحرف النسق (ثم) على (أولى لك فأولى الأولى)، وهو عطف صوريٌ وليس حقيقياً، والنحاة يوجبون ترك العطف في مثل هذه المواضع عند اللبس، وإيهام التعدد[2]، نحو: (ضربت زيداً ضربت زيداً)، فالضرب في العبارة حصل مرة واحدة، ولو عطف بالفاء، أو بـ(ثم) لتوهم السامعُ أنَّ الضرب حصل مرتين، الثانية منهما متراخية عن الأولى، وهذا يُحدث لبساً في المعنى، فامتنع عطف التوكيد بحرف من حروف النسق.

إنَّ الناظر في الآية وما شابهها من آيات في كتاب الله تعالى يرى بجلاء كيف يتنازعها تابعان، وهما العطف الذي يظهر عياناً بحرف النسق، وكذلك التوكيد الذي حصل لفظاً ومعنى، والصواب الذي عليه التأصيل والتأويل أنَّ التوكيد أحقُّ من العطف؛ لأنَّ العطف صوريٌّ كما ذكرنا؛ ولأنَّ الشيء لا يعطف على مثله عند النحاة، وهذه الجملُ الثواني هي هي الأوائل لفظاً ومعنى، وإنما جاء العطف بـ(ثم) هنا للدلالة على أنَّ هذا التوكيد ارتقاء في الوعيد، ومبالغة في التهديد، وتشديد أيُّ تشديد، وفيه بيانٌ أنَّ ما بعد النسق أشد وأعظم مما قبله.

وإنَّ للتوكيد اللفظي أغراضاً عديدة[3]، فمن أغراضه التلذذ بترديد لفظٍ محبوب مرغوبٍ إلى النفس، كقولك: (الله الله)، (الجنة الجنة) (الأم الأم)، ومن أغراضه تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكنْ لم يتحقَّقْ منه، وهذا ظاهر في خُطبِ النبي –صلى الله عليه

---

[1] وقد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وروي بإسناد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث عند الإمام مالك، الموطأ، باب الترغيب والترهيب، رقم (1621)، (ج3/ 633)، والحاكم، المستدرك على الصحيحين، رقم (3949)، (ج2/ 575)، والبيهقي، شعب الإيمان، باب في ذكر ما في الأوجاع والأمراض، رقم (9538)، (9541)، (ج12/ 359، 461)، والألباني، مختصر صحيح البخاري، رقم (1062)، (ج3/ 322).

[2] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/ 1959)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/ 302)، والجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/ 768)، والأشموني، شرح الألفية (ج2/ 347)، والأزهري، شرح التصريح (ج2/ 142)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 175)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 119)، والسامرائي، معاني النحو (ج4/ 152)، والنجار، ضياء السالك (ج3/ 166).

[3] ينظر: حسن، النحو الوافي (ج3/ 526)، والسامرائي، معاني النحو (ج4/ 152_ 155).

وسلم– فقد كان يكرِّرُ الكلمة أو الجملة ليتمكن السامع منها، ويبلغ كنهها، والتوكيد اللفظي يدفع عن السامع ظنه بالمتكلم الغلط، فيكرر المتكلم اللفظ دفعاً لهذا الظنِّ، ويأتي التوكيد اللفظي لتقوية الحكم وتمكينه من نفس السامع زيادة في طمأنته، وربطاً على قلبه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشرح:5، 6)، ومن أغراض التوكيد دفع ظنِّ التجوز، فقد يذكر المتكلم حكماً، فيظن السامعُ أنَّما أُرِيدَ به التجوز أو المبالغة لا الحقيقة كقولك: (عدا الأمير)، فقد يظنُّ السامع أنَّ المتكلم أراد مشي الأمير سريعاً، فيقول: (عدا عدا الأمير) لإزالة ظنِّ التجوز، ومِن ذلك: (فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ)[1]، ويأتي التوكيد اللفظي بعد إطالة قد تنسي السامع أوائل الكلام، فيقع تكرارٌ ليبقى اللفظ قائماً في ذهن السامع متمكناً من نفسه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون:35)، ومن أغراضه أيضاً التهويل كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الانفطار:17، 18)، ومن أغراضه التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (النبأ:4، 5)، وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر:3، 4)، وكقوله –صلى الله عليه وسلم–: (ألا وشهادة الزور، ألا وشهادة الزور)[2] وكالآية التي هي موضع الدراسة.

الموضع السابع، قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (الكافرون:5).

حيث جاءت هذه الآية توكيداً لآية مثلِها، وقد فُصِلَ بينهما بقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون:4).

قبل التعرضِ للتداخل الحاصل في هذه السورة، يلزمُ الوقوف على (ما) المكررة في السورة أربع مرات، فهي إما موصولة، وإمَّا مصدرية[3]:

فالموصولةُ بمعنى (الذي)، فإنْ كانَ الأمر يتعلق بعبادة الأصنام كما في (لا أعبد ما تعبدون)، (ولا أنا عابد ما عبدتم) فالأصنام غيرُ عاقل، وذلك يتلاءم مع (ما) الموصولة؛ لأنَّ أصلها أن تكون لغير العقلاء، وإنْ تعلق الأمر بعبادة الله تعالى كما في (ولا أنتم عابدون ما

---

[1] الحديث سبق تخريجه في الفصل الثالث، المبحث الأول، التداخل بين التوكيد والبدل، ص253.

[2] الحديث سبق تخريجه أيضاً في الفصل الثالث، المبحث الأول، التداخل بين التوكيد والبدل، ص253.

[3] ينظر: السمين، الدر المصون (ج6/ 581)، والنعماني، اللباب (ج20/ 531).

أعبد) الأولى والمكررة، فاستدلَّ بها من جوَّز وقوعها على أولي العلم، ومن منع ذلك عدَّها مصدرية والتقدير: (ولا أنتم عابدون عبادتي)، أي: مثلَ عبادتي

والمصدريةُ على تقدير: (لا أعبد عبادتكم المبنيةَ علي الشكِّ والريبة وترك النظر، ولا أنتم عبادون عبادتي المبنيَّةَ على اليقين)، ويصحُّ أن تكون الأوليان بمعنى (الذي)، والأخريان مصدريَّتَيْن.

وفي (ولا أنتم عابدون ما أعبد) قولان:

الأول: العطف، فهذه الجملة معطوفة بواو النسق على (لا أعبد ما تعبدون)؛ لأنَّ العطف بالواو إذا تعدَّد فإنما هو على المعطوف عليه الأول، ولا إشكال في ذلك إذ المعطوف عليه غير المعطوف.

الثاني: توكيد بالتكرار لفظاً ومعنى على (ولا أنتم عابدون ما أعبد) الأولى، وتوكيد بالتكرار أيضاً لـ (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم) على (لا أعبد ما تعبدون)، مع شيء من الاختلاف لفظاً كقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ (الطارق:17)، وكذلك مجيءُ (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم) توكيداً لـ (لا أعبد ما تعبدون) فلا يضر نوع اختلاف في اللفظ[1]، وذلك على توافق المعنى بين التابع والمتبوع، والتوكيد في كلام العرب كثيرٌ وفير، وعليه من الشواهد في كلام العرب ما لا يُحصى، ومن الأمثلة ما لا يستقصَى، فمن ذلك قولُ النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–: "فَلَا آذَنُ ثُمَّ لَا آذَنُ، إِنَّمَا فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي"[2]، ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي (ت51هـ): [الرجز]

يا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[3]

ومثله قول المهلهل بن ربيعة (ت100ق.هـ): [المديد]

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/ 173).

[2] الحديث رواه المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ _رضي الله عنه_ وهو حديث صحيح متفقٌ على صحته، أخرجه البخاري في الصحيح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف، رقم (5230)، (ج7/ 37)، وأبو داود، سنن أبي داود، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، رقم (2071)، (ج3/ 415)، والترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في فضل فاطمة _رضي الله عنها_، رقم (3867)، (ج5/ 698)، والبيهقي، السنن الكبرى، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف، رقم (14798)، (ج7/ 502).

[3] والبيت عند الفراهيدي، الجمل في النحو، ص218، وسيبويه، الكتاب (ج3/ 67)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج1/ 112)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج3/ 462)، والفارابي، معجم ديوان العرب (ج1/ 435)، والجوهري، الصحاح (ج4/ 1630)، وابن الشجري، الأمالي (ج1/ 125)، والحميري، شمس العلوم (ج8/ 5459)، والعكبري، اللباب في علل الإعراب (ج2/ 59)، وابن مالك، شرح الكافية (ج2/ 59)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/ 46)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/ 898).

يَا لِبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبَاً يَا لِبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ[1]

وكذلك قول الآخر: [الرجز]

يَا عَلْقَمَهْ يَا عَلْقَمَهْ يَا عَلْقَمَهْ خَيْرَ تَمِيْمٍ كُلِّهَا وَأَكْرَمَهْ[2]

وفائدة هذا التوكيد كما ذكر أبو حيان (ت745هـ) قطع أطماع الكافرين، وتحقيقُ الإخبارِ بوفاتهم على الكفر، وأنهم لا يسلمون أبداً[3]، استرشاداً بقوله تعالى لنبيه نوحٍ –عليه السلام–: ﴿أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ﴾ (هود:36).

ويرى الأخفش (ت215هـ) أنَّ التوكيد قد زال في الآية لاختلاف الزمان، إذ تقيدت كلُّ جملة بزمان غير الزمان الآخر، والتقدير: (لا أعبد الساعة ما تعبدون، ولا أنتم عابدون السنة ما أعبد، ولا أنا عابد في المستقبل ما عبدتم، ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أعبد)[4] ، وهذا التأويلُ فيه نظرٌ، فكيف لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– أنْ يُقَيِّد نفي عبادتهم لما يعبدون بزمان؟، وقد يكون التغاير الذي منع التوكيد عندهم في كون (ما) في الأوليين بمعنى (الذي)، وفي الأُخريَيْن مصدرية، وفيه نظرٌ أيضاً من حيث إن التكرار إنما هو من حيث المعنى، وهذا موجود كيف قدرت (ما)، وذكر ابن عطية (ت542هـ) أنَّه لما كان قوله (لا أعبد) محتملاً أن يُراد به الآن، ويبقي المستأنف منتظِراً ما يكون فيه من عبادته، جاء البيان بقوله: (ولا أنا عابد ما عبدتم)، أي: أبداً وما حييت، ثم جاء قوله: (ولا أنتم عابدون ما أعبد) الثاني حتماً عليهم أنهم

---

[1] البيت للمهلهل (عدي بن ربيعة التغلبي)، وهو عند الفراهيدي، العين (ج8/ 17)، وسيبويه، الكتاب (ج2/ 215)، والزجاجي، اللامات، ص87، وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج6/ 76، 325)، وابن جني، الخصائص (ج3/ 405)، وكتاب العروض، ص64، والجوهري، الصحاح (ج5/ 2036)، وابن منظور، لسان العرب (ج12/ 561)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/ 3594)، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج2/ 619)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج2/ 162).

[2] البيت بلا نسبة عند الأخفش، معاني القرآن (ج1/ 89)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج10/ 316)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج20/ 227)، السمين، الدر المصون (ج6/ 581)، والنعماني، اللباب (ج20/ 532)، والشوكاني، فتح القدير (ج5/ 620)، (ج6/ 141)، والشنقيطي، أضواء البيان (ج9/ 132)، والهرري، حدائق الروح والريحان (ج32/ 394).

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 559).

[4] ينظر: الماوردي، النكت والعيون (ج6/ 358)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج20/ 228)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 559)، والسمين، الدر المصون (ج6/ 581)، والنعماني، اللباب (ج20/ 532)، والشوكاني، فتح القدير (ج5/ 619)، والقِنُّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن (ج15/ 421)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/ 602)، والهرري، إعراب القرآن وبيانه (ج32/ 395).

لا يؤمنون أبداً، كالذي كشف الغيب، كما قيل لنوح –عليه السلام–: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾ (هود:36)، فهذا معنى الترديد في هذه السورة، فهو بارع الفصاحة، وليس بتكرار فقط[1].

والدلالة على زمن الاستقبال هو رأي الزمخشري (ت538هـ)، وظاهره عليه ابنُ الأثير (ت637هـ)، إذ يرى الزمخشري أن العبادة في قوله: (لا أعبد) أريد بها العبادة فيما يُستقبلُ؛ لأنَّ (لا) لا تدخلُ إلا على مضارعٍ أريد به الاستقبال، كما أنَّ (ما) لا تدخل إلا على مضارعٍ في معنى الحال[2].

وهذا الكلام ليس على إطلاقه؛ لأنَّه على الكثير الغالب في الاستعمال، وليس حكماً قاطعاً، فقد قال ابن مالك (ت672هـ): "والمضارع صالحٌ له وللحال ولو نُفي بـ (لا)؛ خلافاً لمن خصَّها بالمستقبل"[3]، وهو مذهب الأخفش (ت215هـ)، والمبرد (ت285هـ)[4]، والحجَّةُ الدامغة في ذلك أنْ يُستثنَى بـ (لا يكون) باتفاق القدماء وإجماعهم، كقولهم: (قاموا لا يكون زيداً)، والاستثناء مباين للاستقبال، إذ من المعلوم أنَّ المُستثْنِي منشئٌ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، ولو كان النفي بـ(لا) للاستقبال الخالص لما استعمل العربُ (لا يكون) في الاستثناء، ثمَّ إن مجيء المضارع للحال، وقد سبق بـ (لا) قد كثُرَ في أفصح كلامٍ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ﴾ (المائدة:84)، وقوله سبحانه: ﴿قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة:92)، وقوله عز وجل: ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (النحل:78)، وقوله عزَّ مَنْ قال: ﴿مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَارًا﴾ (نوح:13)، وقوله كذلك: ﴿مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (النمل:20)، وقوله أيضاً: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (يس:22)، وزيادة على ما قيل فإنَّ سيبويه (ت180هـ) لم يذكرْ ذلك بأداة الحصر، وإنَّما قال: "وأما (ما) فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل...، وتكون (لا) نفياً لقوله يفعل، ولم يقع الفعل"[5]، فقد ذكر سيبويه الغالبَ فيهما، وجعل الزمخشريُّ اسم الفاعل (عابداً) عاملاً في الماضي في (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم)، أي: "وما كنت قط عابداً فيما سلف، ما

---

[1] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج5/ 531).

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 808)، وابن الأثير، المثل السائر (ج2/ 148).

[3] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص4.

[4] ينظر: المُبرد، المقتضب (ج2/ 335)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/ 189).

[5] سيبويه، الكتاب (ج4/ 221، 222).

عبدتم فيه"[1]، وليس ذلك جائزاً إلا عند الكسائي، فاسم الفاعل يعمل في الزمن الحاضر، والمستقبل، ولا يعمل في الماضي، كما قال ابن مالك (ت672هـ):

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[2]

وفي الآية أُعمِل اسم الفاعل (عابدون) في (ما عبدتم)، فلا يُفسَّرُ حينئذٍ بالماضي.

وعلَّلَ الزمخشريُّ لعدم قوله: (ما عبدتُ) كما قال: (ما عبدتم)؛ بأنهم كانوا يعبدون الأصنام قبل البعثة، وهو لم يكن يعبد الله تعالى قبلها، وهذا القولُ عدَّه العلماءُ سوءَ أدبٍ مع مقامِ النبوة[3]، فهو لم يزلْ موحِّداً لله –عز وجلَّ– منزهاً له عن كلِّ ما لا يليق بجلاله، مجتنباً لأصنامهم على ملَّةِ إبراهيم حنيفاً مسلماً، وأيُّ عبادة أعظم من توحيد الله وتنزيهه عن الشرك، ونبذ عبادة الأصنام؟!.

وعلَّلَ أيضاً للتعبير بـ (ما) دون (مَنْ) بأنَّ المراد من ذلك الصفة، أي: لا أعبد الباطل، ولا تعبدون الحق[4].

ويعجبني اختيارُ أبي حيان (ت745هـ) في هذه الجمل، وذلك بنفي عبادة ما يعبدون في المستقبل (لا أعبدُ ما تعبدون)؛ لأنَّ الغالب في (لا) نفي الاستقبال، وعطف عليها (ولا أنتم عابدون ما أعبد) نفياً للمستقبل على سبيل المقابلة، ثم قال: (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم) على سبيل الحال؛ لأنَّ الحقيقة في اسم الفاعل العامل أن يدل على الحال، ثم عطف عليه (ولا أنتم عابدون ما أعبد) نفياً للحال على سبيل المقابلة، فانتظم المعنى أنَّه –صلى الله عليه وسلم– لا يعبد ما يعبدون حالاً ولا مستقبلاً، وهم كذلك إذ حتم الله موافاتهم على الكفر[5].

وعليه فقد اختلف الزمان بين (لا أعبد ما تعبدون)، (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم)، فالأولى للاستقبال، والثانية للحال، وكذلك (ولا أنتم عابدون ما أعبد) مكرَّرةً، فالأولى للاستقبال، والثانية للحال، فلما اختلف الزمان وتغاير في الجملتين انتفى التوكيد، ولا يمتنع ذلك في العطف، فيجوز أن تقول: (لا عبدتُ، ولا أنا عابدٌ، ولا أعبدُ غير الله).

وقد يتذرعُ بعضهم أيضاً بإشكالٍ في جعله توكيداً لفظياً، ويعترض بأنَّ تأكيد الجمل لا يكون مع العاطف إلا بـ (ثُمَّ)، وقد أجاب الألوسي (ت1270هـ) عن ذلك فقال: "والظاهرُ أنَّ مَن

---

[1] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 808)

[2] ابن مالك، الألفية (الخلاصة)، ص39.

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 560)، والسمين، الدر المصون (ج6/ 581)، والنعماني، اللباب (ج20/ 534).

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف (ج4/ 809).

[5] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج10/ 560).

قال بالتأكيد جعل الجملة الرابعة معطوفة على الثالثة، وجعل المجموع معطوفاً على مجموع الجملتين الأوليين؛ فهناك مجموعان متعاطفان يؤكد ثانيهما أولهما، ولمغايرة الثاني للأول بما فيه من الاستمرار عطف عليه بالواو فلا يرد ما ذكر، ويتضمن ذلك معنى تأكيد الجزء الأول من الثاني للجزء الأول من الأول، وتأكيد الجزء الثاني من الثاني للجزء الثاني من الأول"[1].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّ تُعدَّ هذه الجمل من المعطوفات؛ لأن التوكيد اللفظي يُشترطُ في حدِّه أن يتفق مع المؤكَّد في المعنى[2]، والتغايرُ واضحٌ في الأزمنة بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما جاء عند المفسرين؛ وهذا يلقي بظلاله على المعاني؛ ومن أجل هذا نفى بعض النحاة[3] التوكيد اللفظي في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر:21، 22)؛ لأن المعنى فيه: (دكاً بعد دك) و(صفاً بعد صف)، فهي تكرار لا توكيد، ومثله قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقد جيء به لإنشاء تكبير بعد تكبير، فالله أكبر تكبيرة، والله أكبر الثانية تكبيرة غير التكبيرة الأولى، وإن كانت من لفظها، فقد أصبحت بها ثنتين، فهي تكرار لا توكيد بخلاف ابن جني (ت392هـ)، فقد عدَّه توكيداً لفظياً، وسمَّاه تكراراً[4]، فالتوكيد اللفظي أنْ يُعاد اللفظ بعينه، أي بلفظه ومعناه، كقولهم في الإقامة (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة)، فقد أعيد اللفظ، والإقامة واحدة، فالجملة الثانية خبرٌ ثانٍ جيء به لتوكيد الأول، وأما التكرار فمعناه إعادة اللفظ بنطقه، أي: بلفظه وما يشبه معناه، وليس بمعناه، فالأول شيء واحدٌ واستخدم له اللفظ مرتين، وأمَّا الثاني فهو شيء تكرر مرتين أو أكثر، واستخدم له في كل مرة اللفظ نفسه، فأسلوب التوكيد كقولك: (دخل إلى المدرَّجِ طالبٌ طالبٌ)، فالطالب واحدٌ وأعيدَ اللفظ، والتكرار كقولك: (دخل الطلاب إلى المدرَّج طالباً طالباً)، فقد تعدد الطلبة، وإنِ اتحدَّ اللفظ[5]، وإضافة إلى ما ذكر فإنَّ الغالب في الجمل التي جاءت للتأكيد أن

---

[1] الألوسي، روح المعاني (ج15/ 486).

[2] ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود، ص260.

[3] خالف ابن هشام الكثير من النحويين، فليس من التوكيد اللفظي عنده (دكاً دكاً)، و(صفاً صفاً)؛ لأنَّ معناه دكاً بعد دك، وأنَّ الدكَّ كُرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً، ومعنى صفاً صفاً أنّه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف، محدقين بالجن والإنس، وعليه فلا يصلح توكيداً، بل هو تكرير. ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص292.

[4] ينظر: ابن جني، الخصائص (ج3/ 104).

[5] ينظر: عيد، النحو المصفى، ص589.

تعطف بـ (ثم) دون غيرها من حروف النسق، ولا يخلو التكرار الذي ميزه ابن هشام عن التوكيد من الدلالة على التوكيد، فالتكرار في العربية غرضه التوكيدُ، سواء كان باللفظ ، أو بالترادف.

ومثل هذا يُقال في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (الرحمن:16)، فقد كررت في السورة الواحدة مراراً عديدة، والغالبُ في التوكيد اللفظي عند النحاة أنْ لا يزيد عن ثلاث مرات، فكُرِّر هنا إحدى وثلاثين مرة، وفي كلِّ مرة منها تُسبقُ بذكر نعمة من نعم الله السابغة تختلف عن سابقتها، فكررت بلفظ واحد، ولكن التغاير في المعنى تبعاً لتغاير النعم والآلاء، فلا يُعدُّ توكيداً لاختلاف المواضع التي تطأ الآية عقبها[1]، وليس ببعيد عن هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (المرسلات:19)، فقد كُررت في السورة عشر مراتٍ، ولكن لم يحدث هذا التعدُّدُ على معنى واحدٍ، فليس بتأكيدٍ، فكل آية قيل فيها ذلك إنما أريد بها المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول[2]، ولم يأتِ هذا التكرار اعتباطاً –حاشاه– بل انساب في مقاطع شافية الفواصل، متعددة الأنغام، محبوكة النظم، تضفي جوَّاً من الرهبة والهيبة ليوم تُفْضَحُ فيه زمرةُ الكذَّابين، وتكشف سوءاتُهم للخلق أجمعين، وما لهم من شافعين، جزاء ما كفروا النعمَ والآلاء، ولجُّوا في الجحودِ والاستهزاء، ومن قبلِ ذلك في سورة الشعراء كُرِّر عقب الحديث عن الأمم السابقة، وخبرها مع أنبيائها قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ (الشعراء:9)، وقد كرِّرت هذه الآية ثماني مراتٍ موشَّحةً بثلاث مؤكِّداتٍ، وإنْ كانت كل واحدة متباعدة الموقع عن أختها، كما وسبقت كلٌّ منها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء:8)، فقد أقام الله على خلقه الحجة بإرسال الرسل، فجحدَ الأكثرون، وفي ذلك تسلية لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– فترك هذا التكرار عقب كل نبأ من أنباء الرسل من الدلالات والإيحاءات ما يتناغم مع جوِّ السورة، فالله عزيزٌ لا يُغلبُ، فمحالٌ أنْ يفلت من عقوبته المكذبون، وهو رحيم لمن عاد وأناب، وبادر بالمتاب، وقرع الباب، وهذه المتلازمة ذات الملامح الحادة، والمشاهد العنيفة، والإيقاع الشديد، برز ما يُضاهيها في سورة الرحمن عقب كل نعمة من النعم الظاهرة، والهبات الوافرة، وذلك بقوله سبحانه: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (الرحمن:16)، وهي تذكرنا بمتلازمة أخرى وردت بعد كل حلقة من حلقات العذاب في سورة القمر، وهي قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ (القمر:16)، فقد كررت في السورة أربع مرات بعد الإخبار عن مصائر المكذبين من قوم

---

[1] ينظر: الخباز، توجيه اللمع، ص268، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 116).

[2] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص864، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ 116).

نوح، وعاد، وثمود، ولقد نُظمت في سياق مشحون بالزجر والتهديد، والترهيب والوعيد، تنفيراً من الولوج في مسالكهم الذميمة، والتي أودت بهم إلى العواقب الوخيمة، وليس ببعيد عن ذلك متلازمة مشابهة في السورة نفسها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر:17)، حيث كُررت أربع مراتٍ، وكُرِّر في الخامسة بعضُها، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر:15)، وهذا التكرار يجعل للسورة طعماً مميزاً، وسمة خاصة، وتأثيراً بليغاً.

ومن خلال العرض السابق لمواضع التداخل بين التوكيد والعطف يتبينُ لنا أنَّ البون واسع، والفرق شاسع بين هذين التابعين، لاختلافهما مبنى ومعنى، فمن حيث المبنى ينتصب حرف النسق فارقاً فاصلاً، فهو الواسطة التي لا يمتكلها التوكيد، كما أنَّ التكرارَ في اللفظي، والخصوصية في ألفاظ المعنوي، لا تتأتي في العطف، وما يُرْصدُ من حالات للتداخل فمن السهل أنْ يحسمَ فيها الترجيح؛ لأنَّ هذا التداخل ما قُبل إلى على تأويل وتخريج، كأنْ نحكم على حرف نسقٍ بالزيادة لإثبات التوكيد، وإلا تقرر العطف، أو قبول التوكيد اللفظي بالترادف، أو نحتسب العطف صورياً لقبول التوكيد، أو نفرق بين التوكيد والتكرار لإبعاد التوكيد واختيار العطف...، إلى غير ذلك مما أثبتناه في مواضعه التي تداخل فيها العطف مع التوكيد اللفظي، وما وجدنا لهذا التداخل أثراً في التوكيد المعنوي، لبُعد الشُّقَّةِ والسبيل، وتباينِ الحُجَّةِ والدَّليلِ.

الخاتمة

بعد أنْ أتمَّ الله علينا منَّته، وأسبغ علينا فضله ونعمته، فيَسَّر –سبحانه– الأسباب، وفتح الأبواب، وذلَّل الصعاب، لابد من الاعتراف والإقرار، في الجهرِ والإسرار، بلطائف إحسانه، وشآبيب كرمه وامتنانه، فتوفيقه في كلِّ ما نخطُّ ونقول، هو الذي سخَّر لنا مراكب الوصول، وأعاننا على الإبحار في إنجاز المباحث والفصول، فله الشكرُ الجليل، والثناء الجميل ما غردت الأطيار، وتفتَّحت الأزهار، وأظلم ليلٌ وأشرق نهار، لا أحصى شكر آلائه، ولا أستقصي سابغ نعمائه.

إنَّ التجوال في رحاب الدرس ماتع على مشقته، نافعٌ على وعورته، شرُفتُ فيه بنباهة النحويين، وحذاقة المفسرين، وغمرني الإعزاز وأنا أقرع أبوابهم، وأقصد جنابهم، فهالني ما رأيت عند الأسلاف من أدب جّمٍّ، تُصان فيه الحقائق ولا تُذمّ، وتهدر في أجوائها الحظوظ الجاثمة، والنزعات الآثمة، طلباً للحق والصواب، ونزولاً عند قداسة العلم وما يكتنفه من أخلاق وآداب، فتجدَّدت –والله– في مسالكي عواطفُ الانتماء إلى أمتنا العريقة، ومشاعرُ الانتساب إلى عروتنا الوثيقة، كيف لا؟ وقرآننا دستور، ونهجُنا نور، وعلماؤنا مسكٌ منثور، ولغتنا لا تبلى مع مرور الأزمنة والعصور، يختلف في قضاياها العلماء، وتتباين في بعض مسائلها الوجوه والآراء، ولا تزداد بذلك إلا تألقاً ورواجاً، وضبطاً لا يعرف زيغاً ولا اعوجاجاً.

ولقد عُهِدَ إلى البُحَّاث لَيُبَيِّنُنَّ للدارسين ما خلصوا إليه من العلوم والمعارف، ولا يكتمون عنهم ما كَنِزُوه من كل جديد طارف، فتبعتُ القومَ توفيراً للجهود، وسيراً على المعهود، ودوَّنْتُ هذه النتائج والتوصيات، التي تَفَتَّقتْ من سالف التأويلات والتوجيهات، علَّها تكون إضافة نافعة إلى ما انقضى وفات، ونافذةَ رشْدٍ لما هو آت، من بحوثٍ ورسائلَ ودراسات.

النتائج

1- إنَّ الفروقَ التي وضعها النُّحاةُ القدماءُ بينَ البدلِ وعطفِ البيانِ شكليةٌ لا جوهريةٌ، يطغى عليها التصورُ والخيال، وأكثرُها محلُّ خلافٍ وجدالٍ، لم تحظَ بإجماعٍ فيمرَّرَ، ولا باتفاقٍ فيُقرَّرَ، ومن الممكنِ تجاوزُها طلباً للتيسيرِ الذي نبتغيه، وإشاعةً للنهجِ الذي نرتضيه.

2- لمْ يردْ في القرآنِ موضعٌ يصحُّ إعرابُه بياناً إلا ويُعربُ بدلاً، ولا أثرَ في الكتابِ الحكيمِ لما تخيَّلوهُ من تقديراتٍ، وتصوَّروهُ من تأويلاتٍ، وذلك أدعَى إلى الزُّهدِ في كلِّ ما وردَ من خلافٍ وجدلٍ، والاطمئنانِ إلى ضمِّ البيانِ للبدلِ.

3- لا حاجةَ إلى تقديرِ مضمرٍ لا طائل من تقديرِه، ولكنَّه يحصرُ الإعرابَ في عطفِ البيانِ، ويُبطلُ البدليَّةَ؛ كونُ البدلِ على نيةِ تكرارِ العاملِ، وتكرارُ العاملِ هنا يكونُ مشفوعاً بخللٍ في التركيبِ؛ فجعلوهُ بياناً خروجاً من اللومِ والتثريبِ، ولا أرى للمعنى في ذلك كلِّه من حظٍّ ولا نصيب، ولا أجدُ له على المعنى المرادِ شفيعاً ولا سلطاناً، ولا أثراً في دلالة التركيب زيادةً أو نقصاناً، بل إنَّ التعلقَ بذلك يُضيِّق علينا المسالك.

4- ليست دعوى ضمِّ البيانِ إلى البدلِ بدعةً نكراء، ولا فكرةً شوهاء، اقترفَها المُحدَثون من العلماءِ، بل هي نهجٌ أصيلٌ عندَ القدماءِ، حتى أفصحَ الزجاجُ (ت311هـ) أنَّ أحداً من النحاةِ لمْ يُفرقْ بينهما إلا ابنُ كيْسان (ت299هـ).

5- إنَّ إسقاطَ النَّسقِ والنعتِ السببيِّ من التوابعِ وإضافةَ الخبرِ إليها، وَعَدَّ التوكيدِ والبدلِ وعطفِ البيانِ شيئاً واحداً عندَ إبراهيم مصطفى، وكذلك إسقاطُها معَ التوكيدِ والبدلِ عندَ المخزومي، ومَنْ شايعهما هي شطحاتٌ شكَّلتْ ثورةً على أصولِ التقعيدِ، وكانت ولا تزالُ ولوجاً في مسالكِ العُسرِ والتعقيدِ؛ لأنها قائمةٌ على افتراضياتٍ ينقصُها السدادُ، وتفتقرُ إلى النظرةِ العميقةِ، وتعوزُها الملاحظةُ الدقيقةُ، ولذا هُزمتْ وجُزمتْ، وَخَبَا أوارُها، وبَانَ عوارُها، وقُوِّضتْ أسوارُها.

6- التداخلُ بينَ التوابعِ أكثرُهُ بينَ النعتِ والبدلِ، حيثُ وَقَفَتِ الدراسةُ على مائتينِ وخمسين موضعاً، وهذا النصيبُ الوافرُ، والتِّعدادُ الكاثرُ؛ لما بينهما من فروقٍ دقيقةٍ، لا تستبينُ إلا بنظرةٍ عميقةٍ، وإنْ تأتَّى للدارسِ أنْ يُرجِّحَ بينهما فليسَ لهُ -كما مرَّ- إلى ردِّ أحدِ الوجهين مِن سبيلٍ؛ لأنَّ الخلافَ سائغٌ معتبرٌ، ولكلٍ وجهةٌ هو مولِّيها.

7- ممَّا يُعزِّزُ التداخلَ بينَ النعتِ والبدلِ التأويلُ، كتأويلِ الجامدِ بمشتقٍ لترجيحِ النعتِ، وتأويلِ المشتقِ بجامدٍ على الغَلَبَةِ تسويغاً للبدلِ، وكذلكَ التسامحُ في التعريفِ والتنكيرِ قرباً وبُعداً، كاقترابِ النكرةِ المخصوصةِ من المعرفةِ، واحتسابِ المعرَّفِ بـ(ال) الجنسيةِ نكرةً، والشأنُ كذلكَ حينَ يتوافقُ المَبنَى والمَعنَى في التابعِ على النوعين، فيكونُ التابعُ متتماً للمتبوعِ كالنعتِ، أو مقصوداً بالحكمِ والمتبوعُ توطئةٌ لهُ كالبدلِ، وعلى الوجهين لا تباينَ في المقصودِ ولاتناقضَ، ولا تنافرَ ولا تعارضَ.

8- التداخلُ الحاصلُ بينَ النعتِ والبدلِ حاضرٌ في النعتِ الحقيقيِّ، وليسَ للنعتِ السببيِّ فيه نصيبٌ؛ لأنَّ البدلَ هو عينُ المُبدلِ منهُ، والنعتُ السببيُّ ليس جارياً على ما هو لهُ، فكيفَ يتداخلان؟.

9- بدلُ الاشتمالِ وبدلُ البعضِ قليلٌ في الدراسةِ قياساً ببدلِ الشيءِ مِنَ الشيءِ؛ لأنَّ التداخلَ لا يتأتَّى إلا بالتقاربِ والتشابهِ، وهذا في بدلِ الكلِّ أوفرُ حظاً وأغزرُ شهوداً، وأمَّا بدلُ الغلطِ فلا حضورَ لهُ في القرآنِ كما ذكرنا سابقاً.

10-النعتُ يقعُ مفرداً وجملةً وشبهَ جملةٍ، والبدلُ يأتي على هذه الأحوالِ كلِّها؛ ولكنَّ أكثرَ الدراسةِ فيما جاءَ مفرداً؛ لأنَّه الأصلُ، وكونُه يأتي مِنْ جملةٍ أو شبهِ جملةٍ فهو خلافُ الأصلِ، ثمَّ لأنَّ شروطاً وضعها النحاةُ لجملةِ النعتِ، لا تَلزمُ الجملةَ التي وقعتْ بدلاً.

11-إنَّ تداخلَ النعتِ والتوكيدِ، أو التوكيدِ معَ غيرِهِ من التوابعِ، لا يكادُ يُذكرُ قياساً معَ التداخلِ الذي ألفيناهُ بينَ النعتِ والبدلِ؛ لأنَّ الفوارقَ بينَ النعتِ والتوكيدِ، وإنْ اتَّحدا بياناً وإيضاحاً، وبينَ التوكيدِ وغيرِهِ مِنَ التوابعِ بارزةٌ لا يشوبُها التباسٌ، وكلُّ موضعٍ يشي بالتداخلِ بينهما يُحكمُ بالضعفِ على أحدِهما، إنْ لمْ يُطرحْ منَ التبعيةِ أصلاً، فكيفَ للتوكيدِ لفظياً كانَ أو معنوياً أنْ يختلطَ بالنعتِ، أوْ بغيرِهِ من التوابعِ، وفيهِ ما فيهِ منَ تكرارٍ، ولهُ ما ليسَ لغيرِهِ مِنَ ألفاظٍ مخصوصةٍ.

12-التداخلُ بينَ النسقِ وبينَ بقيةِ التوابعِ قليلٌ في القرآنِ، وبينَهُ وبينَ كلٍّ منهما برزخٌ لا يبغيانِ، وذلكَ في حروفِ العطفِ الواسطةِ الفارقةِ، فلا تداخلَ إلا بتقديرِ حذفِهَا لئُلْزِمَها العطفَ، أوِ الحكمِ بزيادِتها لنخرجَها منهُ إلى غيرِهِ، وكلُّ تقديرٍ أوْ توجيهٍ أوْ تأويلٍ، يُجَاءُ بهِ على خلافِ الظاهرِ فهو عليلٌ.

13-التوكيدُ اللفظيُّ بالترادفِ هوَ مكمنُ التداخلِ بينهُ وبينَ البدلِ، وتكرارُ لفظِ البدلِ هوَ عِلَّةُ تداخلِهِ معَ التوكيدِ اللفظيِّ، والتوكيدُ أولى مِنَ البدلِ إذا كانَ تكراراً للفظِ المؤكَّدِ، أوْ لضميرِ ما

أضيفَ إليهِ، فإنْ أضيفَ إلى معنى ما أضيفَ إليهِ الأولُ فهوَ بالبدليِّةِ أحقُّ، ثمَّ إنَّ المُظهرَ لا يؤكَّدُ إلا بظاهرٍ مثلِهِ، ولا يؤكَّدُ بمضمرٍ، والتوكيدُ اللفظيُّ بالمعنى منْ أسبابِ حصولِ هذا التداخلِ، والخيرُ في عدِّه الأقربَ إلى البدليةِ، وأمَّا التوكيدُ المعنويُّ –وغالباً ما يكونُ في (كُلّ)– فمتى أضيفَ إلى ضميرٍ يعودُ علَى المتبوعِ فهوَ إلى التوكيدِ أقربُ، واللهُ أعلَى وأعلمُ.

14–عماد الترجيح بين التوابع عموماً، وبين العطف وبقيتها خصوصاً، أنَّ ما يُقدَّرُ وهو في اللفظ مفقود، أوْ يُحكمُ عليه بالزيادة وهو في اللفظ موجود، هو وجه مرجوحٌ، ورائحة الضعف منه تفوح، وأنَّ ما تهوي إليه أذواقُ الحاذقين، وتميلُ إليه سليقةُ المُعْرِبين، دون مزاحمة التأويلات، وإقحام التقديرات، هو المُقَدَّمُ على ما سواه، المُنْسجِمُ مع نظام اللغة في معناه ومبناه.

التوصيات:

1- إنَّ الاشتغالَ بتفنيدِ حججِ الأسلافِ، والخوضَ ردَّاً وقبولاً لما جرى بينهم من تعارضٍ واختلافٍ، هو شأنُ المتخصِّصين المتعمقين، لا الأحداثِ المبتدئين، فلا جدوى في الدرسِ النحويِّ المعاصرِ من إشاعةِ الفروقِ الفاصلةِ، والتنظيرِ للجدلياتِ الحاصلةِ، التى نشبتْ تفريقاً بينَ البدلِ والبيانِ؛ لأنَّ إقبالَ الدارسينَ اليومَ على النحوِ محصورٌ، وهمتُهم مشوبةٌ بعجزٍ وضمورٍ.

2- التداخلُ بينَ النعتِ والبدلِ في القرآنِ الكريمِ يصلحُ عنواناً لدراسةٍ منفصلةٍ عن التوابعِ الأخرى؛ لكثرةِ فوائدِه؛ وغزارةِ شواهدِه، فدراستُهُ تحتاجُ إلى زيادةِ تعمقٍ وتفصيلٍ، وفضلِ تمحيصٍ وتأصيلٍ، ودقةِ ربطٍ بالدلالةِ والتأويلِ، ذلك لِمَا بينَ التابعَيْنِ مِنْ تداخلٍ دقيقٍ، إلى درجةٍ يصعبُ معها التفريقُ، بخلافِ التوابعِ الأخرى، التي حوتْ مِن دلائلِ الجلاءِ والظهورِ، ما يحسمُ الخلافَ بشكلٍ ميسورٍ.

3- في كتاب (الدرُّ المصون) للسمين الحلبي (ت756هـ) ثروة سخية، ولطائفُ سنيِّة، ودررٌ غنيِّة، تنتظر من ينظمها في بحوث علمية، ودراسات نحوية وصرفية ولغوية وبلاغية، وحسبُ الدارس أنْ يتوغلَ في رحابه صفحات، فيجدَ من الحوافز المغريات، ما يُنعشُ همته، ويشحذُ إرادته، ويكسوه عزماً مشبوباً، يفتح له نحو البحث والتنقيب مسالكَ ودروباً.

4- لقد جاء البحث في ترتيب المصادر والمراجع مكرهاً على الطريقة الجديدة، التي تفرضها عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية على الباحثين والدارسين، وهي في ظني طريقة عقيمة، فيها من الضنكِ والعناء، واللبس والخفاء، ما يطفح عسراً، ويطفئ يسراً، فما كلُّ بذرةٍ غربيةٍ تصلح في تربتنا الإنسانية، ورجائي من سادتنا الأجلاء، وأساتذتنا الفضلاء، وعمادتنا الشمَّاء أنْ تعيدنا إلى نبعنا الأصيل، ونهجنا الظليل، لتريحنا بذلك من سهم يتعبنا ردُّه، ولا تفتح علينا باباً يعيينا سدُّه.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر.(1415هـ، 1994م). *الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري*. تحقيق: السيد أحمد صقر . ط1. القاهرة : مكتبة الخانجي .

ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي. (1380هـ، 1961م). *إعتاب الكتاب*. تحقيق: صالح الأشتر. ط1. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري. (1399هـ، 1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي. د.ط. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الكاتب. (1420هـ، 2000م). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

الأحوص، عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح . (1410هـ، 1990م). *شعر الأحوص الأنصاري*. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، قدم له: شوقي ضيف، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة التغلبي . (1416هـ، 1996م). *ديوان الأخطل صنعة السكَّري*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط4. دمشق. دار الفكر.

الأخفش، الأوسط أبو الحسن المجاشعي البلخي البصري .(1411هـ، 1990م). *معاني القرآن*. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. القاهرة. مكتبة الخانجي.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي . (1421هـ، 2001م). *تهذيب اللغة*.تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي. (1412هـ، 1991م). *معاني القراءات*. ط1. السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي . دت . *شرح العوامل المائة في النحو*. تحقيق: البدراوي زهران. ط2. القاهرة : دار المعارف.

الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي .(1421هـ، 2000م). *شرح التصريح على التوضيح*. ط1. بيروت : دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي .(1395هـ، 1975م). شرح *الرضي على الكافية لابن الحاجب* . تحقيق: يوسف حسن عمر. ليبيا : جامعة قار يونس.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن نجم النحوي .(1395هـ، 1975م). *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الكبير عبد القادر البغدادي*. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأسدي، عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم .(1414هـ، 1994م). *ديوان عبيد بن الأبرص*. شرح أحمد عدره . ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأسود بن يفر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل . د ت . *ديوان الأسود بن يعفر*. تحقيق: نوري حمودي القيسي، د ط ، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى .(1419هـ، 1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد المصري الشافعي .(1429هـ، 2008م). *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا* . تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني. د.ط . القاهرة : دار الحديث.

الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري أبو الشيخ .(1408هـ، 1988م). *العظمة* .تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. ط1. الرياض: دار العاصمة.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (1412هـ، 1991م). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. ط1. بيروت: دار القلم.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب .(1414هـ، 1993م).*الأصمعيات*. تحقيق : أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. ط7. مصر. دار المعارف.

الأعشى، ميمون بن قيس .دت . *ديوان الأعشى*. تحقيق: محمد حسين. دط. القاهرة : مكتبة الآداب بالجماميز.

الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد .(1424هـ، 2003م). *الموجز في قواعد اللغة العربية*. بيروت : دار الفكر.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري .دت .*صحيح الجامع الصغير وزيادته*. د.ط . عمان : المكتب الإسلامي.

الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي الأشقودري (ت1422هـ)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، د.ط . عمان: المكتب الإسلامي.

الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي الأشقودري .(1422هـ، 2002م)، مختصر صحيح *البخاري*. ط1. الرياض : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني . (1415هـ، 1994م). *روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني*. تحقيق: علي عبد الباري عطية . ط1. بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد .(1377هـ، 1957م). *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*. تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1. دمشق: مطبعة الجامعة السورية.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد .(1424هـ، 2003م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، ط1. صيدا، لبنان: المكتبة العصرية.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد . (1420هـ، 1999م). *أسرار العربية*. تحقيق: بركات يوسف هبود. ط1. بيروت : دار الأرقم.

الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد الفاسي . (1423هـ، 2002م). *البحر المديد في تفسير القرآن المجيد*. تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، ط2، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة: ودار الكتب العلمية.

الأندلسي، ابن هانئ .(1400هـ، 1980م). *ديوان ابن هانئ الأندلسي*، تحقيق: كرم البستاني. بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر.

أنيس، إبراهيم .(ت1398هـ، 1978م). *من أسرار اللغة*، ط6، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

الأهوازي، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم ابن يزداد. (1423هـ، 2002م). *الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة*، تحقيق: دريد حسن أحمد، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي.

ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي .دت. *الإقناع في القراءات السبع* . د.ط . طنطا : دار الصحابة للتراث.

ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد .(1397هـ، 1977م). *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت : المطبعة العصرية.

الباقولي، على بن الحسين بن علي الأصفهاني . (1420هـ، 1999م)، *إعراب القرآن المنسوب للزجاج*، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط4، القاهرة: دار الكتاب المصري.

البتلوني، شاكر بن مغامس بن محفوظ بن صالح شقير .(1307هـ، 1886م). *نفح الأزهار في منتخبات الأشعار*. تحقيق: إبراهيم اليازجي، ط3، بيروت : المطبعة الأدبية.

البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد . (1428هـ، 2007م). الحماسة، تحقيق: محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، ط1، أبو ظبي : المجمع الثقافي.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله . (1422هـ، 2001م). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وسننه، وأيامه*، ط1، بيروت : دار طوق النجاة.

البديعي، يوسف الدمشقي . (1308هـ، 1887م). *الصبح المنبي عن حيثية المتنبي*، ط1، القاهرة : المطبعة العامرة الشرفية.

البستي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب المعروف بالخطابي . (1402هـ، 1982م). غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، د.ط، دمشق : دار الفكر.

البصري، أبو الحسن على بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين . *الحماسة البصرية*. تحقيق: مختار الدين أحمد، بيروت : عالم الكتب.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد . (1416هـ، 1996م)، *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*. تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، د.ط، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية.

البغدادي، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي .(1400هـ، 1980م).*السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر : دار المعارف،.

البغدادي، عبد القادر بن عمر .(1418هـ، 1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة : مكتبة الخانجي.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود محي السنة . (1417هـ، 1997م)، *معالم التنزيل في تفسير القرآن*. تحقيق: محمد عبد الله النمر، وآخرون. ط4، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن البكري، أبو عبد الله عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي . سمط *اللآلي في شرح أمالي القالي*. تحقيق: عبد العزيز الميمني، د.ط، بيروت : دار الكتب العلمية.

البلخي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي . (1423هـ، 2002م). تفسير *مقاتل بن سليمان*. تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، بيروت: دار إحياء التراث.

البنَّاء، أحمد بن محمد الدمياطي شهاب الدين . (1427هـ، 2006م). *اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة* عشر. تحقيق: أنس مهرة، ط3، بيروت : دار الكتب العلمية.

البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي . (1418هـ، 1998م). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. تحقيق: محمد عبد الله المرعشلي، ط1، بيروت : دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني . (1424هـ، 2003م). *السنن الكبرى*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت : دار الكتب العلمية.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني . (1423هـ ، 2003م). شعب *الإيمان*. تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي، ط1، الرياض : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

التبريزي، زكريا بن يحيى الخطيب . (1412هـ، 1992م). *شرح ديوان عنترة*، تحقيق: مجيد طراد، ط1، بيروت : دار الكتاب العربي.

التبريزي، أبو العباس أحمد بن علي الحسيني العبيدي . (1420هـ، 1990م). إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك .(1395هـ، 1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري. (1417هـ، 1997م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر .(1412هـ، 1992م). *تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم*. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

التوحيدي، أبو حيان على بن محمد بن العباس (ت400هـ)، (1408هـ، 1988م)، البصائر والذخائر، تحقيق: د. وداد القاضي، ط1، دار صادر، بيروت.

التهانوي، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي . (1416هـ، 1996م). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. تحقيق: علي دحروج، إشراف: رفيق العجم، نقل النص من الفارسية إلى العربية: عبد الله الخالدي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل . (1401هـ، 1981م). *التمثيل والمحاضرة*. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، القاهرة : الدار العربية للكتاب.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل . (1319هـ، 1901م). *المنتحل*. تحقيق: الشيخ أحمد أبو علي . ط1. القاهرة : المطبعة التجارية،عرزوزي وجاويش.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني . (1416هـ، 1995م). *قواعد الشعر*. تحقيق: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة : مكتبة الخانجي.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني . (1380هـ، 1960م). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، القاهرة : دار المعارف.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني. (1423هـ، 2002م). *البيان والتبيين*. بيروت : دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني . دت. *الحيوان*. ط2، بيروت : دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي . (1392هـ، 1972م). *الجمل*. تحقيق: علي حيدر. دمشق : د.ط.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي . (1429هـ، 2008م). *درج الدرر في تفسير الآي والسور*. تحقيق: وليد الحسين، وإياد القيسي، ط1، بريطانيا : مجلة الحكمة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي .(1413هـ، 1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق: محمود محمد شاكر. ط3. القاهرة : مطبعة المدني .

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف . (1403هـ، 1983م)، *معجم التعريفات*، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. (1421هـ، 2000م)، *تحبير التيسير في القراءات العشر*، تحقيق: الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، ط1، عمَّان : دار الفرقان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. (1351هـ، 1932م). *غاية النهاية في طبقات القراء*، نشره ج. برجستراستر، مكتبة ابن تيمية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف . *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: على محمد الضباع .دط. المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

الجزولي، عيسى بن عبد العزيز .دت. *المقدمة الجزولية في النحو*، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، د.ط، السعودية : مطبعة أم القرى.

ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الكلبي الغرناطي . (1416هـ، 1995م). *التسهيل لعلوم التنزيل*. تحقيق: الدكتور عبدالله الخالدي، ط1، بيروت : شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي . (1415هـ، 1994م). *أحكام القرآن*. تحقيق: عبد السلام محمد على شاهين، ط1، بيروت : دار الكتب العلمي.

الجعبري، أبو إسحق برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل . (1409هـ، 1988م). *رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار*. تحقيق: الدكتور حسين محمد مقبولي الأهدل، إشراف الدكتور محمد أحمد ميرة، ط1، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية .

ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . (1423هـ، 2002م). *البيان في شرح اللمع*.تحقيق: علاء الدين حَمْويَّة، ط1، عمان : دار عمار للنشر والتوزيع.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، (1381هـ، 1962م). التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، ط1، مطبعة العاني، بغداد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . د.ت . *الخصائص*، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي . (1421هـ، 2000م). *سر صناعة الإعراب*. ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . (1407هـ، 1987م). *كتاب العروض*. تحقيق: الدكتور أحمد فوزي الهيب، ط1، الكويت : دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . دت. *اللمع في العربية*، تحقيق: فائز فارس، الكويت : دار الكتب الثقافية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . (1420هـ، 1999م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، د.ط . وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد . *شرح أدب الكاتب لابن قتيبة* . قدم له مصطفى صادق الرافعي، د.ط، بيروت : دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد . (1422هـ، 2001م). *زاد المسير في علم التفسير*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت : دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1408هـ، 1987م). *فنون الأفنان في عيون علوم القرآن*، ط1، بيروت : دار البشائر.

الجوزية، ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1373هـ، 1954م). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط1، الرياض، أضواء السلف.

الجوزية، ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1410هـ، 1990م). التفسير القيم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط1، بيروت : دار ومكتبة الهلال.

الجوزية، ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1408هـ، 1988م). *الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان*، ط2، بيروت : دار الكتب العلمية.

الجوزية، ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1416هـ، 1996م). *مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين*، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط3، بيروت : دار الكتاب العربي.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي .(1407هـ، 1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.

الحاتمي، محمد بن الحسن بن المظفر . دت. *حلية المحاضرة*، دط، المكتبة الشاملة.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي . (1425هـ، 2005م). *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دمشق ، دار سعد الدين للطباعة والنشر.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي . (1409هـ، 1989م). *أمالي ابن الحاجب*، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، بيروت : دار الجيل.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي . (1400هـ، 1980م). *شرح الوافية نظم الكافية*، تحقيق: موسى بنَّاي علوان العليلي، د.ط ، العراق : مطبعة الآداب.

الحارثي، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن تميم المدني، وكنيته أبو الحسن. (1404هـ، 1984م). *كشف المشكل في النحو*، ط1، بغداد : مطبعة الإرشاد.

الحريري، أبو محمد البصري. (1418هـ، 1998م). *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، بيروت : مؤسسة الكتبت الثقافية.

حسَّان، تمام . (1420هـ، 2000م). *الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*، النحو – فقه اللغة– البلاغة، ط1، القاهرة : عالم الكتب.

حسَّان، تمام . (1401هـ، 1981م). *الأصول في النحو*، دار الثقافة، المغرب.

حسَّان، تمام .(1421هـ، 2000م). *البيان في روائع القرآن*، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط2، القاهرة : عالم الكتب.

حسَّان، تمام . (1427هـ، 2006م). *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط5، عالم الكتب، القاهرة.

حسن، حسين محمد محمد، (1409هـ، 1989م)، البدل في الجملة العربية، ط1، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

حسن، عباس.(1386هـ، 1966م)، *اللغة والنحو بين القديم والحديث*، د.ط، مصر : دار المعارف.

حسن، عباس .دت. *النحو الوافي*، ط15، القاهرة : دار المعارف.

الحطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس بن مالك العبسي .(1413هـ، 1993م). *ديوان الحطيئة*. برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

حلواني، محمد خير.(1399هـ، 1979م). *أصول النحو العربي*. د.ط. اللاذقية : جامعة تشرين.

الحمداني، أبو فراس الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي .(1414هـ، 1994م)، ديوان أبي فراس الحمداني، شرح وتحقيق: خليل الدويهي، ط2، بيروت : دار الكتاب العربي.

ابن حمدون، أبو المعالي محمد بن الحسين البغدادي .(1417هـ، 1997م). التذكرة الحمدونية، ط1، بيروت ، دار صادر.

ابن حمزة، مصطفى .(1425هـ، 2004م). نظرية العامل في النحو العربي، ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح.

الحموي، ابن حجة الأموي تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الأزراري . (1435هـ، 2014م). *خزانة الأدب وغاية الأرب*. تحقيق: عصام شقيو، ط الأخيرة، بيروت : دار ومكتبة الهلال .

الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي . (1414هـ، 1993م). معجم *الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي.

الحميري، نشوان بن سعيد اليمني .(1420هـ، 1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري وآخرون . ط1. دمشق. دار الفكر المعاصر.

الحميري، يزيد بن مُفرِّغ .(1402هـ، 1982م). *ديوان ابن مفرِّغ الحميري*، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط2، بيروت : مؤسسة الرسالة.

الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي . (1421هـ، 2000م). *المحرر في الحديث*، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشليوآخرون . ط3. بيروت : دار المعرفة.

الحنظلي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي . (1419هـ، 1998م). *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: أسعدمحمد الطيب، ط3، السعودية : مكتبة نزار مصطفى الباز.

الحنفي، عبد الله بن محمود الموصلي . (1426هـ، 2005م). *الاختيار لتعليل المختار*، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان، أثير الدين الأندلسي . (1403هـ، 1983م). *تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب*، تحقيق: سمير المجذوب، ط1، دمشق : المكتب الإسلامي.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي . (1418هـ، 1998م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، ط1، القاهرة : مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي . (1420هـ، 2000م). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر.

الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي . (1415هـ، 1995م). *لباب التأويل في معاني التنزيل*، تحقيق: محمد علي شاهين، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

الخراط، أحمد بن محمد، (1426هـ، 2005م)، *المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم*، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الخرنق، بنت بدر بن هفَّان.(1410هـ، 1990م). *ديوان الخرنق بنت هفَّان، رواية أبي عمرو بن العلاء* . شرح وتحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

الخزاعي، أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر . (1391هـ، 1971م). *ديوان كثير عزة*، جمع وشرح: إحسان عباس، د.ط، بيروت : دار الثقافة.

الخضري، محمد .دت. *حاشية الخضري على ابن عقيل*. د.ط. القاهرة : مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان . (1402هـ، 1982م). سر الفصاحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الحنفي . دت. *حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي*، د.ط. بيروت : دار صادر.

خلف الأحمر، خلف بن حيان البصري . (1381هـ، 1961م). *مقدمة في النحو*، تحقيق: عز الدين التنوفي، د.ط، دمشق.

ابن خلَّاد، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي الفارسي .(1409هـ، 1989م)، *أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم*، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، ط1، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن خلِّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي . (1414هـ، 1994م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت:ف دار صادر.

الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي . دت. *روح البيان*. د.ط. بيروت : دار الفكر.

خليفة، باسم حاجي .(1360هـ، 1941م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، د.ط. بغداد : مكتبة المثني.

الخنساء، ثُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُّلَمية .(1405هـ، 1985م)، ديوان الخنساء، تحقيق الدكتور إبراهيم عوضين، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

جون ليونز.(1406هـ، 1985م). نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي .(1424هـ، 2004م). *سنن الدارقطني*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح بن عمرو بن زيد. (1389هـ،1970م). ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: عبد الله الجبوري، خليل العطية. ط1. بغداد: مطبعة دار البصري.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمر .(1404هـ، 1984م). *التيسير في القراءات السبع*، ط2، بيروت : دار الكتاب العربي.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمر . (1428هـ، 2007م). *جامع البيان في القراءات السبع*، الإمارات : ط1.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمر . (1422هـ، 2001م). المكتفى *في الوقف والابتدا*، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان.ط1.عمَّان: دار عمار للنشر والتوزيع.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين المالكي . د.ت. *طبقات المفسرين*. د.ط،.دار الكتب العلمية.

درويش، محي الدين بن أحمد مصطفى . (1415هـ، 1994م). *إعراب القرآن وبيانه*، ط4، حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي .(1407هـ، 1987م). جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت : دار العلم للملايين.

الدعاس، أحمد بن عبيد، وآخرون .(1425هـ، 2004م). *إعراب القران العظيم*. دمشق. ط1. دار المنير، ودار الفارابي.

الدميري أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي كمال الدين الشافعي . (1424هـ، 2003م). *حياة الحيوان الكبرى*، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .دت. *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الدالي.د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . (1423هـ، 2002م). *الشعر والشعراء*، القاهرة: دار الحديث.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .(1418هن 1997م). *عيون الأخبار*، بيروت : دار الكتب العلمية.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .(1398هـ، 1978م). *غريب القرآن*، تحقيق: أحمد صقر، د.ط، بيروت : دار الكتب العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (1427هـ، 2006م). *سير أعلام النبلاء*. د.ط. القاهرة :دار الحديث.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز .دت. *العبر في خبر من غبر*، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، د.ط، بيروت : دار الكتب العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز . (1417هـ، 1997م). *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز . (1382هـ، 1963م). *ميزان الاعتدال*، تحقيق: على محمد البجاوي، ط1، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر.

الراجحي، عبدو . (1420هـ، 1999م)، *التطبيق النحوي*، ط1، مصر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الراجحي، عبده .(1399هـ، 1979م). *النحو العربي والدرس الحديث*، ط1، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي .(1420هـ، 1999م). *مختار الصحاح*، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط5، بيروت: المكتبة العصرية، الدار النموذجية.

الرافعي، مصطفى صادق.(1423هـ، 2002م). *تحت راية القرآن*، ط1، بيروت: المكتبة العصرية.

رضا، الحسيني .(1410هـ، 1990م). *تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)*. د.ط، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الرعيني، أبو جعفر أحمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي . (1428هـ، 2007م). *تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن*، ط2، السعودية: الناشر: كنوز أشبيليا.

ابن رفاعة، أبو الخير الهاشمي زيد بن عبد الله بن مسعود.(1423هـ، 2002م). *الأمثال*. ط1، دمشق: دار سعد الدين.

الرمَّاني، أبو الحسن علي بن عيسى .دت. *رسالة الحدود*، تحقيق: إبراهيم السامرائي.دط. بيروت: دار النشر.

ذو الرُّمَّة، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة . (1415هـ، 1995م). ديوان ذي الرمة، شرح وتحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

رينيه ويلك .(1420هـ، 1999م). *مفاهيم نقدية*. ترجمة الدكتور: محمد عصفور، ط1، الكويت: عالم المعرفة.

الزبيدي، محمد بن عبيد الله الأندلسي الإشبيلي .دت. *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني .(1410هـ، 1990م). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: عبد الكريم العرباوي، الكويت: إشراف لجنة فنية من وزارة الإعلام.

الزبيدي، سعيد جاسم، (1417هـ، 1997م)، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط1، عمان: دار الشروق.

الزجَّاج، أبو اسحق، إبراهيم بن السري بن سهل .(1383هـ، 1963م). *إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج*. تحقيق ودراسة: إبراهيم الابياري، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة لشئون المطابع الأميرية.

الزجَّاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل . (1408هـ، 1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت : عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق البغدادي النهاوندي.(1399هـ، 1979م). *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار النفائس.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق البغدادي النهاوندي. (1404هـ، 1984م). *الجمل في النحو*، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، كلية الآداب جامعة اليرموك، إربد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق البغدادي النهاوندي. (1405هـ، 1985م). اللامات، تحقيق: مازن مبارك، ط2، دمشق: دار الفكر.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر . (1376هـ، 1957م). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة : ودار المعرفة.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس . (1423هـ، 2002م). *الأعلام*، ط15، بيروت :دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد . (1419هـ، 1998م). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت :دار الكتب العلمية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد . (1412هـ، 1992م). *ربيع الأبرار ونصوص الأخيار*. ط1، بيروت :مؤسسة الأعلمي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد .(1407هـ، 1987م). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط3، بيروت :دار الكتاب العربي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد (ت538هـ)، (1407هـ، 1987م)، المستقصى في أمثال العرب. د.ت. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد . (1414هـ، 1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت403هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح (ت13ق.هـ)، (1400هـ، 1980م)، ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الزوزني، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين . (1423هـ، 2002م). *شرح المعلقات السبع*، ط1، بيروت :دار إحياء التراث العربي.

الزيدي، كاصد .(1407هـ، 1987م). *فقه اللغة العربية*، ط1، العراق :منشورات وزارة التربية والتعليم العالي .

ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب تاج الدين . (1430هـ، 2009م). *الدر الثمين في أسماء المصنفين*، تحقيق: أحمد شوقي بنبين، محمد سعيد حنشي، ط1، تونس : دار الغرب الإسلامي.

السامرائي، فاضل بن صالح، (1420هـ، 2000م)، *معاني النحو*، ط1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السبتي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي . (1407هـ، 1986م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي .(1430هـ، 2009م). *سنن أبي داود*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت : دار الرسالة العالمية.

السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين . (1418هـ، 1997م). جمال القُرَّاء وكمال الإقراء، تحقيق: الدكتور مروان العطية، والدكتور محسن خرابة، ط1، دمشق :دار المأمون للتراث.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي .دت. *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (. (1385هـ، 1965م). *الموجز في النحو*، تحقيق: مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، بيروت : مؤسسة بدران للطباعة والنشر.

السرقسطي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري . (1405هـ، 1985م). *العنوان في القراءات السبع*، تحقيق: زهير زاهد، والدكتور خليل العطية، بيروت: عالم الكتب.

السعدي، رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي .دت. *ديوان رؤبة بن العجاج*، تحقيق: وليم بن الورد البروسي. د.ط. الكويت :دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله .(1420هـ، 2000م). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، بيروت :مؤسسة الرسالة.

السفاقسي، أبو إسحق إبراهيم بن محمد القيسي برهان الدين . (1430هـ، 2009م).*المجيد في إعراب القرآن المجيد*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب . (1407هـ، 1987م). *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

السُّكَّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين .دت. *شرح أشعار الهذليين*. تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة : دار المدني، مكتبة دار العروبة.

السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم .دت. *بحر العلوم في التفسير*، د.ط.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي التميمي الحنفي .دت. *تفسير القرآن*، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، الرياض: دار الوطن.

السمين، الحلبي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد. (1414هـ، 1994م). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: على محمد معوض، وآخرون، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

السمين، الحلبي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد. (1417هـ، 1996م). *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد . (1412، 1992م). نتائج الفكر في النحو، ط1، بيروت :دار الكتب العلمية.

السواد، رياض يونس .(1430هـ، 2009م). *الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية العاشر الهجري*، ط1، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (1408هـ، 1988م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون. ط3 . القاهرة :مكتبة الخانجي.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي . (1421هـ، 2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي .(1417هـ، 1996م). *المخصص*، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت : دار إحياء التراث العربي.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان . (1394هـ، 1974م). *شرح أبيات سيبويه*، تحقيق: محمد على الريح هاشم، وطه عبد الرءوف سعد، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان . (1428هـ، 2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سعيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، (1394هـ، 1974م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1409هـ، 1989م). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، تحقيق: محمود الفجال، ط1، دمشق :دار القلم.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (. (1422هـ، 2001م). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، ط1، بيروت: دار لكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .دت. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية..

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1421هـ، 2000م). *البهجة المرضية، شرح ألفية ابن مالك مع حاشيته (التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، لمحمد صالح بن أحمد الغرسي)*، ط1، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1386هـ، 1966م). شرح شواهد المغني. تحقيق: أحمد ظافر كوجان، محمد محمود الشنقيطي، بيروت: لجنة التراث العربي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1403هـ، 1983م). طبقات الحفاظ، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1418هـ، 1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تحقيق: فؤاد على منصور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين .دت.*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

السيد، أمين علي، (1415هـ، 1994م)، في علم النحو، د.ت، ط5، القاهرة: دار المعارف.

الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللحمي . (1428هـ، 2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق مجموعة من المؤلفين، ط1. مكة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الشاطبي، إبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللحمي . (1417هـ، 1997م). الموافقات، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان.

الدمشقي، أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي .دت. *إبراز المعاني من حرز الأماني*.دط. بيروت : دار الكتب العلمية.

الشامي، محمد بن يوسف الصالحي . (1414هـ، 1993م). *سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد. وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن الشجري، أبو السعدات هبة الله ضياء الدين بن علي بن حمزة .دت. *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة : مكتبة الخانجي.

الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي . (1285هـ). *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، القاهرة :مطبعة بولاق الأميرية.

أحمد ،شرف الدين ، (1426هـ، 2005م)، النحو الأدبي (التوابع)، ط1، القاهرة : مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الشرقاوي، عفت، (1401هـ، 1981م)، بلاغة العطف في القرآن الكريم، ط1، بيروت :دار النهضة.

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي. (1401هـ، 1981م). التوطئة. تحقيق: يوسف أحمد المطوع. د.ط. القاهرة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني . (1413هـ، 1992م). *فتح القدير*، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت: ودار الكلم الطيب.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني .(1413هـ، 1993م)، *نيل الأوطار*، تحقيق: عصام الدين الصباطبي، ط1، مصر: دار الحديث.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع الجذامي . (1424هـ، 2004م)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

صافي، محمود بن عبد الرحيم . (1418هـ، 1998م). الجدول في إعراب القرآن، ط4، دار الرشيد، دمشق، بيروت :ومؤسسة الإيمان.

الصبَّان، أبو العرفان محمد بن علي . (1417هـ، 1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، ط1، بيروت :دار الكتب العلمية.

صبرة، محمد حسين، (1428هـ، 2008م)، *تعدد التوجيه النحوي (مواضعه ، أسبابه، نتائجه)*. ط1. القاهرة : دار غريب.

الصدِّيقي، جمال الدين محمد بن طاهر بن علي الهندي الفتَّنِي الكجراتي . (1387هـ، 1967م). *مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار*، ط3، حيدر أباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

الصغير، محمد حسين علي، (1420هـ، 1999م)، *أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم*، ط1، بيروت : دار المؤرخ العربي.

الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم النوري المالكي . (1425هـ، 2004م). *غيث النفع في القراءات السبع*، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت764هـ)، (1420هـ، 2000م) *الوافي بالوفيات*، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث.

الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن قطَّاع .(1403هـ، 1983م). *كتاب الأفعال*، ط1، بيروت : عالم الكتب.

الصنعاني، ابن يعيش محمد بن علي بن أحمد .(1411هـ، 1991م). *التهذيب الوسيط في النحو*، تحقيق: فخر صالح قدارة، د.ط، بيروت: دار الجيل.

الضبِّي، أبو عبد الله الحاكم بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري . (1411هـ، 1990م). المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الضبِّي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم .دت. *المفضليات*، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط6، القاهرة : دار المعارف.

ضيف، شوقي .دت.*تاريخ الأدب العربي*، العصر العباسي الأول، د.ط، دار المعارف، القاهرة.

ضيف، شوقي .(1412هـ، 1992م). *المدارس النحوية*، ط7، القاهرة: دار المعارف.

الطائي، أبو زبيد حرملة بن المنذر بن معد يكرب .(1387هـ، 1967م). *ديوان أبي زبيد الطائي*، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي. د.ط. بغداد: مطبعة المعارف.

الطائي، أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج القحطاني . (1423هـ، 2002م). ديوان حاتم الطائي، شرح وتقديم: أحمد رشاد، ط3، بيروت : دار الكتب العلمية.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. (1422هـ، 2001م). *تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، الجيزة: دار هجر.

طحان، ريمون، (1406هـ، 1985م)، الألسنية العربية، د.ط، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

طنطاوي، محمد سيد .(1418هـ، 1998م). التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط1، القاهرة: دار نهضة .

ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الصالحي . (1423هـ، 2002م). *شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك*، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد بن الفياض الكبيسي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري . (1419هـ، 1999م). *مسند أبي داود الطيالسي*، تحقيق: الدكتور محمد عبد المحسن التركي، ط1، مصر: دار هجر.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله . (1434هـ، 2013م). *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، (حاشية الطيبي على الكشاف)*، تحقيق: إياد الغوج ، جميل بني عطا، محمد عبد الرحيم، ط1، الإمارات: الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن.

ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي . دت. تفسير اللباب لابن عادل.د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي . (1404هـ، 1984م). *التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)*، د.ط، تونس: الدار التونسية للنشر.

العاصمي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي .دت. *حاشية الآجرومية*، د.ط.

عباده، محمد إبراهيم.(1400هـ، 1980م). *عصور الاحتجاج في النحو العربي*. ط1، القاهرة: دار المعارف.

عباينة، جعفر نايف، (1404هـ، 1984م)، *مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي*، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع.

ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن حبيب بن حدير بن سالم الأندلسي .(1404هـ، 1984م). العقد الفريد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد اللطيف، محمد حماسة . (1424هـ، 2003م). *بناء الجملة العربية*، ط1، القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر.

عبد اللطيف، محمد حماسة .دت. التوابع في الجملة العربية (مجموعة محاضرات أعدت لطلاب الفرقة الرابعة في دار العلوم)، القاهرة :مكتبة الزهراء.

عبد اللطيف، محمد حماسة .دت. *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*. د.ط. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد اللطيف، محمد حماسة .(1410هـ، 1990م). *من الأنماط التحويلية في النحو العربي*، ط1، القاهرة : مكتبة الخانجي.

عبد اللطيف، محمد حماسة .(1420هـ، 2000م). *النحو والدلالة*، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط1، القاهرة: دار الشروق.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري . (1381هـ، 1961م). *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط1، القاهرة :مكتبة الخانجي.

العجاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي . (1416هـ، 1995م)، ديوان العجَّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي (216هـ)، شرح وتحقيق: عزة حسن، د.ط، بيروت: دار الشرق العربي.

العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة . (1427هـ، 2006هـ). *ديوان أبي النجم العجلي*، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد حمران، د.ط، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية.

عرفه، محمد أحمد .دت.*النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة*، د.ط .

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر.(1326هـ، 1906م)*تهذيب التهذيب*، ط1، الهند : مطبعة دار المعارف النظامية.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن مهران العسكري (ت395هـ)، (1419هـ، 1998م)، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي. (1419هـ، 1998م). *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*. تحقيق: فواز الشعار. إشراف: إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي . (1400هـ، 1980م).ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي. (1418هـ، 1998م). *المقرب ومعه مثل المقرب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

عضيمة، محمد عبد الخالق. د.ت. *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. تصدير: محمود محمد شاكر. د.ط. القاهرة: دار الحديث.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي. (1422هـ، 2001م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العقاد، عباس محمود. د.ت. *أشتات مجتمعات في اللغة والأدب*. د.ط. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري. (1430هـ، 2009م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*. لمحمد محي الدين عبدالحميد. ط2، القاهرة: دار الطلائع للنشر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري. (1402هـ، 1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك*. تحقيق: محمد كامل بركات. ط1. مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة أم القرى.

العقيلي، أبو معاذ بشار بن برد. (1373هـ، 1954م). *ديوان بشار بن برد*. تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور. مراجعة: محمد رفعت فتح الله، ومحمد شوقي أمين. د.ط. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

العكبري، ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي. (1404هـ، 1984م). *شرح اللمع*. تحقيق: فائز فارس. ط1. الكويت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (1399هـ، 1979م). *إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. *التبيين على مذاهب النحويين*. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامية.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (1416هـ، 1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

العكلي، النمر بن تولب بن زهير بن أقيس بن عبد بن كعب بن عوف بن الحارث. (1421هـ، 2000م). *ديوان النمر بن تولب العكلي*. تحقيق: محمد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.

العلائي، صلاح الدين أبو خليل سعيد بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي. (1410هـ، 1990م). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*. تحقيق: حسن موسى الشاعر. ط1. عمان: دار البشير.

العلوي، يحيى بن حمزة الطالبي اليمني المؤيد بالله. (1423هـ، 2002م). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. ط1. بيروت: المكتبة العصرية.

العليمي، مجير الدين بن محمد المقدسي الحنبلي. (1430هـ، 2009م). *فتح الرحمن في تفسير القرآن*. تحقيق: نور الدين طالب. ط1. إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: دار النوادر.

العليمي، الشيخ يس بن زين الدين الحمصي. (1325هـ، 1905م). *حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح*. ط2. القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية.

العمادي ،أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى .دت. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم*، د.ط . بيروت :دار إحياء التراث العربي.

العمايرة، خليل أحمد. (1405هـ، 1985م). *أسلوب التوكيد اللغوي في منهج معاصر*. د.ط. عمان: دار الفكر.

العمايرة، خليل أحمد. د.ت. *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*. د.ط. عمان: دار الفكر.

عمايرة، خليل. (1404هـ، 1984م). *في نحو اللغة وتراكيبها*. ط2. الكويت: عالم المعرفة.

العمراني، يحيى بن أبي الخير. (1421هـ، 2000م). *البيان في فقه الإمام الشافعي*. تحقيق: قاسم محمد النوري. ط1. جدة: دار المنهاج.

عودة، عبد القادر. د.ت. *التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي*. د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

عيد، محمد. (1398هـ، 1978م). *أصول النحو*. د.ط. القاهرة: عالم الكتب.

عيد، محمد. (1395هـ، 1975م). *النحو المصفى*. د.ط. القاهرة: مطبعة دار النشر الثقافية.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (1431هـ، 2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. (1414هـ، 1993م). *جامع الدروس العربية*. ط28. بيروت: المكتبة العصرية.

الغنوي، طفيل. (1417هـ، 1997م). *ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي*. تحقيق: حسن فلاح أوغلي. ط1. بيروت: دار صادر.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي. (1424هـ، 2003م). معجم *ديوان الأدب*. تحقيق: أحمد مختار عمر. مراجعة: إبراهيم أنيس. د.ط. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (1406هـ، 1986م). *مجمل اللغة*. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (1399هـ، 1979م). *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون. ط1. دمشق: دار الفكر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1428هـ، 2007م). *الحجة في علل القراءات السبع*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1413هـ، 1993م). *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. ط2. دمشق: دار المأمون للتراث.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1408هـ، 1988م). *كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق: محمود محمد الطناجي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1407هـ، 1987م). *المسائل الحلبيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1416هـ، 1996م). *الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. ط2. بيروت: عالم الكتب.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي. (1414هـ، 1993م). *شرح كتاب الحدود في النحو*. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. ط2. القاهرة: مكتبة وهبة.

الفتَّنِي، جمال الدين محمد بن طاهر بن علي الصديقي. (1387هـ، 1967م). مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار. ط3. حيدر اباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد. (1421هـ،2000م). *الكناس في فنيّ النحو والصرف*. تحقيق: رياض بن حسن الخوام. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. (1416هـ، 1995م). *الجمل في النحو*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. د.ت. *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. د.ط. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة. (1407هـ، 1987م). *ديوان الفرزدق*. تحقيق: على فاعور. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الفهري، أبو اسحق إبراهيم بن أبي الحسن المعروف بالبونسي. (1425هـ، 2004م). *كنز الكتاب ومنتخب الأداب*. تحقيق: حياة قارة. ط1. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1416هـ، 1996م). *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. تحقيق: محمد علي النجار. د.ط. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الفيروزابادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1421هـ، 2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1426هـ، 2005م). *القاموس المحيط*. تحقيق: مكتب تحقيق التراث. إشراف محمد نعيم العرقسوسي. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق. (1418هـ، 1997م). *محاسن التأويل*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1 . بيروت: دار الكتب العلمية.

القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. د.ت. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب*، د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. (1412هـ، 1992م). *الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع*. ط4. جدَّة: مكتبة السوادي للتوزيع.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان. (1344هـ، 1926م). *أمالي القالي*. تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان. (1395هـ، 1975م). *البارع في اللغة*. تحقيق: هشام الطعان. ط1. بغداد: مكتبة النهضة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. د.ت. أدب الكاتب أو أدب الكتَّاب. تحقيق: محمد الدالي. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة

ابن قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن زياد البغدادي. (1302هـ، 1884م). *نقد الشعر*. ط1. قسطنطينية: مطبعة الجوائب.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد المقدسي. (1388هـ، 1968م). *المغني لابن قدامة*. د.ط. مصر: مكتبة القاهرة.

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي. د.ت. *أنوار البروق في أنواء الفروق (الفروق)*. د.ط. بيروت: عالم الكتب.

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب. د.ت. *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: على محمد البجادي. د.ط. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر.

القرطبي، أبو محمد مكي بن أبي طالب المالكي. (1429هـ، 2008م). *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه*. المحققون: مجموعة رسائل جامعية. جامعة الشارقة. إشراف: الشاهد البوشيخي. ط1. الشارقة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي شمس الدين. (1423هـ، 2003م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: هشام سمير البخاري. د.ط. الرياض: دار عالم الكتب.

القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر. (1419هـ، 1998م). *الإيضاح في علوم البلاغة*. ط4. بيروت: دار إحياء العلوم.

القزويني، عمر بن عبد الرحمن. (1405هـ، 1985م). *مختصر شعب الإيمان للبيهقي*. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار ابن كثير.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (1406هـ، 1986م). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

قلعجي، محمد رواس. وقنيبي، حامد صادق. (1408هـ، 1988م). *معجم لغة الفقهاء*. ط2. عمان: دار النفائس للطبعة والنشر والتوزيع.

القمي، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري. (1416هـ، 1996م). *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*. تحقيق: زكريا عميرات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

القنُّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري. (1412هـ، 1992م). *فتح البيان في مقاصد القرآن*. تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

القوزي، عوض محمد. (1401هـ، 1981م). *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*. ط1. الرياض: عمادة شئون المكتبات. جامعة الرياض.

القيرواني، أبو إسحق إبراهيم بن تميم الأنصاري الحصري. د.ت. *زهر الآداب وثمر الألباب*، د.ط. بيروت: دار الجيل.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق. (1401هـ، 1981م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.

القيرواني، أبو الحسن علي بن فضَّال بن غالب المجاشعي. (1428هـ، 2007م). *النكت في القرآن الكريم*. تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قيس، الرقيات عبيد الله بن شريح بن مالك بن ربيعة. (1416هـ، 1995م). *ديوان ابن قيس الرقيات*. تحقيق: عزيزة فوال بابتي. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي. (1416هـ، 1996م). *تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب*. ط2. بيروت: دار ابن حزم.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي. (1420هـ، 1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط2. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

كراع النمل علي بن الحسن الهنائي الأزدي .(1409هـ، 1989م).*المنتخب من غريب كلام العرب*. تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط1، مكة المكرمة ،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين. (1424هـ، 2003م). *تحقيق الفوائد الغياثية*. تحقيق: علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي الحنبلي. (1430هـ، 2009م). *دليل الطالبين لكلام النحويين*. الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي. د.ت. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الكميت، ابن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن قيس بن الحارث الأسدي. (1421هـ، 2000م). *ديوان الكميت بن زيد الأسدي*. تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.

الكندي، امرؤ القيس حندج بن حجر بن الحارث. (1425هـ، 2004م). *ديوان امرئ القيس*، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

الكيلاني، إيمان. (1424هـ، 2003م). *الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية*. ط1. عمان: دار عمار.

اللبدي، محمد سمير نجيب. (1405هـ، 1985م). *معجم الصطلحات النحوية والصرفية*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي. (1411هـ، 1991م). *الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة*. تحقيق: محمد حسن عواد. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي. *الألفية (الخلاصة)*، مراجعة: صباح عباس السالم. بغداد: مكتبة النهضة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي. (1387هـ، 1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات. د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي. (1410هـ، 1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد. محمد بدوي المختون. ط1. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. د.ت. *تفسير الماوردي (النكت والعيون)*. تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

مؤنس، رشاد الدين. (1420هـ، 2000م). *المرام في المعاني والكلام*. ط1. بيروت: دار الراتب الجامعية. سوفنير.

المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي. (1417هـ، 1997م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي. د.ت. *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. د.ط. بيروت: عالم الكتب.

المتقي، علي بن حسام الهندي. (1409هـ، 1989م). *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد، عبد الله بن أحمد أحمد. (1434هـ، 2012م). *النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل*. ط1. عمان: دروب ثقافية للنشر والتوزيع.

محيسن، محمد محمد محمد سالم. (1404هـ، 1984م)، *القراءات وأثرها في علوم العربية*. ط1. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

المخزومي، مهدي (1406هـ، 1985م). *في النحو العربي (قواعد وتطبيق) على المنهج العلمي الحديث*، ط3.

المخزومي، مهدي (1406هـ، 1986م). *في النحو العربي، نقد وتوجيه*. ط2. بيروت: دار الرائد العربي.

المخزومي، مهدي. (1377هـ، 1958م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. ط2. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي. (1425هـ، 2004م). *الموطأ*. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط1. الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي. (1428هـ، 2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. القاهرة. دار الفكر العربي.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي. (1413هـ، 1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المُرتضَى، الشريف علي بن الحسين الموسوي العلوي. (1373هـ، 1954م). *أمالي المرتضى (غرر الفوائد، ودرر القلائد)*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى. (1415هـ، 1995م). *أشعار النساء*. تحقيق: الدكتور سامي مكي العاني، وهلال ناجي. ط1. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى. (1402هـ، 1982م). *معجم الشعراء*. تحقيق: ف. كرنكو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني. (1424هـ، 2003م). *شرح ديوان الحماسة*. تحقيق: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المستعصمي، محمد بن أيدمر. (1436هـ، 2015م). *الدر الفريد وبيت القصيد*. تحقيق: كامل سلمان الجبوري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

مصطفى، إبراهيم. (1434هـ، 2012م). *إحياء النحو*. ط1. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي. (1399هـ، 1979م). *الرد على النحاة*. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. ط1. مصر: دار الاعتصام.

مطرجي، محمود. (1421هـ، 2000م). *في النحو وتطبيقاته*. ط1. بيروت: دار النهضة العربية.

المطردي، عبد الرحمن. (1407هـ، 1986م). *أساليب التوكيد في القرآن الكريم*. ط1. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر.

المطرِّزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي برهان الدين الخوارزمي. د.ت. *المغرب في ترتيب المعرب*. د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

المعافري، أبو عثمان سعيد بن محمد القرطبي السرقسطي. (1395هـ، 1975م). *كتاب الأفعال*. تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومحمد مهدى علام. د.ط. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد. (1410هـ،1990م). *البديع في البديع*. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن معطٍ، أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد النور المغربي الحنفي. (1396هـ، 1976م). *الفصول الخمسون*. تحقيق: محمود الطناجي. د.ط. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

مغالسة، محمود. (1422هـ، 2001م). *النحو الشافي*. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المقري، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي اللبلبي الفهري المقري. (1418هـ، 1997م). تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح. تحقيق: عبد الملك بن عيضة الثبيتي. د.ط. مكة: جامعة أم القرى.

أبو المكارم، علي. (1427هـ، 2006م). *أصول التفكير النحوي*. ط1. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

مكرم، عبد العال سالم. د.ت. *أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية*. د.ط. الكويت: مؤسسة على جرَّاح الصباح للطباعة والنشر.

مكي، أبو محمد بن أبي طالب حمُّوش القيسي القيرواني. د.ت. الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. د.ط. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

مكي، أبو محمد بن أبي طالب حمُّوش القيسي القيرواني. (1405هـ، 1985م). *مشكل إعراب القرآن الكريم*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مكي، أبو محمد بن أبي طالب القرطبي المالكي. (1429هـ، 2008م). *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه*. المحققون: مجموعة رسائل جامعية. جامعة الشارقة. إشراف: الشاهد البوشيخي. ط1. الشارقة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة.

المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله زكي الدين. (1407هـ، 1987م). *مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط6. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على. (1414هـ، 1994م). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

ابن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد الكناني. د.ت. *البديع في نقد الشعر*. تحقيق: أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، د.ط. الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

ابن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد الكناني. (1407هـ، 1987م). *لباب الآداب*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2. القاهرة: مكتبة السنة.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري. د.ت. *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت: دار المعرفة.

الذبياني، النابغة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني المضري. (1416هـ، 1996م). *ديوان النابغة*. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

ناصف، علي النجدي. (1376هـ، 1957م). *من قضايا اللغة والنحو*. ط1. القاهرة: مكتبة نهضة مصر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ، 2007م). *شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)*. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك. (1420هـ، 2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النجار، محمد عبد العزيز. (1422هـ، 2001م). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي. (1421هـ، 2000م). *إعراب القرآن*. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي. (1425هـ، 2004م). *عمدة الكتاب*. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. ط1. بيروت: دار ابن حزم الجفان والجابي للطباعة والنشر.

النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي. (1419هـ، 1998م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1409هـ، 1989م). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. د.ط. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

النميري، عبيد بن حصين الراعي. (1416هـ، 1995م). *ديوان الراعي النميري*. شرح: واضح الصمد. ط1. بيروت: دار الجيل.

أبو نوَّاس، الحسن بن هانئ. د.ت. *ديوان أبي نوَّاس*. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. بيروت: دار الكتاب العربي.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري. (1423هـ، 2002م). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. ط1. القاهرة: دار الكتب والوثائق العلمية.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. د.ت. *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران. (1401هـ، 1981م). *المبسوط في القراءات العشر*. تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي. د.ط. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

النيسابوري، أبو الحسن على بن أحمد بن محمد الواحدي. (1430هـ، 2009م). *التفسير البسيط*. تحقيق: خمس عشرة رسالة دكتوراة بجامعة محمد بن سعود. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي.

ابن الهائم، أبو العباس أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي شهاب الدين. (1423هـ، 2002م). *التبيان في تفسير غريب القرآن*. تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى. د.ت. *جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب*. تحقيق: لجنة من الجامعيين. د.ط. بيروت: مؤسسة المعارف.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى. د.ت. *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*. تحقيق: يوسف الصميلي. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.

الهاشمي أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (ت1362هـ)، القواعد الأساسية للغة العربية، د.ط، د.ت، دار الكتب العلمية، بيروت.

الهرري، محمد بن الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الشافعي. (1421هـ، 2001م). *تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن*. تحقيق: هاشم محمد علي بن حسين مهدي. ط1. بيروت: دار طوق النجاة.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد. (1420هـ، 1999م). *إسفار الفصيح*. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد. (1419هـ، 1999م). *الغريبين في القرآن والحديث*. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. قدمه وراجعه: الدكتور فتحي حجازي. ط1. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (1401هـ، 1981م). *الإعراب عن قواعد الإعراب*. تحقيق: علي فودة نيل. ط1. السعودية: عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. د.ت. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. د.ط. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1406هـ، 1986م). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1405هـ، 1985م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: علي محسن عيسى مال الله. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. د.ت. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: عبد الغني الدقر. د.ط. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (1383هـ، 1963م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط11. د.ط. القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (1405هـ، 1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد على حمد الله. ط6. دار الفكر. دمشق.

هلال، هيثم. (1424هـ، 2003م). *معجم الأصول (تعريفات لغوية – شروحات لكتب الأصول – نبذات تاريخية)*. مراجعة وتوثيق: محمد ألتونجي. ط1. بيروت: دار الجيل.

الهلالي، هادي عطية. (1406هـ، 1986م). *نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً*. ط1. بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. (1412هـ، 1991م). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. د.ط. بيروت: دار الفكر.

الواسطيّ، أبو محمد المقرئ تاج الدين. (1425هـ، 2004م). *الكنز في القراءات العشر*. تحقيق: خالد المشهداني. ط1. القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية.

والي، فاضل فتحي. (1417هـ، 1997م). *النحو الوظيفي*. ط2، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الورَّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس. (1420هـ، 1999م). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن ولَّاد، أبو العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي. (1416هـ، 1996م). *الانتصار لسيبويه على المبرد*. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

اليشكري، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي المغربي. (1428هـ، 2007م). *الكامل في القراءات العشر*. تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. ط1. القاهرة: مؤسسة سما للتوزيع و النشر.

يعقوب، إميل بديع. (1417هـ، 1996م). *المعجم المفصل في شواهد العربية*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، يعيش بن على. (1422هـ، 2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. قدم له: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد نور الدين. (1401هـ، 1981م). *زهر الأكم في الأمثال والحكم*. تحقيق: محمد حجي، محمد الأخضر. ط1. الدار البيضاء: دار الثقافة.

ثالثا: الرسائل العلمية

دخّير، الطيب.(2013م). *العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث*، (رسالة دكتوراه) ، جامعة وهران، الجزائر.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر .(1975م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .ط1، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.

القرني، حسن بن محمد بن حسن .(2004م).*أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان*، ، رسالة دكتوراه، إشراف: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، السعودية.

العلولا ، لمنيرة سليمان .*العامل وأثره في النحو العربي*، دراسة لغوية نحوية قرآنية.(1981م). إشراف عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وأميرة توفيق، رسالة ماجستير، الرئاسة العامة لتعليم البنات، السعودية.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي .(2001م). *إعراب القرآن العظيم*، تحقيق: الدكتور: موسى علي موسى مسعود، ط1، رسالة ماجستير.

الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي . (2004م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

ابن الخبَّاز، أحمد بن الحسين . (2007م). *توجيه اللمع*، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.

الخولي، عبد الله.(1997م). *قواعد التوجيه في النحو العربي*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، القاهرة.

الرماني، أبو الحسن على بن عيسى .(1998م). *شرح كتاب سيبويه*، أطروحة دكتوراه لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف الدكتور تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

طيبة، عثمان .(2006م). التداخل *اللغوي ومظاهره في الشعر الجاهلي من سنة (510- 610م)*، رسالة دكتوراه .كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

القِنُّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان .*البلغة إلى أصول اللغة*، تحقيق: سهاد حمدان السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات، د.ط، جامعة تكريت، العراق.

الكريم، سعاد محمد علي عوض.(2015م). *قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي*، رسالة ماجستير، إشراف: حربية محمد أحمد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك. *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

منصور، محمد خالد. (1998م). *التداخل وأثره في الأحكام الشرعية*، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه وأصوله من الجامعة الأردنية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.

رابعاً: البحوث العلمية

بسندي،خالد. 2005م. تعدد المصطلح وتداخله، قراءة في التراث اللغوي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، بحث منشور في *مجلة التراث العربي*، اتحاد دمشق.

التوابع (مقارنة لسانية)، لفوزي الشايب، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (1)، 1417هـ، 1997م.

حسين، محمد كامل.1971. النحو المعقول، *مجلة مجمع اللغة العربية*، القاهرة، مصر، ج27،.

السيد، عبد الحميد مصطفى .2002م.نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، *مجلة جامعة دمشق*، ج 18، العدد 3، 4.

صفا، فيصل.19995م. عطف البيان والبدل، باب واحدٌ أم بابان، دراسة لمعظم التوابع في ضوء البنية الوظيفية، لفيصل ، جامعة اليرموك، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، العدد (49).

العلولا، منيرة،1999م. التداخل في اللغات، *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها*، المجلد 12، العدد 19.

عمر، أحمد خطاب، جامعة الموصل،(1983م)، تحقيق مقدمة في النحو للصقلي، *مجلة المورد العراقية*، ع (2)، مجلد (12)، وزارة الثقافة والإعلام دائرة الشئون الثقافية والنشر، بغداد.

فتح الله، رفعت.1968م. البدل وعطف البيان، *مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة*، ج23،الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، لعبد العزيز موسى علي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج33، العدد (1)، 1427هـ، 2006م.

الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين، لرافع خلف جاسم الجنابي، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد (8)، 1434هـ، 2012م.

فواز، عبد الله مصطفى. 1999م. التكرار والتداخل في جريمة القذف ، بحث، *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*، المجلد26، العدد 1.

مطر، السيد على حسن .2002م.مصطلحات نحوية، *مجلة تراثنا*، عدد (1)، ربيع أول 1421هـ.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَلاَ تَتَّخِذُواْ أَيمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ﴾	النحل	94	23
	﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾	الإسراء	80	23
	﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾	آل عمران	19	24
	﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾	الأنبياء	2	35
	﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	الكهف	96	35
	﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾	سبأ	11	36
	﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾	يس	37	36
	﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾	غافر	28	36
	﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾	القمر	24	37
	﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾	الرعد	23	37
	﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾	إبراهيم	21	40
	﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾	البقرة	168،208	40
	﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة	2	42
	﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾	غافر	67	43

44	24	الحشر	﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾	
44	27	الفتح	﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ ﴾	
45	12	القمر	﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾	
55	91	النحل	﴿ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	
57	10	الواقعة	﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُون﴾	
61	9	الحج	﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾	
70	107	هود	﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾	
73	32	القلم	﴿عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾	
73	29	ق	﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيد ﴾	
73	70	الفرقان	﴿فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾	
73	56	النساء	﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾	
77	28	الجاثية	﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾	
101	93	يوسف	﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِين﴾	
103	22	الفجر	﴿وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	
105	35	المؤمنون	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُون﴾	
106	63	التوبة	﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	
106	21	الأحزاب	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	
107	33	الزخرف	﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾	
107	75	الأعراف	﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ ﴾	

109	15	الأحقاف	﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾	
109	94	يوسف	﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾	
109	13	الطارق	﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾	
109	40	الدخان	﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	
110	13	المعارج	﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾	
113	44	ق	﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾	
113	91،92	المؤمنون	﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾	
114	176	النساء	﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾	
114	10	إبراهيم	﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	
114	2	إبراهيم	﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾	
115	3	سبأ	﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾	
115	158	الأنعام	﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا . . . ﴾	
116	137	الأعراف	﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ . . . ﴾	
116	76	الواقعة	﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	
116	14	الأنعام	﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	
117	224	البقرة	﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ ﴾	
117	1،2	غافر	﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	
118	51	الأحزاب	﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾	
120	228	البقرة	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	
120	3،4	الكوثر	﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	

120	6	المائدة	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ ﴾	
121	30،31	مريم	﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ ﴾	
122	12	الطلاق	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ . . ﴾	
122	201	البقرة	﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾	
122	9	يس	﴿وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	
123	71	هود	﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوب﴾	
124	43	الرعد	﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾	
124	3	التوبة	﴿أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	
124	35	البقرة	اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	
124	27	الأعراف	﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾	
125	142،143	الانعام	﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ ﴾	
126	2	المزمل	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ ﴾	
126	18	آل عمران	﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ . . . ﴾	
127	16	الحديد	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾	
127	237	البقرة	﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	
128	7	الفجر	﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَاد ﴾	
130	38	مريم	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	
132	70	الإسراء	﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا﴾	
132	24	المؤمنون	﴿ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾	
135	18	لقمان	﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا ﴾	

135	16	الأنبياء	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ﴾	
135	93	النساء	﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾	
135	74	الأعراف	﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	
137	16	يوسف	﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾	
137	27	ص	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً﴾	
138	81	الأعراف	﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾	
138	138	الأعراف	﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾	
138	9	يوسف	﴿وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾	
140	11	سبأ	﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	
147	46	سبأ	﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى﴾	
148	117	المائدة	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾	
148	48	سبأ	﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾	
157	75	الأعراف	﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ﴾	
160	77	الواقعة	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾	
160	27	الرحمن	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ﴾	
161	15،16	العلق	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾	
161	52، 53	الشورى	﴿و إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾	
161	1، 2	إبراهيم	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللّهِ الَّذِي﴾)	
162	36	العنكبوت	﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾	
162	58	الزخرف	﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾	

	﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾	الصافات	117	163
	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ ﴾	المزمل	3،2	163
	﴿فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	البقرة	229	163
	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	البروج	4، 5	163
	﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾	مريم	16	163
	﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾	البروج	21	163
	﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾	الزمر	21	163
	﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾	طه	20	164
	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة	1	166
	﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	طه	5	166
	﴿الرَّحْمَنُ*خَلَقَ الإِنسَانَ﴾	الرحمن	1،2	166
	﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾	الصافات	48	166
	﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	النمل	30	167
	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة	2	168
	﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾	المائدة	28	168
	﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾	الأنعام	162	168
	﴿أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	الأعراف	54	168
	﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	يونس	10	168
	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	الأنبياء	22	169
	﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾	المؤمنون	116	169

.	﴿فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ ﴾	النمل	8	169
.	﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾	النمل	26	169
.	﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾	النمل	44	169
.	﴿أَن يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	القصص	30	169
.	﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الصافات	181	169
.	﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الزمر	75	169
.	﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	غافر	64	169
.	﴿هُوَ الْحَيُّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	غافر	65	169
.	﴿فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾	الحشر	16	169
.	﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	التكوير	29	169
.	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾	آل عمران	26	170
.	﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾	البقرة	255	170
.	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾	آل عمران	26	171
.	﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	البقرة	163	172
.	﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	آل عمران	6، 18	172
.	﴿قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	الأنعام	14	172
.	﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ .	الأنعام	73	172
.	﴿لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾	الأنعام	102	173
.	﴿وَرُدُّواْ إِلَى اللّهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ﴾	يونس	30	173
.	﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ ﴾	يوسف	101	173

.	﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	إبراهيم	10	173
.	﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾	المؤمنون	14	173
.	﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾	المؤمنون	92	173
.	﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾	سبأ	3	173
.	﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	سبأ	48	173
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	فاطر	1	173
.	﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ﴾	غافر	3 ،2	174
.	﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	الشورى	11 ،10	174
.	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾	الحشر	22	174
.	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾	الحشر	23	174
.	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ* مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ﴾	الناس	2،3 ،1	174
.	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾	الفاتحة	7	174
.	﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ﴾	البقرة	265	176
.	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾	الأنبياء	90	177
_:	﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا﴾	السجدة	16	177
.	﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾	النساء	95	177
.	﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	الأعراف	59	177
.	﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾	النور	31	177
.	﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ﴾	البقرة	265	176
.	﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾	طه	20	179

179	196	البقرة	﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	
180	253	البقرة	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	
180	140	آل عمران	﴿ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾	
180	175	آل عمران	﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾	
180	57	الإسراء	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾	
180	51	الزخرف	﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي﴾	
180	59	الكهف	﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾	
180	43	العنكبوت	﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ﴾	
180	6	الزمر	﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾	
180	3	الحجرات	﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى﴾	
181	58	البقرة	﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَـذِهِ الْقَرْيَةَ﴾	
181	245	البقرة	﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	
181	255	البقرة	﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾	
181	68	آل عمران	﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ﴾	
181	75	النساء	﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	
181	31	المائدة	﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾	
181	19	الأنعام	﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ﴾	
181	70	الأنعام	﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ﴾ .	
181	161	الأعراف	﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ﴾	
181	169	الأعراف	﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـذَا الأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾	

.	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللَّهِ﴾	يونس	37	181
.	﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ﴾	يوسف	3	181
.	﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾	إبراهيم	35	181
.	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾	الإسراء	9	181
.	﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا﴾	الإسراء	41	182
.	﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾	الإسراء	62	182
.	﴿عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾	الإسراء	88	182
.	﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾	الإسراء	89	182
.	﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾	الكهف	6	182
.	﴿وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا﴾	الكهف	49	182
.	﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾	الكهف	54	182
.	﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	الأنبياء	38	182
.	﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾	الفرقان	7	182
.	﴿يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾	الفرقان	30	182
.	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي﴾	النمل	76	182
.	﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾	العنكبوت	31	182
.	﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾	العنكبوت	34	182
.	﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾	الروم	58	182
.	﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	السجدة	28	182
.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ﴾	سبأ	31	182

.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾	فصلت	26	182
.	﴿وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾	الزخرف	31	182
.	﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ﴾	الزخرف	52	182
.	﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾	النجم	59	182
.	﴿أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾	الواقعة	81	182
.	﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا﴾	الحشر	21	182
.	﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ﴾	الملك	20	183
.	﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾	الملك	21	183
.	﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾	القلم	44	183
.	﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾	البلد	2 ،1	183
.	﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ﴾	التين	3	183
.	﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾	قريش	3	183
.	﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾	البقرة	3 ،2	183
.	﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاء وَالضَّرَّاء﴾	آل عمران	133،134	183
.	﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾	النساء	36،37	183
.	﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾	المائدة	55	183
.	﴿أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ﴾ .	الأعراف	44،45	183
.	﴿إِنَّ اللّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ * الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ﴾	الأعراف	50،51	183
.	﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ﴾	الأعراف	156،157	184
.	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ﴾	الأنفال	2،3	184

184	55،56	الأنفال	﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ ﴾	
184	19،20	الرعد	﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾	
184	2،3	إبراهيم	﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾	
184	90،91	الحجر	﴿كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ * الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾	
184	27،28	النحل	﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ * الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾	
184	32 ،31	النحل	﴿كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾	
184	41،42	النحل	﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾	
184	100،101	الكهف	﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ ﴾	
184	103،104	الكهف	﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾	
184	48،49	الأنبياء	﴿وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾	
184	25	الحج	﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾	
184	34،35	الحج	﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾	
184	39،40	الحج	﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا من ديارهم﴾	
184	40،41	الحج	﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ﴾	
184	46	الحج	﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾	
185	1،2	الفرقان	﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ﴾	
185	58،59	الفرقان	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ ﴾	
185	77،78	الشعراء	﴿إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ * الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾	

.	﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ﴾	الشعراء	218	185
.	﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾	النمل	2	185
.	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ ﴾	النمل	25	185
.	﴿ نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾	العنكبوت	58،59	185
.	﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ .	لقمان	3،4	185
.	﴿ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾	السجدة	6،7	185
.	﴿ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ * الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾	فاطر	6،7	185
.	﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾	الزمر	17،18	185
.	﴿ يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا ﴾	الزخرف	68، 69	185
.	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّى يُصْرَفُونَ * الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾	غافر	69، 70	185
.	﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ * الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ ﴾	غافر	34، 35	185
.	﴿ وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى * الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ ﴾	النجم	31، 32	185
.	﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾	الحديد	23، 24	186
.	﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾	الطلاق	10	186
.	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ ﴾	الملك	1،2	186
.	﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ * الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾	الملك	2، 3	186
.	﴿ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾	النبأ	2، 3	186
.	﴿ يَاأَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ ﴾	الانفطار	6، 7	186
.	﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ * الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴾	المطففين	10، 11	186

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا﴾	الفجر	6، 7، 8	186	
﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ﴾	الهمزة	6، 7	186	
﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	الماعون	4، 5	186	
﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾.	الناس	4، 5	186	
﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾	البقرة	21، 22	186	
﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾	البقرة	145،146	186	
﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾	آل عمران	15، 16	186	
﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	آل عمران	167،168	186	
﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	آل عمران	171،172	187	
﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ * الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾	آل عمران	172،173	187	
﴿لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾	آل عمران	190،191	187	
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾	النساء	36، 37	187	
﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾	النساء	141	187	
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾	الأنعام	1	187	
﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ * قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الأنعام	11، 12	187	
﴿وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾	الأنعام	128	187	
﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾	الأعراف	43	187	
﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾	الأعراف	92	187	

.	﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ﴾	الأعراف	158	187
.	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاء اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون * الَّذِينَ آمَنُواْ﴾	يونس	62، 63	187
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ﴾	إبراهيم	39	187
.	﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾	الإسراء	111	187
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾	الكهف	1	187
.	﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾	الأنبياء	3	187
.	﴿فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.	المؤمنون	28	187
.	﴿وَقَالاَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	النمل	15	187
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾	سبأ	1	188
.	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾	فاطر	34	188
.	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾	الزمر	74	188
.	﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾	الأنبياء	1	188
.	﴿فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	المؤمنون	28	188
.	﴿وَقَالاَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	النمل	15	188
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾	سبأ	1	188
.	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾	فاطر	34	188
.	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾	الزمر	74	188
.	﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾	النساء	157	188
.	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قول الحق﴾	مريم	34	188
.	﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾	المائدة	107	189

.	﴿أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	المائدة	117	190
.	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	الأنعام	23	190
.	﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾	الكهف	38	190
.	﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾	الدخان	8	190
.	﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الجاثية	36	190
.	﴿جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَابًا * رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	النبأ	36،37	190
.	﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	المزمل	8، 9	190
.	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ﴾	الأنعام	74	191
.	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ* اللّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾	إبراهيم	1، 2	192
.	﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾	الأعراف	26	192
.	﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾	آل عمران	125	193
.	﴿فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا﴾	التوبة	28	194
.	﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَـذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾	يوسف	15	194
.	﴿اذْهَبُواْ بِقَمِيصِي هَـذَا﴾	يوسف	93	194
.	﴿آتِنَا غَدَاءنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾	الكهف	62	194
.	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾	الأنبياء	63	194
.	﴿فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلاَءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾.	الفرقان	17	194
.	﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا﴾	النمل	28	194
.	﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾	يس	52	194
.	﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾	آل عمران	125	194

.	﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾	الأعراف	121،122	194
.	﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	الصافات	180	194
.	﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	الزخرف	82	195
.	﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم * رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾	الدخان	6، 7	195
.	﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا ﴾	الأعراف	148	195
.	﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ ﴾	طه	88	195
.	﴿ رَبَّنَا هَؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ ﴾	الأعراف	38	195
.	﴿ أَوْ آتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾	النمل	7	196
.	﴿ قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا *رَّسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ ﴾	الطلاق	10، 11	196
.	﴿ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴾	الجن	17	196
.	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ ﴾	التوبة	30	196
.	﴿ وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ ﴾	إبراهيم	16	197
.	﴿ لاَ تَجْعَلُوا دُعَاء الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾	النور	63	197
.	﴿ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾	سبأ	16	198
.	﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾	الفتح	29	198
.	﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾	البقرة	26	200
.	﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾	البقرة	83	202
.	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	22	203
.	﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾	البقرة	83	202
.	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	22	203

.	﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾	البقرة	240	204
.	﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	17	205
.	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	البقرة	259	205
.	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	الحجر	4	205
.	﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ﴾	البقرة	282	206
.	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾	التوبة	36	206
.	﴿أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾	إبراهيم	37	207
.	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾	الحجر	26	207
.	﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾	الأنبياء	50	208
.	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾	النساء	90	208
.	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ﴾	المائدة	114	209
.	﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ﴾	**الأنبياء**	**80**	210
.	﴿لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾	الزخرف	33	210
.	﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾	الأحزاب	21	211
.	﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾	المائدة	95	211
.	﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾	الأعراف	8	212
.	﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	الأعراف	52	212
.	﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ﴾	الأعراف	168	214
.	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾	الفرقان	45	214

.	﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	يونس	23	214
.	﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيم * إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾	الحجر	7	214
.	﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا﴾	الحج	40	216
.	﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾	النحل	116	217
.	﴿ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً * مَّلْعُونِينَ﴾	الأحزاب	61	217
.	﴿تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيم﴾	يس	5	218
.	﴿سَلاَمٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيم﴾	يس	58	218
.	﴿إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا﴾	الواقعة	26	218
.	﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيد * هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾	ق	31،32	220
.	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُود﴾	البروج	4،5	220
.	﴿أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذا مَسْغَبَة * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَة﴾	البلد	14،15	221
.	﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	سبأ	11	223
.	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُون﴾	المؤمنون	36	223
.	﴿فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون﴾	ص	73	223
.	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَة﴾	الحاقة	13	224
.	﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾	الأنعام	125	227
.	﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾	هود	40	229
.	﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾	النمل	10	230
.	﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾	المؤمنون	27	231
.	﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾	الرعد	3	231

.	﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾	النحل	51	231
.	﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	النحل	51	231
.	﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾	الأنبياء	92	233
.	﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾	المؤمنون	52	233
.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	الفرقان	32	233
.	﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	لقمان	28	233
.	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾	يس	29	233
.	﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾	يس	49	233
.	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	يس	53	233
.	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾	الصافات	19	233
.	﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾	ص	23	233
.	﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	الزمر	6	233
.	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾	الشورى	8	233
.	﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾	الزخرف	33	233
.	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾	القمر	31	233
.	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	الحاقة	13	233
.	﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾	الحاقة	14	233
.	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	النازعات	13	233
.	﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾	الأنبياء	92	233
.	﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾	المؤمنون	52	233

.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	الفرقان	32	233
.	﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	لقمان	28	233
.	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾	يس	29	233
.	﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾	يس	49	233
.	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	يس	53	233
.	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾	الصافات	19	233
.	﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾	ص	23	233
.	﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	الزمر	6	233
.	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾	الشورى	8	233
.	﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا﴾	الزخرف	33	233
.	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾	القمر	31	233
.	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	الحاقة	13	233
.	﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾	الحاقة	14	233
.	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	النازعات	13	233
.	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾	الحج	46	233
.	﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم﴾	آل عمران	167	234
.	﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾	الأنعام	38	234
.	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	ق	37	234
.	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾	الفرقان	67	236
.	﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾	الواقعة	10	236

238	26	الواقعة	﴿إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا﴾	
238	21،22	الفجر	﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	
238	23	الإنسان	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلاً﴾	
240	12	البقرة	﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُون﴾	
240	13	البقرة	﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُون﴾	
240	32	البقرة	﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم﴾	
240	35	البقرة	﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	
240	127	البقرة	﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾	
240	128	البقرة	﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيم﴾	
240	129	البقرة	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيم﴾	
240	8	آل عمران	﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب﴾	
240	35	آل عمران	﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾	
240	24	المائدة	﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُون﴾	
240	109	المائدة	﴿قَالُوا لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾	
240	116	المائدة	﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوب﴾	
240	118	المائدة	﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾	
240	19	الأعراف	﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾	
240	92	الأعراف	﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِين﴾	
240	69	يوسف	﴿قَالَ إِنِّي أَنَاْ أَخُوكَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُون﴾	
240	9	الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾	

.	﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	الحجر	49	240
.	﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾	الحجر	89	240
.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾	مريم	40	240
.	﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	الأنبياء	54	240
.	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	طه	12	240
.	﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾	طه	42	241
.	﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾	طه	68	241
.	﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	المؤمنون	111	241
.	﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾	الشعراء	40	241
.	﴿أَنْ يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	القصص	30	241
.	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾	يس	12	241
.	﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾	الصافات	116	241
.	﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	ص	35	241
.	﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	غافر	8	241
.	﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾	غافر	21	241
.	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	الزخرف	76	241
.	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	الدخان	49	241
.	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾	ق	43	241
.	﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾	النجم	52	241
.	﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾	المجادلة	18	241

.	﴿وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمِ﴾	الممتحنة	5	241
.	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	الحاقة	13	242
.	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	البروج	14،15	243
.	﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾	المائدة	2	244
.	﴿لِّتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾	إبراهيم	1،2	244
.	﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون	10	247
.	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾	النمل	15	248
.	﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾	الصافات	172	248
.	﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	الحديد	18	248
.	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	الأنعام	95	248
.	﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	البقرة	53	249
.	﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾	الأنفال	29	249
.	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	الحشر	9	249
.	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾	الأنبياء	48	249
.	﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	73	253
.	﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	71	253
.	﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾	الأنبياء	96	253
.	﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ *وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾	الانشقاق	1-5	253

253	103،104	الصافات	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾	
255	124	البقرة	﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾	
256	19	الحج	﴿قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾	
257	1	النساء	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾	
258	127	النساء	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	
258	127	النساء	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	
258	162	النساء	﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾	
258	20	الحجر	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾	
259	217	البقرة	﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	
263	14	الإنسان	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾	
265	39	آل عمران	﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا ﴾	
266	12	الإنسان	﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾	
267	21	التكوير	﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾	
271	161	البقرة	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	
271	3	غافر	﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾	
272	184	البقرة	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	
272	45	النجم	﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾	
272	68،69	الفرقان	﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾	
272	20،21	يس	﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾	
273	253	البقرة	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾	

.	﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	الغاشية	17	273
.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا * قَيِّمًا﴾	الكهف	1	273
.	﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾	آل عمران	119	273
.	﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾	الحج	72	274
.	﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾	البقرة	245	278
.	﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	البقرة	255	279
.	﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ﴾	ل عمران	160	279
.	﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾	الأحزاب	17	279
.	﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾	الحديد	11	279
.	﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾	آل عمران	154	279
.	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	الأنفال	39	281
.	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾	التوبة	33	281
.	﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح:28].	الفتح	28	281
.	﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾	الصف	9	281
.	﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ﴾	آل عمران	170	282
.	﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾	الجاثية	28	283
.	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾].	آل عمران	188	238
.	﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا	الأنعام	59	288

			﴿تَسْقُطُ﴾	
290	150	الأعراف	﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾	
290	86	طه	﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾	
291	55	الزخرف	﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	
292	41	الأنفال	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾	
294	31	الأنبياء	﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾	
294	20	نوح	﴿لِّتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾	
295	46	الحج	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾	
296	37	ق	﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	
296	179	الأعراف	﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾	
296	22	الفرقان	﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾	
298	132،133	الشعراء	﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾	
298	20،21	يس	﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾	
299	20،21	يس	﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾	
299	7	لقمان	﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾	
300	9،10	الأحزاب	﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا * إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ﴾	
300	180	الصافات	﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	
300	42 ،41	غافر	﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ * تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾	
300	116	الصافات	﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾	

.	﴿إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾	الأنفال	32	301
.	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	الزخرف	76	301
.	﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾	الصافات	165	301
.	﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	المائدة	117	301
.	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾	البقرة	12	302
.	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾	البقرة	13	302
.	﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	البقرة	32	302
.	﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	البقرة	35	302
.	﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	البقرة	37	302
.	﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	البقرة	54	302
.	﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	البقرة	127	302
.	﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	البقرة	128	302
.	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	البقرة	129	302
.	﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾	آل عمران	8	302
.	﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	آل عمران	35	302
.	﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	المائدة	24	302
.	﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	المائدة	109	302
.	﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	المائدة	116	302
.	﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	المائدة	118	302
.	﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾	الأعراف	19	302

.	﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾	الأعراف	92	302
.	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	الأنفال	61	302
.	﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	يوسف	34	302
.	﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	يوسف	69	302
.	﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	يوسف	83	302
.	﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	يوسف	98	302
.	﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	يوسف	100	303
.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9].	الحجر	9	303
.	﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	الحجر	49	303
.	﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾	الحجر	89	303
.	﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	الإسراء	1	303
.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾	مريم	40	303
.	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	طه	12	303
.	﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾	طه	42	303
.	﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾	طه	68	303
.	﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	الأنبياء	54	303
.	﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	المؤمنون	111	303
.	﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾	الشعراء	40	303
.	﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	الشعراء	220	303
.	﴿فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	القصص	16	303

303	30	القصص	﴿أَن يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	.
303	26	العنكبوت	﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	.
303	12	يس	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾	.
303	116	الصافات	﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ .	.
303	35	ص	﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾	.
303	53	الزمر	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	.
303	8	غافر	﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	.
303	21	غافر	﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾	.
304	56	غافر	﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	.
304	36	فصلت	﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	.
304	76	الزخرف	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	.
304	6	الدخان	﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	.
304	42	الدخان	﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	.
304	49	الدخان	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	.
304	43	ق	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾	.
304	30	الذاريات	﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾	.
304	28	الطور	﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾	.
304	43	النجم	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾	.
304	44	النجم	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ .	.

304	48	النجم	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾	
304	49	النجم	﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾	
304	52	النجم	﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾	
304	18	المجادلة	﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾	
304	5	الممتحنة	﴿وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	
304	20	المزمل	﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾	
304	13	البروج	﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾	
305	4	محمد	﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾	
306	4	الواقعة	﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا﴾	
307	1	الممتحنة	﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ﴾	
308	2 ،1	قريش	﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ* إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾	
310	29	الطور	﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾	
311	155	الأعراف	﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾	
312	114	الصافات	﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ﴾	
312	42	الواقعة	﴿فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾	
313	7 ،6	الفاتحة	﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾	
314	69	النساء	﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾	
315	157	البقرة	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾	

.	﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾	الزخرف	80	315
.	﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّان﴾	الرحمن	68	315
.	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾	البقرة	238	315
.	﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾	مريم	60، 61	316
.	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	النساء	66	318
.	﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾	البقرة	150	320
.	﴿فاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾	المائدة	6	320
.	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	النساء	2	320
.	﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف	14	320
.	﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾	النساء	75	322
.	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِين﴾	الشعراء	23	323
.	﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	المائدة	1	325
.	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ﴾	المائدة	3	325
.	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	الأنبياء	22	325
.	﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِين * ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾	الأنعام	142،143	327
.	﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾	الأنعام	143	328
.	﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾	الأنعام	144	328
.	﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	النحل	81	329
.	﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيل﴾	الشعراء	22	329

.	﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾	الحديد	10	329
.	﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾	البقرة	285	329
.	﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾	الإسراء	23	329
.	﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾	آل عمران	154	335
.	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	المؤمنون	36	335
.	﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾	البقرة	177	336
.	﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾	النساء	162	336
.	﴿جَآؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾	آل عمران	184	338
.	﴿جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾	فاطر	25	339
.	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ﴾	الأحزاب	7	340
.	﴿إِنَّهَا سَاءتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾	الفرقان	66	340
.	﴿خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾	الفرقان	76	341
.	﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾	الفرقان	24	341
.	﴿خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾	الكهف	108	341
.	﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلاَ أَمْتًا﴾	طه	107	341
.	﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللّهِ﴾	يوسف	86	341
.	﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾	الحجر	1	341
.	﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾.	ص	86	341
.	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ	الأنعام	32	341

			﴿تَعْقِلُونَ﴾	
341	36	محمد	﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ 36	
341	20	الحديد	﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾	
342	64	العنكبوت	﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾	
343	9	القمر	﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾	
343	29	القمر	﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾	
344	18	الحشر	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	
345	1	الأحزاب	﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾	
345	282	البقرة	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾	
346	35 ،34	القيامة	﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾	
347	20 ،	المدثر	﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾	
348	5،6	الشرح	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	
349	35	المؤمنون	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾	
349	18 ،17	الانفطار	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	
349	5 ،4	النبأ	﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾	
349	4 ،3	التكاثر	﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	
349	5	الكافرون	﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾	
349	4	الكافرون	﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾	
350	17	الطارق	﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾	

.	﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾	هود	36	352
.	﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ﴾	المائدة	84	352
.	﴿قُلتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾	التوبة	92	353
.	﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾	النحل	78	353
.	﴿مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾	نوح	13	353
.	﴿مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾	النمل	20	353
.	﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾	يس	22	353
.	[﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	الفجر	21، 22]	354
.	﴿فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	الرحمن	16	355
.	﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾	المرسلات	19	355
.	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	الشعراء	9	355
.	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾	الشعراء	8	356
.	﴿فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	الرحمن	16	356
.	﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾	القمر	1	356
.	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾	القمر	17	356
.	﴿وَلَقَد تَّرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾	القمر	15	356

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
"سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤهَا..."	28
"أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي..."	28
"يا نبيءَ الله، فقال: لستُ بنبيّءِ الله، ولكنَّني نبيُّ الله"	30
" إن من البيان لسحراً"	61
"وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين"	106
"من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد"	109
"نهى النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان اثنين بواحد نسيئةً"	135
"إنك امرؤٌ فيك جاهلية"	138
"والله لأغزونَّ قريشاً، والله لأغزونَّ قريشاً، والله لأغزونَّ قريشاً"	226
"ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجرُ إن شاء الله"	248
"أيُّما امرأةٍ نَكَحَت نفسَها بغير إذن وليِّها، فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ "	326-253
وَكَانَ مُتّكِئا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكَرّرُهَا حَتّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ "	272
"اجتنبوا الموبقات، الشركُ باللهِ والسِّحرُ"	274
"تصدق رجلٌ من ديناره، من درهمه، من ثوبه من صاع بره، من صاع تمره"	324
"لن يغلب عسرٌ يسرين"	348
"ألا وشهادة الزور، ألا وشهادة الزور"	362-254
"فَلَا آذَنُ ثُمَّ لَا آذَنُ، إِنَّمَا فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي"	350

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
قافية الهمزة							
سواء	مجزوء الرمل	بشار بن برد	11				
قافية الباء							
الكتائبِ	الطويل	النابغة	10	والجَنُوبُ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	203
جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن	18	غلَّابا	البسيط	لم أقف عليه	246
والجَنُوبُ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	203	يكذبُ	المتقارب	حسان بن ثابت	251
شبُّوا	الكامل	الأسود بن يعفر	353	عَجَبِ	البسيط	لم أقف عليه	259
وتحسبُ	الطويل	الكميت الأشدي	284	يَتَذَبْذَبُ	الكامل	بلا نسبة	286
شَنَبُ	البسيط	ذو الرُمَّة	316	القَرَاهِب		ذو الرُمَّة	320
قافية التاء							
الطلحات	الخفيف	عبيد الله بن قيس	77	أُتْبِعت	الرجز	ابن مالك	268
تُبِيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	247	تُبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	297
الطَّلْحَاتِ	الخفيف	عبيد الله بن قيس	316	قِيْلَاتِي	الرجز	ابن الأعرابي	324
فَشَلَّتِ	الطويل	كُثيِّر عزة	330				
قافية الحاء							
سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي	272	يَصِحّ	الرجز	ابن مالك	334
قافية الدال							
يُعْقَدُ	الكامل	العجاج	9	الرَّشَد	الرجز	ابن مالك	264
والبُعْد	الطويل	الحطيئة	252	مُفْرَدِ	الرجز	ابن مالك	265
والوتدُ	البسيط	الأخطل	277	خالدِ	الطويل	الأشهب بن رُميلةَ النهشلي	281
ابْعَدِ	الطويل	حاتم الطائي	286	الجِعَادِ	الخفيف	ابنِ مُفَرِّغ الحِمْيرى	320
قافية الراء							
فَجَبَر	الرجز	العجاج	9	والتنكيراً	الرجز	ابن مالك	168
المُتكَسِّرِ	الكامل	ابن هانئ الأندلسي	11	قِصَرِه	المديد	امرؤ القيس	201
بشرُ	البسيط	الفرزدق	34	الشَّجَرِ	البسيط	أبو حيَّة النميري	235
الأُزُرِ	الكامل	خرنق	34	صَدْرِي	الرجز	العجيلي	236

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
القبرُ	الطويل	أبو فراس الحمداني	139	وَقْرُ	الطويل	خالد بن الطيفان	250
نصراً	الرجز	رؤبة بن العجاج	143	الغدْرِ	الطويل	الأخطل	253
الزَّارِى	البسيط	النابغة	178	كَسْرِي	الطويل	مروان بن حفصة	254
الأُزُرِ	الكامل	خرنق بنت هفَّان القيسية	268	تشكرُ	الرجز	ابن مالك	324
الفِرَارُ		المهلهل بن ربيعة	351				
قافية السين							
احْبِسِ	الطويل	بلا نسبة	344				
قافية الصاد							
القلائصا	الطويل	الأعشى	285				
قافية العين							
أجمعُ	الرجز	أبو نجم العجلي	119	فاجْزَعِي	الكامل	النَّمِرِ بن تولب	286
تُبَّعُ	الكامل	أبي ذؤيب الهُذَلِى	167	تُضْرَعُ	الرجز	جرير بن عبد الله البجلي	351
قافية الفاء							
نَفَانِفُ	الطويل	مسكين الدارمي	259				
قافية القاف							
العُقُقْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	10	المُحْرِقِ	الكامل	بلا نسبة	260
اعتلق		ابن مالك	51				
قافية اللام							
قائل	الطويل	الفرزدق	25	أسافلُه	الطويل	طفيل الغنوي	228
المطالا	الوافر	كُثيِّر عزة	26	اتصل	الرجز	ابن مالك	242
الوعلُ	البسيط	الأعشى	36	خِلَلُ	مجزوء الوافر	كُثيِّر عزَّة	245
المُؤمَّلُ	الطويل	الأخطل	106	شَمِل	الرجز	ابن مالك	274
الكهولا	المتقارب	الحطيئة	106	حَنْظَلِ	الطويل	امرؤ القيس	317
نَغِلا	المنسرح	الأعشى	122	قَلائلُ	الطويل	النابغة الذبياني	329
يقل	الرجز	ابن مالك	139	لَهَا		الخنساء	346
بمعزل	الرجز	ابن مالك	170	بِمَعْزِلِ	الرجز	ابن مالك	353
قافية الميم							
حازِم	الطويل	الفرزدق	18	تكلَّمي	الطويل	حميد بن ثور	226
الجسوم	الرمل	جلال الدين الرومي	33	تَكَرُّمِي	الكامل	ربيعةَ بنِ مُكَدَّم	235

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
غريمُها	الطويل	كُثير عزة	35	ثُمَامَهْ	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	235
السلامُ	الوافر	الأحوص	245	المُزْدَحمْ	المتقارب	لم أقف عليه	251
الهَيْثَمِ	الكامل	عنترة	252	بُغَامُها	الطويل	ذو الرُّمَّة	276
الْكَرِيْمِ	الخفيف	بلا نسبة	324	وَحَمِيْمُ		ابن قيس الرقيات	331
اللُّجَم	المتقارب	بلا نسبة	337	وَأَكْرَمَهْ	الرجز	بلا نسبة	351
قافية النون							
يَعنيني	الكامل	شمر بن عمرو الحنفي	36	والعُيُونَا	الوافر	الراعي النميري	250
يعينها	الطويل	بلا نسبة	116	وَمَيْنَا	الوافر	عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ	251
يبغيني	الكامل	أبو العيال الهذلي	254	والحَزَنِ	المديد	أبو نوَّاس	291
يُعنْ	الرجز	ابن مالك	308	الفَرْقَدانِ	الوافر	بلا نسبة	321
يَمَانِي		امرؤ القيس	338				
قافية الياء							
جائياً	الطويل	ذو الرُّمَّة	245	هِيا	الطويل	بلا نسبة	287
جائياً	الطويل	زهير بن أبي سلمى	246	نُخَلِّيْهَا	البسيط	مالك بن خياط العكلي	336